المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

التقرير ربع السنوي و نصف السنوي إلى كونغرس الولايات المتحدة

[٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢]

(القانون العام ١٠٨-١٠٦ و٩٥-٤٥٢، بصيغته المعدلة)

AUTHENTICATED
U.S. GOVERNMENT
INFORMATION
GPO

رسالة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يسعدني أن أقدّم هذا التقرير ربع السنوي الثاني والثلاثون إلى كونغرس الولايات المتحدة وإلى وزيري الخارجية والدفاع.

بعد مرور ما يقرب من تسع سنوات، غادر آخر جندي أمريكي العراق في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر، تاركاً وراءه حالة من الديمقراطية الشابة التي، بالرغم من انتعاشها من زيادة إنتاج النفط، لا تزال معرضة للخطر بسبب التوتر الطائفي والمذهبي والتهديدات الأمنية الناجمة عن كل ذلك.

تسببت العديد من الأحداث في هذا الربع في إرهاق مؤسسات النظام الإداري في العراق:

- بلغت التوترات بين رئيس الوزراء نوري المالكي الذي يقود ائتلاف دولة القانون الشيعي وبين شريكه المدعوم من ائتلاف العراقية السني، ذروتها مع صدور مذكرة توقيف بحق نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي وطلب رئيس مجلس الوزراء التصويت على حجب الثقة من نائب رئيس الوزراء صالح المطلك. (كلاً من الهاشمي و المطلك أعضاء من العرب السنة في حزب العراقية.)
- ضغطت العديد من المحافظات، بما في ذلك مناطق التمركز السنية في محافظات الأنبار وصلاح الدين، من أجل الحصول على مزيد من الحكم الذاتي من بغداد بطلبهم الحصول على مركز للمنطقة، على الرغم من أن رئيس مجلس الوزراء ذكر بوضوح أن مؤسسات المحافظات والحكومات الإقليمية في الوقت الحالي أضعف من أن تتحمل الطاقات الزائدة التي ترافق مثل هذه التغييرات.
- قتلت عدة هجمات استهدفت أعضاء السلك القضائي العراقي ما لا يقل عن اثنين من القضاة في هذا الربع، وأسفر تفجير لسيارة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر عن مقتل ٣٢ من موظفي هيئة النزاهة (COI)، وهي الوكالة الرئيسية في العراق المعنية بمكافحة الفساد.

وتستمر مشكلة الفساد العام في التأثير على كلاً من النظام الإداري والأمن في العراق. يأتي عنوان الميزة الخاصة لهذا التقرير ربع السنوي، بعنوان "التركيز على الفساد،" ويقدم لمحة عامة عن تاريخ ومهمة مؤسسات مكافحة الفساد العراقية، ويناقش المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة لهذه المؤسسات، وتذكر بالتفصيل أكبر عمليات الاحتيال الجنائية معروفة التي وقعت في العراق منذ العام ٢٠٠٣.

السفارة الأمريكية في بغداد ما زالت توفر قاعدة عريضة من المساعدة إلى العراق. ويعمل بها ما يقرب من ١٤٠٠٠ فرداً (الغالبية العظمى منهم من المتعاقدين)، وتغطي العمليات التي تقوم بها السفارة ما هو أكثر بكثير من مجرد الأعمال الدبلوماسية التقليدية وأنشطة التنمية. ويقود السفير "جيمس جيفري" بعثة مسؤولة مسؤولية كاملة عن جميع جوانب برنامج المساعدة المقدمة من الولايات المتحدة، مع التركيز بشكل خاص على دعم وزارتي الداخلية (MOI) ووزارة الدفاع (MOD) العراقيتين. وتحقيقا لهذه الغاية، بدأت السفارة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر الماضي تنفيذ أكبر جهد للمساعدة قامت به، وهو برنامج تطوير الشرطة، والذي يدعم وزارة الداخلية بصورة رئيسية في تحسين الممارسات الإدارية العليا. ويواجه البرنامج عدداً من التحديات، بما في ذلك البيئة الأمنية غير المستقرة التي تحد من حركة مستشاريها وتشكك كبار مسؤولي وزارة الداخلية حول الفائدة التي يمكن أن يوفرها هذا البرنامج في نهاية الأمر.

ينظّم مكتب التعاون الأمني الجديد في العراق (OSC-I) استمرار المساعدة العسكرية المقدمة من الولايات المتحدة للعراق في ظل عمله تحت سلطة رئيس البعثة وقيادة لواء الجيش الأمريكي ذي الثلاثة نجوم. ويقدم مكتب التعاون الأمني العراقي المشورة للمستويات العليا في وزارة الدفاع وينظّم عمل برنامج المبيعات العسكرية الخارجية التي من خلالها تقوم الحكومة العراقية بشراء المعدات العسكرية أمريكية الصنع.

في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وخلال رحلتي ٣١ إلى العراق، التقيت مع الرئيس العراقي جلال طالباني واطلعت على أعمال

لجنة الحكومة العراقية العليا المعنية باستعادة الأموال العراقية بناء على إشراف مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على صندوق تنمية العراق (DFI). أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عمليتي تدقيق في هذا الربع حول صندوق تنمية العراق ـ وكشف أحد التقارير عن أن وزارة الدفاع يمكن أن توفر وثائق تدعم فقط حوالي ١ مليار دولار دولار تقريبا من أصل ٣ مليارات من أموال صندوق تنمية العراق، والتي استخدمتها في أعمال إعادة الإعمار في الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٥، ويؤكد التقرير الآخر أن ١٣,١ مليون دولار من أموال صندوق تنمية العراق أعادتها الولايات المتحدة إلى البنك المركزي في العراق في آذار/مارس ٢٠٠٩.

أسفر عمل محققي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عن نتائج هامة في هذا الربع، شملت ما يلي:

- توجيه الاتهام إلى الرئيس السابق والرئيس التنفيذي لشركة مجموعة لويس بيرغر، للاحتيال غير القانوني على حكومة الولايات المتحدة في مئات الملايين من الدولارات في عقود إعادة الإعمار في الخارج
- الحكم على رئيسي سابق في الجيش الأمريكي بالسجن لمدة ١٢ عاماً لمشاركته في مؤامرة للاحتيال على الحكومة الأمريكية التي أدت بالفعل إلى إدانة ١٦ شخصا آخر
- الحكم على موظف سابق في وزارة الخارجية بالسجن ٣٣ شهرا بتهمة الاحتيال والتآمر

يعمل محققو مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حاليا على ٩٠ قضية مفتوحة، مع توقع صدور العديد من لوائح الاتهام بناء على هذه الحالات في الأشهر القليلة المقبلة.

وعلى صعيد الدروس المستفادة، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقريره السادس منذ العام ٢٠٠٥، بعنوان إعادة إعمار العراق: دروس مستفادة من عمليات التفتيش لمشاريع تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار التي تمولها الولايات المتحدة (متاح على الرابط www.sigir.mil). وتبيّن الدراسة تفاصيل أفضل الممارسات المستمدة من ١٧٠ من عمليات التفتيش التي نفذها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على المشاريع في جميع أنحاء العراق. وسعياً إلى تطبيق الدروس المستفادة من العراق في عمليات الولايات المتحدة الحالية لتحقيق الاستقرار، تقدّم النائب روس كارناهان (D-MO) وخمسة من رعاة الحزبين الجمهوري والديمقراطي بالقانون **H.R. ٣٦٦٠، قانون الرقابة على عمليات الطوارئ وتعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات للعام ٢٠١١**، والذي من شأنه أن ينشئ مكتب للولايات المتحدة خاص بعمليات الطوارئ وإلزامه بمهام تخطيط وإدارة وتنفيذ عمليات تحقيق الاستقرار في المستقبل وعمليات إعادة الإعمار.

ولا تزال الجهود التي يتعين على الولايات المتحدة بذلها لدعم الديمقراطية الوليدة في البلاد كبيرة، في ظل بقاء عدة مليارات من الدولارات يتعين انفاقها في العراق. كما أثني على العاملين معي، هنا في الولايات المتحدة وفي بغداد، على التزامهم المستمر في تنفيذ مهمتنا الصعبة المتمثلة في الإشراف على هذه الأموال من خلال عمليات التدقيق والتحقيق، وبالتالي حماية مصالح دافعي الضرائب وفي الوقت نفسه تعزيز أمن بلدنا القومي.

مع خالص التقدير والاحترام،

ستيوارت دبليو بوين جونيور،

ملخص أداء المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
حتى تاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير، ٢٠١٢

عمليات التدقيق	التراكمي	الأشهر ال ١٢ الأخيرة
التقارير الصادرة	٢٠٦	٢٤
التوصيات الصادرة	٤٧٨	٣٥
الوفورات المحتملة إذا ما نفذت الوكالات توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق:		
تحسين استخدام الأموال (بملايين الدولارات)	٩٧٣,٦٢ دولار	٣٨٧,٠٠ دولار
عدم السماح بالتكاليف التي شكك المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق فيها (بملايين الدولارات)	٦٣٥,٨٣ دولار	١١٤,٤٨ دولار

التقييمات	
التقارير الصادرة	١
التوصيات الصادرة	٤

عمليات التفتيش[أ]		
تقييمات المشاريع الصادرة	١٧٠	-
التقييمات المحدودة الصادرة من الموقع	٩٦	-
تقييمات صور الأقمار الصناعية	٩١٠	٣٩

التحقيقات		
التحقيقات التي تمّت مباشرتها	٥٧٨	٥٤
التحقيقات التي أغلقت أو أحيلت	٤٨٨	٧٢
التحقيقات المفتوحة	٩٠	٩٠
الاعتقالات	٣٦	٥
الاتهامات	٧٠	١٦
الإدانات القضائية	٦١	١٦
النتائج ذات الصّلة بالأموال النقدية (بملايين الدولارات)	١٧٥,٢ دولار	٣٤,٤ دولار

اتصالات الخط الساخن، حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١		
البريد الإلكتروني	٤١٠	١٢
الفاكس	١٨	٠
البريد	٣٠	١
الإحالات	٢٦	٠
الموقع الإلكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق	١٩٢	٢٣
الهاتف	٨٣	٤
الحضور بصفة شخصية	١١٢	٠
مجموع اتصالات الخط الساخن	٨٧١	٤٠

منتجات أخرى		
الشهادات أمام الكونغرس	٣٥	٣
تقارير الدروس المستفادة الصادرة	٦	١
التقارير ربع السنوية	٣٢	4

أ أنهت مديرية التفتيش إجراء تقييمات المشروع في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

جدول المحتويات

الباب ١
ملاحظات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١
العراق ٢٠١٢: البشائر والاحتمالات ٢
تواجد عمليات إعادة الإعمار من الولايات
المتحدة والتمويل والمراقبة ٣
النظام الإداري ٥
الأمن ٧
الاقتصاد ١٠
الفساد وسيادة القانون ١١
مراقبة المفتش العام ١٣
تشكيل النهج الأمريكي نحو عمليات
الاستقرار وعمليات إعادة الأعمار ١٦

الباب ٢
تمويل العراق ١٩
نظرة عامة على التمويل ٢٠
مخصصات السنة المالية ٢٠١٢ ٢٤

الباب ٣
البرامج الممولة من الولايات المتحدة في العراق ٢٩
اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة ٣٠
وزارة الخارجية والشركاء ٣٢
وزارة الدفاع والشركاء ٤٧
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ٥٤
التعاقد ٥٩

الباب ٤
التطورات في العراق ٦١
نظرة عامة ٦٢
الأمن ٦٤
النظام الإداري ٧٠
سيادة القانون ٧٨
الاقتصاد ٨١

الباب ٥
رقابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٠٧
تدقيقات المفتش العام ١٠٨
الدروس المستفادة التي توصل لها المفتش العام ١٢١
تحقيقا ت المفتش العام ١٢٣
الخط الساخن للمفتش العام ١٣٧
موقع المفتش العام ١٣٨
التحديثات التشريعية ١٣٩

الباب ٦
رقابة الوكالة الأخرى ١٤٣
مقدمة ١٤٤
تقارير رقابة الوكالة الأخرى ١٤٥
تحقيقات الوكالة الأخرى ١٤٨

الميزة الخاصة
التركيز على الفساد ٩٥

الهوامش ١٥٠
مصادر الحقائق السريعة ١٥٧
مصادر وملاحظات للإدراج ١٥٧
المختصرات والتعريفات ١٥٨

* النسخة الكاملة من هذا التقرير ربع السنوي الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق متاح على الموقع الإلكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق: www.SIGIR.mil. وهذه هي النسخة الرسمية للتقرير والتي تحتوي على كافة الملحقات والتصحيح.

الملحقات

ملحقات التقرير ربع السنوي هذا غير مضمونة ضمن النسخة المطبوعة من المنشور.
وهي متاحة على موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الإلكتروني www.sigir.mil.

الملحق أ يحتوي على الإسنادات الترافقية لصفحات هذا التقرير مع المتطلبات القانونية لقيام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإعداد التقارير بموجب المادة ٣٠٠١ من القانون العام ١٠٨-١٠٦، بصيغته المعدّلة، وقانون المفتش العام لسنة ١٩٧٨، بصيغته المعدلة.

الملحق ب يحتوي على الإسنادات الترافقية لمصطلحات الميزانية المرتبطة مع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، وصندوق دعم الاقتصاد (ESF)، وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون (INCLE)، والدعم الدولي لإعادة إعمار العراق.

المحلق ج يضم معلومات تفصيلية حول صناديق الولايات المتحدة الرئيسية المخصصة لإعادة الإعمار.

الملحق د يضم تقارير عن المساهمات الدولية في جهود إعادة إعمار العراق.

الملحق هـ يحتوي على قائمة بعمليات التفتيش التي أتمّها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حول أنشطة إعادة إعمار العراق.

الملحق و يحتوي على قائمة شاملة بعقود إعادة إعمار العراق المعطّلة والممنوعة أو عقود دعم الجيش في العراق والكويت.

الملحق ر يقدّم ملخصات حول عمليات التدقيق والمراجعات المكتملة والجارية حول برامج وأنشطة إعادة إعمار العراق الصادرة عن وكالات الحكومة الأمريكية الأخرى.

الملحق ز يحتوي على قائمة بعمليات التدقيق المنجزة، والتقارير والشهادات حول أنشطة إعادة إعمار العراق الصادرة عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ووكالات تدقيق الحكومة الأمريكية الأخرى.

ملاحظات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

العراق ٢٠١٢: البشائر والاحتمالات ٢

تواجد عمليات إعادة الإعمار من الولايات المتحدة والتمويل والرقابة ٣

النظام الإداري ٥

الأمن ٧

الاقتصاد ١٠

الفساد وسيادة القانون ١١

رقابة المفتش العام ١٣

تشكيل النهج الأمريكي نحو الاستقرار وعمليات إعادة الإعمار ١٦

الباب

١

العراق ٢٠١٢: البشائر والاحتمالات

بعد ما يقرب من تسع سنوات، انتهت المهمة العسكرية الأمريكية في العراق في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، مع رحيل آخر فرد أمريكي مشارك في القوات الأمريكية في العراق (USF-I) في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١١. ويمثل الانسحاب العسكري اكتمال عملية انتقالية تستمر لعدة سنوات والتي ستشهد وزارة الخارجية (DoS) فيها تحمل مجموعة كبيرة من المسؤوليات الجديدة. اليوم, توسع وزارة الخارجية دورها في العراق لتجاوز الحدود التقليدية للدبلوماسية ومساعدات التنمية, مما اضطرها إلي إدارة مهمة مترامية الأطراف ذو حجم لا مثيل له وتعقيد منقطع النظير وسط بيئة أمنية لا تزال متقلبة.

خلف الجيش الأمريكي في العراق ديمقراطية متنوعة عرقيا ودينيا, مع واحدة من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم, مدعومة من القطاع النفطي والاستثمارات الأجنبية المتزايدة. لكن لا تزال هناك مشاكل خطيرة قائمة. بعد ساعات من عبور القوات الأمريكية للحدود الكويتية, اندلعت أزمة سياسية جديدة عندما أصدرت محكمة جنائية في بغداد أمرا باعتقال نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي وهو من أهل السنة, لتورطه في الاغتيالات السياسية، ولن سرعان ما نفي الهاشمي ذلك بشكل علني.

طالب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وهو شيعي، بعودة الهاشمي من إقليم كردستان (حيث يختفي حاليا) لمواجهة العدالة في محكمة بغداد، مقترحا أن نائب الرئيس رفض ذلك، مؤكدا أن أي محاكمة في بغداد سوف تثير الشبهة السياسية. تقريبا في نفس الوقت كما ادعي الهاشمي, سعي رئيس الوزراء إلي الحصول علي أحد نوابه, صالح المطلك, وهو أيضا من أهل السنة, والذي تم إقالته من قبل مجلس النواب (CoR).[١]

تنذر هذه الثورات السياسية علي أنه يبدو أن يكون عاما صعبا للغاية, حيث تواجه الحكومة العراقية (GOI) مجموعة من التحديات المترابطة والتي يحتمل أن تقوض الاستقرار في البلاد.

- **النظام الإداري.** ترك الدستور العراقي ملامح دقيقة غامضة خاصة بالعلاقة بين الحكومة الاتحادية والأجزاء المكونة لها. مما أدى إلى تفاقم هذا الالتباس القانوني هو عدم وجود تقاسم سلطة مقبول قائم على أساس الرضا المتبادل بين الكتل السياسية الكبرى. ظهرت هذه القضايا في هذا الربع عندما سعت محافظات صلاح الدين السنية والأنبار ومحافظة ديالي غير المتجانسة إلي مزيد من الحكم الذاتي من بغداد بالتماس وضع المنطقة, كما قامت به مقاطعة الشيعة في البصرة في السنوات الماضية. على الرغم من أن الأزمة قد خفّت حدتها، إلا أن التساؤلات الفيدرالية المتأصلة في السلطة بالقسمة بين بغداد والمحافظات لا تزال دون حل.[٢]
- **الأمن.** حين بلغ عدد العراقيين الذين قتلوا في عام ٢٠١١ – ٢,٦٤٥ – بانخفاض حوالي ١٠٠٠ فرد عن العام السابق, العديد من تلك الهجمات في هذا الربع التي استهدفت المجتمعات الشيعية, تذكر تذكيرا صارخا علي أن الوضع الأمني في البلاد لا يزال خطيرا.[٣] علي الرغم من أن المؤشرات تشير إلي أن بعض الجماعات المسلحة, مثل المدعومة من الإيراني الشيعي ميليشيا أسباب الحق (أو" عصائب أهل الحق") يمكن لهم إلقاء أسلحتهم للانضمام إلي العملية السياسية, والبعض الآخر, بما في ذلك تنظيم القاعدة, التابعة للجماعات السنية, لا تزال ملتزمة باستخدام العنف لتحقيق أهدافهم. لا تزال مسألة تحقيق التوازن بين المصالحة والمساءلة واحدة من التحديات الأكثر إرباكا بالنسبة للحكومة العراقية.
- **الاقتصاد.** يبدو أن الحكومة العراقية علي وشك سن ميزانية ١٠٠,١ بليون دولار لعام ٢٠١٢, أكبر من أي وقت ماضي. لا يزال اقتصاد العراق يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز، وما زالت الجهود التي

لم تمض ساعات من عبور آخر القوات الأمريكية للكويت. إلا واندلعت أزمة سياسية جديدة.

في قاعدة أندريوز التابعة للقوات الجوية في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. حيّا الرئيس باراك أوباما اللواء ليود أوستن الثالث، آخر قادة القوات الأمريكية في العراق. وذلك لدى وصوله من العراق. (صورة البيت الأبيض)

في ٢ كانون الأول/ديسمبر، أعادت القوات الأمريكية في العراق مجمع قاعدة النصر، والتي كانت مركز قيادتها السابق في العراق، إلى الحكومة العراقية. كانت القاعدة في قصر الفاو، والذي تم بناؤه لصدام حسين وعائلته. (الدعم الجوي المقدم من عمليات السفارة الجوية)

لا تزال مسألة تحقيق التوازن بين المصالحة والمساءلة واحدة من التحديات الأكثر إرباكا بالنسبة للحكومة العراقية.

تبذلها الحكومة العراقية الوليدة في التنويع الاقتصادي تافه. ارتفاع معدل البطالة (تقدر ب ١٥٪ - ٣٠٪) وتمثل عبئا ثقيلا على الاقتصاد، وتعتبر وظائف القطاع العام في كثير من الأحيان هي الوحيدة المتاحة. علاوة على ذلك، يزيد الدور المهيمن الذي يلعبه الإنفاق الحكومي من المخاطر المحتملة من التضخم، ومن المشكلة التي نجحت العراق إلى حد كبير في تجنبها منذ عام ٢٠٠٣.[٤]

- **الفساد.** حيث أن هذا التقرير "يركز على الفساد" تبين لنا بوضوح أن مشكلة الفساد العام لا تزال واحدة من التحديات التي تواجه الحكومة العراقية قبل كل شيء. لا يزال مسئولي مكافحة الفساد في العراق مستهدفين بشكل منتظم من قبل المتمردين. في هذا الربع، تم اغتيال ما لا يقل عن اثنين من القضاة وتم قتل حوالي ٣٢ من مسئولي مكافحة الفساد, مما يوضح الخطورة التي تواجهها بيئة العمل من قبل المؤسسات في مجال سيادة القانون بالعراق.[٥]

تواجد عمليات إعادة إعمار الولايات المتحدة والتمويل والرقابة

السفارة الأمريكية في بغداد

يؤدي السفير جيمس جيفري ف مهمة الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق – أكبر دبلوماسية أمريكية في العالم – مع طاقم من حوالي ١٤،٠٠٠ فرد (معظمهم من المتعاقدين) بما في ذلك:[٦]

- حوالي ٢،٠٠٠ موظف مسئول عن إدارة مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID), من بينهم نحو ٣٠ من المتعاقدين أو من الجهات الممنوحة.
- حوالي ٤،٤٠٠ فرد مكلفين بالمهام المتعلقة بالأمن التابع لمكتب التعاون الأمني العراقي (OSC-١).
- حوالي ١١٥ مستشار و ٥٩٣ من موظفي الإدارة والدعم خاصين ببرنامج تطوير الشرطة بوزارة الخارجية (PDP).

يقوم آلاف المتعاقدين بقوات الأمن والدعم الحيوي الذين يعملون تحت سلطة قيادة مجلس الوزراء العراقي (COM) بدعم هذا وغيرها من العمليات الأمريكية, ولكن من الصعب تحديد ذلك بسبب التفاوت في البيانات المبلغة.

برنامج تطوير الشرطة بوزارة الخارجية.

في ١٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢, قال نائب الوزير توماس نيدز للمفتش العام أن وزارة الخارجية سوف تستخدم نحو ٥٠٠ مليون دولار من اعتمادات السنة المالية ٢٠١٢ لتنفيذ برنامج تطوير الشرطة – لكن المبلغ المحدد من قبل الإدارة الأمريكية خلال العام المالي ٢٠١٢ يقدر بحوالي ٣٨٧ مليون دولار.[٧] يعتبر ذلك التغيير في التمويل الذي اعتبره الأمين نيدز مناسبا, والذي يتبع تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١, الذي شكك في التخطيط لبرنامج تطوير الشرطة.[٨]

في هذا الربع، وزارة الداخلية (MOI) لاحظت أنها لا تزال مترددة في تقديم التزام طويل الأجل لبرنامج تطوير الشرطة. في اجتماع منتصف نوفمبر/تشرين الثاني مع المفتش العام، ذكر نائب وزير الداخلية عدنان الأسدي أن وزارة الداخلية من شأنها أن"اختبار" برنامج تطوير الشرطة في عام ٢٠١٢، وبعد ذلك تقرر الاستمرار في البرنامج أو غير ذلك. ومع ذلك, في منتصف يناير الماضي, ذكر مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية

للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن ألأسدي قد أكد لمسئولين أمريكيين دعم وزارة الداخلية للحصول علي البرنامج.[٩]

في هذا الربع, أفاد مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية (INL) أن برنامج تطوير الشرطة في ثلاثة محاور في بغداد والبصرة وأربيل مهمة مؤهلة وأن ال ٩١ مستشار الخاصين ببرنامج تطوير الشرطة قاموا بإجراء أكثر من ٤٠٠ اجتماعا علي أرض الواقع مع مسئولي وزارة الداخلية. ذكر مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أنه يمكن له توفير الحماية الشخصية لنقل مستشاري برنامج تطوير الشرطة "كما تسمح الظروف الأمنية". في حين تساهل الوضع الأمني في أربيل إلي حد كبير, فإنه لا تزال تحدث هناك هجمات مميتة في بغداد والبصرة, مما يجعل من الصعب علي مستشاري برنامج تطوير الشرطة زيارة مواقع وزارة الداخلية هناك.[١٠]

مكتب التعاون الأمني العراقي

يدير مكتب التعاون الأمني العراقي جهود التعاون الأمني لدعم الحكومة العراقية, بما في ذلك العلاقات العسكرية وبرنامج المبيعات العسكرية الخارجية بالولايات المتحدة (FMS) والأموال المتاحة من خلال برنامج التمويل العسكري الخارجي. انطلاقا من ١٠ مواقع, يشغل مكتب التعاون الأمني العراقي حاليا حوالي ١٤٩ عسكريا و٧ من الموظفين المدنيين. من المتوقع أن يصل دعم مكتب التعاون الأمني العراقي إلي ٧٦٣ فرد من أعضاء فرق المساعدة الأمنية. يتم دعم مهمتها من قبل آلاف المتعاقدين, الذين يقوموا بتوفير مجموعة متنوعة من الخدمات.[١١]

في هذا الربع, أبلغت وكالة التعاون الأمني الدفاعي, الكونغرس عن احتمالية بيع نظام الإدارة المالية لطائرة مؤرخة ١٨ إف - ١٦ إلي العراق بمبلغ ٢,٣ بليون دولار. إذا تمت, فإن هذه الصفقة سوف ترتفع في نهاية المطاف إلي ٣٦ إف – ١٦ في القوات الجوية العراقية. اعتبارا من ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١, بلغت ١٩٦نظام الإدارة المالية الجاري بالعراق (بما لا يشمل الشريحة الثانية من طراز F-١٦s) نحو ٧,٨ بليون دولار. بالإضافة إلي ذلك, كان هناك مبلغ إضافي ل ٢٢٥ "نظام الإدارة المالية الزائف) الممولة من خلال صندوق قوات الأمن العراقية (أموال الولايات المتحدة) بقيمة بلغت نحو ٢,٥ بليون دولار.[١٢]

قام مكتب التعاون الأمني العراقي بالتخطيط للعمل حنبا إلي جنب مع منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) وبعثة التدريب العراقية (NTM-I). كان تركيز بعثة التدريب العراقية مبدئيا علي إضفاء الطابع المهني علي قوات الأمن العراقية (ISF). ديسمبر/كانون الأول, انهارت المفاوضات التي كانت بين منظمة حلف شمال الأطلسي والحكومة العراقية والتي كانت بشأن تمديد مهمتها بسبب مسألة الحماية القانونية لأفراد بعثة التدريب العراقية, مما تسبب في انسحاب البعثة من العراق. لملئ بعض الثغرات التي خلفها رحيل بعثة التدريب العراقية, عمل مكتب التعاون الأمني العراقي مع وزارة الدفاع (MOD) علي مجموعة متنوعة من المبادرات العسكرية والمهنية, بما في ذلك تطوير وتحسين المناهج الدراسية في المدارس العسكرية. لمعرفة المزيد عن عمليات مكتب التعاون الأمني العراقي, انظر القسم ٣ من هذا التقرير.[١٣]

التمويل المقدم لإعادة الإعمار.

من السنة المالية ٢٠٠٣ إلي السنة المالية ٢٠١١, قامت الولايات المتحدة بتخصيص أو إتاحة ٦١,٨٣ بليون دولار لجهود إعادة إعمار العراق, في المقام الأول من خلال خمسة صناديق كبيرة.[١٤] قدم الكونغرس تمويلا إضافيا لإعادة إعمار الولايات المتحدة في قانون المخصصات الموحد, ٢٠١٢ (P.L. ١١٢ – ٧٤), ولكن لا يمكن لكمية تحديد كمية محددة من التمويل السنة المالية ٢٠١٢ للعراق. للمزيد من التفاصيل, انظر القسم ٢ من هذا التقرير.

التحديات التي يواجهها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أثناء مراقبته.

رفضت وزارة الخارجية تزويد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالمعلومات الكافية عن أنشطتها التي تجريها وفقا للإطار الإستراتيجي الخاص بالاتفاقية بين الولايات المتحدة والعراق.

٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢, رفضت وزارة الخارجية تزويد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالمعلومات الكافية عن الأنشطة التي تجري وفقا للإطار الإستراتيجي الخاص بالاتفاقية بين الولايات المتحدة والعراق (SFA). جاء هذا الرفض بعد ما يقرب من عامين من إجابة وزارة الخارجية علي أحد الاستفسارات المماثلة في غضون ١٢ صفحة مليئة بالمعلومات بشأن الأنشطة ذات الصلة باتفاقية الإطار الإستراتيجي. مع انسحاب الجيش الأمريكي من العراق, تعتبر اتفاقية الإطار الإستراتيجي هي بمثابة الأساس الذي يحكم برنامج مساعدة الولايات المتحدة. لكن علي الرغم من الدور المركزي لاتفاقية الإطار الإستراتيجي في العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق, أقرت وزارة الخارجية أن "الأنشطة التي تعمل بموجب اتفاقية الإطار الإستراتيجي تحت إشراف العديد من المفتشين العامين في (حكومة الولايات المتحدة). هذا لا يندرج تحت اختصاص إعادة الإعمار للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. اعتبارا من منتصف يناير/كانون الثاني, لم يقم أي مفتش عام آخر بالولايات المتحدة بالكشف عن أي خطة لمراجعة المبادرات ذات الصلة باتفاقية الإطار الإستراتيجي.[١٥]

النظام الإداري

نزعات الحركات الإقليمية

ينص قانون تشكيل المناطق العراقية (قانون المناطق) علي أنه يجوز لأي إقليم أو مجموعة من المحافظات أن تختار لتشكيل منطقة تتمتع بحكم اتحادي شبه ذاتي عن طريق استفتاء شعبي. لكن, قبل التصويت, لابد أن يقدم ثلث أعضاء مجلس المحافظة (واحد علي عشرة من الناخبين) طلبا لإجراء الاستفتاء في المقاطعات ذات الصلة. إذا وافقت أغلبية بسيطة من الناخبين علي إجراء هذا الاستفتاء, يتم تشكيل المنطقة.[١٦]

في هذا الربع, قامت عدة محافظات بإحياء مسألة تشكيل المنطقة, ومن ثم يحتمل تعقيد علاقاتها مع بغداد:

- **صلاح الدين** في أواخر ديسمبر/تشرين الأول, أصدر مجلس المحافظة بيانا للإعلان عن تكوين الأغلبية السنية لمنطقة إدارية واقتصادية. جاء هذا التحرك نحو النزعة الإقليمية عندما أمرت الحكومة العراقية باعتقال المئات من أهل السنة البارزين في المحافظة, بتهمة علاقاتهم مع حزب البعث المحظور.
- **الأنبار** في أواخر يناير/تشرين الثاني, أعلن مجلس المحافظة بيانا يوضح أن نحو نصف عدد الأعضاء قد وافقوا علي التحرك تجاه تحويل المحافظة إلي منطقة.
- **ديالي** في ديسمبر/كانون الأول, قام مجلس المحافظة بالتصويت لإعلان المنطقة في هذه المحافظة من جانب واحد, الأمر الذي أدي إلي حدوث مظاهرات معارضة في العديد من المناطق الشعبية بالمحافظة.

يعتقد رئيس الوزراء نوري المالكي أن هيكل الوطنية العراقية ليس مستعد كي تتمتع المناطق بحكم إضافي إتحادي. شبه ذاتي. بدلا من ذلك، قال انه قام ببحث مختلف الخيارات لنقل بعض الصلاحيات لحكومات المقاطعات. نشأت الحركات الإقليمية السابقة في الجنوب الشيعي. علي سبيل المثال, في عام ٢٠٠٨, قام مسئولون بالمحافظات الغنية بالنفط في البصرة بالسعي وراء إنشاء إقليم. فشلت جهودهم الرامية, وكذلك تعثرت محاولاتهم اللاحقة لتحويل البصرة إلي إقليم. بحلول نهاية الربع, توقفت الجهود المبذولة نحو تشكيل أقاليم بالمحافظات الأخرى, علي الأقل في الوقت الراهن.[١٧] هكذا, اعتبارا من منتصف يناير/كانون الثاني, مازال إقليم كردستان (الذي يضم محافظات دهوك والسليمانية واربيل) المنطقة الوحيدة الاتحادية بالعراق. الشكل ١-١ يبين المحافظات التي حققت على الأقل بعض التحركات نحو الحصول على وضع الإقليم.[١٨]

يعتقد رئيس الوزراء نوري المالكي أن هيكل الوطنية العراقية ليس مستعد كي تتمتع المناطق بحكم إضافي إتحادي. شبه ذاتي.

الحكومة العراقية بعد انسحاب الولايات المتحدة.

في منتصف ديسمبر/كانون الأول, تم صدور أمر اعتقال لنائب الرئيس الهاشمي بعد فترة وجيزة من طلب رئيس مجلس الوزراء من مجلس النواب التصويت لإزالة نائب رئيس الوزراء المطلك. لم يتم إجراء الانتخابات وذلك بسبب انسحاب الكتلة العراقية من مجلس النواب احتجاجا علي الحرب, من بين أمور أخرى, قام رئيس الوزراء بالمعارضة علي التحركات الإقليمية في صلاح الدين وديالي. واصلت قناة العراقية مقاطعتها عندما انعقد مجلس النواب في أوائل يناير/كانون الثاني. هذه الأحداث, تحدث كما تم توضيحه ضد خلفية الاعتقالات الجماعية للمئات من البعثيين المزعومين في أكتوبر/تشرين الأول, وكذلك التوترات التي لم تحل بين الحكومة التي يقودها الشيعة وعناصر كبيرة من الأقلية السنية العربية في العراق.[١٩]

الشكل ١,١

المناطق الإقليمية في العراق

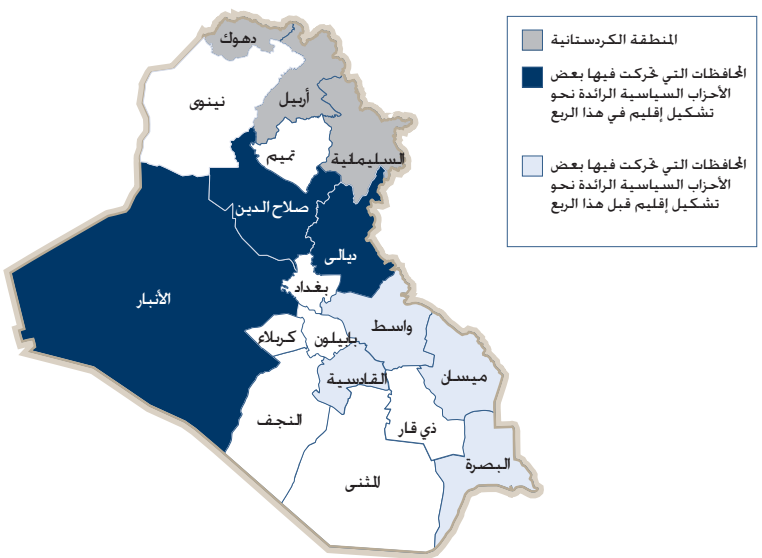

ملحوظة: ليس المقصود من هذه الخريطة أن تشير إلى وحدة الرأي في أي محافظة. في هذا الربع, تحدث بعض السياسيين في نينوى وذي قار أيضا في صالح الحصول على قدر أكبر من الحكم الذاتي من بغداد.

المصدر: تحليل المفتش العام للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين العربية والإنجليزية, ٢٠٠٨–٢٠١٢.

في محاولة لحل هذه الأزمة، اقترح الرئيس العراقي جلال الطالباني عقد مؤتمر وطني من شأنه أن يجمع كل الكتل الرئيسية للمفاوضات. اعتبارا من منتصف يناير/كانون الثاني، تم التحضير لهذا المؤتمر. يبرز الشكل ١,٢ التصريحات التي أدلي بها الأطراف الرئيسية في هذا الجدل.[٢٠]

تقارير جديدة عن نوعية الحياة في العراق.

في ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، نشر معهد جالوب استطلاعا جديد للرأي عن كيفية رؤية العراقيين لنوعية حياتهم. استنادا إلي المقابلات وجها لوجه التي تم إجرائها مع ١,٠٠٠ مراهق, وجدت مؤسسة غالوب أن نسبة العراقيين الذين يقيمون حياتهم علي أنها سيئة بما فيه الكفاية ويعتبرونها "معاناة" ارتفعت من ١٤ ٪ في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠ إلي ٢٥٪ في سبتمبر/أيول ٢٠١١.[٢١]

توضح نتائج المسح لعام ٢٠١١ والتي تم إجراؤها علي وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالحكومة العراقية, بعض الأسباب التي جعلت الكثير من العراقيين ينظرون إلي نوعية حياتهم في المستقبل علي أنها متدنية. أشار المسح الذي تم إجراؤه علي شبكة المعرفة العراقية (IKN) إلي استياء واسع النطاق تجاه الخدمات الأساسية وخصوصا في توفير الطاقة الكهربائية. من حوالي أكثر من ٢٨,٠٠ أسرة شملهم المسح, ٣٥٪ من المستجيبين ذكروا أن تحسين وضع الكهرباء يجب أن يكون من أولويات الحكومة العراقية – كان عدد المستجيبين أكثر من أي خدمة أخرى, بما في ذلك الأمن (٢٧٪).[٢٢] يقدم القسم ٤ نتائج هذا المسح بالتفصيل.

الكهرباء

تعتبر مصدر طاقة موثوق به وهي أمر ضروري للنمو الاقتصادي المستدام في العراق. في هذا الربع, بلغ متوسط إمدادات الكهرباء علي الشبكة الوطنية حوالي ٧,٤٣٤ ميجاوات (MW). هذا يمثل زيادة ١٧٪ عن الفترة نفسها في عام ٢٠١٠.[٢٣]

زاد اعتماد العراق على الطاقة المستوردة من إيران في هذا الربع مع اكتمال خط النقل الرابع الذي يربط بين البلدين. معا, يمكن لهذه الخطوط الأربعة أن تقدم حوالي ١٧٪ من إمدادات الطاقة المتاحة علي الكهرباء الوطنية التي تسيطر عليها وزارة الكهرباء (MOE). لا تزال الأسر المتوسطة العراقية, وفقا لنتائج مسح شبكة المعرفة العراقية, تحصل علي ٧,٦ ساعات من الكهرباء كل يوم من الشبكة العامة (بما في ذلك الشبكة المنفصلة في إقليم كردستان).[٢٤] لمعالجة بعض من هذا النقص،

الشكل ١,٢

تعليقات الساسة البارزين العراقيينعلى الإدعاءات الموجهة ضد طارق الهاشمي

الرئيس
جلال طالباني
الحزب: الاتحاد الوطني الكردستاني

"صحيح أنه تم توجيه الاتهام لنائب الرئيس طارق الهاشمي. لكنه لم تثبت إدانته حتى الآن. وعلى هذا النحو. وبنصوص القانون. فهو لا يزال بريئا."

رئيس الوزراء
نوري المالكي
الحزب: الدعوة

"إننا لا نريد تصعيد الوضع. ولكن في نفس الوقت. فلن نظهر أي تسامح عندما يتعلق الأمر بدماء المدنيين".

النائب الثالث لرئيس الوزراء
صالح المطلق
الحزب: جبهة الحوار الوطني العراقي

"عندما تتساقط الاتهامات على زعيم حزب العراقية. لا سيما حينما يكون هو طارق الهاشمي. وإعلان النتائج قبل اكتمال التحقيق في المحاكمة. فإنه من الواضح أن الأمر يتعلق بالسياسة."

رئيس مجلس النواب
أسامة النجيفي
الحزب: الحدبة

"أناشد الأطراف المشاركة في العملية السياسية بتبني روح التسامح والانسجام والاستفادة من لغة الحوار والتفاهم للمساعدة في حل كل ما لديهم من خلافات ونزاعات".

زعيم حزب العراقية
إياد علاوي
الحزب: حركة الوفاق الوطني العراقي

"وجود اعترافات عديدة ومختلفة على هذا النحو هي مسألة مثيرة للقلق. ويذكرني شخصيا بما كان صدام حسين يفعله. لأنه اعتاد أيضا اتهام خصومه السياسيين بأنهم متآمرين وإرهابيين".

زعيم المجلس الاسلامي الأعلى (ISCI) في العراق
عمار الحكيم
الحزب: المجلس الاسلامي الأعلى

" يجب العمل على احتواء الأزمة السياسية الراهنة من خلال الحوار البناء والالتزام بالتعهدات والاتفاقات بعيدا عن التصعيد العام في وسائل الاعلام. "

الانتماءات الائتلافية
التحالف الوطني العراقي | تحالف العراقية | ائتلاف دولة القانون | التحالف الكردستاني

المصادر: العراق لجميع الأخبار, "الهاشمي يبرء وقضيته بدأ قبل وصول المالكي" ٢٠١٢/٩/١, http://iraqiallnews.dk/ShowNews.php?id=٢٧٩٩٠, الرجوع إليه في ٢٠١٢/٢٣/١; راديو سواء, "المالكي ينفي أي صلة بقضية الهاشمي خلال مقابلة مع قناة الحرة," ٢٠١٢/١٢/١, http://www.radiosawa.com/arabic_news.aspx?id=cid&٨٠٧٢٦٠٢=f, الرجوع إليه في ٢٠١٢/٢٣/١, GOI,CoR; بيان صحفي, "نائب الرئيس الأمريكي يدعو رئيس مجلس النواب النجيفي لمناقشة التطورات السياسية الأخيرة في العراق" ٢٠١١/٢١/١٢, http://parliament.iq, الرجوع إليه في ٢٠١٢/٢٣/١; شركة الأهرام الدولية بشمال أمريكا, "إياد علاوي: المالكي يخلق أدلة لاعتقال الهاشمي" ٢٠١١/٢٠/١٢, http://gate.ahram.org, الرجوع إليه في ٢٠١٢/٢٣/١; دار الحياة, "الحكيم يؤسس خمس قواعد للخروج من الأزمات واتفاق المالكي لتشكيل حكومة من الأكثرية," ٢٠١١/٣١/١٢, http://international.daralhayat.com/internationalarticle/٣٤٥٢٤٠, الرجوع إليه في ٢٠١٢/٢٣/١.

دائرة المرور في بغداد. (الدعم الجوي المقدم من عمليات السفارة الجوية)

عدم وجود وزراء دائمين أطال الوقت الذي تستغرقه الوزارات الأمنية في اتخاذ القرارات.

وقعت وزارة الكهرباء عددا من العقود في هذا الربع، بما في ذلك صفقة تبلغ قيمتها نحو ١,٢مليار دولار مع شركة الماكينات الهندسية الصينية لبناء محطة للطاقة الحرارية بقدرة ١,٢٦٠ ميجاوات في محافظة صلاح الدين. أنهت وزارة الكهرباء عقدها مع شركة هيونداي بكوريا الجنوبية لبناء أكبر مصنع توربينات الاحتراق في محافظة البصرة.[٢٥]

الأمن

كان رحيل القوات الأمريكية في العراق بمثابة الخطوة النهائية في عملية إعادة تنظيم والاعتماد التدريجي للقوات التي بدأت مع توقيع الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨. لم تقم القوات الأمريكية بإجراء أي دوريات منظمة في المدن والبلدان العراقية منذ يونيو/حزيران ٢٠٠٩ وقامت بإنهاء العمليات القتالية النشطة في أغسطس/آب ٢٠١٠, كذلك قامت بتسليم المسئوليات إلي قوات الأمن العراقية. وهكذا, أشار نائب وزير الداخلية ألأسدي في اجتماع نوفمبر/تشرين الثاني الذي كان مع المفتش العام, أن قوات الأمن العراقية أخذت زمام المبادرة في تأمين غالبية المدن العراقية – بالدعم من القوات الأمريكية في العراق – لأكثر من عامين.

وزارات الأمن بالحكومة العراقية.

في هذا الربع, تواصلت عمليات وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ليتم تشغيلها علي أساس مؤقت من قبل الموظفين الذين يقوم رئيس الوزراء نوري المالكي بإعانتهم. واحدة من القضايا المعلقة التي خلفتها انتخابات مارس/آزار ٢٠١٠, عدم وجود وزراء دائمين للوزارات الأمنية لاتخاذ قرارات بشأن قضايا معينة, وخاصة تلك التي تنطوي علي نظم مشتريات أجنبية الصنع. اعتبار من منتصف يناير/كانون الثاني, يقوم سعدون الدليمي بإدارة وزارة الدفاع في حين إشراف نائب الوزير ألأسدي علي وزارة الداخلية.[٢٦]

تواصل استهداف أفراد وزارة الدفاع ووزارة الداخلية بانتظام مثير للقلق في عام ٢٠١١. بالنسبة لهذا العام, قام حوالي ٤٠٪ من العراقيين بقتل أفراد الأمن العراقي, بما في ذلك ٦٠٩ من أفراد الشرطة العراقية و٤٥٨ جندي.[٢٧]

حوادث أمنية كبيرة في هذا الربع

في ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، ومرة أخرى في ٥ يناير/تشرين الثاني عام ٢٠١٢، أطلق المتمردون سلسلة من الهجمات المتكتلة التي أسفرت عن العديد من الإصابات. أسفر حادث ٢٢ ديسمبر/تشرين الأول عن مقتل حوالي ٦٠ شخصا وإصابة أكثر من ٢٠٠ شخص. استهدفت هجمات ٥ يناير/كانون الثاني أحياء شيعية في بغداد وكان معظمهم من الزوار الشيعة المسافرين باتجاه مدينة كربلاء. أسفرت الهجمات عن مقتل حوالي ٦٧ شخصا علي الأقل وإصابة أكثر من ١٠٠ شخص. تم استهداف الزوار الشيعة في ١٤ يناير/كانون الثاني, عندما تمت هناك تفجيرات في البصرة والتي قتل فيها حوالي ٥٠ شخصا علي الأقل. يعرض الشكل ١,٣ بعض المعلومات بشأن الهجمات الإرهابية الكبيرة في هذا الربع.[٢٨]

أفراد من الجيش العراقي يقودون دبابات أبرامز M1 أمريكية الصنع في موكب بالقرب من نصب السيفين المتقاطعين التذكاري في المنطقة الدولية. كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. (صورة الحكومة العراقية)

الشكل ١,٣

الأحداث الأمنية الهامة، ٢٠١١/١٠/١٢–٢٠١٢/١/١٥

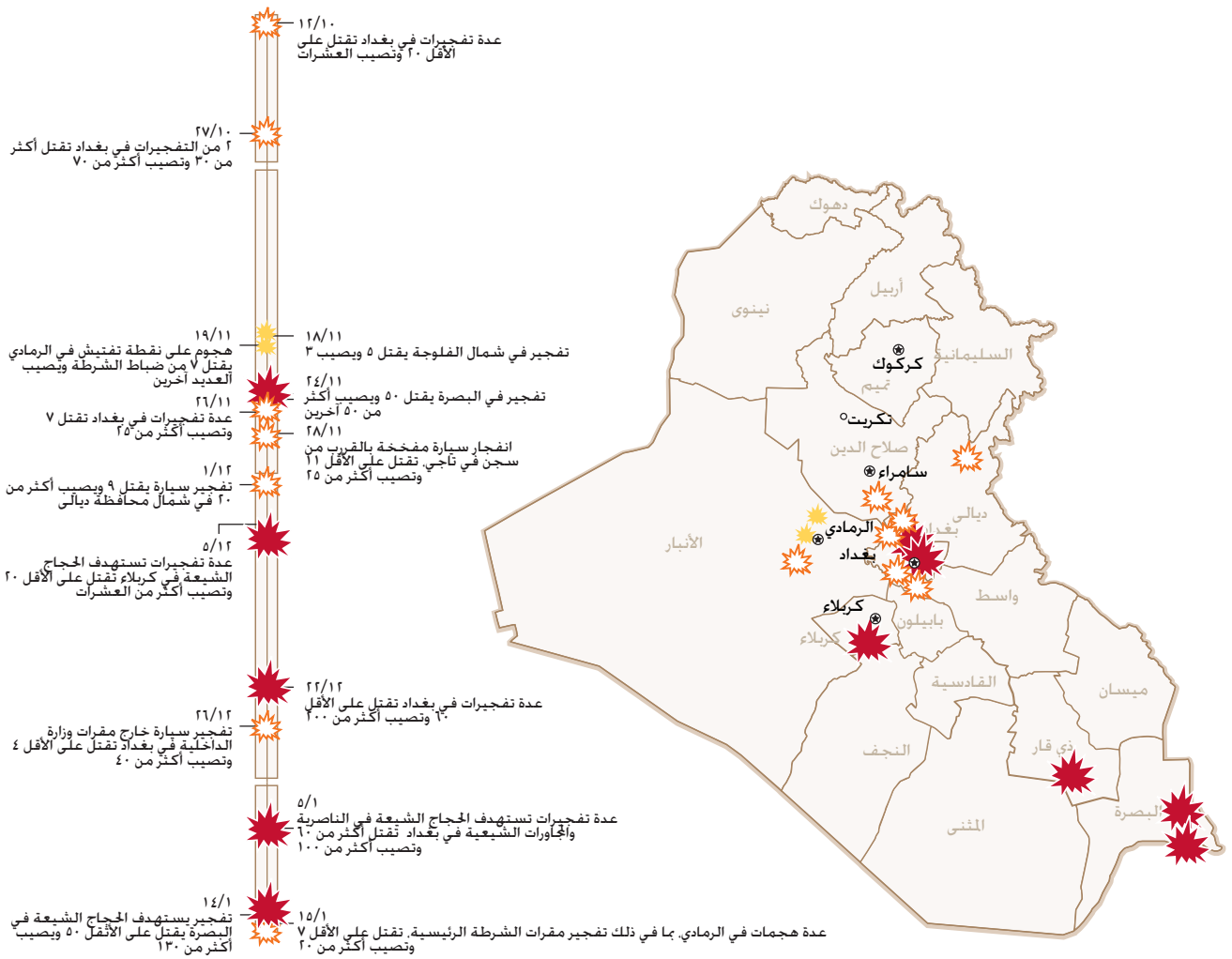

ملحوظة: جميع بيانات الضحايا جمعت من أفضل مصادر البيانات المتوفرة في وقت النشر
المصدر: خليل المفتش العام للمستندات مفتوحة المصدر باللغتين العربية والإنجليزية، ٢٠١١/١٠–٢٠١٢/١/١.

الاغتيالات

في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني، انفجرت قنبلة بالقرب من مبني مجلس النواب داخل المنطقة الدولية، مما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة اثنين آخرين علي الأقل، بما في ذلك عضوا من أعضاء مجلس النواب. (اعتبارا من منتصف شهر يناير/كانون الثاني، لم تنتهي الحكومة العراقية بالتحقيق بشأن الهجوم علي مجلس النواب، ولكن تشير التقارير الأولية إلي أن هدف تلك القنبلة كان إما رئيس الوزراء أو رئيس مجلس النواب). في ١ ديسمبر/كانون الأول، نجا وزير البيئة دون أن يصاب بأي أذي عند انفجار عبوة ناسفة (IEP) بالقرب من السيارة التي كان بداخلها. في أوائل يناير/كانون الثاني، نجا وزير المالية رافع العيساوي (ونائب رئيس الوزراء السابق) دون أن يصاب بأي أذي عند انفجار عبوة ناسفة بالقرب من موكبه.

بشكل عام، تم اغتيال ما لا يقل عن ٢٣ من كبار المسئولين بالحكومة العراقية في الفترة من ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ إلي ١٤ يناير/كانون الأول ٢٠١٢، انخفاضا من نحو ٤٠ قتلوا في الفترة من منتصف يوليو/تموز إلي منتصف أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١. للحصول على تفاصيل إضافية عن عمليات الاغتيال الأخيرة، انظر القسم ٤ من هذا التقرير.[٢٩]

في أوائل يناير/كانون الثاني، نجا وزير المالية رافع العيساوي دون أن يصاب بأي أذي من انفجار عبوة ناسفة بالقرب من موكبه.

الرئيس العراقي في تراث إعادة إعمار الولايات المتحدة ومستقبل العراق

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، التقى المفتش العام مع الرئيس العراقي جلال طالباني في مقر إقامته في بغداد لمناقشة الآثار المترتبة على برنامج إعادة إعمار الولايات المتحدة ومستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق. وجود دائم في المشهد السياسي العراقي لأكثر من ٤٠ عاما، عمل كردي ٧٨ عاما كرئيس للعراق منذ انتخابه لهذا المنصب من قبل الجمعية الوطنية العراقية في ابريل نيسان ٢٠٠٥. لقد برز الرئيس طالباني بشكل كبير في جميع الجوانب السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣. في مناقشة واسعة النطاق مع المفتش العام، ناقش الرئيس طالباني:[٣٠]

- **الأمن.** لا يزال الأمن الداخلي من أولويات الحكومة العراقية قبل كل شيء في عام ٢٠١٢. قال الرئيس طالباني أنه يتوقع قيام مجموعات متمردة – البعثيين علي وجه الخصوص – باختبار قوات الأمن العراقية عقب مغادرة القوات الأمريكية للعراق. توقع أيضا أن قوات الأمن العراقية التي دربتها الولايات المتحدة سوف تتجاوز هذه التحديات, مشيرا إلي أن انسحاب القوات الأمريكية سوف – في بعض الحالات – يشجع الجنود العراقيين علي العمل مع أقل عدد من الموانع ضد الإرهابيين والقوى المضادة للحكومة.
- **خطة التنمية الوطنية.** أعرب الرئيس عن شعوره بالإحباط من بطء تنفيذ خطة التنمية القومية في العراق (٢٠١٠ – ٢٠١٤) (NDP). ١٨٦ بليون دولار الخاصة بخطة التنمية القومية, والتي تم صياغتها بمساعدة من الولايات المتحدة والأمم المتحدة, تحدد أولويات التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الزراعة والطاقة والبنية التحتية. لكن, وفقا للرئيس طالباني, بذلت الحكومة العراقية تقدما يذكر في تنفيذ ذلك, وتحتل الحاجة إلي المضي قدما مع أهداف هذه التنمية المرتبة الثانية بعد الأمن من حيث الأولويات الوطنية. قال أن التقدم السريع في التحرك إلى الأمام قد يكون ممكنا لأن الصين وكوريا الجنوبية واليابانية والشركات الروسية قد أعربت عن رغبة جادة في الاستثمار في المشاريع ذات الصلة خطة التنمية القومية في العراق.
- **ميراث التدخلات التي تقودها الولايات المتحدة.** ناقش الرئيس طالباني آثار إيجابية عدة والتي نجمت عن الهجوم الذي قادته الولايات المتحدة للإطاحة النظام البعثي في عام ٢٠٠٣. شملت هذه الآثار, النجاح في إجراء انتخابات وطنية متعددة، والتي يعتبرها معظم المراقبين أنها حرة ونزيهة، وإدخال العديد من عناصر الاقتصاد في السوق الحرة. أشار الرئيس إلي تعدد الأحزاب التي شاركت في الانتخابات البرلمانية العراقية التي تم إجراؤها بعد عام ٢٠٠٣ كمثال على أفضل قوى ديمقراطية في العراق. أضاف أن العراق تقدم إلهام للانتفاضات الإقليمية التي يشار إليها عادة باسم "الربيع العربي". كما أشاد بالصحافة الحرة المزدهرة التي نشأت منذ عام ٢٠٠٣، مشيرا إلى أن هناك الآن الكثير من الصحف اليومية والتي "لديه فقط بعض الوقت لقراءة عناوينهاالرئيسية".
- **برنامج إعادة الإعمار الخاص بالولايات المتحدة.** أشار الرئيس إلي الفشل في السيطرة على عمليات النهب واسعة النطاق في بغداد في أعقاب سقوط نظام صدام حسين باعتباره واحدا من العوامل الرئيسية التي تؤثر سلبا على النظرة إلى جهود إعادة الإعمار بالولايات المتحدة التي أعقبت ذلك. قال الرئيس طالباني أنه يحذر علي وجه التحديد من قادة الولايات المتحدة عن بعد بواسطة الفيديو قبل وقت قصير من الغزو الذي خلف مشكلة أعمال النهب وهي المشكلة الأكثر خطورة والتي سوف تواجهها الولايات المتحدة في العراق بعد الإطاحة بنظام صدام حسين. اشتكى الرئيس طالباني أيضا من أن المسئولين الأمريكيين غالبا ما يتولوا المشاريع من دون استشارة القادة العراقيين المحليين. وفقا للرئيس طالباني، يؤدى الفشل في تنسيق جهود الولايات المتحدة الخاصة بإعادة الإعمار مع احتياجات السكان الأصليين والقدرات إلي فشل العديد من المشاريع.
- **الإصلاح الاقتصادي.** على الرغم من نمو اقتصاد العراق بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠٣، لاحظ الرئيس أن لا يزال العديد من المجالات في حاجة إلي الإصلاح. دعا إلى الحد من الأنظمة المرهقة التي لا تزال تقيد روح المبادرة في الكثير من المناطق العراقية. أضاف أن القطاع العام في العراق يحتاج إلى تخفيض حجمه، مؤكدا أن وجود عدد ٦ بليون موظف في الدولة شيء مكلف وغير فعالة.
- **المناطق المتنازع عليها.** وصف النزاع القائم بين الأكراد والعرب والتركمان بشأن السيطرة على كركوك بأنها "مشكلة صعبة للغاية" "ويصعب حلها"، وذكر الرئيس أنه فقط بمرور الوقت سيسمح للأطراف لتسوية خلافاتهم و التوصل إلى حل. قال إن الخطوة الأولى في العملية هي التوصل إلى إجماع وطني حول حدود كافة المحافظات ، وليس فقط الحدود بين تميم (كركوك) وإقليم كردستان. أضاف أن التعداد السكاني وحده لن يكون كافيا لتسوية هذه القضايا بسبب جهود النظام السابق في كركوك "تعريب" وضواحيها وذلك عبر طرد التركمان والأكراد من ديارهم وإعادة توطين العرب هناك. أكد الرئيس طالباني علي أهمية النفط لحل مشكلة كركوك, مشيرا إلي أن الاكتشافات الجديدة في كل من شمال وجنوب العراق جعلت نفط كركوك أقل أهمية بالنسبة للحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان علي حد سواء. ومع ذلك, أقر الرئيس طالباني بأن العرب الذين يقيمون في منزل تميم لا يعرفون أي مكان آخر ويجب أن يتم أخذ احتياجاتهم بعين الاعتبار حتى تستمر مفاوضاتهم من أجل السيطرة علي كركوك.

سوف يجتمع المفتش العام مع رئيس الجمهورية جلال طالباني. ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

الاقتصاد

في مؤتمر صحفي مشترك في ١٢ كنون أول مع رئيس الوزراء نوري المالكي، لاحظ الرئيس الأميركي باراك أوباما أنه "تشير التقديرات في السنوات المقبلة، إلى أن الاقتصاد العراقي سينمو بمعدل أسرع من الصين أو الهند." ووفقا لأحد التقارير الأولية، ارتفع النشاط التجاري الأجنبي في العراق خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ٧٠ بليون دولار من مبلغ يزيد قليلا عن ٤٢ بليون دولار في عام ٢٠١٠.[٣١] بعد سنوات من التردد بسبب المخاوف من الوضع الأمني غير المستقر والبنية التحتية والشيخوخة والبيروقراطية المعقدة تتخذ شركات الولايات المتحدة خطوات تدريجية لدخول هذه السوق المتنامية كما يتضح من التجارة في هذا الربع في معرض بغداد، الذي شارك فيه أكثر من ٨٠ مشاركا، وكان عدد المشاركين من الولايات المتحدة أكبر من أي بلد.[٣٢] لا يزال الاقتصاد العراقي يعتمد علي قطاع النفط والغاز, حيث تمثل صادرات النفط الخام أكثر من ٩٥٪ من عائدات التصدير و٩٠٪ من دخل الحكومة في عام ٢٠١١. [٣٣] وهكذا, في المدى القريب علي الأقل, سيتم تطوير الاقتصاد العراقي بشكل لا ينفصم مع مقتضيات كل من السياسة العراقية الداخلية وتقلبات سوق النفط العالمي.

إنتاج النفط ومستويات التصدير

زادت جهود المشروع المشترك لإمدادات مياه البحر (CSSP) للحصول علي مزيد من الغاز الطبيعي, ولتحسين البنية التحتية الجارية لمرافق الموانئ وذلك لزيادة كمية النفط والغز في العراق من خلال تسخير الحقول الجنوبية الرئيسية. في حين ارتفاع إنتاج النفط قليلا في عام ٢٠١١، غاب عن الحكومة العراقية الطموحة هدف الإنتاج السنوي. في عام ٢٠١١, بلغ متوسط الإنتاج ٢,٥٤ مليون برميل يوميا (MBPD), ٧٪ زيادة عما كانت عليه في عام ٢٠١٠, ولكن ٨٪ نقصان عن توقعات الحكومة العراقية التي كانت ٢,٧٥ مليون برميل يوميا. في هذا الربع، وبلغ متوسط إنتاج النفط ٢,٥١ مليون برميل يوميا، ٢٪ أقل من الربع السابق. وبلغ متوسط صادرات العراق في أكتوبر تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني ٢,١٤مليون برميل يوميا، حوالي ٢٪ أقل من متوسط الربع الماضي.

صفقة شركة اكسون موبيل مع حكومة إقليم كردستان

السفير الأمريكي جيمس جيفري في المعرض التجاري في بغداد. تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. (صورة وزارة الخارجية)

كانت شركات النفط العالمية العاملة في حقول النفط في جنوب العراق مترددة لفترة طويلة في دخول اتفاقيات مع حكومة إقليم كردستان (KRG). كان هذا التردد مبني علي فكرة مراعاة الفروق بين الجنسين في الحكومة العراقية مما منع أي شركة من العمل في إقليم كردستان وكذلك من العمل أيضا في ١٥ محافظة من المحافظات الجنوبية والتي كانت موطنا لأكبر عدد من الحقول في العالم. يستند موقف الحكومة العراقية على قراءتها من الدستور العراقي، والذي يحافظ على تقدم الحكومة المركزية مع السيطرة على موارد النفط والغاز في العراق. بناء علي ذلك, حتى هذا الربع, بلغ عدد الشركات الصغيرة الأجنبية التي سادت هناك أكثر من ٤٠ شركة عاملة في إقليم كردستان, حيث أن شركة النفط الدولية الكبرى العملاقة –معظم الشركات التي لديها مصالح أو طموحات مستقبلية في حقول الجنوب – قد ابتعدت.

حدث كل هذا التغيير في نوفمبر/تشرين الثاني عندما أعلنت شركة اكسون موبيل أنها قامت بتوقيع ٦ اتفاقيات مشاركة في الإنتاج مع حكومة إقليم كردستان. بعد ذلك بوقت قصير, حظرت وزارة النفط اكسون موبيل من المشاركة في مزاد التراخيص الرابع العراقي لاستكشاف ١٢ كتل نفط وغاز جديدة والتي يتم جدولتها حاليا في هذا العام. اعتبارا من منتصف يناير/كانون الثاني, ظلت غير مؤكدة الأمر الذي أثر علي اتفاقات اكسون موبيل بحكومة إقليم كردستان والتي ستترتب علي تورط المشروع المشترك لإمدادات مياه

الشركات الأمريكية تتخذ خطوات تدريجية لدخول هذه السوق المتنامية. كما يتضح من المعرض التجاري المنعقد في هذا الربع ببغداد. والذي أظهر أكثر من 80 مشاركا من الولايات المتحدة.

البحر بمليارات الدولارات, والتي من شأنها أن تقوم بضخ المياه في الحقول الجنوبية لرفع معدل استيراد النفط.[٣٥]

ميزانية وزارة الداخلية لعام ٢٠١٢.

في هذا الربع، وافق مجلس الوزراء علي مشروع ميزانية تبلغ ١٠٠,١ مليار دولار للعام ٢٠١٢. يتطلب مشروح مجلس الوزراء موافقة مجلس النواب ليصبح قانونيا, ويتطلب أيضا حوالي ٣١,٨ بليون دولار كإنفاق رأس المال الجديد (زيادة حوالي ٢٤٪ عن عام ٢٠١١), ويقترح ٦٨,٣ بليون دولار كنفقات تشغيل, بما في ذلك الرواتب والإعانات الغذائية (زيادة بنسبة ٢٠٪ عن عام ٢٠٠١).[٣٦]

هناك افتراضان حاسمان يدعمان مشروع مجلس الوزراء: سعر النفط لا يزال ٨٥ دولارا للبرميل ويبلغ متوسط الصادرات حوالي ٢,٦٢٥ مليون برميل يوميا, أو ما يقرب من نصف مليون برميل يوميا فوق مستوي متوسط الصادرات التي تم تحقيقها في الأشهر الأحد عشر الأولى من عام ٢٠١١. يعرض الشكل ١,٤ حجم الميزانيات الخاصة بالحكومة العراقية وأسعار النفط من عام ٢٠٠٥.[٣٧] لمعرفة المزيد عن ميزانية مشروع مجلس الوزراء لعام ٢٠١٢ انظر الباب ٤.

الشكل ١,٤

سعر النفط الشهري وميزانية الحكومة العراقية وافتراضات سعر النفط، ٢٠٠٥-٢٠١٢

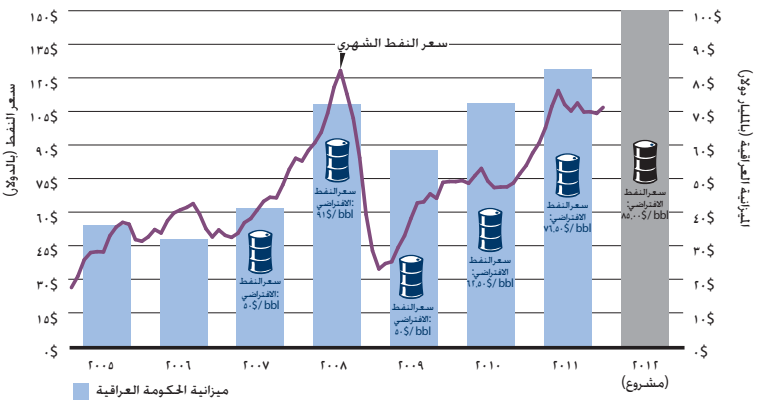

المصادر: "ميزانية الحكومة العراقية" (كما وافقت عليها TNA وسنت كقانون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) ; الخزانة الأمريكية، ردا على طلب المفتش العام الحصول على بيانات, ٤/١/٢٠٠٨, ٤/٩/٢٠٠٩, ٤/١٠/٢٠٠٩, ٢/٢٥/٢٠١٠, ٤/١٢/٢٠١١, and ١/١٠/٢٠١٢; GOI, "مجلس لاوزراء," www.cabinet.iq, الوصول في ١/١٤/٢٠٠٩; GOI, CoR, "قانون الميزانية الفيدرالي للسنة المالية ٢٠١٠," ١/٣/٢٠١٠, المادة ٢ والجدول ب B; GOI, المجلس الرئاسي, "قانون الميزانية الفيدرالي للسنة المالية ٢٠١٠," ١٠/٢/٢٠١٠; IMF, تقرير رقم ١٠/٧١, "العراق: تقرير العاملين لعام ٢٠٠٩ المادة IV للاستشارة وطلب الترتيبات الاحتياطية," ٣/١٦/٢٠١٠; GOI, CoR, "قانون الميزانية الفيدرالي للسنة المالية ٢٠١١," ٢/٢٣/٢٠١١; GOI, CoM, "مجلس الوزراء يعتمد مشروع الميزانية للحكومة العراقية قانون الميزانية الفيدرالي للسنة المالية," ٩/١/٢٠١٢, الجدول C.

العراق يعلن عن معلومات حول مدفوعات النفط

أصدرت الحكومة العراقية أول مبادرة شفافية الصناعات الإستخراجية (EITI) تقرير بتاريخ ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢. مبادرة شفافية صناعات الاستخراج هي ائتلاف دولي من البلدان التي تعهدت الالتزام بمجموعة من المعايير المشتركة التي تنظم استخدام شفاف للثروة المتأتية من استخراج وبيع الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز. كشف العراق في مبادرة شفافية صناعات الاستخراج تقريرا به معلومات مفصلة عن ٤١ مليار دولار من العائدات التي حصلت عليها من صادرات النفط والغاز في عام ٢٠٠٩.[٣٨]

بجري إنشاء نقطة تيسير رسو المراكب قبالة شبه جزيرة الفاو والتي يتوقع أن تبدأ في زيادة سعة الصادرات العراقية من النفط الخام في عام ٢٠١٢. (صورة لايتون أوفشور)

مكافحة الفساد وسيادة القانون

من الصعب تحديد حجم تأثير الفساد العام في كل من جودة الحياة داخل العراق والإدراك الدولي للبلد. لكن تلك التصورات، والتي تؤثر على الاستثمار، لا تزال قاتمة. في هذا الربع، أصدر البنك الدولي دراسة عن "ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٢"، لتحتل العراق المرتبة١٦٤ من ١٨٣ دولة مدرجة في نظام "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" أربع نقاط أقل من أفغانستان.[٣٩]

الهجمات على القضاة ومسئولي مكافحة الفساد

زادت الهجمات على موظفي المجلس الأعلى للقضاء (HJC) في هذا الربع. في منتصف أكتوبر، اغتيل قاض العاملون في قضايا الإرهاب في محافظة نينوى، تعتبر هذه الهجمة هي الأولي في سلسلة من الهجمات ضد المسئولين المجلس الأعلى للقضاء في هذا الربع. في غضون ثمانية أيام في منتصف ديسمبر،شنت أكثر ثلاث هجمات استهدفت القضاة في الانبار وبغداد ومحافظات تميم.

كان هناك اجتماع مع المفتش العام بعد وقت قصير من مقتل القاضي نينوى, والذي ذكر فيه رئيس المحكمة العليا مدحت المحمود أن رفع مستوي الأمن القضائي سيظل علي رأس أولوياته في عام ٢٠١٢. من الأشياء المنذرة في ديسمبر/كانون الأول, الهجمات التي شنت علي ثلاثة قضاة أثناء وجودهم في موكبهم, لاحظ رئيس المحكمة أن القضاة كانوا عرضة للاغتيال بشكل كبير خاصة عند السفر من وإلي أماكن عملهم. أضاف أنه ما زال يحاول الحصول علي تراخيص من وزارة الداخلية الخاصة بحمل السلاح لكافة أفراد أمن المجلس الأعلى للقضاء, لكنه أعرب عن شكه في أن أي تقدم بشأن هذه المسألة سوف يصبح وشيك.٤٠ أثار المفتش العام هذه القضية مع نائب رئيس الوزراء ألأسدي، الذي يقود الآن وزارة الداخلية، ووعد باتخاذ إجراءات في هذا الشأن.[٤١]

في أكبر هجوم على مسئولي الحكومة العراقية لمكافحة الفساد منذ سقوط نظام صدام حسين، انفجرت سيارة مفخخة خارج لجنة النزاهة (COI) في شرق بغداد يوم ٢٢ ديسمبر/كانون الأول، مما أسفر عن مقتل ٣٢ فردا من أفراد لجنة النزاهة في أعنف هجوم من أي وقت مضى على منذ تولي رئيس العراق منصب رئيس وكالة مكافحة الفساد.[٤٢]

هيئة النزاهة

في ١ نوفمبر/تشرين الثاني, اجتمع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بعلاء حميد القاضي المفوض الجديد القائم بأعمال لجنة النزاهة. أبلغ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنه قام بتجميد التحقيقات في لجنة النزاهة في حين إجراء استعراضا داخليا لعملياتها. اعتبارا من مطلع يناير/كانون الثاني, ومع ذلك, يبدو وصول هذا التجميد إلي نهايته, عندما قام أفراد لجنة النزاهة بإبلاغ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن المفوض الجديد القائم بأعمال لجنة النزاهة قد قرر المضي في التحقيقات علي أساس كل حالة علي حدة.

قام رئيس الوزراء نوري المالكي بتعيين القاضي علاء مفوضا بالوكالة في سبتمبر/أيول بعد سلفه, كذلك قام

أعقاب الهجوم على منشأة هيئة النزاهة في بغداد, في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. (صورة الحكومة العراقية)

القاضي رحيم العكيلي بتقديم استقالته نظرا للتدخل في عمله من قبل مسئولي الحكومة العراقية والذين "مع وصلات سياسية قوية, أصبحوا أكثر قوة من حتى هذا القانون أو الدستور".[٤٣] لمعرفة المزيد عن التحديات التي لا تعد ولا تحصى والتي تواجه الحكومة العراقية والجهود المبذولة لمكافحة الفساد بالولايات المتحدة، راجع هذا التقرير "التركيز على الفساد" في الباب ٤.

أوضاع إلغاء المادة ١٣٦(ب)

من قانون الإجراءات الجنائية العراقية

في نيسان/أبريل ٢٠١١، ألغى مجلس النواب المادة ١٣٦(ب)، والتي سمحت للوزراء حماية مرؤوسيهم من الإجراءات القانونية. في وقت الحق, ناشد مجلس الوزراء التدبير بشأن المادة ١٣٦ (ب) التي تم إلغاؤها علي أساس أن مشروع القانون نشأ في مجلس النواب وليس في مجلس الوزراء. اعتبارا من مطلع يناير/كانون الثاني، كان هذا النداء لا يزال معلقا أمام المحكمة الدستورية العليا في العراق. إذا نجح هذا النداء, يمكن للمادة ١٣٦ (ب) أن تصبح, مرة أخرى, قانون للبلاد.[٤٤]

انفجار سيارة مفخخة خارج مكتب هيئة النزاهة في شرق بغداد يوم 22 كانون الأول/ديسمبر, مما أسفر عن مقتل 32 فردا من هيئة النزاهة. وذلك في أعنف هجوم لم يسبق من قبل حدوثه على الوكالى العراقية الرائدة في مكافحة الفساد.

مراقبة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

وجد تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الرابع حول صندوق تنمية العراق أن وزارة الدفاع يمكن أن توفر الوثائق الداعمة لحوالي فقط 1 مليار دولار تقريبا من بين ال3 مليارات دولار من أموال الصندوق التي وفرتها لها الحكومة العراقية.

عمليات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في عام ٢٠١٢.

تتيح الاعتمادات القانونية الموحدة في عام ٢٠١٢, للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حوالي ١٩,٥ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٢ "للحفاظ علي المستوى الحالي للعمليات". قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ومكتب إدارة الموازنة بتقديم طلب يتضمن الانسحاب المخطط له خلال ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢, ولكن لم تقوم لجنة المؤتمر "بتأييد ذلك الانسحاب المقترح" وأشارت إلي أنه "يلزم علي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الاستمرار في ممارسة الرقابة عي برامج المساعدة في العراق, بما في ذلك تكاليف الدعم المرتبطة بالبرامج الممولة في إطار الرقابة علي المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية. أشار تقرير لجنة المؤتمر "بأنه يلزم علي وزير الخارجية التعاون مع مكتب المفتش العام بوزارة الخارجية و المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق, بما في ذلك الطلبات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول علي المعلومات والوثائق التي تنطوي علي عمليات دعم برامج المساعدات الخارجية".[٤٥]

عمليات التدقيق

منذ عام ٢٠٠٤, أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حوالي ٢٠٦ من تقارير التدقيق, تم إصدار حوالي ٥ منهم في هذا الربع.

- **إشراف وزارة الدفاع علي صندوق التنمية العراقي.** أظهر تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الخاص بصندوق التنمية العراقي (DFI), أنه يمكن لوزارة الدفاع توفير الوثائق الداعمة والتي تقدر فقط ١ بليون دولار من المبلغ التقريبي ٣ بليون دولار في أموال صندوق التنمية العراقي التي أتاحتها الحكومة العراقية، ولتي نشرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، والتي تمثل تقريبا جميع مبلغ ٦,٦ مليار دولار التي تسيطر عليها سلطة الائتلاف المؤقتة في وقت حل العمل بها في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وخلافا لبعض تقارير وسائل الاعلام، قال المفتش العام للجنة العليا أن هذا المال لم يفقد ولم تتم سرقته. وفي وقت لاحق من هذا العام، سيقوم المفتش العام بالتشاور مع أعضاء اللجنة العليا لمناقشة نتائج تدقيق اثنين من عمليات تدقيق صندوق تنمية العراق الأخرى، والتي صدرت إحداها في هذا الربع.[٤٨]

موجز المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حول مسؤولو الحكومة العراقية

ضمن إشراف المفتش العام الإشراف على صندوق تنمية العراق

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قدم المفتش العام ملخص حول لجنة الحكومة العراقية العليا المعنية باستعادة الأموال العراقية ضمن عملية إشراف المفتش العام على صندوق تنمية العراق. وقد تم إيداع عائدات النفط العراقي في صندوق تنمية العراق منذ تأسيسه من قبل الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٣.

يرأس اللجنة العليا التي تشكلت في العام ٢٠١١، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية روش شاويس وتضم ممثلين من مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الشؤون الخارجية، ووزارة المالية، ووزارة العدل، والبنك المركزي العراقي، وآخرون. وتتمثل مهمتها في إعداد محاسبة كاملة على جميع الأموال العراقية المودعة في حسابات صندوق تنمية العراق في بنك الاحتياط الفيدرالي في نيويورك. وتسعى اللجنة العليا أيضا إلى استعادة أي أموال لم تنفق من صندوق تنمية العراق للحكومة العراقية والتي لا تزال تحت سيطرة الولايات المتحدة.[٤٦]

وردا على أسئلة اللجنة العليا، ذكر المفتش العام أن سلطة الائتلاف المؤقتة تسيطر على نحو ٢٠,٧ مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق، ومعظمها قدمت للوزارات العراقية المؤقتة لدفع الرواتب ومعاشات التقاعد، وتكاليف التشغيل أو تم استخدامها في تمويل مشاريع إعادة الإعمار. وأضاف أنه من بين هذا المبلغ البالغ ٢٠,٧ مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق، يوجد ١٠,٢ مليار دولار نقلت إلى بغداد، وأنفق ٥,٨ مليار دولار من التحويلات الالكترونية للأموال من بنك الاحتياط الفيدرالي في نيويورك.[٤٧]

وأطلع المفتش العام اللجنة العليا على عملية التدقيق الثالثة التي أجراها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لمراجعة حسابات صندوق تنمية

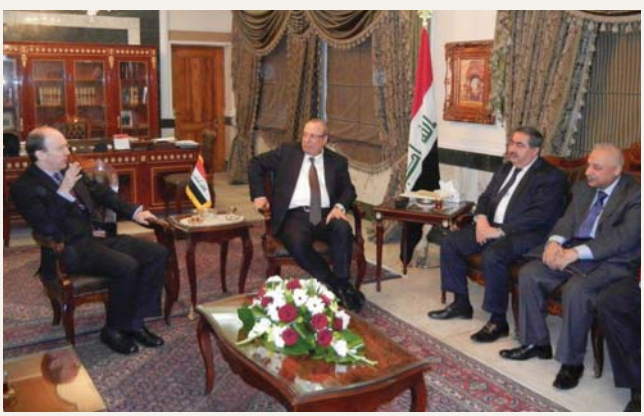

يجتمع المفتش العام مع أعضاء اللجنة العليا لاستعادة الأموال العراقية. في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

العراقية لتقديم مدفوعات مالية علي عقود سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) التي تم منحها قبل حله.

- **تم إعادة أموال صندوق التنمية العراقي إلي البنك المركزي العراقي** تناول هذا التقرير رسالة من رئيس الوزراء نوري المالكي والتي تنصص علي أن الحكومة العراقية قد أعلنت تعذر تحديد موقع سجلات دعم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق السابق والتي تقدر ب ١٣,١ بليون دولار منذ عودة أموال صندوق التنمية العراقي إلي البنك المركزي العراقي في مارس/آذار ٢٠٠٩. قرر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إجراء تحويل الأموال إلي المصرف الاحتياطي الاتحادي بنيويورك (FRBNY) تحت سيطرة الحكومة العراقية قي ٣ مارس/آذار ٢٠٠٩. شملت الوثائق المؤيدة لعملية النقل ورقة تعليمات يشير فيها المصرف الاحتياطي الاتحادي بنيويورك بأنه قد تلقي من الحكومة العراقية التفاصيل الخاصة بعملية إعادة الأموال إلي الوزارة. بالإضافة إلي ذلك, وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حوالة مصرفية تظهر أن سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي (USACE) قد قام بإتباع هذا الإجراء من خلال تحويل الأموال إلي صندوق التنمية العراقي بالبنك المركزي العراقي في المصرف الاحتياطي الاتحادي بنيويورك. في اجتماع ١٢ يناير/كانون الثاني الذي كان مع رئيس الوزراء نوري المالكي والذي تم إجرائه بعد الانتهاء من كافة أعمال التدقيق, أقر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنه, في أعقاب التحقيق بشأن هذه المسألة, قام البنك المركزي العراقي بإيداع ١٣,١ مليون دولار في الحساب الصحيح.
- **توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلي وزارة الدفاع بشأن عملية التدقيق.** في عام ٢٠١١, قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بنشر الإجراءات المتخذة من قبل الوكالة الأمريكية ووزارة الخارجية استجابتا لتوصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بشأن عملية التدقيق. الغرض من هذا التدقيق, الثالث في هذه السلسلة, تحديد ما إذا قام وزير الدفاع بتناول ٣٧ توصية مفتوحة والتي تم تقديمها بصورة رئيسية إلي وزير الدفاع وغيره من كبار المسئولين في وزارة الدفاع. بناءا علي المعلومات المقدمة لها من قبل وزارة الدفاع والبيانات الواردة في تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق, قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإغلاق ٣٢ توصية وسوف يستمر في تعقب ال ٥ توصيات الباقية. هناك نظام تعقب موضع التنفيذ بوزارة الدفاع, وسوف يقوم المفتش العام بوزارة الدفاع بإتباع توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المقدمة لوزارة الدفاع.
- **العقود المنتهية من قبل سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي.** يدرس هذا التقرير حوالي ٥٥ عقد منتهي بسلاح المهندسين بالجيش الأمريكي. من يونيو/حزيران ٢٠٠٨ وحتى شهر أبريل/نيسان ٢٠١١ لتحديد ما إذا أسفر ذلك الوقف عن إهدار أموال أم لا. لا يمكن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تحديد ما إذا كان هناك إهدارات ناجمة عن ٢٢ إلغاء من ال ٥٥ بسبب فقدان أو عدم إكمال العقود. ومن بين ٣٣ إنهاء متبقي, حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن هناك ١٠ أدوا إلي إهدار ما يقرب من ٣,٨ مليون دولار و٨ أهدروا مبالغ غير محددة. لم يجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أيه إهدار نجم عن إنهاء حوالي ١٥ عقد من العقود الأخرى. خلص المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلي أن التخطيط والتنسيق الجيد من شأنه أن يجنبنا من الكثير من عمليات الإهدار. وقع هذا الإهدار, بناءا علي هذا التدقيق, في مثل هذه المشاريع الصغيرة التي لا تشير إلي مشاكل بنيوية في سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي.
- **تسعي وزارة الخارجية إلي تقديم معلومات بشأن هذا المشروع إلي الحكومة العراقية.** تناول هذا التقرير سعي وزارة الخارجية لتقديم معلومات إلي الحكومة العراقية بشأن هذه المشاريع المكتملة. في تقرير سابق، وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن كل وكالة من وكالات الولايات المتحدة تقوم استخدام الإجراءات الخاصة بها لتسليم المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية، وبالتالي، فإن الحكومة العراقية لم يكن لديها معلومات كافية عن ما قامت حكومة الولايات المتحدة بتقديمه لها. خلص هذا التقرير إلى أن الحكومة العراقية لا تزال تتلقى فقط جردا جزئية عن كافة مشاريع إعادة البناء المنجزة وذلك يرجع إلي أن وزارة الخارجية, والتي هي الآن مسئولة عن توفير كل هذه البيانات, تستخدم تعريفا ضيق الأفق حول ما يشكل مشروع إعادة الإعمار وتحصل علي المعلومات الخاصة به من قاعدة بيانات تحتوي علي معلومات غير مكتملة وغير دقيقة.

التحقيقات

منذ عام ٢٠٠٤, قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأعمال التدقيق في حوالي ٧٠ لائحة اتهام و٦١ لائحة إدانة وأكثر من ١٧٥ مليون دولار غرامات

استسلم الرئيس السابق والرئيس التنفيذي لشركة مجموعة لويس بيرغر ليواجه لائحة اتهام بست اتهامات لقيادته لمخطط بتقديم فواتير بقيم مرتفعة عمدا لحكومة الولايات المتحدة.

ومصادرات وعقوبات مالية أخرى. نتيجة للتحقيقات التي أجراها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق, كان هناك ٧ متهم ينتظر المحاكمة وحوالي ١٦ متهم آخر ينتظرون صدور الحكم. في هذا الربع, تضمنت إنجازات التحقيق الهامة ما يلي:

- في ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول, استسلم الرئيس السابق والمدير التنفيذي لشركة نيو جرسي الدولية القائمة علي مجموعة شركات لويس بيرجر المحدودة, أثناء مواجهة لائحة اتهام تزعم أنه قاد مخططا لأكثر من مشروع قانون خاص بالولايات المتحدة فيما يتعلق بمئات الملايين من الدولارات في عقود إعادة الإعمار في الخارج علي مدي ما يقرب من ٢٠ عاما. تقاضيه لائحة الاتهام بتهمة التآمر للاحتيال علي حسابات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وخمس ادعاءات كاذبة فيما يتعلق بتلك الفواتير. تستوجب تهمة التآمر فرض عقوبة أقصاها ١٠ أعوام في السجن, أما تهمة الادعاءات الكاذبة فتستوجب عقوبة أقصاها ٥ سنوات في السجن. في عام ٢٠١٠, اعترف اثنان من ضباط يعملون في الشركة بأنهم مذنبين بتهمة الاحتيال علي الحكومة في مسألة ذات صلة.
- في ٢١ أكتوبر/تشرين الأول, تم تحويل ضابط برتبة رقيب في الجيش بالولايات المتحدة إلي برنامج ما قبل المحاكمة نتيجة لاتهام ذلك الرقيب باستلام أكثر من ١٢,٠٠٠ دولار نقدا مسروقة من العراق. كانت تلك النقدية معدة لمتعاقد عراقي والذي لم يتم القبض عليه. ثم بعد ذلك, تم سرقة هذه الأموال من قبل متآمر مشترك والذي قام بإخفائها في حيوانات محنطة, إرسالها عبر نظام بريد الولايات المتحدة إلي رقيب سابق في الجيش الأمريكي في ولاية كاليفورنيا.
- في ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني, اعترف رقيب متقاعد في الجيش الأمريكي والذي يعمل كمتعاقد بوزارة الخارجية بأنه تآمر لسرقة معدات من وزارة الخارجية, بما في ذلك شاحنة ومولد وقام ببيعها في السوق السوداء العراقية. تصل عقوبة المتعاقد إلي ٥ سنوات في السجن وغرامة أقصاها حوالي ٢٥٠,٠٠٠ دولار. وافق بالفعل بدفع ١٢,٠٠٠ دولار لردها إلي الحكومة الأمريكية.
- في ٩ ديسمبر/كانون الأول, تم الحكم علي موظف سابق بسلاح المهندسين بالجيش الأمريكي بالسجن لمدة ١ سنة و٨ شهور في السجن والإفراج لمدة ٣ سنوات مع إيقاف التنفيذ بتهمة التآمر لتلقي رشاوى من المتعاقدين العراقيين المشاركين في عملية إعادة الإعمار التي تقوم بتمويلها الولايات المتحدة. اعترف باستخدام منصبه الرسمي للتآمر مع المتعاقدين العراقيين لقبول رشاوى نقدية مقابل توصية سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي بالموافقة علي العقود وطلبات أخرى عن المدفوعات من قبل المتعاقدين.
- في ١٣ ديسمبر/كانون الأول, تم الحكم علي ضابط متقاعد في الجيش الأمريكي بالسجن لمدة سنتان وثلاث سنوات مع إيقاف التنفيذ ودفع مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ دولار لإعادته ليتم انخراطه في المعاملات النقدية ذات الصلة بالنشاط غير القانوني. تلقي أربع تحويلات لما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ دولار من المتعاقد المعني من خلال الاحتيال علي عقود الحكومة الأمريكية من أجل توفير المياه المعبأة في زجاجات للجنود الذين يخدمون في العراق.
- في ٢١ ديسمبر/كانون الأول, تم الحكم علي المتعاقد الأمريكي بالحبس لمدة ٣ أشهر تليها سنتان مع إيقاف التنفيذ بتهمة الكذب علي العملاء الفيدراليين أثناء التحقيق. كان يحقق الوكلاء في مخطط الاحتيال الذي ينطوي علي سرقة المولدات وإعادة بيعها في العراق إلي كيانات مختلفة, بما في ذلك حكومة الولايات المتحدة. عندما أجريت معه مقابلة في العراق, نفي أي تورط له في مخطط الاحتيال. أظهر التحقيق أنه في الواقع قام بالتوقيع علي وثائق أمريكية مزورة وحصل علي أموال بخصوص في العديد من المناسبات لدوره في هذا المخطط.
- في ٥ يناير/كانون الثاني, تم الحكم علي مسئول سابق في الجيش الأمريكي ومتعاقد رسمي, بالسجن لمدة ١٢ عام وثلاث سنوات مع إيقاف التنفيذ لمشاركته في جريمة رشوة واسعة النطاق ونظام غسل الأموال ذو الصلة بعقود وزارة الدفاع الممنوحة دعما للحرب العراقية. بالإضافة إلي ذلك, أمر بالتنازل عن ٢١ مليون دولار وكذلك سياراته وطروده وعقاراته. تم أيضا إدانة زوجته لمشاركتها في هذا المخطط وهي الآن تنتظر صدور الحكم. تم إدانة الرئيس وزوجته واثنان من ١٧ شخصا نتيجة لهذا التحقيق.
- في ١٩ يناير/كانون الثاني, تم الحكم علي موظف سابق بوزارة الخارجية بالسجن لمدة سنتان و٩ أشهر وسنتان مع إيقاف التنفيذ بتهمة الاحتيال والتزوير عن طريق تقديم معلومات سرية مزايدة. أمرته المحكمة أيضا بدفع مبلغ ١٠٦,٨٢٠ دولار كتعويض.

في نهاية يناير/كانون الثاني, كان للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حوالي ٩٠ تحقيقا مفتوحا. لمزيد من التفاصيل حول إنجازات المفتش العام الخاص لإعادة

حكم على رائد سابق في جيش الولايات المتحدة ومسئول تعاقد بالسجن لمدة 12 عاما لمشاركته في الرشوة وعمليات غسيل للأموال واسعة النطاق.

إعمار العراق في التحقيقات الأخيرة، انظر الباب ٥ من هذا التقرير.

الدروس المستفادة

في ديسمبر/كانون الأول, أطلق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقريرا عن الدروس الستة المستفادة, والتي تلخص النتائج الرئيسية لتقييماته لعمليات التفتيش في ١٧٠ مشروعا بالمديرية. في الفترة بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠, تم إجراء هذه التقارير والتي هي عن مشاريع إعادة الإعمار التي تقوم بتمويلها الولايات المتحدة والتي توضح الصعوبات العميقة الكامنة في إجراء إعادة الإعمار للمناطق المحترقة. وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار بعض أوجه القصور في ٩٤ من ١٧٠ مشروعا تم استعراضهم. أدت هذه المشاكل إلي سوء التخطيط وعدم وجود قوة مراقبة بالحكومة الأميركية وعدم استقرار البيئة الأمنية التي سادت في أنحاء كثيرة من العراق خلال تلك الفترة الزمنية.

في ربيع هذا العام, قام المفتش العام بالتخطيط لإصدار تقريره الأول من سلسلة التقارير الثلاثة الجديدة والتي تقدر جهود إعادة الإعمار في الولايات المتحدة. في حين نظرة التقارير السابقة في مشاريع محددة أو أنوا المشاريع أو مصادر التمويل, فإن التقرير الأول في هذه السلسة يركز علي التكلفة البشرية لبرنامج إعادة الإعمار في الولايات المتحدة. يلخص التقرير الثاني وجهات نظر قادة وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والمعونة الأمريكية للتنمية المشاركين في إعادة الإعمار فيما يتعلق بفعالية جهود الولايات المتحدة. يلقي التقرير الثالث نظرة شاملة علي منطقة واحدة – منطقة الرصافة السياسية في بغداد – ويفحص جميع جهود إعادة الإعمار التي تدعمها الولايات المتحدة هناك لتحديد فعاليتها الجماعية.

إصلاح نهج الولايات المتحدة تجاه عمليات تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار.

مكتب عمليات النزاعات وتحقيق الاستقرار

في هذا الربع, أعلنت وزارة الخارجية إنشاء مكتب جديد لعمليات الصراع وتحقيق الاستقرار (CSO). أعلن الرئيس أوباما عن نيته تجاه ترشيح السفير فريدريك ("ريك") لمنعها. سوف تستوعب عمليات الصراع وتحقيق الاستقرار مكتب المنسق لإعادة الإعمار والاستقرار, والذي كافح للحصول علي موطئ قدم داخل الإدارة منذ نشأتها في عام ٢٠٠٤. تمثل عمليات الصراع وتحقيق الاستقرار أحدث محاولة لوزارة الخارجية لإنشاء هيكل إداري متكامل لقيادة الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار وعمليات إعادة الإعمار.

سوف تستوعب عمليات الصراع وتحقيق الاستقرار مكتب المنسق لإعادة الإعمار والاستقرار, والذي كافح للحصول علي موطئ قدم داخل الإدارة.

الأمن المدني والديمقراطية، وحقوق الأنسان

سوف يتم الإشراف علي عمليات الصراع وتحقيق الاستقرار من قبل الأمين العام للأمن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان. سوف يكون الأمين العام تحت إشراف مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية ومكتب مكافحة الإرهاب ومكتب السكان ومكتب اللاجئين والهجرة والعديد من المكاتب الصغيرة.

مكتب الولايات المتحدة لعمليات الطوارئ

أخذ مفهوم خطوة واحدة مزيد من إعادة التنظيم إلي ذروته المنطقية, في ١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١, قام النواب روس كارناهان (D-MO) و دان بورتن (R-IN) و جيرالد كنولي (D-VA) و رينيه إلميرس (D-VT) و والتر جونز (R-NC) و بيتر ويلش (D-VT) بمراقبة عمليات الطوارئ وقانون تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات من عام ٢٠١١. ومن شأن هذا المشروع أن يقوم بإنشاء مكتب الولايات المتحدة المعني بعمليات الطوارئ (USOCO)، والذي يكون مسؤولاً عن عمليات التخطيط والتنفيذ لعمليات تحقيق الاستقرار وعمليات إعادة الإعمار الخارجية. بخلاف عمليات الصراع وتحقيق الاستقرار, والتي هي جوهرية في سلسلة طويلة من عمليات إعادة التنظيم الداخلي الخاص بوزارة الخارجية, سوف يقوم مكتب الولايات المتحدة الخاص بعمليات الطوارئ بالجمع بين المكاتب القائمة من وزارة الخارجية

وسيجمع مكتب الولايات المتحدة المعني بعمليات الطوارئ بين المكاتب القائمة التابعة لوزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الدفاع. والوكالات الفدرالية الأخرى المشاركة في عمليات تحقيق الاستقرار وعمليات إعادة الإعمار.

والوكالة الأمريكية للتنمية ووزارة الدفاع والوكالات الفدرالية الأخرى المشاركة في عمليات تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار. سوف يتم مفتش عام جديد خاص بعمليات الرقابة, والذي سيتولى مكتب الولايات المتحدة الخاص بعمليات الطوارئ وغيرها من الأنشطة وغيرها من الأنشطة الخاصة بالحكومة الفدرالية. تم إحالة مشروع القانون إلى لجنة الشؤون الخارجية، بالإضافة إلى لجان الخدمات المسلحة والرقابة والإصلاح الحكومي.

في ٧ ديسمبر/كانون الأول أثناء المثول أمام اللجنة الفرعية بمجلس النواب بشأن الأمن القومي والدفاع عن الوطن والعمليات الخارجية الخاصة بلجنة مجلس النواب والتي هي تخص الرقابة والإصلاح الحكومي، شهد المفتش العام حول الوضع الحالي للرقابة في العراق، وحول سبل تحسين مراقبة الطوارئ في المستقبل. دعم المفتش العام فكرة تولي المفتش العام لعمليات تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار علي النحو الموصي به في التقرير النهائي للجنة التعاقدات وقت الحرب علي العراق وأفغانستان. وأشار إلى أن مزايا هذا الكيان سوف تشمل على توفير مراقبة مستمرة منذ بدء العمليات، فضلا عن الرقابة عبر الولاية، على غرار السلطات التي يملكها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. ◆

حقائق سريعة

تمويل إعادة الإعمار $

إجمالي التمويل
بالمليار دولار

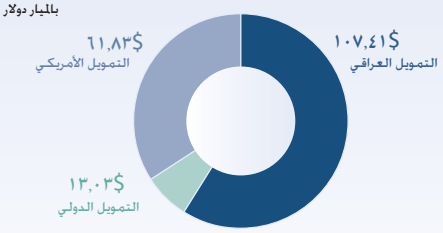

التمويل الحالي

FY ٢٠١١
٣,٧١$ مليار
التمويل الأمريكي

٢٠١١
٢٥,٧٠$ مليار
ميزانية رأس المال العراقية

٢٠١١
٤٧١$ مليون
التعهدات الدولية

الصناديق الأمريكية الرئيسية

بالمليار دولار

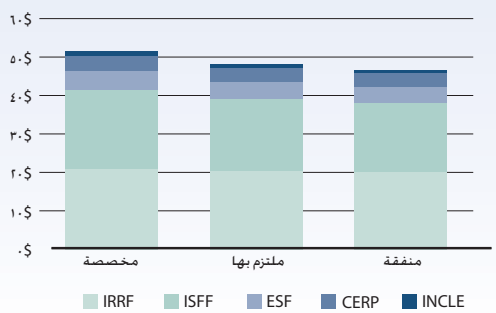

إجمالي المتحصلات النفطية، حسب الربع (٢٠١٠/١٠–٢٠١١/١٢)

بالمليار دولار

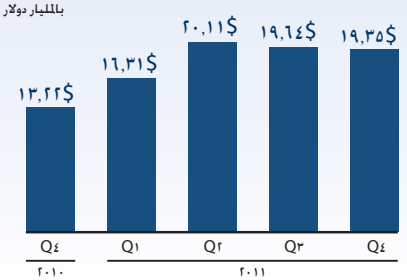

النفط

إنتاج النفط الخام وصادراته، حسب الشهر (٢٠١٠/١٠–٢٠١١/١٢)

مليون برميل يوميا

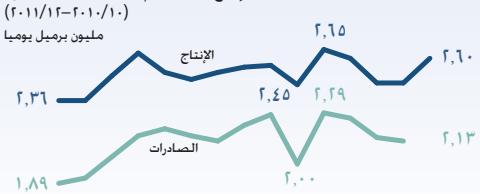

الأمن

متوسط الحوادث الأمنية اليومية، حسب الأسبوع (٢٠١٠/١٠–٢٠١١/١٢)

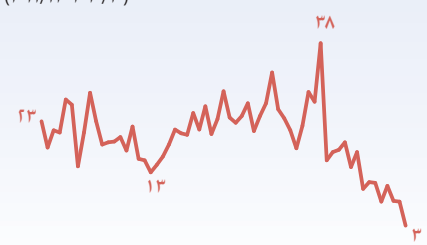

الكهرباء

إمدادات الكهرباء، حسب الربع (٢٠١٠/١٠–٢٠١١/١٢)

ميجا واط

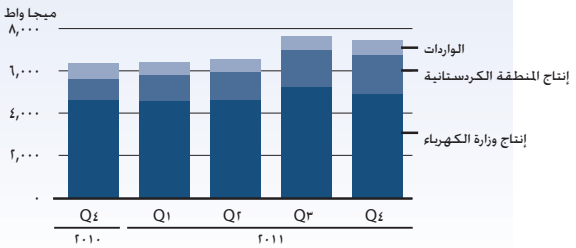

الوفيات من الأمريكيين (٢٠٠٣–٢٠١١)

ملحوظة: عدد المتعاقدين يمثل الموظفين العاملين بموجب عقد لحكومة الولايات المتحدة والذين لقوا حتفهم نتيجة للحوادث القتالية والحوادث غير القتالية. بيانات الجيش الأمريكي حتى تاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. للحصول على مصادر هذه المعلومات. راجع الصفحة الأخيرة من باب لهوامش.

تمويل إعادة إعمار العراق

نظرة عامة على التمويل ٢٠

مخصصات السنة المالية ٢٠١٢ ٢٤

الباب

٢

نظرة عامة علي التمويل

منذ ٢٠٠٣، خصص الكونجرس الأمريكي أو وفر ٦١,٨٣ مليار دولار أمريكي حتى العام المالي ٢٠١١ لجهود إعادة الإعمار في العراق، منها بناء البنية التحتية وإقامة المؤسسات السياسية والاجتماعية وإعادة إنشاء قوات الأمن وشراء منتجات وخدمات لمصلحة الشعب العراقي.[٤٩]

في قانون المخصصات الموحد، ٢٠١٢ (القانون العام ١١٢-٧٤)، قدم الكونغرس أموالا إضافية إلى وزارة الخارجية (DoS) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ووزارة الدفاع (DoD)، وغيرها من الوكالات. ومع ذلك، لا يمكن تحديد الكمية المحددة الخاصة بالسنة المالية ٢٠١٢ لتمويل العراق حتى تقوم مختلف الوكالات الفدرالية بتقديم خطط التشغيل والإنفاق الخاصة بهم.

من بين ٦١,٨٣ مليار دولار المتاحة حتى العام المالي ٢٠١١، تم توفير ٥١,٣٨ مليار دولار من خلال خمسة صناديق كبيرة:[٥٠]

الصناديق النشطة

هذه الأموال متوفرة للالتزام في مشاريع جديدة:[٥١]

- صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) ـ ٢٠,٥٤ مليار دولار مخصصة، و١٨,٦٢ مليار دولار متاحة للالتزام، ١٧,٩١ مليار دولار منفقة، و١,٣١ مليار دولار متاحة للالتزام بها في مشاريع جديدة
- صندوق دعم الاقتصاد (ESF) - ٤,٨٣ مليار دولار مخصصة، و٤,٤٤ مليار دولار ملتزم بها، و٣,٩٥ مليار دولار منفقة، و ١٣٢ مليون دولار متوافرة للالتزام بها في مشاريع جديدة
- الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون (INCLE) ـ ١,١٨ مليار دولار مخصصة، و٩٧٩ مليون دولار ملتزم بها، ٨١٥ مليون دولار منفقة، و٢٠٤ مليون دولار متاحة للالتزام بها في مشاريع جديدة

الصناديق غير النشطة

هذه الأموال غير متوافرة للالتزام بها في مشاريع جديدة:

- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) - ٢٠,٨٦ مليار دولار مخصصة، ٢٠,٦٠ مليار دولار ملتزم بها، و٢٠,٠٧ مليار دولار منفقة
- برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) - ٣,٩٦ مليار دولار مخصصة، و٣,٧٣ مليار دولار ملتزم بها، و٣,٧٣ مليار دولار منفقة

حتى ٣١ كانون الأول/يسمبر ٢٠١١، بقيت ١,٦٥ مليار دولار من إجمالي الأموال الملتزم بها من الصناديق الخمس الكبرى غير منفقة [٥٢] للحصول على وضع أموال الصناديق الخمسة الكبرى، انظر الشكل ٢,١. للحصول على تفاصيل إضافية عن أموال الصناديق الخمس الكبرى، انظر الملحق ج.

كما أتاح الكونجرس أيضا ١٠,٤٥ مليار دولار من خلال عدة أوجه تمويل أصغر.[٥٣] للحصول على لمحة عامة عن جميع

خصصت الولايات المتحدة أو وفرت 61.83 مليار دولار حتى السنة المالية 2011لجهود إعادة الإعمار في العراق.

الشكل ٢,١

أوضاع صناديق الولايات المتحدة الرئيسية، حتى تاريخ ٢٠١١/١٢/٣١

بالمليار دولار

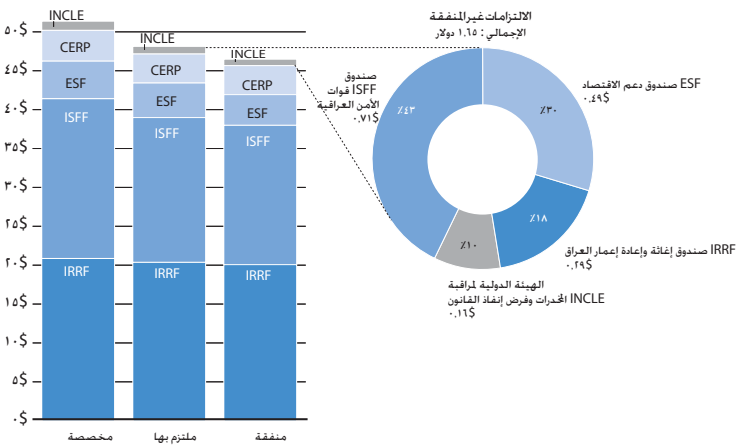

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام تتأثر بالتقريب.

المصادر: P.L. 108-7; P.L. 108-11; P.L. 108-106; P.L. 108-287; P.L. 109-13; P.L. 109-102; P.L. 109-148; P.L. 109-34; P.L. 109-289; P.L. 110-28; P.L. 110-92; P.L. 110-116; P.L. 110-137; P.L. 110-149; P.L. 110-161; P.L. 110-252; P.L. 111-32; P.L. 111-117; P.L. 111-118; P.L. 111-212; P.L. 112-10; ABO رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/١/١؛ DoS، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/١/٤؛ INL، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/١/٤؛ NEA-I، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٩، ٢٠١١/١٢/١٨، ٢٠١٢/٣/١ and ٢٠١٢/٣/١؛ OUSD(C)، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٤ و٢٠١٢/١/١٨؛ عمليات تدقيق المفتش العام ١١-٢٠٠٧، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير حول لامحصصات والانفاقات والأموال للتغاغم" ٢٠١٠/٢٨/١٢؛ الخزانة الأمريكية، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠٠٩/١/٤؛ USACE، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٣/١؛ USAID، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٩ و٢٠١٢/١/١٦؛ USTDA، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠٠٩/١/٤.

اعتمادات الولايات المتحدة في دعم إعادة إعمار العراق، انظر الجدول ٢,١.

نظام تمويل الولايات المتحدة

بالإضافة إلى ٦١,٨٣ مليار دولار التي وفرتها الولايات المتحدة، فقد أتى تمويل إغاثة وإعادة إعمار العراق أيضا من مصدرين رئيسيين آخرين:[٥٤]

- بلغت التمويلات العراقية التي أشرفت عليها السلطة الائتلافية المؤقتة (CPA) ونفقات موازنة رأس المال العراقي ـ ١٠٧,٤١ مليار دولار
- بلغت الالتزامات الدولية التي تأخذ شكل مساعدات وقروض من مصادر غير أمريكية ١٣,٠٣ مليار دولار

للمقارنة التاريخية بين دعم الولايات المتحدة والعراق، والدعم الدولي لإعادة إعمار العراق، انظر الشكل ٢,٢. للحصول على نظرة عامة على المعالم الرئيسية للفترة الانتقالية، انظر الشكل ٢,٣. للحصول على ملخص للالتزامات والتعهدات الدولية، وفقا لنوع والجهة المانحة، راجع الملحق د. ◆

الشكل ٢,٢

الدعم الأمريكي والعراقي والدولي من غير الأمريكي لعمليات إعادة الإعمار، ٢٠٠٣–٢٠١١

بالمليار دولار

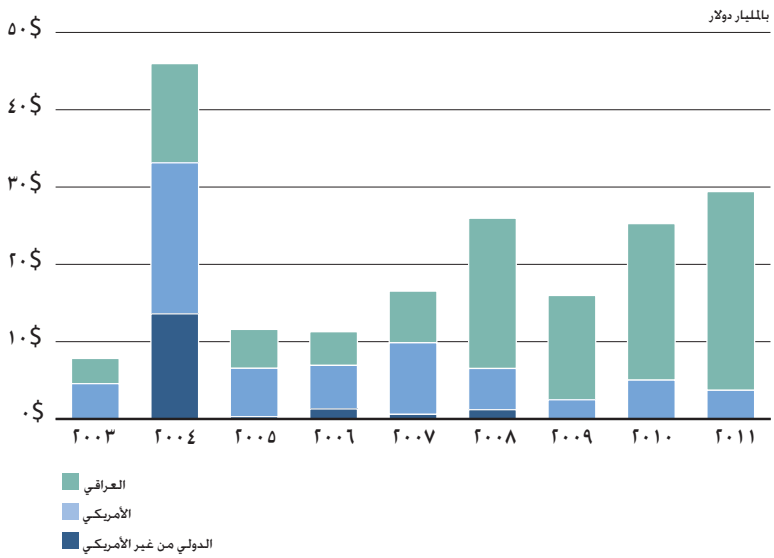

ملاحظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام قد تتأثر بالتقريب. تمثل مساهمة الولايات المتحدة بالعام المالي في الولايات المتحدة. وتمثل المساهمات العراقية والدولية من غير الأمريكية بالسنة الميلادية. التمويل العراقي يعكس الميزانيات الرأسمالية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ و ٢٠١١ والنفقات الرأسمالية الفعلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. أقرب البيانات المتاحة للمساهمات الدولية من غير الولايات المتحدة تعود للعام ٢٠٠٤. وبالتالي يتم تمثيل جميع المساهمات الدولية من غير الولايات المتحدة في الأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ على أنها مساهمات في العام ٢٠٠٤.

المصادر: P.L. ٢٠٠٨-٧؛ P.L. ٢٠٠٨-١٠٨؛ P.L. ٢٠٠٨-١٠٦؛ P.L. ٢٠٠٨-٢٨٧؛ P.L. ٢٠٠٩-١٠٢؛ P.L. ٢٠٠٩-١٣؛ P.L. ٢٠٠٩-١٤٨؛ P.L. ٢٠٠٩-١٠٩؛ P.L. ٢٠٠٩-٣٤؛ P.L. ٢٠٠٩-٢٨٩؛ P.L. ٢٠١٠-٩٢؛ P.L. ٢٠١٠-١١٦؛ P.L. ٢٠١٠-١٣٧؛ P.L. ٢٠١٠-١٤٩؛ P.L. ٢٠١٠-١٦١؛ P.L. ٢٠١٠-٢٥٢؛ P.L. ٢٠١٠-٣٢؛ P.L. ٢٠١٠-١١٧؛ P.L. ٢٠١٠-١١٨؛ P.L. ٢٠١٠-٢١٢؛ P.L. ٢٠١٠-١١٢؛ ABO، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١٨/١٠؛ BBG، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٧/٣؛ DCAA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٤/١٠؛ DRL، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١٢/٤؛ ECA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/١٤/٤؛ INL، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١٤/١٠؛ وحدة إدارة العدل، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٢٠١١/٤/١٠؛ NEA-I، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/٤/١٠، ٢٠١٠/٦/١٠، ٢٠١١/١٥/٤، ٢٠١١/٣٠/٩، ٢٠١١/٢٨/٩، ٢٠١١/٣٠/٩، ٢٠١١/٦/١٠؛ OMB، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/٢١/١؛ OTA، "نظرة عامة على مكتب المساعدة التقنية،" ٢٠٠٥/٣٠/١٢، /ustreas.gov/offices/international-affairs/assistance، الرجوع إليه في ٢٠٠٩/١٦/١٠؛ (OUSD(C، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/٤/١٠ and ٢٠١١/١٤/١٠؛ PM، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١/٧؛ TFBSO، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٤/١؛ USACE، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٨/٦/١٠ و ٢٠١١/٤/١٠؛ USAID، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٩/١٢/١، ٢٠٠٩/٨/٤، ٢٠١١/١١/١٠، و ٢٠١١/١٢/١٠؛ USAID، "تبرير الميزانية للكونغرس: جداول ملخص المساعدة الإقليمية، السنة المالية ٢٠٠٩–٢٠١١"؛ "السفارة الأمريكية في بغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادرعن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٩/٣/١٠؛ GOI, CoR، "قانون الموازنة العامة الفيدرالية للسنة المالية ٢٠١١،" ٢٠١١/٢٣/٢، Article ٢؛ GOI, MOF, inf، المعلومات المقدمة للمفتش العام، ٢٠١١/٢٧/١؛ U.S. Treasury، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٨/٤/١ و ٢٠٠٩/٩/٤؛ "GOI ميزانية" (كما اعتمد من قبل TNA وأدرج في القانون بتاريخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)؛ GOI، رئاسة الجمعية الوطنية الانتقالية، "الميزانية العامة للدولة للعام ٢٠٠٥."؛ ٢٠٠٥: الحكومة العراقية. "إيرادات الموازنة والنفقات ٢٠٠٣. تموز/يوليو - كانون الأول/ديسمبر"؛ SIGIR؛ ٢٠٠٣ تدقيق ١١-٠٠٧، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير المخصصات ولائحة النفقات والأموال الملغاة" ٢٠١٠/٢٨/١٢؛ SIGIR، التقرير ربع ونصف السنوي للكونغرس، ٢٠٠٤/٣–٢٠١١/٧.

الشكل ٢,٣

مصادر التمويل، ٢٠٠٣–٢٠١١

بالمليار دولار

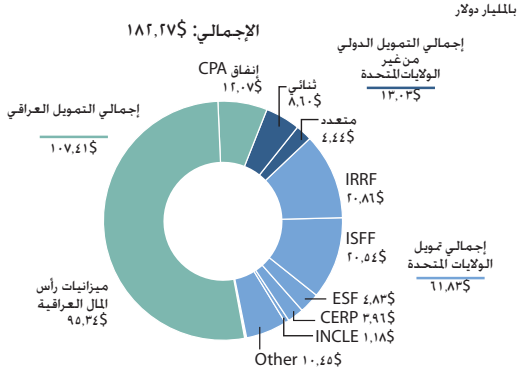

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام تتأثر بالتقريب

المصدر: انظر الشكل ٢,٢.

الجدول 2.1

أموال الولايات المتحدة المخصصة، السنة المالية ٢٠٠٣–السنة المالية ٢٠١١

بالمليون دولار

	الاعتمادات الخاصة بالسنة المالية ٢٠٠٣ والسنة المالية ٢٠٠٩						
	P.L. ٧-١٠٨ / P.L. ١١-١٠٨	P.L. ١٠٦-١٠٨، والقانون العام ٢٨٧-١٠٨	P.L. ١٠٩-١٣	P.L. ١٠٢-١٠٩، والقانون العام ١٤٨-١٠٩، والقانون العام ٢٣٤-١٠٩	P.L. ٢٨٩-١٠٩ والقانون العام ١١٠-٥، والقانون العام ٢٨-١١٠	P.L. ٩٢-١١٠، P.L. ١١٦-١١٠، P.L. ١٣٧-١١٠، P.L. ١٤٩-١١٠، P.L. ١٦١-١١٠، P.L. ٢٥٢-١١٠	P.L. ٢٥٢-١١٠، P.L. ٣٢-١١١
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
صناديق التمويل الرئيسية							
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF الأول والثاني)[أ]	٢,٤٧٥	١٨,٣٨٩					
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)			٥,٤٩٠	٣,٠٠٧	٥,٥٤٢	٣,٠٠٠	١,٠٠٠
صندوق دعم الاقتصاد (ESF)[ب]				١,٤١٩	١,٥٥٤	٥٦٢	٥٤٢
برنامج الاستجابة الطارئة للفقاد (CERP)[ج]		١٤٠	٧١٨	٧٠٨	٧٥٠	٩٩٦	٣٣٩
الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون (INCLE)				٩١	١٧٠	٨٥	٢٠
المجموع الفرعي	٢,٤٧٥	١٨,٥٢٩	٦,٢٠٨	٥,٢٧٥	٨,٠١٧	٤,٦٤٣	١,٩٠١
برامج المساعدة الأخرى							
مساعدات الهجرة واللاجئين (MRA) ومساعدات الهجرة واللاجئين الطارئة (ERMA)	٤٠				٧٨	٢٧٨	٢٦٠
صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية (NRRRF)[د]	٨٠١						
صندوق حرية العراق (نشاطات أخرى لإعادة الإعمار)[هـ]	٧٠٠						
P.L. ٤٨٠ المساعدات الغذائية (الصك II وغير الصك II)	٣١٨		٣			٢٤	
هيئة مساعدات الكوارث العالمية (IDA) والهيئة العالمية لمساعدات الكوارث والمجاعات (IDFA)	٢٤		٧		٤٥	٨٥	٥١
صندوق الديمقراطية (الديمقراطية)					١٩٠	٧٥	
صندوق حرية العراق (TFBSO)					٥٠	٥٠	٧٤
برامج عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومة لإرهاب ونزع الألغام والبرامج التابعة لها (NADR)[و]					١٩	١٦	٣٦
وزارة العدل (DoJ)	٣٧		٦	١١	٢٣	٢٥	٧
صندوق برامج إنقاذ حياة الأطفال وصحتهم (CSH)	٩٠						
برامج التبادل الثقافي والتعليمي (ECA)				٧	٥	٧	٧
المساعدات الإنسانية والكارثية والمدنية الخارجية (OHDACA)	٩	١٥	٣				
المساعدة التقنية للشئون الدولية				١٣	٣		
خدمات الشرطة الفضائية الأمريكية[ز]			١	٣	٢	٢	١
التدريب والتعليم العسكري الدولي (IMET)					١	٢	٢
إذاعة الحرة العراقية		٥					
المجموع الفرعي	٢,٠٦٩	٢١	٢٠	٣٣	٤١٦	٥١٣	٤٣٧
نفقات التشغيل ذات الصلة بإعادة الأعمار							
البرامج الدبلوماسية والقنصلية[ز]							
سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)[س]		٩٠٨					
مكتب المشاريع والعقود (PCO)[ش]				٢٠٠	٦٣٠		
نفقات تشغيل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAIDOE)	٢١		٢٤	٧٩	٣٧	٤١	٤٨
مساهمات الولايات المتحدة في المنظمات الدولية (مساهمات IO)						٣٨	٣٠
دعم مكتب التعاون الأمني العراقي لوزارة الدفاع							
صندوق حرية العراق (التكاليف الإدارية لفرق إعادة إعمار المحافظات)					١٠٠		
المجموع الفرعي	٢١	٩٠٨	٢٤	٢٧٩	٧١٧	٧٩	٧٨
عمليات الرقابة على إعادة الإعمار							
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)		٧٥		٢٤	٣٥	٣	٤٤
وكالة التدقيق في العقود الدفاعية (DCAA)[ص]				١٦	١٤	١٤	١٣
مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمفتش العام (USAIDOIG)	٤	٢	٣		٣	٧	٤
مكتب وزارة الخارجية للمفتش العام (DoSOIG)				١	٣	٤	٦
مكتب وزارة الدفاع للمفتش العام (DoDOIG)				٥		٢١	
المجموع الفرعي	٤	٧٧	٣	٤٦	٥٥	٤٨	٦٧
الإجمالي	٤,٥١٩	١٩,٥٣٥	٦,٢٥٥	٥,٦٣٤	٩,٢٥٥	٥,٣٣٣	٢,٤٨٣

أ اعتمد الكونغرس في البداية ١٨,٦٤٩ مليون دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢. ولكن اعتمد ٢١٠ مليون دولار على أن يتم تحويلها إلى حسابات أخرى لبرامج في الأردن وليبيريا والسودان. وفي السنة المالية ٢٠٠٦، نقل الكونغرس ما يقرب من ١٠ مليون دولار إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من صندوق دعم الاقتصاد. وفي السنة المالية ٢٠٠٨، أبطل القانون العام ١١٠-٢٥٢ مبلغ ٥٠ مليون دولار.

ب P.L. ١٠٨-١١ قدم ١٠ مليون دولار لإجراء تحقيقات في جرائم الحرب و٤٠ مليون دولار لتسديد حساب صندوق دعم الاقتصاد لموارد تمويل الإمدادات والسلع والخدمات قبل الصراع في العراق.

ج عموماً لا يعتمد الكونغرس برنامج الاستجابة الطارئة للفقاد لبلد معين. وإنما إلى صندوق كل من العراق وأفغانستان. ذكر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق اعتمادات وزارة الدفاع إلى برنامج الاستجابة الطارئة للفقاد في العراق باعتبارها اعتمادات.

د يشمل الأموال المحولة من صندوق حرية العراق (IFF).

هـ يشمل الأموال المخصصة لصندوق حرية العراق بموجب القانون العام ١٠٨-١١، الصك الأول، وتحويلها إلى أنشطة إعادة الإعمار، باستثناء الأموال المحولة إلى صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية، والتي تم تسجيلها ضمن هذا الصندوق.

و ال ٢٠ مليون دولار المذكورة للسنة المالية ٢٠٠٩ معتمدة بموجب القانون العام ١١١-٨.

ص ذكرت وكالة التدقيق في عقود وزارة الدفاع أن ٢٤ مليون دولار توفرت بموجب القانون العام ١١١-١١٨ والقانون العام ١١١-٢١٢.

ز البرامج الدبلوماسية والقنصلية تشمل الصناديق التكميلية للسنة المالية ٢٠١٠ لتمويل دعم السفارة الأمريكية في بغداد في إنشاء وجود دائم في المحافظات.

س باستثناء ٧٥ مليون دولار للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بموجب القانون العام ١٠٨-١٠٦.

ش تمويل دعم إعادة الإعمار يقدّم لأنشطة مكتب المشاريع والعقود (PCO) بموجب القانون العام ١٠٩-٢٣٤ والقانون العام ١١٠-٢٨ لتقارير المؤتمر، ١٠٩-١٠٨.

	السنة المالية 2010			السنة المالية 2011	أوضاع الصناديق		
	P.L. ١١٧-١١١	P.L. ١١٨-١١١	P.L. ٢١٢-١١١	P.L. ١١٢-١٠٠			
	٢٠٠٩/١٢/١٦	٢٠٠٩/١٢/١٩	٢٠١٠/٠٧/٢٩	٢٠١١/٠٤/١٥	إجمالي الاعتمادات	للتنفيذ	للنفقة	المنتهية
صناديق التمويل الرئيسية								
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF الأول والثاني)					٢٠,٨٦٤	٢٠,٣٦٠	٢٠,٠٦٨	٥٠٤
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)			١,٠٠٠	١,٥٠٠	٢٠,٥٣٩	١٨,٦١٧	١٧,٩١٢	٦١٦
صندوق الدعم الاقتصاد (ESF)	٣٨٣			٣٢٦	٤,٨٣٥	٤,٤٤٢	٣,٩٥٥	٢٦٠
برنامج الاستجابة الطارئة للفاقد (CERP)		٢١٣		٤٤	٣,٩٥٨	٣,٧٢٨	٣,٧٢٨	٢٣٠
الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون (INCLE)	٥٢		٦٥٠	١١٥	١,١٨٣	٩٧٩	٨١٥	
المجموع الفرعي	٤٣٥	٢١٣	١,٦٥٠	١,٩٨٤	٥١,٣٧٩	٤٨,١٢٦	٤٦,٤٧٧	١,٦١١
برامج المساعدة الأخرى								
مساعدات الهجرة واللاجئين (MRA) ومساعدات الهجرة واللاجئين الطارئة (ERMA)	٣٠٠		١٦	٢٨٠	١,٢٥٢	١,٢٤٣	١,١٥١	
صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية (NRRRF)					٨٠١	٨٠١	٨٠١	
صندوق حرية العراق (نشاطات أخرى لإعادة الإعمار)					٧٠٠	٦٨٠	٦٥٤	
P.L. ٤٨٠ المساعدات الغذائية (الصك II وغير الصك II)					٣٩٥	٣٩٥	٣٩٥	
هيئة مساعدات الكوارث العالمية (IDA) والهيئة العالمية لمساعدات الكوارث والمجاعات (IDFA)	٣٣		٩	١٧	٢٧٢	٢٥٥	٢٣٢	
صندوق الديمقراطية (الديمقراطية)					٢٦٥	٢٦٥	٢٤٥	
صندوق حرية العراق (TFBSO)					١٧٤	٨٦	٦٥	
برامج عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومة لإرهاب ونزع الألغام والبرامج التابعة لها (NADR)	٣٠			٣٠	١٣١	٦٢	٦٢	
وزارة العدل (DoJ)	٩			٩	١٢٧	١١٦	١١٢	
صندوق برامج إنقاذ حياة الأطفال وصحتهم (CSH)					٩٠	٩٠	٩٠	
برامج التبادل الثقافي والتعليمي (ECA)	٧			٧	٤٠			
المساعدات الإنسانية والكارثية والمدنية الخارجية (OHDACA)					٢٧	٢٧	١٠	
المساعدة التقنية للشئون الدولية					١٦	١٦	١٤	
خدمات الضباط الأمريكيين					٩	٩	٩	
التدريب والتعليم العسكري الدولي (IMET)	٢			٢	٩	٩	٦	
إذاعة الحرة العراقية					٥	٥	٥	
المجموع الفرعي	٣٨٢		٢٥	٣٤٥	٤,٣١٣	٤,٠٥٨	٣,٨٥٢	
نفقات التشغيل ذات الصلة بإعادة الأعمار								
البرامج الاستشارية والدبلوماسية	١,١٢٢		١,٠٣٠	١,١١٩	٣,٢٧١			
سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)					٩٠٨	٨٣٢	٧٩٩	
مكتب المشاريع والعقود (PCO)					٨٣٠			
نفقات تشغيل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID OE)	٥٢			٤٦	٣٤٩			
مساهمات الولايات المتحدة في المنظمات الدولية (مساهمات IO)	٣٣			٣١	١٣٢			
دعم مكتب التعاون الأمني العراقي لوزارة الدفاع				١٢٩	١٢٩			
صندوق حرية العراق (التكاليف الإدارية لفرق إعادة إعمار المحافظات)					١٠٠			
المجموع الفرعي	١,٢٠٧		١,٠٣٠	١,٣٢٦	٥,٧٢٠	٨٣٢	٧٩٩	
عمليات الرقابة على إعادة الإعمار								
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)	٢٣			٢٢	٢٢٥	٢١٣	٢٠٣	
وكالة التدقيق في العقود الدفاعية (DCAA)		٢٤		٣٠	١١١	١١١	١١١	
مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمفتش العام (USAID OIG)	٧				٢٩			
مكتب وزارة الخارجية للمفتش العام (DoS OIG)	٧			٥	٢٦			
مكتب وزارة الدفاع للمفتش العام (DoD OIG)					٢٦			
المجموع الفرعي	٣٧			٥٧	٤١٦	٣٢٤	٣١٤	
الإجمالي	٢,٠٦٠	٢١٣	٢,٧٠٥	٣,٧١٢	٦١,٨٢٨	٥٣,٣٤٠	٥١,٤٤٢	١,٦١١

المصادر: P.L. ١١٧-١١١ و P.L. ١١٨-١١١ و P.L. ٢١٢-١١١ و P.L. ١١٢-١٠٠؛ ٢٠٠٩/١٢/١٦ و ٢٠٠٩/١٢/١٩ و ٢٠١٠/٠٧/٢٩ و ٢٠١١/٠٤/١٥؛ ١١-١٠٨ P.L.؛ ٧-١٠٨ P.L.؛ ١٠٦-١٠٨ P.L.؛ ٢٨٧-١٠٨ P.L.؛ ١٣-١٠٩ P.L.؛ ١٠٢-١٠٩ P.L.؛ ١٤٨-١٠٩ P.L.؛ ٣٤-١٠٩ P.L.؛ ٢٨٩-١٠٩ P.L.؛ ٢٨-١١٠ P.L.؛ ٩٢-١١٠ P.L.؛ ١١٦-١١٠ P.L.؛ ١٣٧-١١٠ P.L.؛ ١٤٩-١١٠ P.L.؛ ١٦١-١١٠ P.L.؛ ٢٥٢-١١٠ P.L.؛ ٣٢-١١١ P.L.؛ ١١٧-١١١ P.L.؛ ١١٨-١١١ P.L.؛ ٢١٢-١١١ P.L.؛ ١١٢-١٠٠ P.L.؛ ABO؛ ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/١٨/١ INL؛ ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/١٠/١ USAID؛ ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١١/١٠ و ٢٠١١/١٢/١٠ NEA-I؛ ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٢٨/٩ و ٢٠١١/٣٠/٩ و ٢٠١١/٢٩/١٢ و ٢٠١١/٣٠/١٢ و ٢٠١٢/٣/١ OUSD(C)؛ ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٤/١٠؛ عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠٠٧، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير عن المخصصات والنفقات والأموال الملغاة" USACE؛ ١/١/٢٠١٢؛ ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١، و ٢٠٠٩/٨/٤، ٢٠١١/٢٩/١٢، و ٢٠١٢/١٦/١. DRL؛ ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٤/٢٠؛ TFBSO؛ ١٢/٤/٢٠١١، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٤/١/٢٠١١؛ USAID، "منح الولايات المتحدة الخارجية والقروض [الكتاب الأخضر]". ٢٠٠٨، gbk.eads.usaidallnet. gov/query/do?_program=/eads/gbk/countryReport&unit=N، بالرجوع إليه في ١٥/٤/٢٠١٠؛ OMB، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/٢١/٦؛ ECA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. OUSD(C)؛ ١٤/٤/٢٠١٠، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٨/١/٢٠١٢؛ وزارة الخزانة الأمريكية، OTA، "نظرة عامة مكتب المساعدة التقنية"، ٣٠/١٢/٢٠٠٥، /ustreas.gov/offices/international-affairs/assistance، الرجوع إليه في ١١/١٠/٢٠٠٩؛ السفارة الأمريكية في بغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣/١٠/٢٠٠٩؛ شعبة إدارة العدل، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١٠/٢٠١١؛ PM، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١/٧/٢٠١١؛ BBG، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٣/٣/٢٠١١؛ تبرير الكونغرس للميزانية: ملخص جداول المساعدة الخارجية، خلال العام المالي ٢٠٠٩-٢٠١١"؛ DCAA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١٠/٢٠١١.

مخصصات السنة المالية ٢٠١٢

في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وقع الرئيس باراك أوباما على قانون المخصصات القانون الموحد، ٢٠١٢ (القانون العام ١١٢-٧٤) والذي خصص أموالا لوزارة الخارجية، مكتب الوكالة و الأميركية للتنمية الدولية، ووزارة الدفاع، من بين وكالات أخرى.[٥٥]

وقانون المخصصات المجمعة يشمل أموالا للبرامج المستمرة وكذلك عمليات الطوارئ بالخارج (OCO) والحرب العالمية على الإرهاب في العراق، وأفغانستان، وباكستان، والعديد من الدول الأخرى. وإجمالي المتوفر للعراق لا يزال غير واضحا لأن المبالغ الخاصة بكل دولة ليست محددة بشكل خاص سواء في التشريع أو في تقرير المؤتمر. والتمويل الفعلي للعراق سيكون أقل من طلب الإدارة لمبلغ ٦,٨٣ مليار دولار. وسيتم تحديد مبالغ معينة للعراق في خطط التشغيل والإنفاق والتي يجب على الوزارات المتعددة تقديمها للكونجرس. وعند تقديم تلك الخطط، سيكتب المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق تقريرا عن تخصيص والالتزام بالأموال وإنفاقها وإعلان ذلك لبرامج العراق من مخصصات شباط/فبراير ٢٠١٢ لمزيد من التفاصيل عن مخصصات شباط/فبراير ٢٠١٢ وطلب الإدارة، انظر الجدول ٢,٢.

وقد وافقت لجنة مجلس الشيوخ على مخصصات وزارة الخارجية و مكتب الوكالة و الأميركية للتنمية الدولية في ٢١ أيلول/سبتمبر، ٢٠١١ وقد وافقت اللجنة الفرعية الخاصة المعنية على الفاتورة في ٨ تموز/يوليو. ولم يتم تناول أي شيء آخر. وقد تم تمرير مخصصات وزارة الدفاع على قرار اللجنة في ٨ تموز/يوليو، لكن في مجلس الشيوخ، تمت الموافقة عليها فقط في اللجنة، في ١٥ أيلول/سبتمبر. وكل المخصصات مجموعة في القانون العام ١١٢-٧٤.

تمويل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، والاختصاص والأمور ذات الصلة

P.L. ١١٢-٧٤ الذي يوفر ١٩,٥ مليون دولار للمفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق من أجل "استدامة مستواه الحالي لعملياته". وقد قدم المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق و مكتب الإدارة والموازنة طلبا شمل تخفيضا مخططا بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ومع هذا، ذكر المشاركون أنهم "لم يؤيدوا التخفيض المقترح للمفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق في السنة المالية ٢٠١٢ كما هو مقترح في الطلب". وقد قالوا أن " المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق ينبغي أن يستمر في ممارسة المراقبة على برامج المساعدة في العراق، بما في ذلك تكاليف الدعم المصاحبة للبرامج الممولة بناء على الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون.

وقد ذكر تقرير المؤتمر أيضا أن "المشاركين في المؤتمر يوجهون وزير الخارجية للتعاون مع مكتب المفتش العام لوزارة الدولة و المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق، بما في ذلك طلبات من المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق عن معلومات ومستندات تشمل العمليات دعما لبرامج المساعدة الأجنبية". وذكر تقرير مجلس الشيوخ أن "اللجنة تؤيد دراسة المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق لإصلاح قطاع الأمن في العراق، بما في ذلك إدارة الموارد الخاصة بالبرنامج ودعم المهمة المعنية، وإستراتيجية الانتقال، وإمكانية الاستدامة، وتوجه المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق للتشاور مع اللجنة عن حالة هذه الدراسة".

وقد وجه المشاركون في المؤتمر المفتشين العموميين لوزارة الخارجية و المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق و مكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والمفتش العام الخاص لإعادة اعمار أفغانستان (SIGAR) "إلى تنسيق خطط وأنشطة التدقيق لتقليل التكرار غير اللازم، وضمان خطط المراقبة الشاملة، وزيادة الاستخدام الفعال للموارد". وعبر المشاركون أن مكتب المفتش العام بوزارة الخارجية " ينبغي أن يستمر في التخطيط لمسئوليات متزايدة عندما يخفض المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق عمليات مراقبته".

أشار التقرير إلى المؤتمر أن "المجتمعين وجهوا وزير الدولة للتعاون مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. بما في ذلك الطلبات المقدمة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على المعلومات والوثائق الخاصة بعمليات دعم برامج المساعدات الخارجية."

عمليات أجنبية أخرى لوزارة الخارجية، وبرامج مرتبطة في العراق

في البيان التفسيري لتقرير مؤتمر قانون المخصصات المجمعة، ذكر المشاركون أنه "بينما تستمر عوائد الحكومة العراقية من النفط في الزيادة، يتوقع المشاركون أن يتحمل العراق التكلفة الكاملة لبرامج التنمية والأمن في العراق والتي يتم تمويلها حاليا من خلال وزارة الخارجية و مكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية". والمخصصات القانونية الآتية والمطبقة لا تزال سارية المفعول:

- يجب توفير المساعدة للعراق بطريقة تفيد كل الكيانات العراقية إلى أقصى مدى ممكن.

الجدول ٢,٢

الحالة الأساسية لمخصصات الولايات المتحدة للعراق، السنة المالية ٢٠١٢

بملايين الدولارات

			طلبات ميزانية العام المالي ٢٠١٢				
		الصندوق	الأساسي	OCO	الإجمالي	تقرير مجلس النواب	P.L. ١١٢-٧٤
المساعدات الخارجية	الدفاع	ISFF			٠,٠	٠,٠	٠,٠
		CERP		٢٥,٠	٢٥,٠	٠,٠	٠,٠
		المجموع الفرعي		٢٥,٠	٢٥,٠	٠,٠	٠,٠
	العمليات الخارجية	INCLE		١,٠٠٠,٠	١,٠٠٠,٠	٨٥٠,٠	يحدد لاحقاً[أ]
		FMF		١,٠٠٠,٠	١,٠٠٠,٠	٩٠٠,٠	يحدد لاحقاً[ب]
		ESF	٣٢٥,٧		٣٢٥,٧	٢٠٠,٠	يحدد لاحقاً[ج]
		NADR	٣٢,٤		٣٢,٤	٣٢,٤	يحدد لاحقاً[د]
		IMET	٢,٠		٢,٠	٢,٠	يحدد لاحقا[ه]
		المجموع الفرعي	٣٦٠,١	٢,٠٠٠,٠	٢,٣٦٠,١	١,٩٨٤,٤	TBD
	المجموع الفرعي		٣٦٠,١	٢,٠٢٥,٠	٢,٣٨٥,١	١,٩٨٤,٤	TBD
نفقات التشغيل	DoD	دعم مكتب التعاون الأمني العراقي		٥٢٤,٠	٥٢٤,٠	ما يصل إلى ٥٢٤,٠	٥٢٤,٠
		المجموع الفرعي		٥٢٤,٠	٥٢٤,٠	٥٢٤,٠	٥٢٤,٠
	وزارة الخارجية	D&CP	٤٩٥,٩	٣,٢٢٩,٥	٣,٧٢٥,٤	٣,٥٥٦,٠ (منها ٢,٧٥٠,٠ خاصة بعمليات الطوارئ الخارجية)	يحدد لاحقا[و]
		CIO	٤٤,٣		٤٤,٣		TBD
		ECSM	٣٧,٠		٣٧,٠		ز٣٣,٠
		ECA	٧,٠		٧,٠		TBD
		المجموع الفرعي	٥٨٤,٢	٣,٢٢٩,٥	٣,٨١٣,٧		
	المدنية الأخرى	USAID	٧٥,٤		٧٥,٤		يحدد لاحقا[ز]
		المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق		١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	ح١٩,٥
		مكتب وزارة الخارجية للمفتش العام	٩,٢		٩,٢		TBD
		المجموع الفرعي	٨٤,٦	١٨,٥	١٠٣,١		TBD
	المجموع الفرعي		٦٦٨,٨	٣,٧٧٢,٠	٤,٤٤٠,٨		TBD
الإجمالي			١,٠٢٨,٩	٥,٧٩٧,٠	٦,٨٢٥,٩		TBD

ملحوظة:

[أ] خصص ٩٨٣,٦ مليون دولار في حسابات عمليات الطوارئ الخارجية (وذلك لدعم برامج البلدان الأخرى أيضاً)؛ وخصص ١,٠٦١ مليار دولار في الحسابات الأساسية. ومن الناحية النظرية، هي متاحة أيضا في حسابات عمليات الطوارئ الخارجية. لم تقدم أي تفاصيل في البيان التوضيحي المشترك من المجتمعين أو النص التشريعي. يتيح تقرير مجلس الشيوخ ما مجموعه ٨٥٠ مليون دولار للعراق - جميعها في تكاليف عمليات الطوارئ الخارجية ضمن توصية ما مجموعه ١,١٥٣ مليار دولار لتمويل الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون ضمن عمليات الطوارئ الخارجية و١,٠٥٦ مليار دولار في حسابات القاعدة.

[ب] خصصت كمية كافية (١,١٠٢ مليار دولار) في حسابات عمليات الطوارئ الخارجية للسماح بتمويل الطلب. ولكن لم تقدم أي تفاصيل في البيان التوضيحي المشترك من المجتمعين أو النص التشريعي. (٦,٣١ مليار دولار متاحة للتمويل العسكري الخارجي للبلدان في جميع أنحاء العالم.) يسمح تقرير مجلس الشيوخ بما مجموعه ٩٠٠ مليون دولار للعراق. وجميع تكاليف ضمن عمليات الطوارئ الخارجية، من توصية بقيمة ٩٨٩ مليون دولار للتمويل العسكري الأجنبي في إطار تمويل عمليات الطوارئ الخارجية (وما مجموعه ٦,٣٣٥ مليار دولار ضمن جميع الحسابات).

[ج] خصصت كمية كافية (أكثر من ٣ مليارات دولار) في الحسابات الأساسية للسماح للطلب. ولكن لم تقدم أي تفاصيل في البيان التوضيحي المشترك من المجتمعين أو النص التشريعي. يسمح تقرير مجلس الشيوخ بما مجموعه ٢٠٠ مليون دولار للعراق. وجميعها للتكاليف ("الدائمة") الجارية.

[د] مبلغ كافي مخصص للحسابات الأساسية (٥٩٠,١ مليون دولار). وعمليات الطوارئ الخارجية (١٢٠٧ مليون دولار) للسماح للطلب. ولكن لم يقدت أي تفاصيل في البيان التوضيحي المشترك من المجتمعين أو النص التشريعي. يسمح تقرير مجلس الشيوخ بما مجموعه ٣٢,٤٤٥ مليون دولار للعراق. بواقع ٢٧,٤٤٥ مليون دولار للتكاليف ("الدائمة") الجارية و٥,٠٠٠ مليون دولار لتغطية تكاليف عمليات الطوارئ الخارجية.

[ه] كمية كافية (١٠٥٨ مليون دولار) خصصت للحسابات الأساسية للسماح للطلب. ولكن لم يتم توفير التفاصيل في البيان التوضيحي المشترك من المجتمعين أو النص التشريعي.

[و] مبلغ كافي مخصص للحسابات الأساسية (١,٥٥١ مليار دولار). وعمليات الطوارئ الخارجية (٤,٣٨٩ مليار دولار) للسماح للطلب. ولكن لم يقدت أي تفاصيل في البيان التوضيحي المشترك من المجتمعين أو النص التشريعي. يسمح مجلس الشيوخ بمبلغ ٣,١٥٦ مليار دولار في المجموع للعراق. بواقع ٤٠٥,٧٣٢ مليون دولار للتكاليف ("الدائمة") الجارية و٢,٧٥٠ مليار دولار لتغطية تكاليف عمليات الطوارئ الخارجية.

[ز] من تكاليف عمليات الطوارئ الخارجية: ٣٣ مليون دولار "لتغطية التكاليف غير العادية من المرافق المستأجرة في العراق". يمكن إتاحة أموال إضافية ضمن أموال ECSM ("الدائمة") الجارية في العراق لم يتم ذكر العراق على وجه التحديد ضمن ECSM في تقرير المؤتمر "الجاري" أو النص التشريعي.

[ح] مبلغ كافي مخصص للحسابات الأساسية (١,٠٩٢ مليار دولار). وعمليات الطوارئ الخارجية (٢٥٥ مليون دولار) للسماح للطلب. ولكن لم يقدت أي تفاصيل في البيان التوضيحي المشترك من المجتمعين أو النص التشريعي. ويسمح تقرير مجلس الشيوخ بمبلغ ٧١,١٤٢ مليون دولار للعراق و٤٦,٠٤٣ مليون دولار للتكاليف ("الدائمة") الجارية و٢٥,٥٩٩ مليون دولار لتغطية تكاليف عمليات الطوارئ الخارجية.

[ط] يشمل على مبلغ ١٦,٣ مليون دولار المطلوب للسنة المالية ٢٠١٢ بالإضافة لمبلغ ٢,٠ مليون دولار في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣.

المصادر: السنة المالية ٢٠١٢ طلب—وزارة الخارجية، "تبرير الكونغرس للميزانية، المجلد ١: عمليات وزارة الخارجية، خلال العام المالي ٢٠١٢ "، ١٤/٢/٢٠١١، ص DoS: ٧٧٩، "الملخص التنفيذي للميزانية: الوظيفة ١٥٠ والبرامج الدولية الأخرى خلال العام المالي ٢٠١٢،" ١٤/٢/٢٠١١، ص ١٥٥، ١٦٢، ١٦٧، ١٧١، DoS: ٧٧٦، "تبرير الكونجرس للميزانية: جداول ملخص المساعدة الخارجية، خلال العام المالي ٢٠١١" ص ٨٨؛ وزارة الخارجية، "تبريرات ميزانية الكونغرس: جداول ملخص المساعدة الخارجية، خلال العام المالي ٢٠١٢" ص ١٠١؛ وزارة الدفاع، "طلب اعتماد ميزانية العام المالي ٢٠١٢: نظرة عامة،" ٢ / ٢٠١١، الفصل ٦، ص ٦؛ وزارة الخارجية، NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٧/٧/٢٠١١؛ USAID: ٧/٧/٢٠١١، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٧/٧/٢٠١١؛ القانون العام ١١٢-٧٤؛ تقرير مجلس الشيوخ تقرير مجلس الشيوخ ١١٢-٨٥، ٢٢/٩/٢٠١١، لمرافقة S. ١٦٠١، باستثناء دعم برنامج الاستجابة الطارئة للقائد و صندوق قوات الأمن العراقية و مكتب التعاون الأمني العراقي والتي تشير الى تقرير البيت الأبيض ١١٢-١١٠، ١٥/٦/٢٠١١؛ وتقرير مجلس الشيوخ ١١٢-٧٧، ١٥/٩/٢٠١١، لمرافقة قانون H.R. ٢٢١٩؛ P.L. ١١٢-٧٤.

- يجب الالتزام بإرشادات وزارة الخارجية في نيسان/ابريل ٢٠٠٩ للمشاركة المالية للحكومة العراقية في برامج المساعدة الأجنبية المدنية.
- والأموال المخصصة بالقانون ربما لا يتم استخدامها في الدخول في اتفاقيات حقوق دائمة مع العراق.

إصلاح قطاع الأمن: INCLE

P.L. خصص القانون العام ١١٢-٧٤ مبلغ ٩٨٣,٦ مليون دولار في تمويل الحرب العالمية ضد الإرهاب للصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون، بما في ذلك برامج للعراق وأفغانستان، وباكستان، واليمن، والصومال، والشراكات الأفريقية المناهضة للإرهاب. وطلب الإدارة للعراق وحده كان ١ مليار دولار. (ربما يتم سحب التمويل أيضا من حسابات غير حسابات الحرب العالمية ضد الإرهاب بالنسبة لكل هذه الدول)

ويطلب البيان التفسيري لتقرير المؤتمر من وزارة الخارجية أن يعلن المعلومات الآتية بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٢:

- الطريقة المعينة التي بها التزمت الحكومة العراقية بالمساهمة في البرامج الأمنية المرتبطة بمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية
- الإطار الزمني المقدر والذي بناء عليه سوف يتحمل العراق المسئولية الكاملة عن تمويل تلك البرامج الأمنية.
- تكاليف التشغيل والصيانة للطائرة المستخدمة في العراق لدعم البرامج الأمنية
- تقييمات للأعباء الإضافية المصاحبة لبرامج قطاع الأمن في شباط/فبراير ٢٠١٢ والسنوات المالية اللاحقة.

صندوق دعم الاقتصاد

تم تخصيص تمويلا لصندوق دعم الاقتصاد في الخصم الجزافي بقدر ٥,٧٦٣ مليار، بما في ذلك ٢,٧٦١ مليار دولار للحرب العالمية على الإرهاب، بناء على علامات معينة (غير مرتبطة بالعراق). وكان طلب الإدارة للعراق هو ٣٢٥ مليون دولار (كلها ليست ضمن الحرب العالمية على الإرهاب) وقد خفض مجلس الشيوخ هذا إلى ٢٠٠ مليون دولار، لكن المبلغ النهائي للعراق كان متروكا لوزارة الخارجية لتحديده في المخصص العام (بناء على العلامات غير العراقية).

وقد حدد المشاركون في المؤتمر أن ١٠ مليون دولار لصندوق الدعم الاقتصادي من أجل برامج الاستقرار في العراق، "والذي له سنكون تبريرات الشرطة وقراراتها مسئولية رئيس البعثة". وربما لا يتم استخدام هذه الأموال في برامج ثقافية. وقد احتوى تقرير مجلس الشيوخ لغة تفصيلية عن الاستخدامات المحددة لصندوق الدعم الاقتصادي، بما في ذلك:

- المساعدة المستهدفة للأقليات العرقية الدينية في العراق للمساعدة في ضمان إعاشتهم المستمرة- وخاصة الذين يعيشون في منطقة سهول نينوا.
- الدعم المستمر لصندوق مارلا رزيكا للضحايا العراقيين خلال الانتقال إلى كيان تديره العراق.
- الدعم لبرامج النمو الاقتصادي التي استهدفت الاستقرار الطويل المدى للعراق.
- الدعم لإدماج المرأة في استقرار وتنمية العراق، بما في ذلك داخل المؤسسات الحكومية.
- انخفاض في التمويل لبرنامج الإصلاح الإداري وتقوية الحوكمة التابع لمكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

ذكرت لجنة مجلس الشيوخ أنها شجعت الإدارة والحكومة العراقية لبحث "آليات أكثر استدامة للبرامج بناء على صندوق الدعم الاقتصادي، وخاصة لأن عائدات العراق من النفط تستمر في الزيادة".

وصدق المشاركون بشكل خاص على لغة تقرير مجلس الشيوخ عن الأقليات العرقية الدينية في العراق. وقال المشاركون أنهم قد توقعوا أن تستمر وزارة الخارجية و مكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في جهودها لتشجيع دمج المرأة في استقرار وتنمية العراق، بما في ذلك داخل المؤسسات الحكومية.

تمويل الجيش الأجنبي

يوفر برنامج التمويل العسكري الخارجي (FMF) المساعدة العسكرية، وعادة ما تكون في صورة سلع أو خدمات أمريكية، كمنح لدول أجنبية. تلعب وزارة الخارجية الدور الرائد في القرارات المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك القرارات المتعلقة بكيفية توزيع التمويل في غياب توجيهات الكونجرس. وتدير وكالة التعاون الأمني الدفاعية التابعة لوزارة الدفاع (DSCA) البرنامج، وفي حالة العراق، يديره مكتب التعاون الأمني في العراق، الذي يتم تمويله من صندوق القوات الجوية والصيانة.

وتوفر المخصصات ١,١٠٢ مليار دولار لكل التمويل العسكري الأجنبي للحرب العالمية على الإرهاب، والذي من الممكن أن تتيح ١ مليار دولار التي طلبتها الإدارة للعراق. لكن احتياجات الدول الأخرى سوف تخفض مساعدة منحة التمويل العسكري الأجنبي للعراق إلى أقل من المبلغ المطلوب. وهذا العام سيكون العام الأول الذي سيتم فيه توفير المساعدة لقوات الأمن العراقية بناء على التمويل العسكري الأجنبي. وفي السنوات الأخيرة، تم توفير معظم المساعدة لقوات الأمن العراقية في ظل صندوق قوات الأمن العراقية

قال المجتمعون أنهم يتوقعون أن تقوم وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمواصلة بذل الجهود لتشجيع إدماج المرأة في تحقيق الاستقرار والتنمية في العراق.

البرامج الدبلوماسية والاستشارية والنفقات ذات الصلة

وتمويل العراق في ظل البرامج الدبلوماسية والقنصلية سوف يشمل مبالغ من مخصصات "الدائمة" وكذلك نسبة كبيرة وهي ٤,٣٨٩ مليار دولار في عمليات الطوارئ عبر البحار والحرب العالمية ضد الإرهاب لتكاليف مؤقتة وغير عادية للعمليات في العراق، وأفغانستان، وباكستان، وأي مكان آخر. وصيغة مجلس الشيوخ للفاتورة قد وفر ٣,١٥٦ مليار دولار للعراق، بينما طلبت الإدارة ٣,٧٣٦ مليار دولار.

ما لا يزيد عن ٨٥٪ من الأموال في عمليات الطوارئ عبر البحار والحرب العالمية ضد الإرهاب من أجل عمليات الأمن وعمليات المحافظات في العراق ربما لا يتم الالتزام بها قبل تقديم وزير الخارجية تقريرا عن لجان المخصصات التي توفر كل الآتي:

- تقييم بيئة الأمن في العراق، وتأثير انسحاب القوات الأمريكية في العراق على تلك البيئة، على أساس المرافق.
- تقييم متطلبات الأمن في كل مرفق والتكلفة المقدرة لاستدامة تلك المتطلبات على مدار الثلاث سنوات المالية القادمة.
- معلومات عن أنواع المعدات العسكرية سيتم استخدامها لتحقيق متطلبات الأمن في كل مرفق.
- عدد أفراد الحكومة الأمريكية المتوقع في كل مرفق، وصفا عاما لمهمات أولئك الأفراد، وعدد وتكلفة المقاولين المأمولين في كل مرفق واللازمين لدعم العمليات والدعم الآخر.
- وصف خطط الطوارئ، بما في ذلك خطط الإخلاء، في كل مرفق لأفراد الحكومة الأمريكية والمقاولون كذلك.

ستكون هذه هي السنة الأولى التي سيتم تقديم المساعدة لقوات الأمن العراقية في إطار التمويل العسكري الخارجي.

وعلاوة على هذا، فيتم توفير ٣٣ مليون دولار لأمن السفارة، والاعمار والصيانة تحت مسمى عمليات الطوارئ عبر البحار والحرب العالمية ضد الإرهاب "لتكاليف غير تقليدية للمرافق المؤجرة في العراق".

نفقات تشغيل مكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

يتم تصنيف نفقات تشغيل مكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق داخل أموالا أضخم للعمليات الدائمة و عمليات الطوارئ عبر البحار والحرب العالمية ضد الإرهاب. وقد حددت نسخة مبكرة لمجلس الشيوخ ٤٦ مليون دولار للعمليات الدائمة و٢٥,٦ مليون دولار لعمليات الطوارئ عبر البحار والحرب العالمية ضد الإرهاب لعمليات مكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق. وإجمالي ٧١,٦ مليون دولار كان هو تخفيض من طلب الإدارة لمبلغ ٧٥,٣ مليون دولار.

المخصصات الأخرى

عمليات الصراع وتحقيق الاستقرار

على النحو الوارد في المادة ١ من هذا التقرير، فإن مكتب وزارة الخارجية الجديد الخاص بعمليات الصراع وتحقيق الاستقرار (CSO)، والذي يخلف مكتب المنسق السابق الخاص بإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار (S/CRS)، سيحصل على ما يصل إلى ٣٥ مليون دولار من الأموال. وجاء الدعم الخاص بمكتب المنسق الخاص بإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار من صندوق كان يسمى بمبادرة تحقيق الاستقرار المدني، والذي تمت إعادة تسميته بعمليات الصراع وتحقيق الاستقرار. يتم توفير مبلغ إضافي ٨,٥ مليون دولار لتغطية تكاليف نشر القوات الخاصة بعمليات الصراع وتحقيق الاستقرار، بما فيها تلك التي في العراق وأفغانستان وباكستان. طلب الكونجرس خطة انفاق تفصل الأفراد المعنيين ونشر فيالق الاستجابة المدنية لمكتب خدمات الحوسبة في شباط/فبراير ٢٠١٢.

صندوق طوارئ الأمن العالمي المشترك بين وزارة الخارجية/وزارة الدفاع

يوفر قانون المخصصات المجمعة لتحويل ما يزيد عن ٢٥٠ مليون دولار إلى صندوق الطوارئ للأمن العالمي (GSCF) والذي تم تكوينه لاحقا في قانون تفويض الدفاع القومي.[٥٦] ويمكن تحويل حوالي ٥٠ مليون دولار من الأموال المخصصة لوزارة الخارجية للصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون، وصندوق التمويل العسكري، والصندوق الباكستاني لمكافحة الشغب، وبرامج أخرى، كما هو مفوض. وما يزيد عن ٢٠٠ مليون دولار قد أمكن تحويلها من صناديق متاحة لوزارة الدفاع من أجل "التشغيل والصيانة، في كل أنحاء الدفاع".

بناء على قانون تفويض الدفاع القومي، فصندوق الطوارئ للأمن العالمي متاح لوزير الخارجية أو وزير الدفاع لتوفير المساعدة للدول التي حددتها وزارة الخارجية، بالتعاون مع وزارة الدفاع، من أجل دعم قدرات القوات العسكرية والأمن القومي للدول الحاصلة على الدعم لإجراء أمن الحدود والأمن البحري، والدفاع الداخلي وعمليات محاربة الإرهاب، وتشارك أو تدعم العمليات العسكرية والاستقرار ودعم السلام بناء على السياسة الخارجية الأمريكية ومصالح الأمن القومي. وفي الحالات التي يحدد فيها وزير الخارجية، بالتشاور مع وزير الدفاع، أن صراعا أو عدم استقرار في دولة أو إقليم ما يتحدى القدرة الموجودة للخادمين المدنيين لتقديم المساعدة، فيكون أيضا متاحا لقطاع العدل، وبرامج سيادة القانون، وجهود الاستقرار. ويلزم مساهمات ما لا يقل عن ٢٠٪ من وزارة

الخارجية لكل نشاط يتم تمويله عن طريق فصندوق الطوارئ للأمن العالمي.

مخصصات وزارة الدفاع

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

رفض الكونجرس طلب الإدارة مبلغ ٢٥ مليون دولار لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد لفترة ثلاثة أشهر تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (الأشهر الثلاثة الأخيرة لعملية الفجر الجديد). في تقريرها عن قانون تفويض الدفاع القومي للسنة المالية ٢٠١١ (القانون العام NDAA) (١١٢-١٨١) ذكرت اللجنة الخاصة عن الخدمات المسلحة أن فاتورتها "لا تخول استخدام برنامج قائد الطوارئ في العراق. والقوات الأمريكية المتبقية في جمهورية العراق تعمل في التدريب فقط والمقدرة الاستشارية في وحدات قوات الأمن العراقية. وتعتقد اللجنة أن أي احتياجات إنسانية فورية مثل تواجهها تلك الوحدات ينبغي أن يتم تناولها من خلال مصادر التمويل العراقية".

دعم مكتب التعاون الأمني العراقي

يوفر قانون المخصصات المجمعة أن وزير الدفاع ربما يستخدم ما يزيد عن ٥٢٤ مليون دولار في صناديق مخصصة للتشغيل والصيانة، والقوات الجوية لدعم الأنشطة الأمريكية للانتقال في العراق من خلال تمويل عمليات وأنشطة مكتب دعم التعاون الأمني- العراق وفرق المساعدة الأمنية، بما في ذلك دعم الحياة، والنقل والأمن الشخصي وتجديد المرافق والاعمار. وقبل ١٥ يوم من توفير الأموال، يجب على وزير الدفاع أن يقدم للجان الأمن في الكونجرس إخطارا مكتوبا يحتوي على تبرير تفصيلي وجدول زمني لكل موقع مقترح. ◆

يمكن لوزير الخارجية استخدام ما يصل إلى 524 مليون دولار لدعم أنشطة انتقال الولايات المتحدة في العراق وذلك بتمويل العمليات والأنشطة الخاصة بمكتب التعاون الأمني العراقي وفرق المساعدة الأمنية.

البرامج التي تمولها الولايات المتحـــــدة في العراق

اتفاق الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة	٣٠
وزارة الخارجية والشركاء	٣٢
وزراة الدفاع والشركاء	٤٧
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	٥٤
التعاقد	٥٩

الباب

٣

اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة

في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وقعت الولايات المتحدة والعراق اتفاقية الإطار الاستراتيجي (SFA)، التي تحدد الخطوط الرئيسية للعلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية بين البلدين. ووقعت في نفس يوم توقيع الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق (SA) والتي حددت جدولا زمنيا لمدة ثلاث سنوات للانسحاب التدريجي للجيش الأمريكي من العراق. وطغت اتفاقية الإطار الاستراتيجي في كثير من الأحيان على الاتفاق المرافق لها. ولكن مع انقضاء الاتفاقية الأمنية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والرحيل الحالي للقوات الأمريكية، فإن اتفاقية الإطار الاستراتيجي والتي لا يوجد لها تاريخ انتهاء صلاحية، هي الآن الاتفاق الأساسي الذي يحكم العلاقة بين البلدين.[٥٧]

وفقا للقسم التاسع من اتفاقية الإطار الاستراتيجي، فإن الاشراف على تنفيذ اتفاقية الإطار الاستراتيجي من قبل لجنة التنسيق العليا (HCC)، والتي تضم ممثلين من كلاً من حكومة الولايات المتحدة والحكومة العراقية (GOI). وتسمح اتفاقية الإطار الاستراتيجي بتكوين لجان تنسيق مشتركة إضافية (JCCs)، والتي تعمل على التنسيق مع لجنة التنسيق العليا وتنفذ بعض الأهداف في مجالات معينة ذات الاهتمام المشترك. وتعمل ثمانية من لجان التنسيق المشتركة حاليا على قضايا تتراوح بين الشراكة الأمنية المستمرة بين الولايات المتحدة والعراق إلى الحفاظ على المواقع التاريخية في العراق.[٥٨]

لجنة التنسيق العليا

في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عقد نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن، الابن ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي اجتماع لجنة التتنسيق العليا للطفولة لإعادة تأكيد التزام البلدين المشترك باتفاقية الإطار الاستراتيجي وتحديد مزيد من الجهود المشتركة التي ستجرى تحت رعاية الاتفاقية. وفي هذا الاجتماع، طلبت الحكومة العراقية رسميا مساعدة الولايات المتحدة في:[٥٩]

- التوسع في برامج اللغة الإنجليزية للطلبة العراقيين
- بناء نظام أقوى للتعليم العالي
- الحفاظ على المواقع الأثرية، بما في ذلك أطلال بابل القديمة

في المقابل، ومن بين أمور أخرى، تعهدت الولايات المتحدة بدعم:[٦٠]

ترأست وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون ووزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري الاجتماع الثالث للجنة التنسيق المشتركة السياسية والدبلوماسية في 12 كانون الأول/ديسمبر. (صورة وزارة الخارجية)

اتفاقية الإطار الاستراتيجي هي الآن الاتفاق الأساسي الذي يحكم العلاقة بين البلدين.

- تطوير قطاع الطاقة في العراق، بما في ذلك الاستكشاف المشترك للطرق لزيادة انتاج النفط العراقي
- خطة الحكومة العراقية الرئيسية للكهرباء
- الشرطة العراقية، من خلال برنامج تطوير الشرطة (PDP)، وبرنامج للتبادل من شأنها أن تدرب مجموعات من الشرطة العراقية في الولايات المتحدة لتطوير المهارات القيادية على مدى السنوات الثلاث المقبلة
- جهود في الأمم المتحدة ترمي إلى حل جميع المسائل المتبقية المتعلقة بعقوبات الفصل السابع للأمم المتحدة التي فرضت على العراق في أعقاب غزو الكويت عام ١٩٩٠
- خطط الحكومة العراقية لتحسين الخدمات، وتطوير نظام الطرق والجسور، والوصول بمطاراتها إلى مستوى المعايير الدولية
- الزراعة العراقية والري
- استمرار الجهود لتوسيع العلاقات بين الشركات الأمريكية والعراقية
- تحديث القطاعات المالية والمصرفية العراقية
- مبادرات ثنائية في القطاع الأمني ومبادرات التعاون الدفاعي

لجان التنسيق المشتركة

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، ترأست وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون ووزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري الاجتماع الثالث للجنة التنسيق المشتركة السياسية والدبلوماسية. ووفقا لتصريحاتهم العلنية، كان أحد مواضيع النقاش الرئيسية التي

الإجراءات التي اتخذتها لجان التنسيق المشتركة الأخرى لا تزال غامضة إلى حد كبير.

نوقشت خلال هذا الاجتماع هو كيف يمكن للولايات المتحدة أن تساعد الحكومة العراقية في حل ما تبقى من قضايا العراق في الأمم المتحدة بالفصل السابع. تعهدت وزيرة الخارجية كلينتون أيضا أن تواصل الولايات المتحدة العمل مع الحكومة العراقية على معالجة سائر القضايا المعلقة بين العراق والكويت من خلال مبادرات مثل اللجنة الثلاثية لمفقودي حرب الخليج والقمة العربية المقبلة، والتي من المقرر حاليا عقدها في بغداد في ربيع هذا العام.[٦١]

الإجراءات التي اتخذت في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ من قبل السبعة لجان تنسيق الأخرى المشتركة والتي تتناول القضايا التي تتعلق بالتعاون بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية لمعالجة مجموعة متنوعة من القضايا، بما في ذلك الدفاع، والثقافة، وسيادة القانون، والعلوم، وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة، والتعليم، لا تزال غامضة الى حد كبير بسبب تأكيد وزارة الخارجية (DoS) على أن "الأنشطة التي تجري تحت اتفاقية الإطار الاستراتيجي تخضع لإشراف العديد من غير المفتشين العموميين الأمريكيين [وهكذا]. هذا لا يندرج تحت اختصاص إعادة الإعمار للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. ومع ذلك، ردت وزارة الخارجية بالتفصيل على سؤال مماثل لتقرير المفتش العام في تقرير تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ربع السنوي، وقدمت معلومات حول سيادة القانون للجنة التنسيق المشتركة لتقرير المفتش العام ربع السنوي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وحتى الآن، لم يذكر أيا من المفتشين العموميين للولايات المتحدة (IG) الأنشطة التي تجري وفقا للأهداف الموضحة في اتفاقية الإطار الاستراتيجي.[٦٢] ◆

وزارة الخارجية والشركاء

تعمل وكالات الحكومة الأمريكية على دعم تنمية العراق في مجموعة من المجالات، بما في ذلك إنفاذ القانون، وسيادة القانون، والتعليم، والطاقة والتجارة والصحة، والثقافة. ووزارة الخارجية في الطليعة من بين وكالات الولايات المتحدة المسؤولة عن متابعة التزامات الولايات المتحدة بموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي.

ومن خلال مكتب المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية (INL)، تدعم وزارة الخارجية تطوير الشرطة العراقية من خلال برنامج تطوير الشرطة، وتواصل التنسيق مع وتمويل برامج المساعدة لوكالات مكافحة الفساد في الحكومة العراقية من خلال مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية ومكتب تنسيق مكافحة الفساد (INL/ACCO). وتحافظ وزارة الخارجية أيضا على الوجود خارج بغداد، في المقام الأول من خلال القنصليات العامة في أربيل والبصرة، والوجود الدبلوماسي في كركوك، وتوظف موظفين في المحافظات الأخرى. وتشرف وزارة الخارجية على عدد من جهود إعادة الإعمار بما في ذلك مجموعة متنوعة من المبادرات الرامية إلى مساعدة اللاجئين والمشردين داخليا.

تواصل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) تنفيذ مجموعة متنوعة من البرامج الممولة من صندوق دعم الاقتصاد (ESF). وطلبت الإدارة تقريبا ٣٢٥,٧ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٢ من صندوق دعم الاقتصاد لدعم البرامج التي تديرها كلاً من وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق. ولا تتوفر إجمالي المخصصات، حسب البلد، للأموال المتاحة في قانون المخصصات الموحد، ٢٠١٢ (القانون العام ١١٢-٧٤)، الذي تم توقيعه ليصبح قانونا في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. للحصول على تفصيل بطلب الميزانية للسنة المالية ٢٠١٢ لصندوق دعم الاقتصاد في جميع البلدان بجميع أنحاء العالم، انظر الشكل ٣,١.

الشكل ٣,١

طلب ميزانية صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية ٢٠١٢، العراق في مقابل الدول الأخرى

بالمليون دولار (التصنيف)

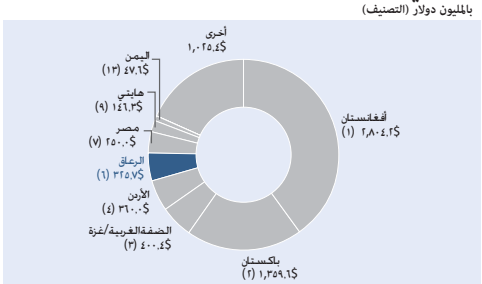

المصدر: DoS، "ملخص تنفيذ الميزانية، المهمة ١٥٠ & البرامج الدولية الأخرى، السنة المالية ٢٠١٢"، ٢٠١١/١٤/٢، ص ١٥٥–١٥٧.

وتلعب العديد من الوكالات الفيدرالية الأخرى بعملها تحت رعاية السفارة الأمريكية في بغداد، أيضا دورا رئيسيا في الشراكة بين الولايات المتحدة والعراق، بما في ذلك وزارات العدل (DoJ)، والأمن الداخلي (DHS)، وزارة الخزانة والمواصلات والتجارة، والزراعة. وعلاوة على ذلك، وفي واشنطن العاصمة، تعمل مؤسسة التعاون الاستثماري الخاص الخارجي (OPIC) وبنك التصدير والاستيراد مع الجهات الحكومية والخاصة على توسيع نطاق الفرص المتاحة في العراق للشركات الأمريكية، وبصورة متزامنة، وتحسين الاقتصاد العراقي. انظر الشكل ٣,٢ للوقوف على المخطط التنظيمي الذي يبين العلاقات بين مختلف الوكالات مع ممثلين يعملون تحت سلطة رئيس البعثة الدبلوماسية.

بالعمل تحت رعاية السفارة الأمريكية في بغداد، فإن العديد من الوكالات الفيدرالية الأخرى أيضا تلعب دورا رئيسيا في الشراكة بين الولايات المتحدة والعراق.

مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية

تمويل الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون

حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كان قد تم الالتزام بمبلغ ٩٧٩,٢ مليون دولار من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون (INCLE) حساب في العراق، بما في ذلك ما يقرب من ١٦٤,٠ مليون دولار لا تزال غير منفقة.[٦٣]

بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٢، طلبت الإدارة ١,٠٠ مليار دولار في تمويل الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون في العراق، وحتى الآن يعد أكبر تخصيص أعطي لدولة وما يقرب من ٤٠٪ من إجمالي التمويل المطلوب في جميع أنحاء العالم (انظر الشكل ٣,٣). القانون العام ١١٢-٧٤ خصص ما مجموعه ٩٨٤ مليون دولار للبرامج الممولة من الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون في جميع البلدان. لم يتم تحديد المبلغ الذي سيخصص للعراق بعد.[٦٤]

للحصول على تفاصيل إضافية عن الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون، انظر الملحق (ج) من هذا التقرير ربع السنوي.

الشكل ٣,٢

مكونات السفارة الأمريكية في بغداد ومهامها

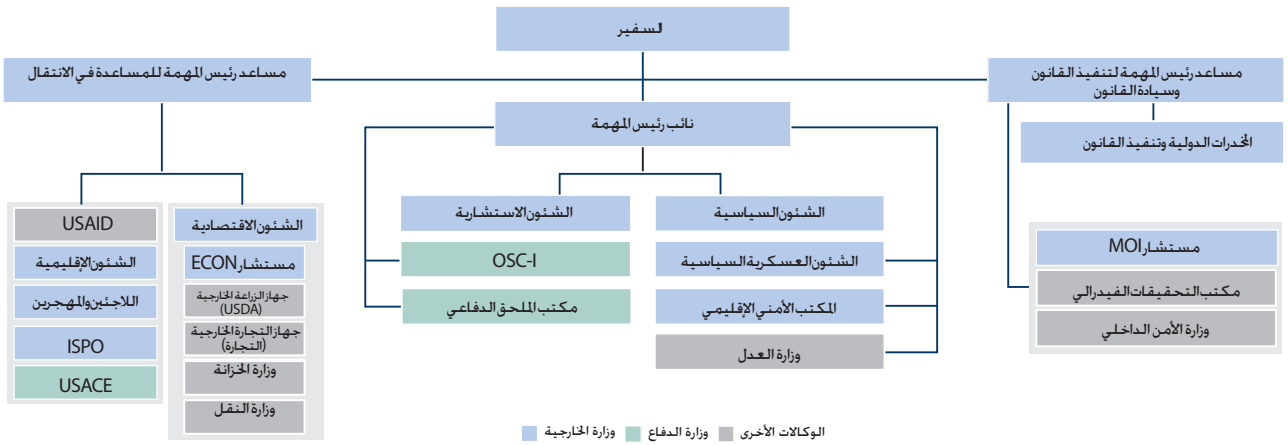

المصدر: السفارة الأمريكية في بغداد، المعلومات المقدمة للمفتش العام، ٢٠١٢/١٩/١.

الشكل ٣,٣

INCLE طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١٢، العراق في مقابل الدول الأخرى
بالمليون دولار (التصنيف)

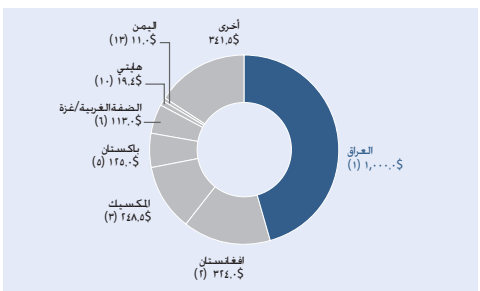

المصدر: DoS، "ملخص تنفيذ الميزانية، المهمة ١٥٠ & البرامج الدولية الأخرى، السنة المالية ٢٠١٢"، ٢٠١١/١٤/٢، ص. ١٦٠–١٦٢.

تقارير مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بأن برنامج تطوير الشرطة حاليا "قادر على تحمل المهمة في جميع المحاور الثلاثة." مع وجود 91. من المستشارين في البلاد

برنامج تطوير الشرطة

بدأ مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية رسميا تنفيذ برنامج تطوير الشرطة في ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١. يعتبر برنامج تطوير الشرطة هو الأداة الرئيسية التي من خلالها ستقوم الولايات المتحدة بمساعدة وزارة الداخلية العراقية (MOI). ومع ذلك، بينما يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ بالتدقيق في هذا البرنامج المنصوص عليه، إلا أن برنامج تطوير الشرطة يعاني من العديد من التحديات في مراحل التخطيط الأولي. تم في الأصل تصميم برنامج تطوير الشرطة تقريبا منذ ثلاث سنوات باعتباره برنامج واسع النطاق بالنسبة للقادة المستشارين ومقدمي النصائح داخل وزارة الداخلية في ١٨ محافظة عراقية باستخدام حوالي ٣٥٠ مستشار متمركزين في ثلاثة محاور (بغداد وأربيل والبصرة)، ولكن أجبرت القيود المالية والمخاوف الأمنية مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية علي الحد تدريجيا من حجم ونطاق البرنامج.[٦٥]

حتى تاريخ ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، أعلن مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية عن إجراء برنامج تطوير الشرطة حاليا "هام علي كافة المحاور الثلاثة" مع وجود ٩١ مستشار في البلاد – ٧٦ من وزارة الخارجية ("٣١٦٠") متعاقدين، ١٢ مستشار من وزارة الأمن الوطني و ٣ من المدنيين الذين هم في منصب مستشارين من بعثة تدريب الشرطة بوزارة الدفاع. يعرض الجدول ٣,١ مستويات التوظيف المتوقعة في برنامج تطوير الشرطة حتى أواخر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١.[٦٦]

أنشطة برنامج تطوير الشرطة.

أعلن مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية إشراك كبار المسئولين من معظم مكاتب وزارة الداخلية من قبل مستشاري برنامج تطوير الشرطة، بما في ذلك نواب وزراء قوي الدعم والشئون الإدارية والمالية والمخابرات والمعلومات الوطنية والتحقيقات وأنظمة تدريب الشرطة العراقية. دون مستوي نائب الوزير، يعمل مستشاري مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية مع أكثر من ٥٠ من نواب الوزراء هؤلاء، ويشغل معظمهم درجة إما العميد أو اللواء.[٦٧]

الجدول ٣,١

توقع مستويات التوظيف في برنامج تطوير الشرطة, وذلك حتى تاريخ ٢١/١٢/٢٠١١

وصف الموضع		سفارة بغداد	مركز الدعم الدبلوماسي ببغداد (Sather)	مرفق كلية الشرطة في بغداد (درع)	مركز الدعم الدبلوماسي بأربيل	قنصلية أربيل	قنصلية البصرة	الإجمالي
مستشار برنامج تطوير الشرطة.	INL SPAs	٤		٩٧	٥١		٢٢	١٧٤
	INL DHS Advisors	٣	٣	٢	٤		٤	١٦
	الإجمالي	٧	٣	٩٩	٥٥		٢٦	١٩٠
دعم مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية [أ]	قسم مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية	٢٨		٣	٢	١	٢	٣٦
	M&E	١		١	١		١	٤
	COR, GTM, إدارة الملكية.	٤		٣	٢			٩
	GINL			٩	٣		٣	١٥
	الإجمالي	٣٣		١٦	٨	١	٦	٦٤
أمن مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية [ب]	INL RSO/SPS			٢٩	١٤		٨	٥١
	التحرك الأمني لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية - الولايات المتحدة			٢٨٦	٩٣		٦٩	٤٤٨
	التحرك الأمني لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية - العراق			١٠	١٠		١٠	٣٠
	الإجمالي			٣٢٥	١١٧		٨٧	٥٢٩
المجموع العام لبرنامج تطوير الشرطة		٤٠	٣	٤٤٠	١٨٠	١	١١٩	٧٨٣

ملاحظات: هذه الأرقام هي تقديرات. والبرنامج الكامل لم يتم نشره حتى الآن كاملا, وهو عرضة للتغيير, لا يتم حساب الأمن الثابت وغيرهم من الموظفين الذين يقدمون الخدمات المشتركة من قبل كيانات متعددة هنا.

[أ] "دعم مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية" يشمل الموظفين لدعم جميع أنشطة مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية في العراق - وليس برنامج تطوير الشرطة على وجه التحديد. بالإضافة إلى ذلك, هناك أفراد السفارة الذين يوفرون الدعم الأساسي لدعم الحياة في جميع أنحاء العراق, ليشمل ذلك برنامج تطوير الشرطة, والذين لا تم إضافتهم هنا.

[ب] "أمن مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية" يشمل فقط وزارة الخارجية ومتعاقدي وزارة الخارجية المنتسبين إلى مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية, على الرغم من تخصيص معظمهم لبرنامج تطوير الشرطة. إلا أن بعض الموظفين يقدمون الدعم لتصحيحات مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية وبرامج العدالة. يتم "تجميع" أفراد التحركات الأمنية. ولا يمكن أن تعزى مباشرة إلى كيانات محددة داخل مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية نفسه. تدير وزارة الخارجية أفراد الأمن. ولكن يتم تمويلهم من مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية.

المصدر: INL, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٤/١/٢٠١٢.

في نهاية هذا الربع, كان يعمل برنامج تطوير الشرطة انطلاقا من ٣ محاور والاشتراك مع وزارة الداخلية فقط في مواقع قابلة للوصول عن طريق النقل البري. وفقا لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية, اعتبارا من ٣١ ديسمبر/كانون الأول, قام مستشارو برنامج تطوير الشرطة بإجراء ١٩٥ تعاقد استشاري في المركز في بغداد و١٥٠ في مركزها في أربيل و٣٥ في مركزها في البصرة.[٦٨] ولكن لا يزال السفر يشكل تحديا بسبب الوضع الأمني.[٦٩] علي سبيل المثال, اعتبارا من نهاية عام ٢٠١١, لم يستطع أي من مستشارو البصرة وبغداد السفر خارج محافظاتهم لعرض أي مرفق أو عملية من عمليات وزارة الداخلية, بينما سافر مستشارو برنامج تطوير الشرطة المتمركزين في مدينة آمنة نسبيا من أربيل, في إقليم كردستان, إلي محافظة السليمانية المجاورة في مناسبتين.[٧٠]

حماية البرنامج

أعلن مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أنه قادر علي توفير الحماية الأمنية (PSD) لمستشاري مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية, "كما تسمح الظروف الأمنية بذلك". أخبر مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنه يواصل العمل بشكل وثيق مع مكتب وزارة الخارجية بخصوص عمليات المباني في الخارج وأنه يتحرك إلي الأمام علي الأثر النهائي للمنشأة لوجودها في العراق. أضاف مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أنه ينسق عملية الانتقال من أماكن الإقامة الموجودة إلي المرافق النهائية لتجنب أي تعطيل يحدث لأنشطة برنامج تطوير الشرطة.[٧١]

في موقع برنامج تطوير الشرطة ببغداد, يوفر مكتب وزارة الخارجية الخاص بمكتب الأمن الإقليمي للأمن الدبلوماسي (RSO), الأمن باستخدام مزيج من موظفي وزارة الخارجية والمتعاقدين في وزارة الخارجية ورعايا الدولة الثالثة الذين يوفرون الأمن الثابت. ما وراء المواقف الثابتة للأمن الداخلي, يوفر أفراد أمن الحكومة العراقية المحيط الأمني.[٧٢]

> أعلن مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أنه قادر علي توفير الحماية الأمنية لمستشاري مكتب (PSD) شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية, "كما تسمح الظروف الأمنية بذلك".

وكالة أمريكية أخرى تدعم برنامج تطوير الشرطة.

يحتوي مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية علي العديد من الاتفاقات المشتركة بين الوكالات مع مكتب التحقيق الفدرالي (FBI) وثلاث وكالات من وزارة الأمن

الوطني: الهجرة والجمارك (ICE), الجمارك وحماية الحدود (CBP), وقوات حرس السواحل الأمريكية (USCG).
يستخدم مكتب التحقيق الفدرالي وكلاء مؤقتين خاصين لتوفير التدريب المتخصص لخدمة الشرطة العراقية. لا يقوم اتفاق الوكالات مع مكتب التحقيق الفدرالي بشكل دائم بتمويل أي تكليف للعاملين في مكتب التحقيق الفدرالي في العراق (انظر أدناه للحصول علي مزيد من المعلومات حول أنشطة وزارة العدل في العراق).[٧٣]

توفر الجمارك وحماية الحدود التوجيه المتقدم لكبار المسئولين العراقيين لمراقبة الحدود داخل وزارة الداخلية لتأمين الحدود وإدارة ميناء الدخول. في هذا الربع, وفرت الجمارك حماية الحدود تدريب المدربين للتعليمات لمجموع ٤٨ طالبا وطالبة في التخصصات التالية: الجمارك فحص الأمتعة والحاويات (٤ طلاب) وتحليل نقل الركاب/تقنيات إجراء المقابلات (١٥) ووثيقة تدريب الاحتيال (١٩) والتدريب للكشف عن الأشخاص الذين يعملوا بهويات مزورة (١٠).[٧٤]

تساعد وزارتي الهجرة والجمارك وزارة الداخلية والوزارات الأخرى علي تطوير الخبرات في مجال تنسيق التحقيقات والتي تركز علي الأنشطة الإجرامية, بما في ذلك تمويل الأعمال غير المشروعة وتجارة السلاح وانتشار الأسلحة وتهريب الآثار وتجارة البشر وتزوير الوثائق. في هذا الربع, قدمت كل من وزارتي الهجرة والجمارك تدريبا علي التعليمات المتعلقة بتجارة البشر لحوالي ١٨ طالب.[٧٥]

يساعد خفر السواحل الأمريكية في جهود بناء القدرات والتطوير المهني لرجال شرطة البحرية العراقية بوزارة الداخلية وحرس حدود المناطق الساحلية. في هذا الربع, قام خفر السواحل الأمريكية بتدريب ٤٦ طالبا علي صيانة المحرك الخارجي وعلي التخطيط الأمني للميناء. قبل يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٢, تم تمويل أنشطة خفر السواحل الأمريكية المنسقة خلال برنامج تطوير الشرطة وتم إجراء ذلك تحت إشراف وزارة الدفاع.[٧٦]

الحكومة العراقية تدعم برنامج تطوير الشرطة.

لا يزال دعم الحكومة العراقية طويل الأمد لبرنامج تطوير الشرطة مصدر قلق. في لقاء مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في أوائل أكتوبر/تشرين الأول, أعرب نائب وزير الداخلية عدنان ألأسدي عن مدي تشككه في برنامج تطوير الشرطة, مشيرا إلي أنه من الأفضل لحكومة الولايات المتحدة أن تنفق هذه الأموال علي برنامج يستفيد منه الشعب الأمريكي. في اجتماع لاحق مع المفتش العام في ١٦ نوفمبر/تشرين, ذكر ألأسدي أنه من شأن وزارة الداخلية "اختبار" برنامج تطوير الشرطة في عام ٢٠١٢, ويقرر بعد ذلك ما إذا كان سيستمر هذا البرنامج في ٢٠١٣ وما بعده. ومع ذلك, أفاد مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أن ألأسدي أبلغ الأمين العام لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بأن وزارة الداخلية ستواصل دعمها لبرنامج تطوير الشرطة كوسيلة لبناء قدرات الشرطة العراقية.[٧٧]

في تقرير التدقيق في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١, أشار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن الحكومة العراقية لم توقع رسميا علي استخدام الأراضي كمواقع لبرنامج تطوير الشرطة. ومع ذلك, في ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١, واف ألأسدي ومساعد رئيس البعثة علي تنفيذ القانون وكذلك المساعدة في مجال سيادة القانون بالشروط التي يمكن لحكومة الولايات المتحدة أن تستخدم بموجبها مرفق كلية شرطة بغداد. يمتد هذا الترتيب لسنة واحدة قابلة للتجديد بموافقة من الطرفين, الأمر الذي سيسمح للحكومة العراقية الانسحاب في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٢. قام أيضا مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بعقد العديد من الاتفاقات التي تسمح باستخدام الولايات المتحدة للتسهيلات القنصلية في أربيل والبصرة.[٧٨]

قضايا أخرى هامة لا تزال دون حل, تتضمن:[٧٩]

- المساهمات المالية للحكومة العراقية, كما هو مطلوب من قبل P.L ١١١-٣٢ وقوانين الاعتمادات اللاحقة, التي تدعو الحكومة العراقية للمساهمة بحوالي ٥٠٪ من لتمويل البرامج المدنية التي تعود بالفائدة علي الحكومة العراقية, باستثناء تكاليف الدعم الحيوي وقوات الحماية غير العادية.
- لا توجد هناك وسائل نقل إضافية آمنة للمستشارين المتمركزين في البصرة والذين ,حتى الآن, غادروا القاعدة.

في ربيع هذا العام, يعتزم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إصدار تقارير تدقيق خاصة بتقدم مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية المحرز في تنفيذ برنامج تطوير الشرطة.

أهداف وغايات برنامج تطوير الشرطة.

في سبتمبر/أيول ٢٠١١, مد مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بحوالي ٢١ صفحة ذات خطوط عريضة بها تسعة أهداف من أهادف برنامج تطوير الشرطة وأساليب قياس مدي تحقيق هذه الأهداف والغايات. الأهداف المذكورة لمساعدة قادة وزارة الداخلية بحيث تكون قادرة علي:[٨٠]

- توفير القيادة الفعالة والرقابة المناسبة، وذلك باستخدام "عمليات الإدارة الإستراتيجية " لتقديم التوجيه في جميع أنحاء المنظمة
- تقديم مجموعة كاملة من خدمات الشرطة والمجتمع لعامة الشعب

ذكر ألأسدي أنه من شأن وزارة الداخلية "اختبار" برنامج تطوير الشرطة في عام 2012, ويقرر بعد ذلك ما إذا كان سيستمر هذا البرنامج في 2013 وما بعده.

- توفير التعليم الأساسي والمتقدم لنقل المهارات الشرطية وفي الوقت نفسه تعزيز الشرطة في المجتمعات المحلية، وكذلك حقوق المرأة، وحقوق الإنسان
- الدفاع عن حقوق الجنسين وحقوق الإنسان
- تأمين حدود العراق ومنافذ الدخول
- تطوير وحدات الشرطة المتخصصة والفعالة
- تطوير آليات مناسبة للمساءلة لتمكين العناصر التشغيلية للشرطة على العمل بفعالية
- التشجيع علي الصورة العامة للشرطة العراقية باعتبارها مهنيةوفعالة
- مساعدة وزارة الداخلية علي توليها المسئولية الكاملة للأمن الداخلي

وفقا لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية, لم يتم تحديد فترة أداء كل هدف ولكنها سوف تتراوح من ستة أشر إلي خمس سنوات.[٨١]

الرصد والتقييم

يفيد مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بأن فريق عملية الرصد والتقييم (M&E) سوف يقوم برصد التقدم المحرز في جميع برامج العدالة الجنائية في العراق. وفقا لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية, سوف يتم إنشاء برنامج الرصد والتقييم, موحدة في أدوات القياس لكافة مجالات المساعدة الخاصة بمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية, بما في ذلك برنامج تطوير الشرطة والعدالة والحد من طلب المخدرات والاحتجاز السابق للمحاكمة وبرامج التصحيح. سيخضع برنامج تطوير الشرطة إلي مراجعة كل ستة أشهر. سوف تخضع أيضا البرامج الأخرى التي يديرها مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية لعمليات التقييم وفقا لخطط البرنامج, ولكن ليس بشكل متكرر أكثر من ثلاثة أشهر.[٨٢]

وفقا لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية, سيقوم فريق الرصد والتقييم برصد برامج العراق في الغالب من خلال آلية لتقديم التقارير التي تعتمد علي الكمبيوتر. قال مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أنه يملك حاليا تلك الآلية المذكورة في اختبار "بيتا" وسيخضع لمزيد من الصقل ردا علي أعمال ونتائج تقييم برنامج تطوير الشرطة المستمر.[٨٣]

يتوقع مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية تكريس ٤ عراقيين من فريق الرصد والتقييم متخصصين في البرامج العراقية. سوف يعمل رئيس الرصد والتقييم المتخصص في السفارة الأمريكية في بغداد, في حين أن الثلاثة المتبقيين سوف يعملوا انطلاقا من كل محور من محاور البرامج الثلاثة.

سوف تتم تقديرات مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية, التي هي بخصوص فريق الرصد والتقييم, بشكل كامل بحلول منتصف فبراير/شباط ٢٠١٢.[٨٤]

مكتب تنسيق مكافحة الفساد.

يقوم مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بتنسيق كافة المساعدات الأمريكية لمكافحة الفساد في مؤسسات الحكومة العراقية – لجنة النزاهة (COI) والمفتشون العامون (IGs) المجلس الأعلى للتدقيق (BSA). يشرف حاليا مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية علي ٢٩ مليون دولار في البرامج التي تقوم بتمويلها الولايات المتحدة لدعم وكالات مكافحة الفساد داخل مؤسسات الحكومة العراقية, بما في ذلك, ٦ ملايين دولار لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) مبادرة لمساعدة المفتشون العامون. كما يوفر مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية الدعم التقني والبرنامجي للجنة النزاهة عبر برنامج التدريب علي مجال التحقيقات الجنائية الدولية بوزارة العدل (ICITAP) وبرامج التدريب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالتحقيقات في مجال المخدرات والجريمة والتعاون القانوني الدولي وحوسبة إدارة القضية. يركز هذا التقرير علي الفساد في نهاية القسم ٤ والذي يحتوي علي قائمة كاملة من البرامج التي يدعمها مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية.[٨٥]

يشرف حاليا مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية علي 29 مليون دولار في البرامج التي تقوم بتمويلها الولايات المتحدة لدعم وكالات مكافحة الفساد داخل مؤسسات الحكومة العراقية, بما في ذلك, 6 ملايين دولار لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية مبادرة لمساعدة المفتشون العامون.

تقديم المساعدة للمجلس الأعلى للقضاء.

في هذا الربع, يقوم مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بتمويل منحتين وثلاثة من جهود الأمم المتحدة لمساعدة المجلس الأعلى للقضاء (HJC) في مجال إدارة المحاكم.[٨٦]

- **الإدارة المركزية لقطاع العدالة.** يعمل الحاصلين علي المنحة مع وزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ولجنة النزاهة والمجلس الأعلى للقضاء لوضع إستراتيجية تشغيل وعمليات موازنة داخل كل مؤسسة.
- **حفظ البيانات المادية والرقمية.** عن طريق منحة قدرها ١,٤ مليون دولار, يعمل مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية مع الحكومة العراقية لتحسين البيانات المادية والرقمية وحفظها في قطاع العدالة.
- **برنامج إدارة بيانات العدالة.** في سبتمبر/أيول ٢٠١١, تعهد مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بدفع ٣,٨ مليون دولار دعما لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليتم بنائه علي العمل الذي قام به مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية وشركائه في مشروع التكامل القضائي العراقي من قبل.
- **تعزيز إدارة شؤون قضاء.** في سبتمبر/أيول ٢٠١٠, تعهد مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بدفع ٣,٢

مليون دولار دعما لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين القدرات الإدارية والتنفيذية للسلطة القضائية ولإنشاء مجمع المحاكم التجريبية.

- **التواصل مع المجلس الأعلى للقضاء.** تعهد مشروع التواصل مع المجلس الأعلى للقضاء بدفع ١,٠ مليون دولار لمنظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (اليونسكو), كان ذلك معلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير لحين انتظار اتخاذ قرار بشأن ما يمكن تمويله بموجب القانون العام ١٠٣ – ٢٣٦, والتي تمنع التعهد بدفع أموال إلي المنظمة التي تعترف بفلسطين كعضو. بسبب تعهد الأموال قبل صدور قرار بالمنع, ينتظر مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية صدور قرارا بشأن إمكانية نقل الأموال. (كذلك تأثرت مبادرة محو الأمية التي تدعمها الولايات المتحدة بقضية منظمة اليونسكو).

ينضم مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية ضمن عملية تسليم نحو ٧ ملايين دولار من المعدات إلي المجلس الأعلى للقضاء من أجل تأمين المحكمة وذلك بالتنسيق مع خدمة الماريشالات بالولايات المتحدة (USMS). يتم التمويل لشراء هذه المعدات بالأموال المتبقية للتوصل إلي اتفاق بين الوكالات السابقة وخدمة الماريشالات بالولايات المتحدة. وسيتم توفير أجهزة الكشف عن المتفجرات والسيارات وحواجز المركبة والمغناطيسية وغيرها من المعدات ويجوز لخدمة الماريشالات بالولايات المتحدة أو المستفيدون الآخرون تدريب العراقيين علي تأمين المحكمة باستخدام هذه المعدات التي تبرع بها مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية.[٨٧]

ينضم مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية ضمن عملية تسليم نحو 7 ملايين دولار من المعدات إلي المجلس الأعلى للقضاء من أجل تأمين المحكمة.

مع الأموال المتبقية من اتفاقية الوكالات السابقة مع سلاح المهندسين بالجيش الأميركي (USACE), سوف يقوم مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بشراء المولدات الكهربائية لمدة خمس سنوات لتعزيز الأمن المادي والقدرة علي التشغيل. يتوقع مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية الانتهاء من تسليم المولدات في صيف ٢٠١٢.[٨٨]

في هذا الربع, يقدم مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أيضا تحسينات, مثل رصف الطرق لتجهيز معهد التنمية القضائي (JDI) لتسليم السلطة إلي الحكومة العراقية في ربيع عام ٢٠١٢. بالإضافة إلي ذلك, بدأ مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية في التحضيرات لتدريب الموظفين العراقيين علي التشغيل وإجراءات الصيانة في معهد التنمية القضائي.[٨٩]

مكافحة المخدرات

دخل مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية في اتفاق مع إدارة إساءة استخدام المواد الكيميائية وإدارة خدمات الصحة العقلية في وزارة الصحة الأمريكية والخدمات الصحية والبشرية لتعزيز خدمات تعاطي المواد المخدرة في العراق. يتم تمويل هذا البرنامج ب ١ مليون دولار أمريكي في العام المال ٢٠١٠ من اعتمادات الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون وبداية من مايو/أيار ٢٠١١. إنها تركز علي:[٩٠]

- توفير تدريب العراقيين المتخصصين في الرعاية الصحية علي الكشف عن مدمني المخدرات وإدخالهم حيز العلاج.
- توفير الخبرات اللازمة لمساعدة وزارة الصحة على إنشاء مركز وطني مستدام للتميز في خدمات إساءة استخدام المواد الكيميائية التي من شأنها أن توفر التدريب على معالجة التجاوزات، وإجراء البحوث، واستضافة مركز للعلاج
- إجراء دراسات وبائية للحصول على فهم أفضل لطبيعة ومدى تعاطي المخدرات في العراق
- دمج خدمات تعاطي المواد في نظام الرعاية الصحية الأولية العراقي

المحافظات المشاركة

الوجود الأمريكي في محافظات أخرى

أغلق مكتب السفارة الأمريكية لشؤون المحافظات في بغداد (OPA) في ٢٦ أغسطس/آب ٢٠١١, وتم إغلاق مقر فريق إعادة الإعمار (PRT) والذي كان في محافظة ديالي في ١٠ سبتمبر/شباط ٢٠١١. عندما كانوا نشطين, شارك كل من مكتب السفارة الأمريكية لشؤون المحافظات وفريق إعادة الإعمار في التخطيط وتنفيذ الصندوق الاجتماعي الأوروبي وصندوق الاستجابة السريعة (QRF) ومشاريع إعادة إعمار المحافظات (PRDC) ومجلس تنمية المشاريع.

علي النحو الوارد في الفقرة الفرعية بخصوص مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق (ISPO), كان هناك ٢١ مشروعا جاريين, بقيمة إجمالية تبلغ ٥٢,٢ مليون دولار أمريكي, كما في ٣١ ديسمبر/كانون الأول, وكانت تدار هذه المشاريع من قبل مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق. وفقا لسفارة الولايات المتحدة في بغداد، تم الانتهاء من ٧٠ مشروعا في ذلك الربع بتكلفة إجمالية قدرها ١١,٥ مليون دولار، ولا يوجد هناك مشاريع جارية في نهاية هذا الربع. من ال ٧٠ مشروع التي تم الانتهاء منهم, كلف حوالي ١٩ من تلك المشاريع قيمة إجمالية تبلغ حوالي ٤,٥ مليون دولار. ٩١

في الماضي, وضعت السفارة إلي أسباب أمنية ترفض تقديم تفاصيل, بما في ذلك الموقع من أجل الأنشطة التي تساعد مجتمعات الأقليات في العراق.[٩٢]

تعتبر خلايا تنسيق السفارة الإقليمية مسئولة الآن عن ضمان استمرار المشاركة والتواصل في جميع المحافظات العراقية حيث لا تملك الولايات المتحدة أي وجود دبلوماسي. تقوم خلية التنسيق في المحافظات والتي يشرف عليها القسم السياسي في السفارة بتعيين مستشارين عراقيين في كل محافظة.[٩٣]

مكتب الشراكة الإستراتيجية العراقي.

تم إنشاء مكتب الشراكة الإستراتيجية العراقي بموجب الأمر التنفيذي ١٣٥٤١ مايو/أيار ٢٠١٠ كمنظمة مؤقتة في السفارة الأميركية في بغداد "لدعم الوزارات والوكالات التنفيذية في الانتقال إلي شراكة إستراتيجية مع جمهورية العراق في المجالات الاقتصادية والثقافية والدبلوماسية والأمنية علي أساس الاتفاق الإطاري الاستراتيجي". تولي مكتب الشراكة الإستراتيجية العراقي مهما كانت مخصصة لمكتب المساعدة الانتقالية للعراق (ITAO), بما في ذلك الإشراف علي مشاريع إعادة الإعمار الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي الأوروبي وصندوق إغاثة العراق وصندوق إعادة الإعمار (IRRF).[٩٤] يدر المكتب الآن حوالي ٦ أشخاص, يعتبر مكتب الشراكة الإستراتيجية العراقي أكثر بقليل من نصف الحجم الذي كان عليه في مارس/آذار ٢٠١١.[٩٥]

يتم تمويل كافة المشاريع التي يشرف عليها حاليا مكتب الشراكة الإستراتيجية العراقي من قبل الصندوق الاجتماعي الأوروبي, و يتم تنفيذ ذلك كله باستثناء واحد من قبل سلاح المهندسين بالجيش الأميركي. ذكر مكتب الشراكة الإستراتيجية العراقي أنه تم في هذا الربع الانتهاء من أربعة من هذه المشاريع التي تقدر قيمتها بما يقرب من ٦,٢ مليون دولار. ذكر سلاح المهندسين بالجيش الأميركي في الربع الأخير أنه أنجز بناء اثنين منهما: طريق سريع في محافظة ميسان ومدرسة في الفلوجة. المشروعين الآخرين الذين تم الانتهاء منهم في هذا الربع بناءا علي مكتب الشراكة الإستراتيجية العراقي, كانوا بناء مدرسة في السليمانية وتوفير الأمن في شركة مأمون للتبادل والاتصالات في بغداد.[٩٦]

وفقا لمكتب الشراكة الإستراتيجية العراقي, لم يتم تخفيض أو إلغاء أي من المشاريع في هذا الربع؛[٩٧] وفي نهاية هذا الربع, ظل حوالي ٢٥ مشروع مفتوحا تحت اختصاصه. كما هو مبين في الجدول ٣,٢، هذه المشاريع لديها قيمة إجمالية تبلغ أكثر من ٥٣ مليون دولار.[٩٨]

في التدقيق الصادر في هذا الربع والذي يسعي لتحديد ما إذا كان لمكتب الشراكة الإستراتيجية العراقي عملية شاملة ودقيقة لتوفير معلومات عن تمويل الولايات المتحدة والمشاريع المنجزة في الحكومة العراقية, وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن مكتب الشراكة الإستراتيجية العراقي تعريفا ضيق الأفق لمشروع إعادة الإعمار, نتيجة لذلك, لم تحصل الحكومة العراقية إلا علي جزء من جرد كافة المشاريع المنجزة والمشاريع التي تم نقلها لإعادة إعمارها.[٩٩] لمزيد من التفاصيل انظر القسم ٥ من هذا التقرير.

كانت حوالي ٢٨٪ من تكاليف المشاريع المستمرة الخاصة بمكتب الشراكة الإستراتيجية العراقي لمرحلتي البناء في مستشفي ميسان الجراحي, والذي جعل مبني هذه المستشفي من المباني المشرفة حاليا لمكتب الشراكة الإستراتيجية العراقي. كما حدث في الربع الأخير, أفاد مكتب الشراكة الإستراتيجية العراقي يتقدما بطيئا لكنه ثابت في موقع العمل. في أكتوبر/تشرين الأول , ذكر مكتب الشراكة الإستراتيجية العراقي أنه توقع استكمال المشروع في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١, ولكن في هذا الربع تم نقل تاريخ الانتهاء إلي يوليو/تموز ٢٠١٢.[١٠٠] وفقا لفيلق مهندسي الجيش الأمريكي, تم أولا منح عقد البناء في سبتمبر/أيول ٢٠٠٧, مع استكمال المقرر عقده في مايو/أيار ٢٠٠٩.[١٠١] عندما تفقد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المشروع في أوائل عام ٢٠٠٩, قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتحديد التصميم الكبير ونقص البناء وعدم وجود التزام بالتمويل من قبل الحكومة العراقية.[١٠٢]

مع أن تم الانتهاء من دعم الولايات المتحدة لبناء مستشفي الأطفال في البصرة عام ٢٠١٠, يدير حاليا مكتب الشراكة الإستراتيجية العراقي حوالي خمسة مشاريع أخرى والتي تنطوي علي تركيب وتشغيل وصيانة المعدات, فضلا عن إدارة المرافق. بلغت التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع أكثر من ١٠ مليون دولار. علي الرغم من أن المستشفي تعمل حاليا علي استقبال وعلاج المرضي وتقدم خدمات علاج الأورام إلا أنها لم تبدأ رسميا حتى الآن.[١٠٣]

يعتبر بناء مركز الوزيرية الوطني للتدريب في بغداد, والذي سوف يقوم بتدريب الموظفين العراقيين علي توزيع الكهرباء, هو أيضا في الجدول. كان مقررا الانتهاء منه في سبتمبر/أيول ٢٠١١, ومن المتوقع أن هذا المشروع سوف يكلف حوالي ٨ مليون دولار أمريكي حتى يتم اكتماله في يونيو/حزيران ٢٠١٢.[١٠٤]

وجد المفتش العام لخاص لإعادة اعمار العراق أن الحكومة العراقية تحصل على جرد جزئي فقط لكل مشاريع إعادة الاعمار المكتملة ومنقولة الملكية.

الجدول ٣,٢

البرامج التي يديرها مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق حالياً، حتى تاريخ ٣١/١٢/٢٠١١

الدولارات

البرنامج	المشروع	المحافظة	تنفيذ الوكالة أو المانح	المخصصة	المنفقة
مجلس تنمية إعادة إعمار المحافظة	مركز تدريب الوزيرية الوطني	بغداد	USACE	٨,٢٣٦,٠٦٨	٣,٣٣٢,٧٢٤
	مستشفى ميسان المرحلة الثانية	ميسان	USACE	٧,٤٩٦,٠٤٦	٦,٦١٧,٧٢٨
	مستشفى ميسان المرحلة الأولى	ميسان	USACE	٧,١٨٠,٤٣٦	٦,٣٢٩,١٧٤
	مستشفى الأطفال في البصرة تركب ماسح التصوير بالرنين المغناطيسي المقطعي	البصرة	USACE	٧,٠٠٠,٠٠٠	٠
	مراكز الرعاية الصحية الأولية بالأشعة السينية تقوم بتصميم المرحلة الثانية	على المستوى الوطني	USACE	٢,١٠٠,٧٣٨	٢٣٥,١١٠
	تركيب معدات لمستشفى الأطفال في البصرة	البصرة	USACE	١,٨١٧,٣٧٠	٥٢٨,٧٨٥
	إدارة المنشأة في مستشفى الأطفال في البصرة	البصرة	USACE	١,٣٧٣,٧٨٠	٣٢,٢٤٠
	تقديم التشغيل والصيانة والتدريب على LINAC في مستشفى الأطفال في البصرة	البصرة	USACE	٦٠,٠٠٠	١٧,٥٨٧
	مستشفى الأطفال في البصرة تركب معدات المعمل	البصرة	USACE	٢٠,٠٠٠	٠
	إجمالي المباني، والصحة، والتعليم			٣٥,٢٨٤,٤٣٨	١٧,٠٩٣,٣٤٨
	توصيلات الفلوجة لنظام الصرف الصحي المنزلي	الأنبار	USACE	٧,٦١٦,٢٥٣	٢,٧٠٢,٢٥٣
	نظام للإنذار المبكر في سد الموصل	نينوى	USACE	١,١٨٠,٠٠٠	١٧٥,٥٣٧
	مراجعة الخطة الرئيسية لوزارة المياه	بغداد	USACE	٤٠٠,٠٠٠	٤٢,٤٠٩
	نموذج مستجمعات المياه الوقائية العراقية	على المستوى الوطني	USACE	٢٢٠,٠٠٠	٢٣,٢٤١
	تشغيل وصيانة محطات معالجة مياه الصرف في الفلوجة	الأنبار	USACE	١١٠,٣٢٨	١٢,٧٩٩
	إجمالي المياه			٩,٥٢٦,٥٨١	٢,٩٥٦,٢٤٣
	وحدات المسيب CT للوحدات ٩ و ١٠ (المعدات)	بابل	USACE	٤,٣٢٠,٠٠٠	١٤٥,٤١٥
	دراسة نظام نقل الكهرباء والخطة الرئيسية	على المستوى الوطني	USACE	١,٥٠٠,٠٠٠	٨,٤٥٢
	الخطة الرئيسية لتوزيع الكهرباء في الأنبار والبصرة	الأنبار والبصرة	USACE	٧٥٠,٠٠٠	١٢,٦١٣
	رسم الخرائط الجغرافية المكانية إيس	على المستوى الوطني	USACE	٢٠,٠٠٠	١٧,٣٨٨
	إجمالي الكهرباء			٦,٥٩٠,٠٠٠	١٨٣,٨٦٨
	تحديثات في دار القضاء بالرصافة	بغداد	USACE	٧٥٩,٨٧٥	٦٨٢,٢١٤
	تلفيات دار قضاء الرصافة ومرفق الشاهد	بغداد	USACE	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	دراسة تقييم سجن خان بني سعد	ديالى	USACE	٣٠,٠٠٠	٤,٦٢١
	إجمالي الأمن والعدالة			٨١٩,٨٧٥	٧١٦,٨٣٥
	إجمالي مشروعات مجلس تطوير إعادة إعمار المحافظات			٥٢,٢٢٠,٨٩٣	٢٠,٩٥٠,٢٩٣
تطوير القدرة الوزارية	المساعدة في بناء القدرات من أجل تطوير اتفاق تقاسم المياه مع سوريا وإيران وتركيا	بغداد	مؤسسة البوصلة	١٥٧,٨٩١	١١٥,٨٩١
	إجمالي مشروعات برنامج تطوير القدرات الوزارية			١٥٧,٨٩١	١١٥,٨٩١
تنمية القدرات/العمليات، الصيانة، والاكتفاء	دعم سد الموصل بالفريق الاستشاري للشركات الصغيرة والمتوسطة	نينوى	USACE	٥١٤,٩٨٧	١٦٨,٦٩٦
	دراسة الأنهار والبحيرات	على المستوى الوطني	USACE	٣٤٠,٢٤٣	٢٤٧,٨٦٨
	مشتريات قطع الغيار الإضافية OMS	على المستوى الوطني	USACE	٢٠,٠٠٠	٠
	إجمالي مشاريع CD/OMS			٨٧٥,٢٣١	٤١٦,٥٦٤
إجمالي مشاريع مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق				٥٣,٢٥٤,٠١٥	٢١,٤٨٢,٧٤٨

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات، الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصادر: السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠١/١٢ و ٢٠١٢/٠١/٠٤.

مكتب السكان واللاجئين والمهجرين التابع لوزارة الخارجية

يقوم مكتب وزارة الخارجية للسكان واللاجئين والهجرة (PRM), جنبا إلي جنب مع مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في حالات الكوارث (OFDA), بتقديم الدعم لعمليات العودة الطوعية وإعادة إدماج اللاجئين, فضلا عن تحسين فرص الحصول علي الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية الأساسية لكل من اللاجئين والمشردين داخليا. يتم تنسيق تمويل الولايات المتحدة لمعالجة احتياجات السكان العراقيين المشردين مع مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة. برنامج الغذاء العالمي, يشترك في ذلك الوزارات العراقية للعمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الهجرة والمهاجرين والمنظمات غير الحكومية (NGO).

بدعم من وزارة الهجرة واللاجئين , عمل مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين علي مدار عام ٢٠١١ علي تحسين الملاجئ لحوالي ٧,٨٠٠ أسرة من العائلات المشردة و٩,٥٠٠ من الأسر العائدة, مع التركيز بشكل خاص علي المحافظتين اللتان تتلقي معظم العائدات: بغداد وديالى. خلال هذا الربع, قامت وزارة الهجرة واللاجئين بدعم خمسة برامج جديدة للمنظمات غير الحكومية داخل العراق. قام هؤلاء الشركاء بتناول سبل العيش للنساء والشباب، والحماية (بما في ذلك الحماية من العنف القائم على الجنس) وقدرات المجتمع علي البناء وحل النزاعات والصحة العقلية.

خارج العراق, تدعم وزارة الهجرة واللاجئين اللاجئين العراقيين في سوريا والأردن ولبنان ومصر خلال البرامج التي تقدم المساعدة في مجالات التعليم والتدريب المهني والصحة والسلامة العقلية والحماية والمسكن والعنف القائم علي الجنس, فضلا عن المساعدات النقدية للحصول علي المساعدة الإنسانية الأساسية الأكثر ضعفا.[١٠٥]

تقوم أيضا وزارة الهجرة واللاجئين بإدارة إعادة التوطين في الولايات المتحدة من اللاجئين العراقيين وكذلك توفير المزايا المعينة التي يطلبها.اللاجئين إلي العراق الحاملين تأشيرة هجرة خاصة (SIV). (يدير مكتب الشؤون القنصلية برنامج تأشيرة الهجرة الخاصة العراقية). اعتبارًا من ٢٧ ديسمبر/كانون الأول, كان مجموع اللاجئين حوالي ٦٢٤٩٦ لاجئ منهم حوالي ٤٨٣٣ حاملين تأشيرة هجرة خاصة والذين تم إعادة توطينهم في الولايات المتحدة بالانتخاب منذ ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦. خلال تلك الفترة, تم إعادة توطين حوالي ٢٩٧٦ لاجئ و ٢٣٠ من الحاملين تأشيرة هجرة خاصة في الولايات المتحدة كل ربع. خلال عام ٢٠١١، ومع ذلك، بلغ متوسط إعادة التوطين في الربع أكثر من الثالث أقل من المتوسط الكلي. خلال الربع

الجدول ٣,٣

إعادة توطين العراقيين في الولايات المتحدة الأمريكية

	اللاجئون		المشردين داخليا	
الفترة	الإجمالي	المتوسط ربع السنوي	الإجمالي	المتوسط ربع السنوي
٢٧/١٢/٢٠١١ - ٠١/١٠/٢٠٠٦	٦٢,٤٩٦	٢,٩٧٦	٤,٨٣٣	٢٣٠
٢٧/١٢/٢٠١١ - ١/١/٢٠١١	٧,٩٤٥	١,٩٨٦	٥٧٠	١٤٣
٢٧/١٢/٢٠١١ - ٠١/١٠/٢٠١١	٨٢٤	٨٢٤	٢٢٠	٢٢٠

ملحوظة:الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصادر:I-NEA, رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق, ٢٠١١/٥/١, ٢٠١١/٥/٢٩, ٢٠١١/١/٧, ٢٠١١/٢٩/٩, و٢٠١٢/٣/١.

الرابع من عام ٢٠١١, كان عدد اللاجئين العراقيين حوالي (٨٢٤) لاجئ, تم توطين حوالي ٧٢٪ منهم أقل من المتوسط. أعلن مكتب وزارة الخارجية الخاص بمكتب شئون الشرق الأدنى العراقي (NEA-I) أن الانخفاض في حصول اللاجئين علي المزايا يرجع إلي الإجراءات الأمنية الجديدة في جميع أنحاء العالم, والذي يتسبب بشكل كبير في تباطأ المعالجة. بقي حوالي (٢٢٠) من حاملي تأشيرة هجرة خاصة علي قدم المساواة مع متوسط إجمالي الربع.[١٠٦] للمزيد من التفاصيل انظر الجدول ٣,٣.

مكتب الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعمل

برنامج المجتمع الديمقراطي والمدني.

يجري مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل بوزارة الخارجية (DRL) العديد من برامج المساعدة الخارجية التي تهدف لدعم الحكم العراقي وحقوق الإنسان والمجتمع المدني. أعلن مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل أنه قام بنصح مكتب النواب العراقي علي زيادة الشفافية والحوار في عملية صنع السياسات العامة, وكذلك ساعد في تجريب الأحزاب السياسية المرشحين علي الصعيد الوطني والأحزاب السياسية الخاصة من خلال إدارة الحملة الانتخابية وتطوير المنصة ودور المجتمع المدني في العمليات السياسية وبناء التحالفات. تقوم أيضا برامج مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل بتوفير التدريب للعاملين في وسائل الإعلام العراقية في الصحافة الاستقصائية من خلال تقديم التقارير الموضوعية واستخدام التقنيات الحديثة في وسائل الإعلام وإدارة الأعمال.[١٠٧]

دعم منهاج عمل المرأة الوطني

أعلن مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل أنه قام بإعداد منهاج العمل الوطني للنساء العاملات في تطوير العلاقات وتنفيذ ورش عمل مع المواطنين والمؤسسات

اعتبارًا من 27 ديسمبر/كانون الأول, كان مجموع اللاجئين حوالي 62496 لاجئ منهم حوالي 4833 حاملين تأشيرة هجرة خاصة والذين تم إعادة توطينهم في الولايات المتحدة بالانتخاب منذ 1 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

الحكومية والمنظمات الخاصة والعامة. في المنصة – توجد العديد من التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة التي تم تقديمها إلي مجلس النواب في خريف عام ٢٠٠٩, يهدف هذا إلي إدماج المرأة في المناقشات السياسية وإلي كونها كوسيلة للبرلمانيين والمسئولين الحكوميين المحليين للاستجابة إلي الاحتياجات والأولويات التأسيسية.[١٠٨]

واصل مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل دعم العديد من الأحزاب والجمعيات النسائية في هذا الربع. كان أكثر من ١٢٥ امرأة، يمثلون ما يقرب من ٤٠ حزبا سياسيا، وطالبوا بالعضوية في هذه المؤتمرات الحزبية، والتي تسهل الحوار بين المرأة العراقية والقيادات السياسية المحلية والوطنية لإبراز اهتمامات المرأة في الحقوق والسفر ورفاه الطفل وحقوق المواطنة والفرص التعليمية والحماية من العنف الأسري. كانت المؤتمرات الحزبية امتدادا لمنهاج الوطنية لشؤون للمرأة.[١٠٩]

وزارة العدل

بحلول نهاية يناير/كانون الثاني ٢٠١٢, من المتوقع احتواء وزارة العدل علي ما يقرب من ٣١ موظف عراقي. سوف يحتوي مكتب السفير بوزارة العدل علي ثمانية أفراد يقعوا في السفارة الأمريكية في بغداد, السفير (أعلي رتبة في وزارة العدل في العراق) ونائب السفير ومساعد السفير واثنين في المكتب الخاص بمساعدات وتدريب التنمية الخارجية (OPDAT) والمستشار القانوني المقيم (RLAs) وكبير مستشاري وزارة العدل واثنين من موظفي الدعم الإداري. سوف يحتوي المكتب الخاص بمساعدات وتدريب التنمية الخارجية علي اثنين آخرين من المستشارين القانونيين المقيمين, لوضع واحد في كل قنصلية أمريكية في كل من البصرة وأربيل. سوف يحتوي مكتب التحقيقات الفدرالي علي ١٢ موظفا. وبالإضافة إلي ذلك, سوف يحتوي البرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية علي ٩ مستشارين (ثمانية منهم متعاقدين وموظف واحد في وزارة العدل).[١١٠]

تركز مهمة مكتب التحقيقات الفدرالي علي مكافحة الإرهاب وعمل التحقيقات وتكوين فرق العمل للتحقيق وتطوير الاستخبارات وتبادل المعلومات وعمل برامج تنمية القدرات.

مكتب السفارة بوزارة العدل

تركز السفارة بوزارة العدل علي تنسيق جهود وزارة العدل في بناء القدرات وذلك بالتعاون مع مكتب التحقيقات الفدرالي القانوني (الميراث البغدادي), وتقديم المشورة بشأن المسائل التنفيذية المتعلقة بالعراق.[١١١] يقوم السفير بدور الاتصال بالسفارة والمجلس الأعلى للقضاء ورئيس المحكمة العليا في العراق. بشكل عام, يجتمع السفير مع رئيس المجلس الأعلى للقضاء مرة كل أسبوعين. يقوم السفير أيضا بالاتصال بالسفارة بوزارة العدل. وسط كل هذه الأدوار, يعالج السفير مع العديد من المسائل الدبلوماسية والمسائل القانونية والمسائل السياسية التي تنشأ عن مبادرات المكتب الخاص بمساعدات وتدريب التنمية الخارجية والبرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية.[١١٢]

في عام ٢٠١٢, ينوي السفير والمستشار القانوني المقيم الاستمرار في مساعدة الحكومة العراقية في تجهيز وإعداد القضايا علي نحو أكثر فعالية من خلال تحديد المعوقات الأكثر أهمية في الملاحقات القضائية الناجحة وتقديم الوصايا لتحسين الأحوال وتسهيل التنسيق بين القضاة ورجال الشرطة والعاملين في السجون. كجزء من هذا الجهد, يتشاوروا مع القضاة العراقيين في القضايا المتعلقة بالولايات المتحدة, بما في ذلك تلك التي تنطوي علي جرح أو قتل أفراد الخدمة بالولايات المتحدة. وفي مثل هذه الحالات, وافق القضاء العراقي علي أنه يجب الاستماع إلي القضايا قبل وصولها إلي المحكمة الجنائية المركزية العراقية ببغداد (CCC-١). نظرا لقرب السفارة من المحكمة, كان لممثلي وزارة العدل وجود ثابت نسبيا هناك.

يخطط السفير أيضا لمواصلة المشاركة في مجال سيادة قانون اللجنة الدولية السياسية (RIPC). يشارك السفير في قانون اللجنة الدولية السياسية والذي يدرس القضايا القانونية ذات الاهتمام المشترك, مثل طلبات الحصول علي المساعدة القانونية وتسليم المجرمين.[١١٣]

السفير القانوني بمكتب التحقيقات الفدرالي.

تركز مهمة مكتب التحقيقات الفدرالي علي مكافحة الإرهاب وعمل التحقيقات وتكوين فرق العمل للتحقيق وتطوير الاستخبارات وتبادل المعلومات وعمل برامج تنمية القدرات التي تضم أفراد وزارة الداخلية. يشغل أيضا مكتب التحقيقات الفدرالي منصب وكالة التحقيق الأولية ويعمل بنشاط مع أفراد وزارة الدفاع وأفراد مكتب الأمن الإقليمي بشأن التحقيق في المواطنين الأمريكيين المفقودين والمأسورين والمعتقلين.[١١٤]

يشرف المندوب البغدادي علي جميع أنشطة مكتب التحقيقات الفدرالي في البلاد. خلال ٢٠٠٦ – ٢٠١١, باشتراك المندوب البغدادي مع المحققين العراقيين ذوي الخبرة تحت إشراف القوات مكافحة الجرائم الكبرى المرتكبة (MCTF), التي أنشئت للتصدي لجرائم المعقدة مثل الفساد والخطف رفيع المستوي وجرائم القتل لدوافع سياسية والنشاط الإرهابي. في يونيو/حزيران ٢٠١١, قام المندوب البغدادي بنقل شراكته مع القوات الكبرى لمكافحة الجرائم المرتكبة من تقديم محققين نشطاء للقوات الكبرى للجرائم المرتكبة للحفاظ علي وجود ممثل واحد هناك لتقديم المشورة بشأن القضايا

المفتوحة. ومع ذلك, يعمل المندوب البغدادي بشكل مباشر مع القوات الكبرى لمكافحة الجرائم المرتكبة في كافة قضايا الإرهاب التي تنطوي علي مواطني الولايات المتحدة.

أعلن المندوب البغدادي عن أهداف أخرى أيضا:[١١٥]

- التعامل مع القوات الكبرى لمكافحة الجرائم المرتكبة وإدارة مكافحة الإرهاب والإدارة العامة للجريمة المنظمة (CTOC) لدعم مقر التحقيقات بالولايات المتحدة.
- المشاركة مع فرقة العقد الدولي لمكافحة الفساد (ICCTF), تشكيل فريق عمل لدمج التحقيق والاستخبارات والنيابة العامة والموارد لمكافحة هذه المشكلة المتزايدة الخاصة بالاحتيال والفساد ذات العلاقة بجهود الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان والكويت.
-
- توجيه فريق التنسيق لتعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والمخابرات الأمريكية والمخابرات والكيانات العسكرية التي تعمل علي حل القضايا المتعلقة بالعراق.

تركز جهود مكتب التحقيقات الفدرالي في المقام الأول علي وزارة الداخلية والإعلام ووكالة التحقيقات الاتحادية (FIIA). قام المندوب البغدادي بتصميم والتخطيط لتقديم العديد من الدورات التدريبية في الربع الأول من عام ٢٠١٢ والتي من شأنها أن تجلب القوات مكافحة الجرائم الكبرى المرتكبة والإدارة العامة للجريمة المنظمة ودائرة مكافحة الإرهاب (CTS) والمحققين القضائيين معا للحصول علي نفس التدريب لمساعدتهم علي نحو أكثر فعالية علي مكافحة الإرهاب وغيرها من معالجة مسائل التحقيق. ذكر المندوب البغدادي بأنه سوف يقوم بتوصية وزارة الداخلية ووكالة التحقيقات الاتحادية بأنه يجب علي قوات مكافحة الجرائم الكبرى المرتكبة أن تنتقل إلي الوكالات المشتركة العراقية لمكافحة الإرهاب والانضمام إلي قائمة المحققين مع القوات مكافحة الجرائم الكبرى المرتكبة للخدمة باعتبارها المنظمة الرئيسية بالحكومة العراقية لمكافحة الإرهاب.[١١٦]

قام كل من المندوب البغدادي ومكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية ونائب مساعد الوزير الخاص بوكالة التحقيقات الاتحادية, بتشكيل لجنة لتنمية وتنفيذ علي المدى الطويل, إستراتيجية التدريب التعاوني الخاصة بوكالة التحقيقات الاتحادية. الدورات المزمع عقدها في الأشهر المقبلة وتشمل:[١١٧]

- حلقة دراسية لمدة أسبوع بشأن تمويل الإرهاب وغسل الأموال
- حلقة دراسية لمدة أسبوعين بشأن التوعية في التحقيق لمكافحة الإرهاب
- دورة تدريبية لمدة أسبوع بشأن إدارة الأزمة

التدريبات والمساعدات الإنمائية الخارجية المخصصة للنيابة العامة

تم تعيين المستشار القانوني المقيم الخاص بالتدريبات والمساعدات الإنمائية الخارجية المخصصة للنيابة العامة (المحامين الحاليين في وزارة العدل) في العراق لمدة عام واحد خلال فترات العمل علي مبادرات بناء القدرات. يعتبر تمويل المستشار القانوني المقيم الخاص بالتدريبات والمساعدات الإنمائية الخارجية المخصصة للنيابة العامة مقدم من وزارة العدل. بالإضافة إلى العمل مع الشرطة العراقية وأعضاء النيابة العامة, يقوم المستشار القانوني المقيم بتقديم المشورة إلي المحكمة الجنائية المركزية العراقية وغيرها من المحاكم الموجودة في بغداد بشأن مسائل العدالة الجنائية. تشمل أهداف بالتدريبات والمساعدات الإنمائية الخارجية المخصصة للنيابة العامة الجارية, تيسير التعاون بين القضاة والشرطة والدعوة ضد الاعترافات المنتزعة بالإكراه وتطوير السياسات والإجراءات التي تعزز نظام العدالة الجنائية بالمؤسسات العراقية. يتم تعيين مستشار قانوني مقيم واحد الخاص بالتدريبات والمساعدات الإنمائية الخارجية المخصصة للنيابة العامة علي وجه التحديد والذي يعمل في السفارة للمساعدة في مكافحة الفساد داخل الحكومة العراقية وتطوير المزيد من التدابير الفعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[١١٨]

برنامج تقديم المساعدة للتدريب علي التحقيق في المسائل الجنائية الدولية.

من عام ٢٠٠٣ إلي عام ٢٠١١. قام برنامج تقديم المساعدة للتدريب علي التحقيق في المسائل الجنائية الدولية. بمساعدة دائرة الإصلاح العراقية (ICS) لبناء وعمل شبكة وطنية مكونة من ٣٠ سجنا والذي يضم ما يقرب من ٢٠٠٠٠ سجين وأكثر من ١٢٠٠٠ موظفا. تم تمويل هذا البرنامج من خلال اتفاق مشترك بين الوكالات مع مكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية.[١١٩]

في ١ يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٢, بدأ برنامج تقديم المساعدة للتدريب علي التحقيق في المسائل الجنائية الدولية مرحلة جديدة خاصة بمهمة التصويبات والتي تركز جهودها علي برنامج الاحتجاز السابق للمحاكمة. تم تصميم برنامج الاحتجاز السابق للمحاكمة لمساعدة وزارة الداخلية علي اعتقال الموظفين مع رفع معايير عملها. يخطط برنامج تقديم المساعدة للتدريب علي التحقيق في المسائل الجنائية الدولية لاستخدام نهج المركزية في بغداد التي ستكون محور أنشطة التدريب في الوقت الذي يتم فيه توفير عدد قليل من المرافق المختارة في الموقع. الهدف من العمل مع وزارة الداخلية هو

قام المندوب البغدادي بنقل شراكته مع القوات الكبرى لمكافحة الجرائم المرتكبة من تقديم محققين نشطاء للقوات الكبرى للجرائم المرتكبة للحفاظ علي وجود مثل واحد هناك لتقديم المشورة بشأن القضايا المفتوحة.

الجدول ٣,٤

أوضاع مكتب وزير الخزانة الامريكي لتقديم المساعدة التقنية من الأموال المخصصة للنشاط في العراق، خلال العام المالي ٢٠١١-السنة المالية ٢٠١٢

الدولارات

	السنة المالية ٢٠١١			السنة المالية ٢٠١٢			
	المخصصات	الالتزامات	النفقات	المخصصات	الالتزامات	النفقات	
ملحق القانون ٦٣٢ (ب) في حالات الطوارئ: القانون العام ١٠٨-١٠٦	٩٨١,١٦٣	٤٢٠,٩١٥	٣٩٣,٣١٠				
ملحق القانون ٦٣٢ (ب) في حالات الطوارئ: القانون العام ١١١-١١٧	١,٩٧٢,١٠٠	٥٩٧,٧٩٣	٣٧٣,٥٦٠				
القانون ٦٣٢ (ب) القانون العام ١٠٩-٢٣٤				١,٣٠٠,٠٠٠	٠	٠	
القانون ٦٣٢ (ب) القانون العام ١١١-١١٧ مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية				١,٩٠٠,٢٤٥	٠	٠	
الإجمالي	٢,٩٥٣,٢٦٣	١,٠١٨,٧٠٧ (٣٤,٥٪)	٧٦٦,٨٧٠ (٢٦,٠٪)	٣,٢٠٠,٢٤٥	٠ (٠٪)	٠	(٠٪)

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصدر: الخزانة الأمريكية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٣/١/٢٠١٢.

إنشاء - في غضون ثلاثة إلي خمسة أعوام - مجموعة من مرافق الاحتجاز وفقا للمعايير الدولية.[١٢٠]

وزارة الأمن الوطني

يضم مكتب السفارة الأمريكية في بغداد والخاص بوزارة الأمن الوطني حوالي ١٨ موظف من عدة وكالات:[١٢١]

- الجمارك وحماية الحدود (٨).
- المواطنة وخدمات الهجرة (٦)
- الهجرة والجمارك ومباحث أمن الإنفاذ الوطني (٢)
- خفر السواحل الأمريكية (٢)، الممولة من قبل برنامج تطوير الشرطة الخاص بمكتب شئون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية.

يقدم هؤلاء الأفراد النصيحة لمسئولي الحكومة العراقية من عدة وزارات بشأن المسائل المتعلقة بالهجرة والجمارك وتأمين الحدود.[١٢٢]

وزارة المالية

للسنة المالية ٢٠١١، تعتبر إدارة مكتب وزارة المالية الخاصة بتقديم المساعدة التقنية (OTA)، ملزمة بدفع ٣٤٪ وإنفاق ٢٦٪ من الاعتمادات بما يقرب من ٣ مليون دولار أمريكي من أجل الأنشطة في العراق. يلخص الجدول ٣,٤ التزامات مكتب المساعدات التقنية الخاصة بالسنة المالية ٢٠١١ والسنة المالية ٢٠١٢. يدعم التمويل مجموعة واسعة من المشاريع بما في ذلك الضرائب وإعادة هيكلة الديون وإنفاذ المالية ووضع الميزانيات والأنشطة المصرفية.[١٢٣]

كانت هذه المبادرة في وضع حرج بسبب عدم قدرة موظفي مكتب المساعدات التقنية علي الوصول إلي أفراد البنك المركزي العراقي لدعم كافة العملاء.

يحتوي مكتب المساعدات التقنية علي ستة أفراد متمركزين في العراق وخمسة أفراد متعاقدين وموظف واحد من الاتحادين اللذين وردوا بالتفصيل في مكتب المساعدات التقنية. وبالإضافة إلي ذلك، تدعم واحدة من البلدان الثلاثة الوطنية مكتب المساعدات التقنية.[١٢٤]

تعليق تقديم المساعدة لإبلاغ المكتب عن جرائم غسل الأموال في العراق.

وضع فريق مكافحة الجرائم الاقتصادية الخاص بمكتب المساعدات التقنية، مستشار مقيم في بغداد في يوليو/تموز ٢٠١١ للعمل مع مكتب مكافحة جرائم غسيل الأموال (MLRO) لدي كافة العملاء في البنك المركزي العراقي (CBI) وغيرها من قوانين وكالات الحكومة العراقية المطبقة وإعداد التقارير المالية. هذه المبادرة، ومع ذلك كانت في وضع حرج بسبب عدم قدرة موظفي مكتب المساعدات التقنية علي الوصول إلي أفراد البنك المركزي العراقي لدعم كافة العملاء. تقع مكاتب مكافحة جرائم غسيل الأموال خارج المنطقة الدولية (IZ) في منطقة أكثر أمانا مما يجعل من الصعب علي موظفي مكتب المساعدات التقنية السفر إلي هناك. علاوة علي ذلك، كانت تقارير وزارة المالية التي تحاول الحصول علي دعم البنك المركزي العراقي لنقل مكتب المساعدات التقنية إلي المنطقة الدولية، غير ناجحة. بسبب هذه القضايا، تم تعليق مشاركة مكتب المساعدات التقنية مع مكتب مكافحة جرائم غسيل الأموال في سبتمبر/أيول ٢٠١١. في وقت لاحق، تم تكليف مستشار مكتب المساعدات التقنية العمل مع مكتب مكافحة جرائم غسيل الأموال للمساعدة في عمل التحقيقات المالية مع لجنة النزاهة.[١٢٥]

يقوم فريق مكافحة الجرائم الاقتصادية بتقديم المساعدة للجنة النزاهة بشأن التحقيق المستمر مع المسئولين السابقين في المخابرات في النظام البعثي واللذين قاموا بنقل أكثر من ١ بليون دولار خارج العراق للتحايل علي العقوبات الدولية.

لقد تم تتبع هذه الأموال إلى لبنان، فرنسا، الكويت، المغرب، وسويسرا. حتى الآن، أعاد الكويت ١١٧ مليون دولار إلى العراق والتزمت سويسرا بإعادة ١٣٦ مليون دولار بمجرد أن يتم الفصل في الدعوى ضد هذه الصناديق. مازالت المفاوضات جارية مع السلطات القضائية الأخرى لإعادة الأصول المتبقية.[١٢٦]

البرامج الداعمة للحكومة العراقية

الالتزام العام بالضرائب

يقوم فريق مكتب المساعدات التقنية بمساعدة اللجنة العامة للحكومة العراقية الخاصة بالضرائب باستخدام وسائل لتوليد المزيد من الدخل وتوسيع القاعدة الضريبية, بما في ذلك:[١٢٧]

- تنفيذ نظام التقييم الذاتي في وحدة كبار المكلفين(LTU) لتقديم الإقرار الضريبي والقبول والمعالجة
- تعزيز القدرة علي التدقيق الضريبي الخاصة بكيانات دافعي الضرائب الكبيرة وخاصة في مجال الصناعة النفطية
- إنشاء قسم خدمة دافعي الضرائب لتحسين الثقافة الضريبية
- تنفيذ نظام ضريبي تجريبي متكامل (TAGDEER) في وحدة كبار المكلفين

كان مشروع القرار الوزاري ينصص على تقديم الإقرارات الضريبية من قبل دافعي الضرائب الكبيرة التي أعدت بمساعدة من فريق الإيرادات وسيتم عرضها على وزير المالية للنظر فيها. علاوة علي ذلك, وبناءا علي توصية من مكتب المساعدات التقنية, لقد وافق البنك الدولي مبدئيا علي إدراج مشروع نظام ضريبي تجريبي متكامل في المالية العامة في إدارة المحافظة لحين تلقي طلب رسمي من وزارة المالية.[١٢٨]

برنامج البنك المركزي العراقي الاستشاري.

يحتوي فريق الخدمات المصرفية بمكتب المساعدات التقنية علي اثنين من المستشارين المقيمين والذين يعملوا في بغداد مع المستشار الثالث والذين يقوموا بتقديم الدعم عند الحاجة. الهدف منه هو تعزيز قدرات إشراف البنك المركزي العراقي، وتعزيز التنمية والتوسع في القطاع المالي الخاص. ويشمل ذلك دعم إعادة هيكلة اثنين من البنوك المملوكة للدولة الكبيرة (الرافدين والرشيد) للمساعدة في ضمان الربحية. في هذا المجال، تم التركيز على تحسين الهياكل التنظيمية والميزانية العمومية،وتحسين عمليات الموارد البشرية وتعزيز قدرات تقديم التقارير المالية. كما يساعد فريق الخدمات المصرفية البنك المركزي العراقي من خلال مشروع بيانات تهدف إلى تسهيل التقديم الإلكتروني للبنك الدولي والإبلاغ عن البيانات وإيجاد أدوات تحليلية أفضل للفاحصين والمحللين. تركز تقارير فريق وزارة المالية علي الخدمات المصرفية التي سوف تبقي علي حالتها تقريبا في ٢٠١٢.[١٢٩]

في الأشهر الأخيرة, قام فريق الخدمات المصرفية بإنشاء خطة مشروع لتطوير وتنفيذ تقارير عن البنك المركزي العراقي ومشروع مستودع البيانات المركزي. يتم تصميم هذه المشاريع للعمل علي تحسين قدرة البنك المركزي العراقي علي تلقي وتحليل المعلومات المالية لدعم اتخاذ القرارات الإستراتيجية. قام فريق الخدمات المصرفية أيضا بتنفيذ دراسة جدوى لمكتب ائتمان المعلومات وتطوير الدعم لأصحاب المصلحة لهذا الكيان.[١٣٠]

المساعدة المقدمة لوزارات المالية والتخطيط

يقوم فريق الموازنة الخاص بمكتب المساعدات التقنية بمساعدة وزارتي المالية والتخطيط والتعاون الإنمائي في تسهيل تنفيذ ورش عمل لموظفي الوزارة وخلق وتوزيع الموازنة الاستثمارية وخلق إستراتيجية الميزانية ووثائق إعداد وتحديث دليل المحاسبة الخاص بالحكومة العراقية ونشر الوثائق علي مواقعهم الإلكترونية. في عام ٢٠١٢, يعتزم توافر القدرة المناسبة للموظفين وفريق الموازنة الاستمرار في العمل مع الوزارات لتحسين وضع ميزانية الحكومة العراقية وعمليات التنفيذ.[١٣١]

وزارة النقل

يضم مكتب السفارة الأمريكية في بغداد والخاص بوزارة النقل (DoT) حوالي ثلاث من موظفي وزارة النقل وثلاثة موظفين إضافيين مقدمين من قبل وزارة الخارجية. يقوم موظفو وزارة النقل بالمساعدة في إعادة تأهيل الحكومة العراقية لبنيتها التحتية الخاصة بالنقل وتطوير وتنفيذ الخطط الإستراتيجية لتلبية المعايير الدولية وتنسيق الجهود لزيادة المهارات لدي مختلف الوزارات المسئولة عن قطاع النقل. يرجع تمويل أنشطة وزارة النقل إلي وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووكالة التنمية الدولية.[١٣٢]

في عام ٢٠١٢, سوف تستمر وزارة النقل في تقديم المشورة لوزارة النقل والمواصلات بالحكومة العراقية فضلا عن وزارة الإسكان والتعمير. تشمل بعض الأهداف الرئيسية التي لا تزال من الأولويات بالنسبة للحكومة العراقية:[١٣٣]

- **قطاع النقل البحري – تحقيق الامتثال لمعايير أمن الموانئ الدولية وتبسيط عملية إجراءات الموانئ والجمارك وتحديث القوانين والأنظمة البحرية وتطوير ميناء أم قصر وتحسين المرافق في الزبير لدعم تحركات البضائع السائلة**

يقوم فريق مكافحة الجرائم الاقتصادية بتقديم المساعدة للجنة النزاهة بشأن التحقيق المستمر مع المسئولين السابقين في المخابرات والذين قاموا بنقل أكثر من 1 بليون دولار خارج العراق.

وبناء الأكاديمية البحرية الخاصة بالحكومة العراقية و خصخصة بعض العمليات في الميناء

- **قطاع الطيران – تحقيق الامتثال للمعايير المنظمة الدولية المدنية للطيران وتحديث قوانين الطيران المدني وتحسين عمليات المطار وتطوير شركات الطيران الخاصة**
- **قطاع السكك الحديدية –تحقيق الاتساق في استخدام الاتصالات والسكك الحديدية وأنظمة التحكم وإعادة تأهيل خطوط السكك الحديدية القائمة وتطوير خطوط السكك الحديدية الجديدة وتحسين خدمة النقل بالسكك الحديدية**
- **قطاع الطرق – إنشاء وتشغيل معارف مهنية وأفضل ممارسات التبادل لمهندسي الطرق السريعة**

وزارة التجارة

تهدف وزارة التجارة في العراق إلي مساعدة شركات الولايات المتحدة لتحديد وتطوير فرص الاستثمار والتصدير هناك. اعتبارا من بداية يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٢, كانت تمثل وزارة التجارة من قبل اثنين من المسئولين في السفارة الأمريكية المتمركزة في بغداد. تم أيضا إرفاق واحد من موظفي وزارة الخارجية بشكل مؤقت ("٣١٦١") إلي مكتب التجارة, ومن المتوقع انضمام أحد العراقيين المحليين في المستقبل القريب. تنصص صفحة الهدف التجاري الخاصة بالتجارة علي أن أربيل هي "بوابة رجال الأعمال المفضلة في العراق والبصرة وهي عاصمة الطاقة في البلاد". ومع ذلك, اعتبارا من بداية يناير/كانون الثاني, لم يكن هناك ممثلون لوزارة التجارة في القنصليات العامة في الولايات المتحدة في أي مدينة.[١٣٤]

تعمل وزارة التجارة مع عدة شركات أمريكية لمساعدتها على تحقيق الوصول إلى سوق العراق.

أهداف أخرى للتجارة تشمل:[١٣٥]

- مضاعفة الصادرات من السلع والخدمات الأميركية على مدى السنوات الخمس المقبلة
- مواصلة دعم الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة من خلال تشجيع انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية
- مساعدة الحكومة العراقية في الحصول على تمويل دولي لمشاريع إعادة الإعمار والتنمية

تأمل التجارة في تحقيق هذه الأهداف من خلال استخدام التوعية العامة وتبادل البرامج لتوليد الدعم داخل العراق عن طريق الأسواق المفتوحة ونظام تجاري قائم على القواعد وإنفاذ حماية حقوق الملكية الفكرية وهي تعمل أيضا مع العديد من شركات الولايات المتحدة الكبيرة – والتي تشمل بوينغ وجنرال اليكتريك وأفتون الكيميائية ونيولجيكا ومؤسسة ميدترونيكس وأميريكوال لمساعدتهم علي تحقيق الوصول إلي سوق العراق. أفادت التجارة في الأشهر المقبلة بأنه سوف تبدأ الخدمة التجارية الخارجية في تقديم القائمة الأساسية للخدمات التي ظلت فترة طويلة تطلب من قبل الشركات الأمريكية.[١٣٦]

وزارة الزراعة

يحتوي مكتب السفارة للشؤون الزراعية (OAA) علي حوالي سبعة موظفين: المستشار الزراعي واثنين من الموظفين العراقيين المحليين وموظف متعاقد وثلاثة من المستشارين الذين يقومون بتنمية القدرات ذات الصلة بالأنشطة الزراعية. تم دفع رواتب ومزايا المستشارين الزراعيين من خلال اتفاق مشترك بين وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الزراعة الأمريكية.[١٣٧] تم تمويل أنشطة بناء القدرات من وزارة الخارجية خلال ثلاث شرائح منفصلة حتى تاريخه: السنة المالية ٢٠٠٩ والسنة المالية ٢٠١٠ والسنة المالية ٢٠١١ من مخصصات الصندوق الاجتماعي الأوروبي.

مع اختتام فرق إعادة الإعمار في عام ٢٠١١, لم يعد لمكتب السفارة للشؤون الزراعية القدرة علي تنفيذ مشاريع التنمية الزراعية والتي تصل إلي المزارعين العراقيين. ولذلك, كانت الجهود التي بذلها مكتب السفارة للشؤون الزراعية بمثابة مرحلة التحول إلي مساعدة الحكومة العراقية في تطوير القطاع الزراعي وتعزيز سوق المنتجات الزراعية الأمريكية في العراق. مازال مكتب السفارة للشؤون الزراعية مستمرا في بناء القدرات من خلال المستشارين الزراعيين المتخصصين في مجالات الصحة الحيوانية والتربة وإدارة المياه والسياسة الزراعية. كما كان في الماضي، يركز المستشارين الزراعيين على الوزارات الحكومية والاتحادات الصناعية والجامعات لتعزيز المؤسسات وتحسين القدرات التقنية وتعزيز السياسات الزراعية السليمة. على نحو متزايد، ومع ذلك، ركزت هذه الأنشطة على خلق الأسواق المحتملة للمنتجات الزراعية الأمريكية.[١٣٨]

بنك الاستيراد والتصدير ومؤسسة أوبيك الأمريكية

تم تخويل بنك التصدير والاستيراد لفقط أكثر من ٢٥ مليون دولار علي المدى القصير في عام ٢٠١١ لتأمين إدارة التجارة في الشركات الأمريكية مع العراق. تمت الموافقة على اثنين من حدود الائتمان المصرفي للبنك التجاري العراقي لاستخدامها في إطار خطاب الاعتماد جي بي مورغان تشيس– ٢٠ مليون دولار لدفع التوربينات الفرعية للطاقة الشمسية كاتربيلر الخاصة بتوربينات الغاز, وأكثر قليلا من ٥ ملايين دولار لخطاب اعتماد لشراء ٣٥,٠٠٠ متر من أنابيب الكربون الصلب

المباعة من قبل جهات مجهولة الهوية من الولايات المتحدة. تم أيضا تأمين شحنتين صغيرتين إلي العراق بقيمة إجمالية قدرها ٣٥٠,٠٠٠ مليون دولار.[١٣٩]

يعتبر طلب خدمات بنك الاستيراد والتصدير للتجارة مع العراق متواضعا للنظر في النشاط التجاري للولايات المتحدة والذي بلغ مجموعه ما يقرب من ٣ مليارات دولار خلال النصف الأول من عام ٢٠١١. بسبب عدم الاستفادة من خطابات الاعتماد التي يغطيها التأمين الصادرة في عام ٢٠١١, تعرض البنك لتكلفة بسبب التجارة مع العراق والتي بلغ إجمالها في نهاية سبتمبر/أيول ٢٠١١ حوالي ٤٣٠,٠٩٨ مليون دولار. يعتبر هذا الرقم جزءا صغيرا مما تعرض إليه البنك في جميع أنحاء العالم بإجمالية بلغ قدرها أكثر من ٨٩ مليار دولار.[١٤٠] يقارن الشكل ٣,٤ بين ما تعرض إليه بنك الاستيراد والتصدير في العراق مع شركاء الولايات المتحدة التجاريين.

أفادت مؤسسة أوبيك الأمريكية بأنه لا يوجد هناك أي عمل إضافي مع العراق في هذا الربع. في وقت سابق في العام ٢٠١١، صرحت مؤسسة أوبك الأمريكية بقرض بقيمة ٢٠,٥ مليون دولار لشركة شمال الخليج المحدودة لتوريد تأجير المعدات الثقيلة في العراق.[١٤١] ◆

الشكل ٣,٤

تعرض بنك الاستيراد والاتصدير للأسواق الإقليمية المختارة, حتى تاريخ ٢٠١١/٩/٣٠

بالمليون دولار (التصنيف)

ملحوظة: التعرض يمثل نسبة القروض والضمانات والتأمينات المستخدمة.

المصدر: بنك الاستيراد والتصدير ٢٠١١ التقرير السنوي, "اعتماد السنة المالية ٢٠١١ حسب الربع," www.exim.gov/about/reports/ar/٢٠١١/Authorizations by٪٢٠Market.pdf٪٢٠, الرجوع إليه في ٢٠١٢/١٠/١.

يعتبر طلب خدمات بنك الاستيراد والتصدير للتجارة مع العراق متواضعا للنظر في النشاط التجاري للولايات المتحدة والذي بلغ مجموعه ما يقرب من 3 مليارات دولار خلال النصف الأول من عام 2011.

وزارة الدفاع والشركاء

محا الجيش الأمريكي ألوان تواجده في العراق خلال هذا الربع في حفل أقيم بمناسبة انتهاء المهمة التي امتدت لما يقرب من تسع سنوات وكلفت دافعي الضرائب الأمريكيين مئات المليارات من الدولارات. في صراع أطاح بسرعة بنظام صدام حسين، لكن استلزم الأمر سنوات لمزيد من الجهد لجلب بعض الاستقرار إلى البلاد، لقى ٤٤٧٤ عسكريا أمريكيا حتفهم، بواقع ٣,٥٢من ٦ الذين قتلوا في المعارك، وجرح ٣٢,٢٢٦. [١٤٢] الشكل ٣,٥ يبين تاريخ التوجد العسكري الأمريكي في العراق منذ عام ٢٠٠٣.

ومع انسحاب القوات الأمريكية وإغلاق عمل القوات الأمريكية في العراق (USF-I)، فإن مكتب التعاون الأمني العراقي (OSC-I) هو الآن الذي يمثل توجد وزارة الدفاع الأمريكية المهيمن في العراق، وهو يقوم بإجراء جميع المساعدات الأمنية الأمريكية التي قدمت إلى قوات الأمن العراقية (ISF) من خلال صندوق قوات الأمن العراقية، وبرنامج المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS)، والتمويل العسكري الخارجي (FMF).

تحديث تمويل صندوق قوات الأمن العراقية

حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، لا يزال أكثر من ١,٣ مليار دولار من الأموال المخصصة للعام المالي ٢٠١١ في صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) متاحة للالتزام. [١٤٣] وقد انخفض بشدة إنفاق صندوق قوات الأمن العراقية من السنة المالية ٢٠١١ عن خطة الإنفاق التي وضعت لانتقال السلطة من القوات الأمريكية في العراق إلى مكتب التعاون الأمني العراقي. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، كان قد أنفق ١٦٩,٠ مليون دولار من أموال السنة المالية ٢٠١١ بصندوق قوات الأمن العراقية، مقارنة مع توقعات خطة الانفاق البالغة ٩١٨,١ مليون دولار. ويعزو مكتب التعاون الأمني العراقي هذا التباطؤ في التنفيذ لنقل سلطة عمليات الشراء في حزيران/يونيو ٢٠١١ من القوات الأمريكية في العراق إلى وكالة التعاون للدفاع الأمني (DSCA)، فضلا عن بطء وتيرة موافقة الحكومة العراقية، على حصة التكلفة العراقية. [١٤٤] السنة المالية ٢٠١١ في صندوق قوات الأمن العراقية متاح لتغطية الالتزامات الجديدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٢.

بالنسبة لمشاريع العام المالي ٢٠١١ في صندوق قوات الأمن العراقية التي سبق تنفيذها، تجاوزت الحكومة العراقية الحد الأدنى ٢٠٪ في تقاسم التكاليف المطلوب حسب القانون العام ١١١-٣٨٣. وعلاوة على ذلك، ووفقا لمكتب التعاون الأمني العراقي، وفرت الحكومة العراقية السيولة بنسبة ١٠٠٪ لتلبية متطلبات تقاسم التكاليف (والتي كانت مساهمات عينية). ذكر مكتب التعاون الأمني العراقي أنه لا يلتزم بالأموال من صندوق قوات الأمن العراقية حتى تقوم الحكومة العراقية بالإيداع في حساب الخزانة الامريكية. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كانت الحكومة العراقية قد قدمت ما يزيد قليلا على ٦٣ مليون دولار (٢٧٪)، لتتناسب مع السنة المالية ٢٠١١ لصندوق قوات الأمن العراقية ضمن قيمة الحالة الإجمالية البالغة ٢٣٢,٠ مليون دولار. [١٤٥]

انخفضت انفاقات العام المالي 2011 في صندوق قوات الأمن العراقية بشدة عن خطة الإنفاق المعدة لانتقال السلطة من قوات الأمن العراقية إلى مكتب التعاون الأمني العراقي.

الجنود الأمريكيين يتوجهون بالمركبات التكتيكية خارجين من العراق في ٦ كانون الأول/ديسمبر للنضمام مرة أخرى إلى الجيش الثالث الأمريكي. (صورة الجيش الأمريكي)

الشكل ٣,٥

الأفراد العسكريين الأمريكيين في العراق، ٢٠٠٣/٥-٢٠١١/١٢

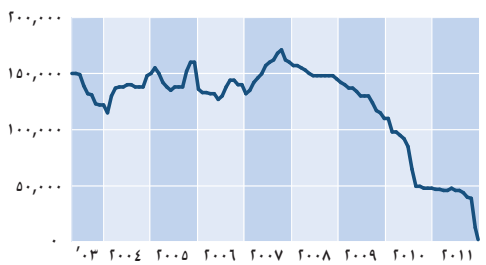

المصدر: معهد بروكينجز، مؤشر العراق، ٢٠١١/٣/١١، صفحة ١٣.

مكتب التعاون الأمني العراقي

في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تم تفعيل مكتب التعاون الأمني العراقي وتولي إدارة برنامج المبيعات العسكرية الخارجية من مهالإرشاد والتدريب التابعة للقوات الأمريكية في العراق.[١٤٦] ويدير مكتب التعاون الأمني العراقي ١٠ مواقع في أنحاء العراق. هناك خمسة مكاتب تقع بالقرب من المواقع العسكرية العراقي: بغداد (في الملحق العسكري بالسفارة ومرفق مساعدة الأمن، الذي كان يسمى سابقًا الاتحاد الثالث) وتكريت وأم قصر والتاجي وبسماية. سوف تعمل مكاتب البرنامج أيضًا من مواقع القنصلية في أربيل والبصرة وكركوك، فضلًا عن مرفق أكاديمية شرطة بغداد (درع محطة الأمن المشترك سابقًا) ومركز الدعم الدبلوماسي ببغداد (محطة الأمن المشترك سابقًا).[١٤٧] سوف يتم تنفيذ كافة برامج المساعدة الأمنية والتعاون الأمني الخاصة بمكتب التعاون الأمني العراقي من قبل أقسام خدمة مكتب التعاون الأمني العراقي المعنية (الجيش والبحرية والقوات الجوية وجيش الطيران ووزارة الداخلية والخدمات اللوجستية) في إطار موافقة رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي وبالتنسيق مع رئيس البعثة.[١٤٨]

يعمل في مكتب التعاون الأمني العراقي في الوقت الحالي عدد ١٤٩ موظفًا عسكريًا و ٧ موظفين مدنيين.[١٤٩] ومن المتوقع أيضًا أن يقوم نشاط السفارة الأساسي بتقديم دعم يصل إلى ٧٦٣ عضوًا من فرق المساعدة الأمنية في ١٠ مواقع في أنحاء العراق لتنفيذ ٧٠ من جهود المبيعات العسكرية الخارجية متعددة الحالات ولعدة سنوات.[١٥٠]

تقتصر المهمة الحالية لمكتب التعاون الأمني العراقي إلى حد كبير على عدد قضايا المبيعات العسكرية الخارجية، على الرغم من أن مستقبل مفاوضات الحكومة العراقية مع الولايات المتحدة الأمريكية قد تضع معايير جديدة لتفويض أي قوات تدريب إضافية.[١٥١] ذكر مكتب التعاون الأمني العراقي أنه يزود في الوقت الحالي وزارة الدفاع العراقية ووزارة الداخلية العراقية التابعة للحكومة العراقية "بالإمكانيات الاستشارية الدنيا." لا يقوم مكتب التعاون الأمني العراقي في الوقت الحالي بتمويل أو دعم أي برنامج تدريب للشرطة.[١٥٢]

في نوفمبر/تشرين الثاني، التقى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مع الفريق روبرت كاسلين ـ رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي، وأفاد الجنرال كاسلين أن هناك ثلاثة أهداف أساسية لمكتب التعاون الأمني العراقي لمساعدة قوات الأمن العراقية في عام ٢٠١٢. [١٥٣]

- تحسين قدرات الدفاع الخارجي، مع التركيز على حراسة الحدود العراقية المطولة مع إيران
- بناء نظام متكامل للدفاع الجوي يتضمن نظام الصواريخ الاعتراضية (إف ـ ١٦)، وهي شبكة رادار أرضية وصواريخ أرض جو
- تطوير "ثقافة الصيانة" في جميع أنحاء قوات الأمن العراقية التي من شأنها تمكينها من استخدام الأسلحة طيلة استخدامها للخدمة بشكل كامل، في مقابل تفكيكها بصورة مبكرة بسبب سوء الصيانة.

وأشار الجنرال كاسلين على الرغم من ذلك إلى أن مكتب التعاون الأمني العراقي يقوم بإعادة خططه في كافة هذه المجالات في ضوء انسحاب القوات الأمريكية والوضع الأمني غير المؤكد.[١٥٤]

برنامج المبيعات العسكرية الخارجية

من خلال برنامج المبيعات العسكرية الخارجية، تعمل الولايات المتحدة مع الحكومة العراقية لتسهيل شراء معدات أمريكية الصنع. بدلًا من ذلك، لا يمكن للحكومة العراقية اختيار التعاقد بشكل مباشر مع شركة أمريكية أو الدخول في تعاملات مع بلد ثالث من مقدمي الخدمات. في اجتماع نوفمبر/تشرين الثاني مع مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ذكر مسؤول مكتب التعاون الأمني العراقي المسؤول عن برنامج المبيعات العسكرية الخارجية أن ما يقرب من ٤٠ إلى ٥٠ موظف في مكتب التعاون الأمني العراقي مشاركين بنحو فعال في إدارة ١٤٥ قضية نشطة ببرنامج المبيعات العسكرية الخارجية. اعتبارًا من شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠١١، قامت الولايات المتحدة "بتخزين" ما يزيد عن ١٠ بليون دولار من قضايا برنامج المبيعات العسكرية الخارجية.[١٥٥]

اعتبارًا من شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام 2011. قامت الولايات المتحدة "بتخزين" ما يزيد عن 10 بليون دولار من قضايا برنامج المبيعات العسكرية الخارجية.

يزداد ويتناقص اهتمام الحكومة العراقية ببرنامج المبيعات العسكرية الخارجية ويبلغ ذروته عندما تم انتقاد المسؤولين العراقيين من قبل وسائل الإعلام والمنظمات الدولية لعمليات الشراء الفاسدة. كثيرًا ما تنشأ مثل هذه الادعاءات في أعقاب صفقات الأسلحة الخاصة بالحكومة العراقية مع الشركات الأمريكية، بما في ذلك تلك الشركات الموجودة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق وجمهورية الصين الشعبية.[١٥٦]

قد يظل برنامج المبيعات العسكرية الخارجية خيارًا جذابًا بالنسبة للحكومة العراقية وذلك لأنه يسمح بشراء أنظمة عسكرية متطورة بشفافية نسبية ـ وبالتالي صعوبة في انتقاد عمليات الشراء. وفقًا لقادة مكتب التعاون الأمني العراقي، تستمر رغم ذلك إعاقة قدرات قوات الأمن العراقية التي تحقق الاستفادة القصوى من هذا البرنامج من خلال تحديات عديدة وكبيرة:[١٥٧]

- **قلة المشتريات والتدريب الإداري.** على الرغم من إدخال تحسينات كبيرة على مدى السنوات العديدة الماضية، بعض مسؤولي قوات الأمن العراقية تشارك في برنامج المبيعات العسكرية الخارجية ينقصها التدريب اللازم لإدارة القضايا بكفاءة، ولا سيما في وزارة الداخلية العراقية.
- **التردد في اتخاذ القرارات.** بعد أن نضجت في ظل نظام استبدادي، حيث كان للأخطاء عواقبه الوخيمة، غالبًا ما يرغب مسؤولي قوات الأمن العراقية في تحمل مسؤولية اتخاذ القرارات بشأن البرامج ذات القيمة العالية. وعلاوة على ذلك، تقوم أيضًا لوائح المشتريات المعقدة جنبًا إلى جنب مع الأحكام القاسية لقانون العقوبات العراقي (التي تجرم الأفعال التي من شأنها أن تعتبر كأخطاء أو مخلفات بموجب قانون الولايات المتحدة) بمنع قوات الأمن العراقية من اتخاذ القرار بشأن قضايا المبيعات العسكرية الخارجية. على سبيل المثال، العديد من المديرين متوسطي المستوى بقوات الأمن العراقية تختار تأجيل اتخاذ القرارات الرئيسية إلى أجل غير مسمى خوفًا من سعي خصومهم السياسيين إلى تجريم أفعالهم عن طريق اتهامهم بالفساد.
- **لا يوجد وزراء دفاع وداخلية دائمين.** ومما يزيد العزوف العام عن اتخاذ القرارات هو الافتقار المستمر إلى وزراء الدفاع والداخلية، وهو الوضع الذي ينتج عنه كافة قرارات المبيعات العسكرية الخارجية الهامة التي يتم اتخاذها من قبل مكتب رئيس الوزراء.
- **نقص عدد المتحدثين باللغة الإنجليزية بطلاقة.** تفقر قوات الأمن العراقية إلى العدد الكافي من المتحدثين باللغة الإنجليزية القادرين على استيعاب التعليمات ذات الدرجة الفنية العالية اللازمة للفهم التام لكثير من أنظمة الولايات المتحدة المتقدمة التي تم شراؤها عبر برنامج المبيعات العسكرية الخارجية. الافتقار إلى عدد المتحدثين باللغة الإنجليزية هي مشكلة خاصة في القوات الجوية العراقية وذلك بسبب مستوى التطور التكنولوجي للأنظمة بما في ذلك طائرات إف ـ ١٦.
- **الفهم المحدود ولكن المتزايد لقدرات السلاح الأمريكي.** معظم كبار قادة قوات الأمن العراقية ـ الذين تركزت خبرتهم العسكرية قبل عام ٢٠٠٣ بشكل أساسي على استخدام نظم معاهدة وارسو ـ ليسوا سوى بداية تدريجية في تقدير قدرات أنظمة السلاح الأمريكي المتطور. وقادة قوات الأمن العراقية هؤلاء الذين عملوا بشكل وثيق مع وحدات أمريكية تستخدم أسلحة مثل دبابات القتال الرئيسية M١ "يحصلون عليها"، ولكنهم الآن ليسوا سوى بداية للانتقال إلى مراكز صنع القرار، حيث ستؤثر معرفتهم المباشرة على قرارات الشراء. على سبيل المثال، من المقرر أن ينتقل القائد العام بالقسم التاسع الجيش العراقي (IA) ـ وحدة مزودة بخبرة واسعة بنظم السلاح الأمريكي ـ إلى منصب إداري في وزارة الدفاع العراقية، حيث سيكون له مساهمة في شراء المعدات اللازمة لقوات الأمن العراقية.
- **الاعتماد المفرط على عقود الصيانة قصيرة الأجل.** من خلال الاعتماد المستمر على عقود الصيانة والدعم التي مدتها سنة واحدة، تنفق قوات الأمن العراقية قدر غير متناسب من زمن معالجة أوراق العقود كل سنة. يمكن خفض هذه النفقات الزمنية عن طريق الانتقال إلى العقود التي بمدة ثلاث سنوات، والتي من شأنها تحرير المزيد من الوقت للمهام الحرجة الهامة.

قد يتسبب حدوث تدهور كبير في الوضع الأمني في إعادة النظر إلى المقاولين الخاصين الذين يدعمون مكتب التعاون الأمني العراقي بشأن وجودهم في العراق.

التحديات التشغيلية

وسوف يتأثر أيضًا مستقبل برنامج المبيعات العسكرية الخارجية بعدم تمكن مكتب التعاون الأمني العراقي من عمل تنسيق بشأن تريب ميداني كبير لقوات الأمن العراقية. توقعت خطط مكتب التعاون الأمني العراقي الأولية وجود قوات أمريكية متبقية قادرة على توفير تدريب على أسلحة مشتركة واسعة النطاق لقوات الأمن العراقية. ومع ذلك، مع انسحاب القوات الأمريكية الأخيرة، سوف يحتاج تدريب قوات المشاة المتدربين على مستوى الفصائل إلى أن يتم عن طريق وسائل أخرى وأن يتم تنسيقها من خلال مكتب التعاون الأمني العراقي. يستمر الجيش العراقي أيضًا في المشاركة في عمليات الأمن الداخلي كما أن ذلك يصعب من إجراء التدريب. لا تمتلك وحدات الجيش العراقي التي تلعب أدوار حاسمة في محافظات بغداد وديالي ونينوي وتميم الوقت اللازم للبعد عن هذه العمليات من أجل التدريب.[١٥٨]

يشير وصف مهمة مكتب التعاون الأمني العراقي بأنها "معقدة بشكل رائع" إلى أن الافتقار إلى أصول النقل القوية يعني أن مكتب التعاون الأمني العراقي سيحاول تجنب نقل الأفراد بين مواقعه العشرة. التحرك البري لموظفي مكتب التعاون الأمني العراقي ليس خيارًا قابلًا للتطبيق وذلك بسبب الوضع الأمني. ذكر الجنرال كاسلين أنه يرغب في زيارة ثلاثة مواقع في الأسبوع، ومع ذلك، من غير الواضح المدى التي سيكون بموجبه مكتب التعاون الأمني العراقي قادرًا على استخدام الأصول الجوية لوزارة الخارجية للتنقل بين المواقع. بالإضافة إلى ذلك، قد يتسبب حدوث تدهور كبير في الوضع الأمني في إعادة النظر إلى المقاولين الخاصين الذين يدعمون مكتب التعاون الأمني العراقي بشأن وجودهم في العراق. يلعب المقاولون دورًا أساسيًا في الكثير من قضايا المبيعات العسكرية الخارجية. على سبيل المثال، يوفر جنرال دينامكس المدربين المرشدين لناقلات نفط قوات الأمن العراقية على طراز أبرامز M١ في مجمع بسماية المتوسط.[١٥٩]

زيارة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى بسماية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

في أوائل شهر نوفمبر/تشرين الثاني، سافر موظفو مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى موقع مكتب التعاون الأمني العراقي في بسماية يقع على بعد ٣٠ ميلًا خارج بغداد، بسماية هي موطن لما يقرب من ٣٠ مقاول من مقاولي جنرال ديناميكس الذين يقومون بتدريب أفراد الجيش العراقي على عدد ١٤٠ دبابة قتالية من طراز أبرامز (M1A1s) التي اشترتها الحكومة العراقية كجزء من قضية المبيعات العسكرية الخارجية التي بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار. ويشرف على أداء عقد جنرال ديناميكس مع الحكومة الأمريكية موظف في الحكومة الأمريكية يعمل في مكتب التعاون الأمني العراقي. وقد تم توليد متطلبات القد من قبل وزارة الدفاع بالتشاور مع المستشارين العسكريين الأمريكيين. وقد تم استخدام أموال القيادة المركزية الأمريكية لدفع تكاليف دعم الحياة، بما في ذلك الغذاء والسكن للمقاولين في بسماية. ومن المقرر أن ينتهي العقد في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، ولكن من المؤكد تقريبًا أن يتم تجيده.[١٦٠]

بموجب شروط العقد، جنرال ديناميكس هي المؤولة عن تسليم الدبابات إلى بسماية، حيث يتم فحصها والتوقيع من قبل أربعة جنرالات بالجيش العراقي. يضم تدريب العقد الخاص بأفراد الجيش العراقي ثلاثة مراحل هي: التعرف على M1A1 وتعليمات التشغيل ومناورات بالذخيرة الحية. يركز التدريب على استخدام الدبابات لمكافحة التهديدات الخارجية التقليدية ولا تركز على استخدام المدرعات في عمليات مكافحة التمرد في المناطق الحضرية. تقوم جنرال ديناميكس بتدريب كادر أساسي من ناقلات نفط الجيش العراقي الذين سيعملون كمدربين لمتابعة الدراسة.[١٦١]

M1A1 لديها نفس القدرات والإمكانيات مثل التي تم بيعها سابقًا لمصر ولكنها أقل قدرة من M1A2s التي تخدم في الوقت الحالي كعمود فقري لقوة الدبابة الأمريكية. من تدريب أفراد الجيش العراقي على M1، معظم الأفراد لديهم خبرة سابقة بكل من الدبابات وناقلات الجند والمدرعات، ما يقرب فقط من ١٠٪ إلى ١٥٪ هم مستجدين تمامًا للخدمة في سلاح المدرعات. ويجري معظم هذه الممارسات المدفعية على أجهزة محاكاة كمبيوتر متقدمة في دورة كمبيوتر مولدة مستهدفة في العراق. يرجع هذا الاعتماد على المحاكاة إلى النفقات الباهظة للتدريب بالذخيرة الحية، مع بعض الجولات التي تكلف ما يصل إلى ٨٠٠٠ دولار لكل منهما. يقيم ما يقرب من ٩٠٠ فرد من الجيش العراقي في بسماية، وتقوم وزارة الدفاع العراقية بدفع تكاليف الغذاء والسكن.[١٦٢]

يتطلب العقد أيضًا من جنرال ديناميكس توفير دعم الخدمات اللوجستية والصيانة للدبابات. أشار المدربين الذين تحدث معهم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في بسماية إلى أنه ينبغي على الجيش العراقي تحسين التزامه بالصيانة من أجل الحصول على القيمة الكاملة من M1A1. تشير التقديرات إلى أن الأمر سيستغرق أكثر من ٦٠ مقاولًا أمريكيًا بدوام كامل للحفاظ على M1A1 في حالة جاهزة للقتال. في المقابل، يشرف اثنين من المقاولين الأمريكيين على صيانة M1A1 في الكويت، و يشرف ١٢ مقاول على الصيانة في المملكة العربية السعودية، ويقوم كلاهما بتشغيل M1A1s أكثر من العراق. ومع ذلك، فإن برنامج M1 في العراق ما زال في بدايته، في حين أنه في الكويت ومصر والسعودية كانت دبابات M1 تعمل على مدى العقدين الماضيين. يعمل مكتب التعاون الأمني العراقي في الوقت الحالي على وضع خطة لمدة ثلاثة سنوات للحد من الاعتماد الجيش العراقي على موظفي الصيانة الأمريكيين.[١٦٣]

وبوجه عام، لا يوجد تغيير متوقع في تنفيذ برنامج المبيعات العسكرية الخارجية نتيجةً لعملية الانتقال من القوات الأمريكية في العراق إلى مكتب التعاون الأمني العراقي. ويتم تنظيم هذا البرنامج في المقاوم الأول بموجب قانون المساعدات الخارجية. وفقًا لوكالة البنتاجون، هناك نقطتان ينبغي ملاحظتهم حول عملية الانتقال. النقطة الأولى، أي شذوذ مرتبط ببرنامج المبيعات العسكرية الخارجية العراقية سوف يستمر في التحول نحو مزيد من التنفيذ "الطبيعي". سوف يبدو برنامج العراق بنحو متزايد شبيهًا أكثر بجميع برامج المبيعات العسكرية الخارجية الأخرى في مختلف أنحاء العالم. النقطة الثانية، سوف يواجه البرنامج بعض الاضطرابات قصيرة المدى نظرًا للانخفاض الهائل في وجود البصمة الأمريكية. سوف تقع أنشطة المبيعات العسكرية الخارجية التي تم حد الآن تسهيلها إلى حد كبير من قبل أفراد الولايات المتحدة على نحو متزايد تحت تخطيط وتنفيذ العراقيين. سوف تنشأ اضطرابات إضافية عن طريق وضع سياسات وإجراءات جديدة تتعلق بالتنفيذ الفعلي لبرنامج المبيعات العسكرية الخارجية. ستعمل

ينبغي على الجيش العراقي تحسين التزامه بالصيانة من أجل الحصول على الفائدة القصوى من دبابة M1A1.

إجراءات التأشيرة الجديدة وإجراءات دعم الحياة وإجراءات النقل على تعقيد تنفيذ البرنامج حتى يتم حلها.[١٦٤]

قضايا المبيعات العسكرية الخارجية الأخيرة

في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، أبلغت وكالة البنتاجون وكالة البنتاجون عن عملية بيع ثانية محتملة من المبيعات العسكرية الخارجية لعدد ١٨ طائرة طراز F-IQ١٦ جنرال ديناميكس والمعدات المرتبطة بها وقطع الغيار والأسلحة والتدريب والدعم اللوجستي للحكومة العراقية. تبلغ قيمتها بما يقرب من ٢,٣ بليون دولار، سوف تتطلب الصفقة المقترحة عدة رحلات إلى العراق تشمل الحكومة الأمريكية وممثلي المقاول من أجل الاستعراض والدعم الفني وإدارة البرنامج والتدريب على مدى فترة ١٥ سنة.[١٦٥] إذا تم تمويل والموافقة على ذلك، سوف تصل هذه الصفقة إلى إجمالي عدد طائرات F-١٦ في القوات الجوية العراقية وهو ٣٦ طائرة.

اعتبارًا من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، يضم مجموع التزامات المبيعات العسكرية الخارجية ١٩٦ قضية مبيعات عسكرية خارجية عراقية ممولة بقيمة ٧,٨ بليون دولار تقريبًا، و ٢٢٥ أمريكية ممولة قضية "مبيعات عسكرية خارجية مستعارة بقيمة ٢,٥ بليون دولار تقريبًا. بمبلغ يزيد عن ٢,٦ بليون دولار في المعدات والمشاريع التي تم تسليمها، قامت الحكومة العراقية بتمويل ما يقرب من ٥٦٪.[١٦٦]

انظر الجدول ٣,٥ لآخر مستجدات قضايا المبيعات العسكرية الخارجية.

مولت الحكومة العراقية ما يزيد عن 2.3 مليار دولار من مشروعات ومعدات مسلمة بالفعل. بما يزيد عن 56%.

نهاية بعثة تدريب حلف شمال الأطلس بالعراق

في ١٢ ديسمبر/كانون الأول، أعلنت منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) أن مهمتها في العراق ستنتهي بحلول العام لأنه لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق مع الحكومة العراقية على مدى حصانة موظفيها من المحاكمة على بعض الجرائم بموجب القانون العراقي. لم يكن هذا القرار متوقعًا مما أدى إلى انسحاب مفاجئ مما يقر من ١٣٠ فردًا من أفراد

الجدول ٣,٥

قضايا المبيعات العسكرية الخارجية.
حتى تاريخ ٣١/١٢/٢٠١١
بالمليار دولار

	مسلّم		ملتزم بها	
ممولة من الحكومة العراقية	1.46	(56%)	7.83	(76%)
ممولة من الولايات المتحدة	1.17	(44%)	2.51	(24%)
الإجمالي	2.63		10.34	

المصدر: OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٥.

مدربي منظمة حلف شمال الأطلسي مع أفراد من قوات الأمن العراقية في بغداد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. (صورة حلف شمال الأطلسي الناتو)

بعثة حلف شمال الأطلسي للتدريب بالعراق (NTM-I) من العراق وسوف تؤثر على مهمة مكتب التعاون الأمني العراقي في عام ٢٠١٢.[١٦٧]

لقد وقع حلف شمال الأطلسي والحكومة العراقية على اتفاق طويل الأجل لتقديم دعم التدريب الخاص بقوات الأمن العراقية في يوليو/تموز ٢٠٠٩. وبموجب هذا الترتيب، تم منح أفراد حلف شمال الأطلسي حماية قانونية خلال شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١. منذ تأسيسها، شركت ٢٣ دولة عضو في حلف شمال الأطلسي فضلًا عن أحد الدول الشريكة بشكل مباشر في الجهود المبذولة للتدريب وذلك من خلال توفير الأفراد أو التمويل أو المعدات الممنوحة.[١٦٨] وفي اجتماع شهر نوفمبر/تشرين الثاني الخاص به مع المفتش العام، ركز مكتب التعاون الأمني العراقي على أن بعثة تدريب حلف شمال الأطلسي يجب أن تكون جزءًا أساسيًا من خطط مساعدة قوات الأمن العراقية. سيركز مكتب التعاون الأمني العراقي على تدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية، وسوف تعطي بعثة تدريب حلف شمال الأطلسي الأولوية لإضفاء الطابع المهني على الضابط العراقيين وتوفير التعليم العسكري المتقدم لأفراد قوات الأمن العراقية. ذكر الجنرال كاسلين عدة دول بحلف شمال الأطلسي قد أعربت بالفعل عن اهتمامها بالعمل مع قوى الأمن الداخلي في مناطق محددة بما في ذلك تركيا في مجال أمن الحدود، وبولندا في النقل والإمدادات. أضاف الجنرال كاسلين أن موظفي وزارة الدفاع العراقية استقبل حلف شمال الأطلسي بحفاوة كبيرة وأنهم كانوا حريصين على التعلم من بعثة تدريب حلف شمال الأطلسي. مشددين على أهمية مشاركة منظمة حلف شمال الأطلسي بشكل مستمر، وقال الجنرال كاسلين للمفتش العام أن بعثة تدريب حلف شمال الأطلسي كانت عنصرًا حاسمًا في التخطيط الاستراتيجي لمكتب التعاون الأمني العراقي. اعبارًا من منتصف يناير/كانون الثاني، قام مكتب التعاون الأمني

العراقي بمراجعة خياراتها لملء الثغرات التي خلفتها رحيل بعثة تدريب حلف شمال الأطلسي.[١٦٩]

سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي

منذ عام ٢٠٠٣، أستكمل سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي أكثر من ٥٠٠٠ مشروع إعادة إعمار في العراق بتكلفة تشييد تقدر بحوالي ٨,٤ بليون دولار.[١٧٠] ولقد نفذ سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي مشروعات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق دعم الاقتصاد التي تشرف عليها مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق وما يبعها؛ المشاريع التي يمولها صندوق قوات الأمن العراقية والصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)؛ مشاريع العمليات والصيانة والجيش (AMA)؛ والمشاريع الخاصة بالحكومة العراقية تحت برنامج المبيعات العسكرية الخارجية (FMS).

في هذا الربع من السنة، أكمل سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي ١٤ مشروعًا (من بينهم مشروعين غير تشييدين) بمبلغ إجمالي قيمته ٥٣,٨ مليون دولار. وكان أكبرهم مشروع المبيعات العسكرية الخارجية الذي بمبلغ ١٦,٧ مليون دولار من أجل بناء طريق على طول الحدود السورية. وتم تمويل المشاريع الأخرى التي تم إنجازها من قبل صندوق قوات الأمن العراقية (ثمانية مشاريع بتكلفة إجمالية ٣٤,٦ مليون دولار)، وصندوق دعم الاقتصاد (خمسة مشاريع متكلفة إجمالية ٢,٥ مليون دولار).[١٧١]

من الأربعة عشر مشروعًا التي تم تصنفها كمشاريع مكتملة، كان هناك أربعة مشاريع تشييد ممولة من قبل صندوق قوات الأمن العراقية والتي تم إنهاؤها بسبب التقصير. كان لتلك المشاريع التي تم إنهاؤها قيمة أجمالية بمبلغ ٩ مليون دولار، ويتوقع سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي إعادة كل منهم. كما ذكر سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي أنه تم إعداد حزم النقل المحلي لعدد ثمانية من مشاريع التشييد التي تم إنجازها هذا الربع من السنة. وزارة الخارجية مسؤولة عن تنفيذ عمليات النقل الفعلية.[١٧٢]

وفقًا لقرير التدقيق الذي يخص المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، أنهى سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي عدد ٥٥ عقد لإعادة إعمار العراق من شهر يونيو/حزيران ٢٠٠٨ وحتى شهر أبريل/نيسان ٢٠١١. من هذا الإجمالي، تم إنهاء ٣١ عقدًا لملائمة الحكومة وذلك بسبب تغير المتطلبات، ولم تعد هناك حاجة للخدمات، وتم إنهاء عدد ٢٤ عقدًا للتقصير بسبب أداء المقاول السيئ. استنادًا على الوثائق التي قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بمراجعتها، يرى المفتش العام أن التخطيط والتنسيق الأفضل من قبل سلاح

الشكل ٣,٦

عدد وقيمة مشاريع الوكالة الأمريكية في العراق في نهاية الربع، ٢٠١٠/٩/٣٠-٢٠١١/١٢/٣١

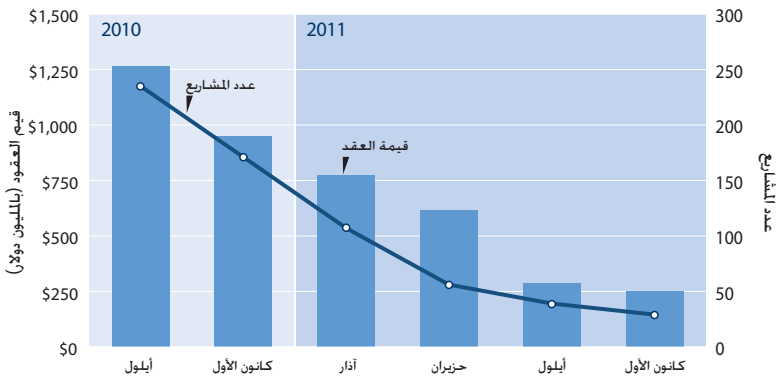

المصادر: USACE، رداً على طلب المفتش العام الخاص على بيانات، ٢٠١٠/٦/١٠، ٢٠١١/٤/١، ٢٠١١/٥/٤، ٢٠١١/٧/١٨، ٢٠١١/١٠/٥، ٢٠١٢/١/١٥.

المهندسين بالجيش الأمريكي وعملائه والحكومة العراقية قد حالت دون إهدار ١,٩ مليون دولار من المبالغ المهدرة التي كان يمكن استخدامها على نحو أفضل. مزيد من التفاصيل حول هذا التدقيق واردة في البند ٥ من هذا التقرير.[١٧٣]

في نهاية هذا الربع من السنة، كان سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي يتولى إدارة حوالي ٢٩ مشروعًا جاري تنفيذه في العراق, بقيمة إجمالية تبلغ أكثر من ٢٥٦ مليون دولار – من ٢٣٥ مشروعا بقيمة إجمالية تبلغ ما يقرب من ١,٢٧ مليار دولار, في نهاية سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ (انظر الشكل ٣,٦).[١٧٤] كلف أكبر مشروع جار في نهاية هذا الربع حوالي ٤٨ مليون دولار ممولة من قبل صندوق قوات الأمن العراقية لتصميم وتخطيط وبناء مجمع وطني جديد للشرطة في بغداد. كان المشروعان الكبيران الآخران بقيمة إجمالية تبلغ ٥٨,٤ مليون دولار, وتتمثل في مشاريع المبيعات العسكرية الخارجية لبناء طريق سريع يبلغ طوله ٩٥ كيلومترا علي طول الحدود بين العراق وإيران.[١٧٥]

أبلغ سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن انسحاب القوات الأمريكية من العراق قد أثرت سلبا علي قدرة مكتب منطقة العراق (IAO) الخاص بسلاح مهندسين الجيش الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط (MED) للإشراف علي المشاريع بشكل صحيح بمساعدة موظفي إدارة شؤون الجيش المدنيين. وفقا لسلاح مهندسين الجيش الأمريكي, تم تقييد تدابير أمنية مشددة تفرضها الحكومة العراقية بناءا علي سحب القوات الأمريكية بشكل ملحوظ علي تحركات أفراد فيلق مهندسي الجيش الأمريكي المدنيين وفرق الأمن المتعاقدة بما في ذلك قدرتها علي الحصول علي المشاريع. قام مكتب مشروع سلاح

قيدت التدابير الأمنية المشددة التي فرضتها الحكومة العراقية أثناء سحب القوات الأمريكية بشكل كبير على حركة أفراد فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي المدنيين وفرقها الأمنية المتعاقدة المرافقة لها.

الشكل ٣,٧

قيمة عقود المشاريع الجارية والمخطط لها التابعة لفيلق سالح المهندسين الأمريكي، حسب مصدر التمويل، حتى تاريخ ٢٠١١/٣١/١٢

بالمليون دولار

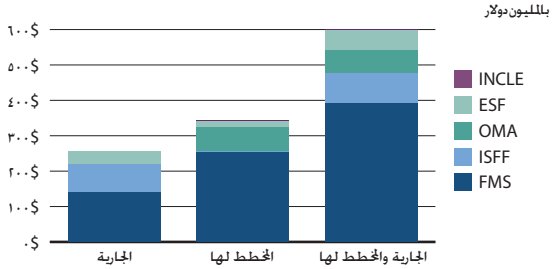

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات.
المصدر: USACE، رداً على طلب المفتش العام بتاريخ ٢٠١٢/١/١.

الشكل ٣,٨

الأموال التي لم يتم انفاقها في مشاريع فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي الجارية والمخططة، حسب الصندوق، حتى تاريخ ٢٠١١/١٢/٣١

بالمليون دولار

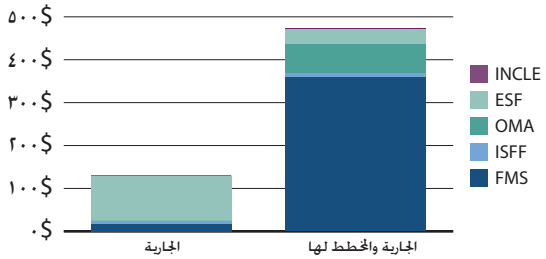

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات.
المصدر: USACE، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/١/١.

في عام 2012، خطط فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي لبدء 22 مشروعا، بقيمة إجمالية تبلغ 343 مليون دولار.

مهندسين الجيش الأمريكي المغلق في البصرة في ١ أكتوبر/تشرين الأول، بتخفيض مشروعها في مدينة تكريت من ستة مواطنين من وزارة الدفاع إلي مواطن واحد من وزارة الدفاع وثلاثة عراقيين محليين، ومن المتوقع إغلاق مكاتب مشروعها في مدينة تكريت ومنطقة التاجي في نهاية مارس/آذار (في الوقت الذي سيتم إدماجهم ضمن الملحق العسكري بالسفارة والمرفق الأمني المساعد، الذي كان يسمي سابقا الاتحاد الثالث). في غضون ذلك، قام مكتب منطقة العراق بتحويل معظم مسؤولياتها الخاصة بمراقبة الجودة للعراقيين المحليين.[١٧٦]

في ٥ ديسمبر/كانون الأول، قامت منطقة الشرق الأوسط بمنح حوالي ٥ ملايين دولار ثمن التعاقد لمدة سنة واحدة لفرزر وإنك كدعم إداري لبناء مشاريعها في العراق. بموجب العقد، سوف يقوم المهندسين العراقيين المحليين وموظفي الدعم التقني بتنفيذ وضمان الجودة في موقع الرصد وكذلك تقديم الخدمات للمشاريع المتبقية في مواقع سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي ذات الصلة في أجزاء مختلفة من البلاد. يتضمن العقد بندا لخيار واحد في السنة، والذي من شأنه تمديد العقد حتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣، وبتكلفة إضافية تبلغ ٤,٩ مليون دولار لحكومة الولايات المتحدة.[١٧٧]

في عام ٢٠١٢، قام سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي بالتخطيط للبدء في ٢٢ مشروعا، بقيمة إجمالية تبلغ ٣٤٣ مليون دولار. تمت هذه المشاريع في مرحلة ما قبل المنح. تمثل أربع مشاريع من المبيعات العسكرية الخارجية، بتكلفة إجمالية تصل إلي ٢٥٣ مليون دولار، ثلاث أرباع المبلغ الإجمالي، في حين أن مشاريع الصندوق الاجتماعي الأوروبي وصندوق قوات الأمن العراقية والصندوق الدولي للرقابة علي المخدرات والقانون تبلغ قيمتهم الإجمالية معا حوالي ٧٪.[١٧٨]

يبين الشكل ٣,٧، توزيع مشاريع سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي الجارية والمخطط لها من قبل مصدر التمويل. بالنسبة للمشاريع الجارية، تم بالفعل دفع ما يقرب من نصف تكاليف العقد للمقاولين. الشكل ٣,٨ يبين كم لا يزال يتعين إنفاقها على المشاريع الجارية والمخطط لها كما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١١. ◆

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مساهما رئيسيا في جهود إعادة الإعمار في العراق منذ العام ٢٠٠٣، تعمل عن كثب مع الحكومة العراقية، وكذلك الحكومات الإقليمية والمحلية وغيرها من وكالات المساعدة الدولية. في البداية، ركزت برامجها على إعادة الخدمات الأساسية، وإدارة الصراع، والمساعدة في بناء مؤسسات الديمقراطية. في السنوات الأخيرة، ركزت برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على القضايا مثل تنظيم المشاريع والبرامج التي من شأنها توفير الأدوات اللازمة للعراقيين لإعادة بناء وتعزيز مؤسسات الدولة الرئيسية.[١٧٩] من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كما هو مبين في الشكل ٣,٩، صنفت أنشطة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق كالوكالة الأكبر رقم ١٢ على مستوى العالم من حيث مستوى التمويل الملتزم به-بأقل من خمس حجم برنامجها في أفغانستان.[١٨٠]

في نهاية العام ٢٠١١، قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالمساعدة في ١٠ من برامج صندوق دعم الاقتصاد في العراق (بالإضافة إلى المساعدة في مكتب المساعدة الأمريكية في حالات الكوارث الخارجية)، وحافظت على وجودها في جميع المحافظات العراقية ال ١٨. بلغ مجموع موظفي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مهمة في العراق ٨٢ بينهم ٢٧ من ضباط الخدمة الأجنبيين، مدعومين بعدد ١٦ من الموظفين العراقيين و ٣٩ آخرين من الولايات المتحدة ورعايا دول أخرى، ولكن باستثناء مهام الأمن والحياة والدعم.[١٨١] وتعمل الوكالة حاليا على أول استراتيجية للتنمية على مستوى العراق، وهي بصدد إجراء عمليات التقييم وإعداد الدروس المستفادة.[١٨٢]

تمثل التزامات صندوق دعم الاقتصاد بالنسبة لبرامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حوالي ٦٣٪ من كل التزامات الصندوق في العراق.[١٨٣] ومن أجل تفاصيل كاملة عن صندوق دعم الاقتصاد، انظر الملحق ج.

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ خصصت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ٥٢٠ مليون دولار من السنة المالية ٢٠١٠ والسنة المالية ٢٠١١ لصندوق دعم الاقتصاد من أجل برامجها في العراق. ووفقا للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فقد التزمت بنسبة ١٠٠٪ من أموال السنة المالية ٢٠١٠ و٥٧٪ من أموال السنة المالي ٢٠١١. ومع هذا، فقد أنفقت فقط ٣١٪ من الأموال المخصصة من السنة المالية ٢٠١٠ ولم تنفق شيئا من أموال السنة المالية ٢٠١١.[١٨٤] ويوضح الجدول ٣,٦ التزامات السنة المالية ٢٠١٠ و٢٠١١ لصندوق دعم الاقتصاد والمنفقات أيضا من أجل برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق. وفي منتصف كانون الثاني/يناير، لم يتم الإعلان عن مخصص السنة المالية ٢٠١٢ لصندوق دعم الاقتصاد لأنشطة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق حتى الآن.

الشكل ٣,٩

التزامات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠١٠/١٠-٢٠١١/٩, العراق في مقابل الدول الأخرى

بالمليون دولار (التصنيف)

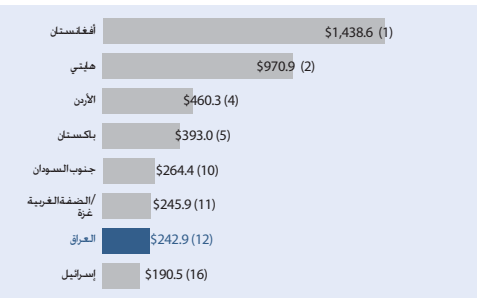

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام قد تتأثر بالتقريب.

المصدر: USAID, "أين تذهب أموال الوكالة الامريكية للتنمية الدولية؟" www.usaid.gov/policy/budget/money/، الرجوع إليه في ٢٠١١/١٢/١.

وتوضح مستندات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن عددا صغيرا من المقاولين الرئيسيين قد تم اختيارهم من أجل تنفيذ برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق، والعلاقات المالية لهؤلاء المقاولين مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية محددة إما من خلال عقود أو اتفاقيات تعاون.[١٨٥] ومن أجل تنفيذ البرامج المتعاقد عليها، يذكر استطلاعا لمكتب المفتش العام للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (OIG) أن المقاولين الرئيسيين للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يستخدمون في الغالب منحا من الباطن، وتكون البرامج

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعمل حاليا على أول استراتيجية تنمية على مستوى البلاد في العراق.

الجدول ٣,٦

مخصصات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للسنة المالية ٢٠١٠ وصندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية ٢٠١١, والالتزامات والانفاقات، حتى تاريخ ٢٠١١/١٢/٣١

بملايين الدولارات

الاعتمادات	مخصصة	ملتزم بها	المنفقة
السنة المالية ٢٠١٠	٢٤٢,٥	٢٤٢,٠	٧٤,٨
السنة المالية ٢٠١١	٢٧٧,٦	١٥٧,٠	٠,٠
الإجمالي	٥٢٠,١	٣٩٩,١	٧٤,٨

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصادر: NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٢٩/١٢؛ USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/١١/١.

الشكل ٣,١٠

برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية النشطة والممولة من صندوق دعم الاقتصاد، حتى تاريخ ٢٠١١/٣١/١٢

بالمليون دولار

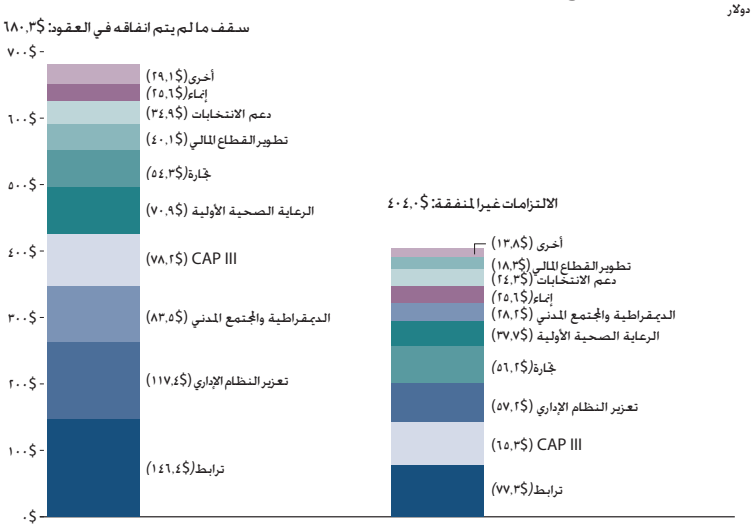

ملحوظة: برنامج الديمقراطية والمجتمع المدني تتضمنان الوصول لبرنامج العدل وبرنامج التعزيز التشريعي.
المصدر: USAID، رداً على طلب للفتش العام ٢٠١٢/٣/١.

متعددة السنوات.[١٨٦] وتعتبر التمويلات ملتزم بها عندما تدخل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في عقد أو اتفاق تعاون.

ومع الأخذ في الاعتبار التمويل من كل مخصصات السنة المالية، فقد كان لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ٤٠٤ مليون دولار في الالتزامات غير المنفقة لبرامجها في صندوق دعم الاقتصاد في العراق في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. فإذا تم تمويل هذه البرامج المستمرة في النهاية إلى المستويات التي يسمح بها سقف العقود، فإن القيمة غير المنفقة للبرامج الحالية في العرق للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ستصل إلى إجمالي ٦٨٠ مليون دولار.[١٨٧] ومن خلال توفير تقسيم بالبرنامج لهذه النفقات الملتزمة والمخططة، يوضح الشكل ٣,١٠ مناطق التأكيد الحالية في العراق للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

البرامج الجديدة

أطلقت خمسة من البرامج الحالية في العام 2011.

تم إطلاق خمسة برامج حالية في عام ٢٠١١. اثنان منها متعدد السنوات، ١٠٠ مليون دولار مع جهود لتحسين الحوكمة وتقوية الخدمات الإدارية الحكومية: مشروع الإصلاح الإداري القومي والمحلي للعراق، والذي يسمى "ترابط" ومشروع تقوية الحوكمة. والمشروعات الثلاثة الأخرى هي مشروع متعددة السنوات للرعاية الصحية، ومشروع لعام واحد للمسح والتقييم التعليمي، وبرنامج دعم الانتخابات الحديثة.[١٨٨]

وبالنسبة لبرنامج ترابط، وتقوية الحوكمة والرعاية الصحية الرئيسية وبرامج دعم الانتخابات، أعلنت وزارة الخارجية أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعمل مع كل نظرائها في لحكومة العراقية أو المحليات المعنية بهذه البرامج من أجل تطوير خطط تقاسم التكلفة. وفي كل الحالات، فان مساهمات الحكومة العراقية في الكلفة من المتوقع أن تكون عينية، أي في شكل سلع وخدمات وليس في شكل أموال.[١٨٩] وكما ناقشنا في القسم ٢ من هذا التقرير، فقد دعت لجنة المخصصات بمجلس الشيوخ إلى تخفيض في تمويل برنامج ترابط ومشروع تقوية الحوكمة.

الإصلاح الإداري القومي والمحلي (ترابط)

بدأ مشروع ترابط الذي مدته اربع سنوات بتكلفة ١٥١,٣ مليون دولار في حزيران/يونيو ٢٠١١ ويتم تنفيذه من خلال نظم الإدارة الدولية (MSI). وللبرنامج ثلاثة مكونات جوهرية: إصلاح الخدمة المدنية، إدارة السياسة القومية، واللامركزية الإدارية. وشركاؤه العراقيين يشملون الكيانات المركزية والمحلية الحكومية، ومكتب رئيس الوزراء، والهيئة العليا لإصلاح الخدمة المدنية ومكاتب المحافظين. ترابط هو خليفة برنامج تطوير الذي استمر خمس سنوات بتكلفة ٣٣٩ مليون دولار والذي انتهى في ٢٠١١ وركز على بناء قدرة المؤسسات الحكومية القومية.[١٩٠]

وفي هذا الربع السنوي، انهى ترابط خططا مع مكتب رئيس الوزراء لبدء برنامجا شاملا للإصلاح التنظيمي، والذي يركز على تلك التنظيمات التي تعوق النمو الاقتصادي. وتكلفة البرنامج الذي يستمر لثلاثة أعوام سيتم تقاسمها مع مكتب رئيس الوزراء. وعلاوة على هذا، فقد عمل ترابط مع الهيئة العليا لإصلاح الخدمة المدنية من أجل إكمال مشروع تشريع لتحسين نظام الخدمة المدنية القديم في العراق.[١٩١]

وهناك جزء هام في برنامج ترابط وهو مساعدة الوزارات المعنية في بغداد في تحويل بعض المهام إلى مكاتب حكومية محلية. وكجزء من جهوده، يقرر البرنامج العمل على بناء قدرة الكيانات الحكومية القومية في إدارة المشروعات الكبيرة. ويتم تنسيق أنشطة البرنامج بشكل وثيق مع البنك الدولي ووزارة التخطيط والتعاون، والكيانات الثلاثة قد شكلت مجموعة عمل غير رسمية عن التدابير. وفي ظل برنامج ترابط، تتعاون الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي معا من أجل تطوير نظام تدبير إدارة المعلومات للحكومة العراقية.[١٩٢]

تقوية الحوكمة

مشروع تقوية الحوكمة والذي عمره خمس سنوات بتكلفة ١١٧ مليون دولار قد بدأ في هذا الربع السنوي مع منحة أربع سنوات، ٩٨ مليون دولار عقد رئيسي لشركة كيمونكس انترنشونال. (سوف ترتفع قيمة العقد إلى ١١٧ مليون دولار إذا تمت ممارسة خيار السنة الخامسة). وهدف البرنامج هو تقوية قدرة الحكومة المحلية والإقليمية على التجاوب بفعالية مع احتياجات المواطن. ومن المتوقع أن يشترك البرنامج مع الحكومات الإقليمية والمجالس المحلية في كل المحافظات العراقية ويركز على الإصلاح القانوني، وتقوية المؤسسات، والمراقبة التنفيذية.[١٩٣]

الرعاية الصحية الرئيسية

بدأ في آذار/مارس ٢٠١١ بتكلفة ٧٥ مليون دولار لمدة أربع سنوات في العراق، ويهدف البرنامج إلى تقوية تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية في كل الدولة. المقاول الرئيسي للبرنامج هو شركة الجامعة للأبحاث. شركة محدودة المسئولية. أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن أفراد المشروع قد قضوا الربع السنوي في إنهاء المهام الإدارية، بما في ذلك إكمال مذكرة التفاهم المتأخرة والتي تم توقيعها مع شريكها الرئيسي، وزارة الصحة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وفي هذا الربع السنوي، عمل مشروع الرعاية الصحية الرئيسية مع الحكومة العراقية لإنهاء المسح الأساسي لمرافق الرعاية الصحية الأساسية. وقد صاغ البرنامج أيضا بروتوكولات تمهيدية للرعاية الصحية بالنسبة للخدمات الصحية ذات الأولوية والقيادة ومواد الإدارة بالنسبة لتشغيل المركز الصحي. ومن المتوقع أن يعمل البرنامج في ما لا يقل عن ٣٦٠ مركز للرعاية الصحية في كل الدولة. وقد أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أنها قد تغلبت على تحديات توظيف الأفراد المحليين والمغتربين للعمل كمنسقين في المحافظات وكذلك الحكومة العراقية عبر التنظيمات التي سببت تأخر في البداية.[١٩٤]

مركز الرعاية الصحية الأولية المدعوم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في كركوك.
صورة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

دعم الانتخابات

دعم الانتخابات هو أحد المجالات التي تعمل فيها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منذ فترة طويلة لمساعدة العراق. ففي ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠١١، أنهت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مشروعها للدعم التقني الانتخابي وعمره سبع سنوات وفي اليوم التالي بدأت ما يخلفه، وهو مشروع دعم الانتخابات وبناء القدرة بتكلفة ٣٦ مليون دولار لمدة ثلاث سنوات. وبدا المشروع في هذا الربع السنوي من خلال اجراء ورشة عمل للجنة الانتخابية العليا المستقلة التابعة لوزارة التمويل العراقي- وهي الشريك العراقي الرئيسي- على مبادئ التمويل الحكومي في العملية الانتخابية. واتحاد الانتخابات وتقوية العملية السياسية يحمل العقد الرئيسي للبرنامج، والذي ليس معرضا لمطلب التمويل المشابه.[١٩٥]

> من المتوقع أن مشروع الرعاية الصحية الأولية يتوقع تشغيله في ما لا يقل عن 360 مركز للعلاج الصحي في جميع أنحاء البلاد.

مشروع مسح تعليم العراق

تحت مشروع لمدة عام يسمى مهارات، سوف يعمل المقاول الرئيسي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية آر تي أي انترناشونال مع الوزارة التربية لإجراء مسح واستطلاعات عن فعالية الإدارة المدرسية، والقراءة، ومهارات الرياضيات، وتقييم قدرة معاهد تدريب المعلم. وتركيز المسح هو من الدرجة الأولى إلى الثالثة. وسوف يتم استخدام نتائج المسح لدعم مشروع التعليم الأساسي في أواخر عام ٢٠١٢. وقد بدأ مشروع مهارات بتكلفة ٣,٧ مليون دولار في تشرين الأول/أكتوبر.[١٩٦]

البرامج المستمرة

نمو المحافظات الاقتصادي

برنامج النمو الاقتصادي للمحافظات، وعمره خمس سنوات بتكلفة ١٧٤,٢ مليون دولار، والذي يسمى "تجارة"، من المفترض أن ينتهي في أوائل عام ٢٠١٣. والمقاول التنفيذي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للبرنامج هو مجموعة لويس برجير ويدعم برنامج تجارة سلسلة من مؤسسات التمويل الصغير حول العراق كأحد المبادرات العديدة لدعم الأعمال الصغيرة وكذلك المشروعات المتوسطة. ووفقا للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فدعم البرنامج لمبادرة الشباب العراقي هذا الربع السنوي قد أفرز قروضا تصل إلى ٤٠٠,٠٠٠ دولار لأكثر من ١٠٠ مقاول شاب ونتج عن ذلك تكوين ما يزيد عن ٩٠٠ وظيفة مباشرة وعمل غير مباشر لعدد ٤٥٠ إضافي. وعلى المستوى القومي، أنهى البرنامج في هذا الربع السنوي تقريرا عن التزامات العراق في قطاعات خدمات الأعمال،

وهي خطوة تمهيدية في إعداد العراق لدخول منظمة التجارة العالمية.[١٩٧]

تنمية القطاع المالي

برنامج تنمية القطاع المالي وعمره ٥ سنوات بتكلفة ٥٣ مليون دولار يتشارك مع البنك المركزي لتقوية المؤسسات، وخاصة بنوك الدولة التي تدار بطريقة سيئة وذات التجهيزات السيئة. وقد ظل التقرير السنوي للبرنامج للعام المنتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ تحت المراجعة في نهاية هذا الربع السنوي، مع طلب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية معلومات إضافية من المقاول، وهو أيكوم انترناشونال للتنمية. وقد أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أنها لم تخطط أعمالا خاصة للمتابعة من أجل مسحها للنظام البنكي في القطاع الخاص العراقي الذي تم الإعلان عنه في هذا الربع السنوي ٢٠١١. وكان المسح هو أول محاولة معروفة لجمع بيانات عميقة عن البنوك الخاصة في العراق.[١٩٨]

الوصول إلى العدالة

كجزء من مجال برنامج الديمقراطية والمجتمع المدني، فإن برنامج الوصول إلى العدالة بتكلفة ٦٣ مليون دولار يدعم منظمات المجتمع المدني العراقي في جهودها لمساعدة المجموعات المضطهدة، بما في ذلك النساء، والمشردين داخليا، والأقليات، والمعاقين والأفراد الذين بلا مستندات هوية. وحاليا، يدعم البرنامج السكان المهمشين في بغداد وتميم وكربلاء ونينوا، وكذلك في إقليم كردستان.

وفي هذا الربع السنوي، وفقا للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فإنه قد تم استخدام أموال المشروع لدعم تدريس دورات عيادية قانونية عملية للطلاب في كليات الحقوق ببغداد وصلاح الدين. وقد تم توفير مساعدة إضافية لاتحاد المحامين العراقيين لتحسين مشروع قانون المحامين وتدريب الأعضاء الشباب في الاتحاد على قضايا حقوق الإنسان. وسيتم استخدام منحتين جديدتين صادرتين تحت مظلة البرنامج لتعليم النساء في قضايا الزواج غير المسجل في السليمانية عن حقوقهن القانونية وتوفير التدريب على الحقوق القانونية لضحايا العنف القائم على الجنس في ضحوك. وقد دعم البرنامج أيضا في هذا الربع السنوي مناقشة مبدئية مع منظمات المجتمع المدني والحكومة عن سياسات الإعاقة والحاجة إلى تحسين تلك السياسات. والبرنامج هو واحد من البرامج العديد للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي تستهدف النساء المهمشين من أجل مساعدتهن.[١٩٩]

أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أنها لا تخطط لإجراءات محددة في متابعة دراستها للنظام المصرفي العراقي الذي صدر في الربع الثالث من العام 2011.

البرامج التي تنتهي

برنامج العمل المجتمعي

البرامج الضخمة التي ستنتهي بنهاية عام ٢٠١٢ تشمل المرحلة الثالثة من برنامج عمل المجتمع بتكلفة ٣٢٣ مليون دولار (CAP III). وكأحدث مرحلة من أحد البرامج الرئيسية لمهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق، فقد تم تصميم برنامج عمل المجتمع المرحلة الثالثة لتفويض الجمعيات في متابعة احتياجات تنميتها وتحسين الاستجابة الحكومية لتلك الاحتياجات ومساعدة ضحايا الحرب المدنيين من خلال صندوق مارلا روزيكا لضحايا الحرب. وقد تم تنفيذ البرنامج من خلال أربع منظمات أمريكية غير ربحية- أي سي دي أي/في أو سي أي، سي أتش أف انترناشونال، والإغاثة والتنمية الدولية (IRD) وقوافل ميرسي- وقد دعم مشروعات تشجع المجتمع على العمل الجماعي ومشاركة المواطن مع النواب المنتخبين، والوكالات الحكومية والمؤسسات.[٢٠٠]

وقد وجد تدقيق حديث تم من خلال مكتب المفتش العام للوكالة الدولية الأمريكية للتنمية عن برنامج عمل المجتمع الذي تم تنفيذه من خلال التنمية والإغاثة الدولية في بغداد منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أن المشروعات "قد حققت أهدافها بشكل جزئي" ذاكرا خمسة نواقص تتطلب انتباه الإدارة. وفقا لمكتب المفتش العام للوكالة الدولية الأمريكية للتنمية، فأن التنمية والإغاثة الدولية قد فشلت في استهداف الاحتياجات ذات الأولوية لضواحي بغداد التي عمل فيها وبالغ في تأثير مشروعاته. ومن جانبها، وفقا للتدقيق، فشلت الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية في تحديث والموافقة على خطة أداء الإدارة بطريقة متزامنة وأصدرت متطلبات معينة للمشروع والتي "لم تكن واضحة بشكل كافي".

وقد اختتم التدقيق أيضا أن البرنامج قد أنتج العديد من الانجازات، بما في ذلك تكوين مجموعات العمل المجتمعي وإكمال المشروعات. وقد احتوى التدقيق ١٠ توصيات محددة لتناول العيوب، ٦ منها وافقت عليها الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية في أربعة من تلك الأمثلة، تمت الموافقة أيضا على عمل تصحيحي. وقد اختلفت الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية مع أول أربع توصيات للتدقيق، واحدة منها طلبت من التنمية والإغاثة الدولية أن تبرمج المشروعات المتبقية لكي تستهدف الاحتياجات المجتمعية المحددة. وقد رفضت بعثة الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية التوصية، ذاكرة أنها نكرت عمل مجموعات العمل المجتمعي المحلي في تحديد ووضع أولويات احتياجاتها.[٢٠١]

تنمية المشاريع الزراعية

بدأ برنامج من خمس سنوات بتكلفة ١٧٠ مليون دولار لتنمية المشاريع الزراعية يسمى "إنماء" في دعم إنتاجية وتنافسية قطاع الزراعة الذي كان قويا في العراق ومن المقرر أن ينتهي في نهاية آيار/مايو ٢٠١٢. وقد تم تنفيذ برنامج إنماء من خلال مجموعة شركة لويس برجر. وقد أعلنت الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية أن تشاورات قد بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ مع الحكومة العراقية لتطوير برنامج زراعي لاحق ظلت مستمرة في هذا الربع السنوي، ولم يتم الانتهاء من ذلك البرنامج.[٢٠٢]

التقوية التشريعية

برنامج التقوية التشريعية بتكلفة ٧٤ مليون دولار والذي بدأ في عام ٢٠٠٨ قد تم غلقه لمدة شهر في هذا الربع السنوي بشكل دائم عندما انتهت الصلاحية بين الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية ومجلس النواب في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي وقت الإغلاق، أنفق البرنامج ٤١ مليون دولار. ومن الأموال التي تم الالتزام بها، لم يتم إنفاق ٥,٥ مليون دولار.[٢٠٣]

المساعدة الأجنبية في الكوارث

ساهم مكتب المساعدة الأجنبية في الكوارث حوالي ٤٥٠ مليون دولار في المساعدة الإنسانية للعراق منذ عام ٢٠٠٣. وكما هو موضح في الشكل ٣,١١، وصلت مساعدة مكتب المساعدة الأجنبية في الكوارث لأكثر من ٨٣ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٩ ثم انخفض إلى ٤١ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٠ وتحت ٢٤ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١١. ومساعدة السنة المالية ٢٠١٠ لمكتب المساعدة الأجنبية في الكوارث للعراق قد مثلت حوالي ١٣٪ من دعمها الإجمالي في تلك السنة للدول ذات الطوارئ المعقدة الناجمة عن الأزمات السياسية والقلاقل الاجتماعية أو الصراع (مقابل الطوارئ التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية).[٢٠٤]

والأهداف الرئيسية لتمويل مكتب المساعدة الخارجية في الكوارث هي الفئات السكانية المهمشة والمعرض للخطر، بما في ذلك المشردين داخليا واللاجئين العائدين والنساء وكبار السن والأيتام. وأثناء السنة المالية ٢٠١١، استهدف مكتب المساعدة الخارجية في الكوارث ما يزيد عن ٦٠٠,٠٠٠ شخص في هذه الفئات. وقد وفر أيضا تقريبا ٤,٣ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة للإعاشة والذي يعطي أدوات وتدريب مهني لإعداد ما يزيد عن ألف منتفع للوظائف المطلوبة. نفذ تسعة متعاقدين العمل لمكتب المساعدة الأمريكية في حالات الكوارث الخارجية خلال هذه الفترة.[٢٠٥] ◆

ساهم مكتب المساعدة الأمريكية في حالات الكوارث الخارجية بما يقرب من 450 مليون دولار من المساعدات الإنسانية إلى العراق منذ العام 2003.

الشكل ٣,١١

تمويل مكتب مساعدة الكوارث الخارجية، السنة المالية ٢٠٠٣–السنة المالية ٢٠١١

بالمليون دولار

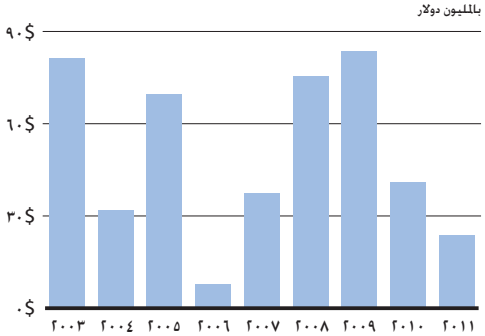

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات.

المصادر: USAID, OFDA، التقارير السنوية للأعوام المالية ٢٠٠٣–٢٠١٠؛ NEA-I، ردا على طلب المفتش العام الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٣/١٢.

التعاقد

أعمال التعاقد والمشاريع والمنح

حتى تراجع ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ذكرت وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن أعمال التعاقد لعدد ٨٨,٣٨٠، والمشاريع، والمنح، يبلغ مجموعها ٤٠,٣١ مليار دولار من الالتزامات التراكمية. وهذا يصل إلى ٨٦٪ من ٤٧,١٥ مليار دولار من الالتزامات المالية من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق و صندوق قوات الأمن العراقية و صندوق دعم الاقتصاد وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد.[٢٠٦]

ولنظرة عامة على الأوضاع والتغيرات ربع السنوية على أعمال التعاقد والمنح، انظر الجدول ٣,٧.

المتعاقدون والحاصلون على المنح الذين يحصلون على التمويل من الولايات المتحدة في العراق

حتى ٢ أيلول/سبتمبر، ٢٠١١، قدم ١٥,١٥٤ موظف فيالعقود التي تمولها الولايات المتحدة والمنحة الدعم لوزارة الدفاع (DoD) ووزارة الخارجية (DoS) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وغيرها من الوكالات الأمريكية في العراق، وذلك وفقا للبيانات المتوفرة في برنامج التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار والعمليات (SPOT). كما أشار برنامج التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار والعمليات أيضا إلى أن عدد العاملين المتعاقدين انخفض بنسبة ٧٢٪ منذ نهاية الربع السنوي الأخير، عما كان عليه من ٥٣,٤٤٧ مسجل حتى تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠١١.[٢٠٧]

وذكرت السفارة الأمريكية في بغداد أنه، حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كان ما يقرب من ١٢٣٥٠ من المقاولين يدعمون البعثة الدبلوماسية الأمريكية في العراق أو يعملون في برامج تحت سلطة رئيس البعثة الدبلوماسية.[٢٠٨] والفرق بين هذا الرقم ومجموع برنامج التعقب المتزامن لمرحلة ما قبل الانتشار والعمليات قد يكون نتيجة للتغيرات السريعة في الأفراد التي حدثت في كانون الأول/ديسمبر مع مغادرة القوات الأمريكية في العراق، جنبا إلى جنب مع التأخر في دخول هذه التغييرات في الموظفين في قاعدة بيانات برنامج التعقب المتزامن لمرحلة ما قبل الانتشار والعمليات.

ويعد برنامج التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار والعمليات هو قاعدة بيانات مشتركة صممته وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، و تالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لاستخدامه كنظام لتسجيل العقود القانونية وصكوك التمويل ومعلومات الأفراد في العراق وأفغانستان. وقد أصدرت جميع الوكالات الثلاث التوجيهات التي تتطلب المتعاقدين إدخال المعلومات اللازمة.[٢٠٩] ويخطط المفتش العام لتوفير بيانات برنامج التعقب المتزامن المحدثة في تقرير نيسان/أبريل ٢٠١٢ ربع السنوي.

للحصول على معلومات بشأن المتعاقدين والممنوحي، حسب الوكالة والبلد الأصل، انظر ◆

أشار برنامج التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار والعمليات أن عدد العاملين لدى المتعاقدين انخفض بنسبة 72% عن نهاية الربع السابق.

الجدول ٣,٧

أعمال التعاقد والمشاريع والمنح، حتى تاريخ ٣١/١٢/٢٠١١

بملايين الدولارات

	الوضع الحالي			التغيير خلال الربع السنوي					العقود المبلغ عنها ك ٪ من الالتزامات
				العدد		المخصصة		النفقة	
الصندوق	العدد	المخصصة	النفقة						
ISFF	١٨,٤٨٦	$١٨,٠٦٩.٢	$١٧,٦١٤.١	١٣٣	(١٪)	$٨٨.١	(٠٪)	$٢٤٧.٢	(١٪)	٩٧٪
IRRF	٨,٥٣٥	$١٤,٣٩٧.١	١٤,٣٢٤.٥ دولار	٤٦	(١٪)					٧١٪
CERP	٥٣,٦٢٦	$٣,٩١٤.٤	$١,٦١٨.١	٥٠-	(٠٪)					١٠٥٪
ESF	٧,٧٣٣	$٣,٩٣٠.٣	$٣,٤٨٢.٤	٤١	(١٪)	$١٦٠.٢	(٤٪)	$٥٢.٢	(٢٪)	٨٨٪
الإجمالي	٨٨,٣٨٠	$٤٠,٣١١.١	$٣٧,٠٣٩.٢	١٧٠	(٢٪)	$٢٤٨.٨	(٥٪)	$٢٩٩.٤	(٣٪)	٨٦٪

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام متأثرة بالتقريب. الجدول لا يمثل سوى أعمال المقاولات التي تمّ الإبلاغ عنها من جانب الوكالات. لذا فهي لا تعكس جميع الالتزامات أو النفقات التي تدفع في العراق.

المصادر: CEFMS, ESF, IRRF: الإعمار، صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق: غير عمليات إعادة الإعمار، ISFF، ٢٠١١/١/٤، ٢٠١١/٩/٧، ٢٠١١/١/١٠، و٢٠١١/٣٠/١٢؛ USAID، رداً على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٠/٢٢/١، ٢٠١١/٢٩/١٢، ٢٠١١/٣/١، ٢٠١٢/٣/١، و٢٠١٢/١/١٦؛ ABO، رداً على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١١/٥/٧، ٢٠١١/١٤/٧، ٢٠١١/١٨/١٠، و٢٠١٢/١٨/١؛ USF-I، رداً على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٣/١؛ عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠٠٧، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير حول المخصصات، والنفقات والأموال الملغاة. ٢٠١٠/١٢/٤٨؛ NEA-I، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ. ٢٠١١/٢٨/٩، ٢٠١١/٢٩/١٢، ٢٠١١/٣٠/١٢ و٢٠١٢/٣/١؛ OUSD(C)، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٢/١٨/١؛ USACE، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٢/٣/١.

المتعاقدين والممنوحين في العراق، حسب الوكالة والبلد الأصل، حتى تاريخ ١/١/٢٠١٢

	الوكالة	مواطني بلد طرف ثالث	مواطني الولايات المتحدة	المواطنين العراقيين	الإجمالي	التغيير ربع السنوي	
وزارة الدفاع	وزارة الجيش (Army)	٩,٧٣٢	٣,٦٧١	٢٧٨	١٣,٦٨١	-١٧,٥٩٩	(-٥٦٪)
	قيادة عمليات التعاقد بالقيادة المركزية الأمريكية (C٣)	٢,٦٣٣	٥٢٧	٥٠٠	٣,٦٦٠	-٨,٥٣٢	(-٧٠٪)
	وزارة القوات الجوية (القوات الجوية)	٩١٠	٤٢٨	٨	١,٣٤٦	-٣٦٧	(-٢١٪)
	قيادة النقل الأمريكية (USTRANSCOM)	١٣٣	١	٥١٢	٦٤٦	-٨٩	(-١٢٪)
	خدمة تبادل الجيش والقوات الجوية (AAFES)	٤٨١	١١	٤٣	٥٣٥	-١٥	(-٣٪)
	وكالة إدارة العقود الدفاعية (DCMA)	٧	٢١٤	٢	٢٢٣	-٢٥٧	(-٥٤٪)
	قيادة العمليات الخاصة الأمريكية (USSOCOM)		٢٠٧		٢٠٧	-٤٩	(-١٩٪)
	وزارة البحرية (Navy)	١	١٦١		١٦٢	-١٤٢	(-٤٧٪)
	وكالة اللوجستيات الدفاعية (DLA)	٤٩	١٨		٦٧	-١٤	(-٢٦٪)
	وكالة نظم المعلومات الدفاعية (DISA)	١	٤٥		٤٦	-٥	(-١٠٪)
	دائرة المقر الرئيسي بواشنطن (WHS)	٣٧		٥	٤٢	-٢٠	(-٣٢٪)
	وزارة الدفاع (DoD)	٢	٢٦	١٢	٤٠	-٣٨	(-٤٩٪)
	وكالة الاستخبارات الدفاعية (DIA)		١٣		١٣	-٣٦	(-٧٣٪)
	وكالة العقود الدفاعية (DCA)		١٠		١٠	-١	(-٩٪)
	وكالة الدفاع الصاروخي (MDA)		٨		٨	-٢	(-٢٠٪)
	مكتب وزير الدفاع (OSD)		٧		٧	-١	(-١٣٪)
	قيادة الفضاء والدفاع الصاروخي (SMDC)		٦		٦	-٢١	(-٧٨٪)
	وكالة الاستخبارات الجغرافية الوطنية (NGA)		٣		٣	-١١	(-٧٩٪)
	مكتب برنامج وزارة الدفاع المشترك للمركبات المحصنة ضد الألغام والكمائن					-١٤٨	(-١٠٠٪)
	مركز سلاح الجو للهندسة والبيئة (AFCEE)					-١٦	(-١٠٠٪)
	وكالة مشاريع البحوث الدفاعية المتقدمة (DARPA)					-٦	(-١٠٠٪)
	قيادة عتاد الجيش (AMC)					-٥	(-١٠٠٪)
	المجموع الفرعي	١٣,٩٨٦	٥,٣٥٦	١,٣٦٠	٢٠,٧٠٢	-٢٧,٣٤٦	(-٥٧٪)
أخرى	وزارة الخارجية (DoS)	١,٨٨٧	٣,٩١٢	٣٩	٥,٨٣٨	١,٤٢٨	(٣٢٪)
	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)	٤٧	٤٨		٩٥	-٨٠٩	(-٨٩٪)
	وزارة العدل (DoJ)		٢٢		٢٢	-٣	(-١٢٪)
	إدارة الخدمات العامة (GSA)		٩		٩	-١٩	(-٦٨٪)
	وزارة الطاقة (DoE)					-٣٢	(-١٠٠٪)
	المجموع الفرعي	١,٩٣٤	٣,٩٩١	٣٩	٥,٩٦٤	٥٦٥	(١٠٪)
الإجمالي		١٥,٩٢٠	٩,٣٤٧	١,٣٩٩	٢٦,٦٦٦	-٢٦,٧٨١	(-٥٠٪)

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات.

المصادر: DoD, OUSD(AT&L)، دعم برنامج التعقب المتزامن، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٧/١٠ و٢٠١٢/٤/١.

التطورات في العـــــــراق

نظرة عامة	٦٢
الأمن	٦٤
النظام الإداري	٧٠
سيادة القانون	٧٨
الاقتصاد	٨١
الميزة الخاصة: التركيز على الفساد	٩٥

الباب

٤

نظرة عامة

نتائج استطلاعين، أخذوا في عام ٢٠١١ قبل الانسحاب النهائي للقوات الأمريكية، تصوّر بمستوى عال نسبيا الاستياء في صفوف الشعب العراقي. وجد إحد الاستطلاعات أن ٢٥٪ من بين ١٠٠٠ من العراقيين في أيلول/سبتمبر تمت مقابلتهم يعتبرون أنفسهم "يعانون" (بدلا من "ازدهار" أو "كفاح") لترتفع النسبة عن نسبة ١٤٪ المسجلة في أقل من عام سابق (انظر الشكل ٤,١). ووفقا لمعهد غالوب، فإن النسبة المئوية للعراقيين الذين يقيمون حياتهم بهذا الفقر هو من بين أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فنسبة الذين قالوا بأنهم كانوا "يعانون"، فقط ٧٪، هي الأقل في المنطقة. عدد العراقيين الذين ابلغوا عن حدوث توتر لهم أثناء معظم اليوم السابق لاستطلاعهم قد تضاعف بين حزيران/يونيو ٢٠٠٨ وأيلول/سبتمبر ٢٠١١، مرتفعة من ٣٤٪ إلى ٧٠٪. زادت نسبة المعاناة من الغضب من ٣٨٪ إلى ٦٠٪ عن نفس الفترة.[٢١٠]

وفي بداية العام، قدم استطلاع أكثر شمولا لعدد ٢٨,٨٧٥ من السكان العراقيين تفاصيل إضافية عن جوانب محددة ذات اهتمام. استطلاع شبكة معرفة العراق (IKN) هو جزء من نظام الرقابة الاجتماعية والاقتصادية والذي تم تطويره من خلال وزارة التخطيط وتنمية التعاون (MoPDC) العراقية. وهدفه هو توفير بيانات ثابتة لتخطيط وتحسين خدمات الحكومة. وقد تم الإعلان عن نتائج جزئية للاستطلاع في تشرين الأول/ديسمبر وشملت الآتي:[٢١١]

- وحوالي ٨ من ١٠ من السكان قد قيم الكهرباء على أنها "سيئة" أو "سيئة للغاية" و٦ من ١٠ قد قيموا مرافقهم الصحية في أحد هذين الصنفين.
- وقال ٧٥٪ من الراشدين (من سن ١٥ عام إلى أعلى) أنهم لا يعملون أبدا ولا يبحثون عن عمل.
- وأكثر من النصف قد اعتقد أن الفساد قد أصبح أكثر انتشارا في السنتين السابقتين.

وهناك نوع آخر من الاستطلاع، والذي أجرته شركة ميرسير ومقرها في نيويورك عام ٢٠١١، قد قيم جودة المعيشة والسلامة الشخصية في ٢٢١ مدينة حول العالم. وقد كانت بغداد الأخيرة في كلا التصنيفين وقد قيم الاستطلاع البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع المسكن والمدارس والخدمات العامة، والرعاية الصحية والمناخ في تحديد حساباته، واصفا العاصمة العراقية على أنها "أقل من العالم أمنا".[٢١٢] ويوضح الجدول ٤,١ كيف تباعدت مدن الشرق الأوسط المختارة في الاستطلاع.

وعلى الرغم من نتائج الاستطلاع، إلا أنه كانت هناك أيضا علامات تفاؤل في العراق:

النسبة المئوية للعراقيين الذين يقيمون حياتهم بهذا الفقر هو من بين أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الشكل ٤,١

نسبة العراقيين الذين قالوا بأنهم "يعانون" أو "يزدهرون"

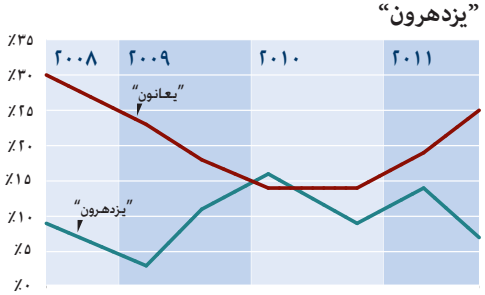

ملحوظة: استطلاع أجري على البالغين العراقيين (عمر ١٥ وأكثر).

المصدر: سنافورد نيكولس، غالوب، "'المعاناة' في أعلى معدلاتها منذ العام ٢٠٠٨"، ٢٠١٢/٩/١، www.gallup.com/poll/151940/Suffering-Iraq-Highest-2008.aspx، الرجوع إليه في ٢٠١١/١٢/١.

الجسور على نهر دجلة في بغداد. (الدعم الجوي المقدم من عمليات السفارة الجوية)

شاركت أكثر من ٨٠ من الشركات الأمريكية والمنظمات في معرض بغداد الدولي في الأيام العشرة الأولى من شهر تشرين الثاني/نوفمبر. (صورة السفارة الأمريكية في بغداد)

- فقد زاد إنتاج خام النفط وتوليد الطاقة الكهربائية لكي يسجل مستويات أعلى من العام الماضي.
- كانت العوائد الحكومية من صادرات البترول أعلى من المتوقع.
- تم توقيع الاتفاق بين وزارة البترول وشركة شل رويال الألمانية لتكوين مشروع مشترك والذي سوف يستحوذ حاليا على الغاز الطبيعي.
- زادت الاستثمارات التجارية الأجنبية
- لأول مرة في العقدين الماضيين، قامت شركتان أمريكيتان بالعرض في معرض بغداد الدولي للتجارة.
- انخفضت الوفيات الناتجة عن العنف (لكنها لم تنتهي بعد بأي طريقة).

في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء المالكي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، قال الرئيس أوباما "يواجه العراق تحديات كبرى، لكن اليوم يعكس التقدم الهائل الذي قام به العراقيون". صوت الملايين في أوراق الاقتراع- بعضهم خاطر بحياتهم أو قدموا حياتهم- للتصويت في انتخابات حرة. يقود رئيس الوزراء حكومة العراق الأكثر شمولا حتى الآن. ويعمل العراقيون على بناء المؤسسات ذات كفاءة ومستقلةوشفافة.[٢١٣]

وهذا القسم في التقرير الربع سنوي يراجع ما حدث في العراق أثناء هذه الفترة من تغيير جوهري. ◆

قال الرئيس أوباما "يواجه العراق تحديات كبرى، لكن اليوم يعكس التقدم الهائل الذي قام به العراقيون".

الجدول ٤,١

تصنيفات استطلاع ميرسر ٢٠١١، بغداد في مقابل المدن المختارة

مستوى المعيشة

التصنيف	المدينة	الدولة
١	فيينا	النمسا
٢٩	هونولولو[أ]	الولايات المتحدة
٧٤	دبي[ب]	الإمارات العربية المتحدة
١٢٦	عمان	الأردن
١٣٥	القاهرة	مصر
١٥٧	الرياض	السعودية
١٧٠	بيروت	لبنان
١٧٩	دمشق	سوريا
١٨٧	طهران	إيران
٢٢١	بغداد	العراق

[أ] أعلى تصنيف لمدينة أمريكية
[ب] أعلى تصنيف لمدينة شرق أوسطية

السلامة الشخصية

التصنيف	المدينة	الدولة
١	لوكسمبورج	لوكسمبورج
٢٣	أبو ظبي[أ]	الإمارات العربية المتحدة
٣٩	دبي	الإمارات العربية المتحدة
٥٣	شيكاغو[ب]	الولايات المتحدة
١٢٣	عمان	الأردن
١٤٥	الرياض	السعودية
١٧٦	القاهرة	مصر
١٩١	دمشق	سوريا
٢٠٣	بيروت	لبنان
221	بغداد	العراق

[أ] أعلى تصنيف لمدينة شرق أوسطية
[ب] أعلى تصنيف لمدينة أمريكية

المصادر: ميرسر، بيان صحفي، "٢٠١١ مستوى المعيشة على مستوى العالم تصنيفات المدن—استطلاع ميرسر" ٢٠١١/١١/٢٩، www.mercer.com/press-releases/quality-of-living-report-٢٠١١، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٤/١، وميرسر، "ميرسر ٢٠١١ بيانات استطلاع مستوى المعيشة—التعريف 'مستوى المعيشة'" www.mercer.com/articles/quality-of-living-definition-١٤٣٦٤٠٥، الرجوع إليه في ٢٠١١/١/١٢.

الأمن

في احتفال ١٥ كانون الأول/ديسمبر الذي يكرم التضحيات التي قامت بها القوات العسكرية الأمريكية حتى رحيلهم، قال وزير الدفاع ليون بانيتا عن الولايات المتحدة واستمرار التزامها: "سوف يتم اختبار العراق في هذه الأيام- من خلال الإرهاب، والذين سوف يسعون إلى التقسيم، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية، ومطالب الديمقراطية نفسها. ولا تزال هناك تحديات، لكن (الولايات المتحدة) ستكون موجودة تقف بجوار الشعب العراقي وهو يواجه تلك التحديات لبناء أمة قوية ومزدهرة."[٢١٤]

"يوم الوفاء والاحتفال بالبقاء على العهد." تكرم قوات التحالف الأمريكية. في قصر الفاو في معسكر النصر في ١ كانون الأول/ديسمبر. ٢٠١١.

أعمال العنف الأخيرة

بينما تم مقتل حوالي ٦,٠٠٠ فردا من أمريكيا عسكريا ومدنيا ومقاولين في العراق أثناء عملية تحرير العراق وعملية الفجر الجديد،[٢١٥] فمن المقدر أن ما يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ عراقي قد قتلوا أثناء نفس فترة التسعة أعوام.[٢١٦] وحصيلة القتلى من العراقيين من جراء العنف في عام ٢٠١١ قد انخفض بشكل حاد عن الأعوام السابقة، مع مقتل حوالي ١,٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٩ أو ٢٠١٠. وتوضح الأرقام التي جمعتها الحكومة العراقية أن ٢,٦٤٥ عراقي تم مقتلهم في هجمات في عام ٢٠١١- ١,٥٧٨ مدني عراقي، و٦٠٩ فرد شرطة، و٤٥٨ جندي- وأكثر من ٤,٤٠٠ عراقي قد جرحوا في أعمال عنف. وعدد العراقيين الذين قتلوا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (١٥٥) قد كان الأقل في المجموع الشهري منذ ٢٠٠٣.[٢١٧]

وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في عدد الوفيات العام الماضي، إلا أن ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١١ كان أحد الأيام الأكثر دموية في بغداد أثناء الثلاث سنوات الماضية. وفي كل الأحداث التي بلغت ٣١ حادث، بما في ذلك ٢١ هجوم بعبوات ناسفة (IED) قد خلفت ما يزيد عن ٦٠ عراقي وما يزيد عن ٢٠٠ جريح. وفي الحادث الأكثر دموية، قتل هجوم انتحاري بقنبلة ضد مبنى لجنة النزاهة في بغداد ما لا يقل عن ٣٢ شخص. وذلك الهجوم، الذي يذكرنا بالهجمات الماضية ضد المباني الحكومية، قد شمل انفجار انتحاري بسيارة ملغومة ورجال مسلحين والذين قصفوا المبنى بوابل من النيران.[٢١٨] وقد استمرت الهجمات في مناطق أخرى من العراق أيضا:[٢١٩]

- ١٢ تشرين الأول/أكتوبر- قتلت هجمات متعددة ما يزيد عن فرد شرطة وجرح ما يزيد عن ٥٢.
- ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر- قتلت قنبلتان على جانبي الطريق في منطقة أور المجاورة لبغداد ٣٦ شخص وجرح ٧٨.
- ٢٤ تشرين الأول/نوفمبر- قتلت ثلاث قنابل في دراجات بخارية عند سوق البصرة ١٨ شخص وجرح ما يزيد عن ٥٠.
- ١ كانون الأول/ديسمبر- قتلت هجمات في محافظة ديالا التي بها تنوع عرقي وديني ١٨ شخص.
- ٥ كانون الأول/ديسمبر- قتلت سيارة مفخخة استهدفت حجاج من الشيعة ١٦ شخص وجرحت ٤٥ آخرين.
- ٢٥ كانون الأول/ديسمبر- قتل هجوم على نقطة شرطة في الأنبار ستة أفراد أمن
- ٥ كانون الثاني/يناير- موجة من الهجمات في ضواحي شيعية في بغداد قتلت ما لا يقل عن ٢٩ شخص وجرح العشرات، ومفجر انتحاري استهدف الحجاج الشيعة في جنوب العراق قد قتل ما لا يقل عن ٣٠ شخص وجرح ٧٠ آخرين.
- ٩ كانون الثاني /يناير- سيارتان مفخختان في بغداد قتلت ما لا يقل عن ١٥ شخص وجرح ٥٢
- ١٤ كانون الثاني/يناير- هجوم انتحاري على حجاج شيعة في نهاية ذكرى الأربعين بالقرب من البصرة قتلت ما لا يقل عن ٥٣ شخص.

القتلى من العراقيين من أعمال العنف في العام 2011

سقطوا بعنف أشد من الأعوام السابقة.

الشكل ٤,٢

الأحداث الأمنية الشهرية والضحايا من المدنيين, ٢٠٠٤/١-٢٠١١/١٢

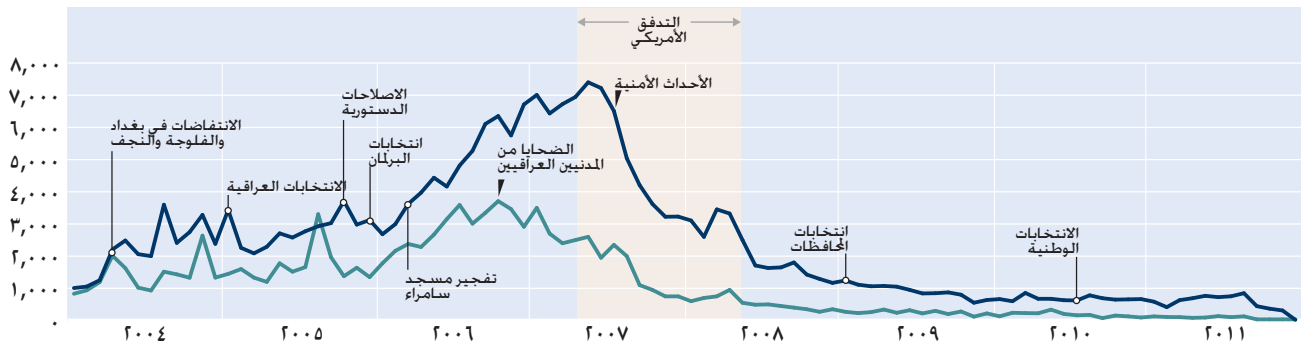

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. إجمالي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بما في ذلك البيانات حتى تاريخ كانون الأول/ديسمبر ٦. "التدفق الأمريكي" يشير إلى الفترة التي وصل فيها ما لا يقل عن ١٥٠,٠٠٠ من القوات الأمريكية إلى العراق.

المصادر: USF-I، ردا على طلب المفتش العام الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٤/١، ٢٠١١/٤/١٢، ٢٠١١/٧/١، ٢٠١١/١٠/٥، و٢٠١٢/٣/١؛ معهد بروكينجز، مؤشر العراق، ٢٠١٠/٣٠/٦، ص ٣-٤.

- ١٥ كانون الثاني/يناير- هجوم على مرفق للحكومة العراقية في الرمادى قتل ما لا يقل عن ٤ أشخاص وحرح ما يزيد عن ١٥ آخرين.
- ١٦ كانون الثاني/يناير- سيارة مفخخة استهدفت مشردين في قطاع كردي صغير بالقرب من الموصل قد قتلت سبعة أشخاص.

بالنسبة للجدول الزمني لحوادث الأمن ووفيات المدنيين منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، انظر الشكل ٤,٢.

الهجمات على البنية التحتية

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، دمرت انفجارات ثلاثة أنابيب متوازية تنقل النفط من حقل الرميلة العراقي إلى مرفق المخزن في الزبير. وقد أغلقت الانفجارات حقل الرميلة- والذي ينتج حوالي نصف إنتاج الرميلة وهو ١,٤ مليون برميل يوميا (MBPD) لمدة أربع وعشرين ساعة فقط. وبعد ذلك بيومين، أعلنت وزارة النفط أن ٨٠٪ من الإنتاج المفقود قد تمت استعادته وأن الإنتاج الكامل سيتم استئنافه بحلول منتصف يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر. ولم يتم الإبلاغ عن أي إصابات، وقيل أن صادرات البترول لن تنقطع لأن هناك كميات ضخمة من النفط موجودة بالفعل في الخزانات تنتظر التحميل إلى الخارج في خزان الترحيل. وقد قطعت فرق اللحام واستبدلوا حوالي ٤٠ ياردة من خط الأنابيب التالفة قبل استئناف الضخ.[٢٢٠]

وقبل أسبوع من الهجوم على خط الأنابيب، تم إسقاط أربعة أبراج على خط بث الطاقة في ديالا من خلال عمل تخريبي، مما أدى إلى خسارة مؤقتة لما يزيد عن ٤٠٠ ميجاوات من الطاقة (MW). لمزيد من المعلومات، انظر القسم الفرعي للكهرباء من هذا التقرير.

كلا من وزراء المالية والعلوم والتكنولوجيا والبيئة من الهجمات بالعبوات الناسفة.

الاغتيالات

استمر أيضا القتل المستهدف للمسئولين المدنيين والعسكريين من الحكومة العراقية، مع ما لا يقل عن ٢٣ حالة اغتيال من ١٥ تشرين الثاني/أكتوبر، ٢٠١١ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وهذا قد انخفض من حوالي ٤٠ حالة اغتيال حدثت أثناء فترة ثلاثة أشهر مماثلة من منتصف تموز/يوليو إلى منتصف تشرين الأول/أكتوبر. وبعض محاولات الاغتيال الكبيرة في هذا الربع السنوي قد كانت غير ناجحة، فقد نجا منها وزراء المالية، والعلوم والتكنولوجيا والبيئة من هجمات عبوة ناسفة مرتجلة.[٢٢١] ويلخص الشكل ٤,٣ المحاولات الأخيرة للعنف المستهدف الواضح. والعديد من أولئك القتلى كانوا مسئولين أمن. وبالنسبة للإجمالي الشهري لأفراد الشرطة والجيش العراقي الذين تم قتلهم وجرحهم في هذا الربع السنوي، انظر الشكل ٤,٤.

وعلى مدار السنوات العديدة الماضية، تم استهداف أفراد الصحوة / أبناء العراق (SOI) وأفراد أسرهم من أجل اغتيالهم. وفي هذا الربع السنوي، تم مقتل ما لا يقل عن ٩١ شخص وجرح ٥٤ في سلسلة من الهجمات العنيفة (انظر الشكل ٤,٤).[٢٢٢] وقد بدأ برنامج أبناء العراق كجهد بتمويل أمريكي للدفع للمتمردين السابقين (غالبا من السنة) لدعم قوات الأمن العراقية (ISF) والجيش الأمريكي في توفير خدمات الأمن في مجتمعاتهم. والعديد من أعضاء أبناء العراق تم أخذهم من رتب حركة الصحوة، والتي تحولت ضد الإرهابيين المدعومين من القاعدة الذين بدءوا في أواخر عام ٢٠٠٦ وبداية عام ٢٠٠٧. وقد تحملت الحكومة العراقية المسئولية الكاملة عن البرنامج في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

الشكل ٤,٣

المسئولين في غير القطاع الأمني

النتيجة	الظروف	التاريخ	الموقع	المستهدفين/الضحايا
قتل فرد على الأقل؛ وأصيب آخر		٢٨/١١		مسئولين رفيعي المستوى بالحكومة العراقية
أصيب		٢٩/١١		مسئول وزارة النفط
أصيب حارس شخصي		١/١٢		زير البيئة
قتل		٧/١٢		المدعي العام
أصيب		٧/١٢		مدير السكة الحديد
قتل		٧/١٢		مسئول شركة النفط الشمالية
قتل		١١/١٢		مسئول المفتش العام بوزارة التعليم
قتل؛ وقتل وأصيب العديد من مسئولو مجلس القضاء الأعلى		١٣/١٢		مسئولوا مجلس القضاء الأعلى
أصيب		١٧/١٢		قاضي
لم يصب بأذى؛ أصيب ثلاثة آخرين		١٨/١٢		قاضي
قتل؛ أصيب العديد الآخرين		٢١/١٢		قاضي
لم يصب بأذى؛ أصيب العديد من الآخرين		٢٢/١٢		مسئول في البنك المركزي العراقي
لم يصب بأذى؛ أصيب ٢ من الحراس		٢٥/١٢		وزير العلوم والتكنولوجيا
لم يصب بأذى		٢٩/١٢		مسئول مصلحة الجوازات
أصيب؛ أصيب فرد آخر على الأقل		٣٠/١٢		محافظ
لم يصب بأذى؛ وقعت العديد من الاصابات		١/١		وزير المالية

النتيجة	الظروف	التاريخ	الموقع	المستهدفين/الضحايا
أصيب؛ وأصيب ثلاثة آخرون		١٦/١٠		مسئول بالمجلس المحلي
قتل؛ وقتل السائق		١٩/١٠		قاضي
أصيب؛ قتل السائق		٢٣/١٠		مسئول بوزارة النفط
لم يصب بأذى		٢٤/١٠		رئيس جمعية المحامين
قتل		٢٥/١٠		محافظ
أصيب؛ واصيب ابنه وقتل ٢ من الأقارب		٢٥/١٠		مثل آية الله السيستاني
قتل		٢/١١		موظف مجلس النواب
لم يصب المسئول بأذى؛ أصيب ٣ من الحراس		٧/١١		محافظ الأنبار
لم يصب بأذى		٨/١١		محفظ
لم يصب بأذى		٩/١١		محافظ
أصيب		١٤/١١		رئيس جمعية الصحفيين
قتل		٢٠/١١		ناشط تابع لحقوق الانسان
قتل		٢٠/١١		مدير شركة الاتصالات
قتل		٢٠/١١		استاذ جامعي
قتل؛ أصيب المرافق		٢١/١١		مسئول بالشباب والرياضة
قتل		٢٦/١١		مسئول بمجلس الوزراء
أصيب؛ تقل الحارس		٢٦/١١		محافظ

تابع في العمود التالي

بعض الأعمال المختارة من أعمال العنف الاستهدافية ٢٠١١/١٠/١٦–٢٠١٢/١/١٠

المسئولين في القطاع الأمني

المستهدفين/الضحايا	الموقع	التاريخ	الظروف	النتيجة
مسئول بوزارة الداخلية	●	١٥/١٠		قتل
مقدم بوزارة الداخلية	●	١٩/١٠		لم يصب بأذى; أصيب السائق
عقيد بالجيش العراقي	●	٢٠/١٠		قتل
لواء بقوات الأمن العراقية	●	٢٧/١٠		أصيب
مسئول بالمخابرات	●	١/١١		لم يصب بأذى
قائد كبير بالشرطة العراقية	●	١٢/١١		قتل
رئيس الشرطة العراقية	●	١٧/١١		قتل; أصيب ٣ من الحراس
عميد بالشرطية العراقية	●	٢٦/١١		أصيب; قتلت الابنة
مسئول بأسايش الكردية	●	٢٧/١١		أصيب; أصيبت الزوجة
مقدم في الشرطة العراقية	●	٢٧/١١		قتل; قتل ٢ من الحراس
لواء بالجيش العراقي	●	٣/١٢		قتل; قتلت الزوجة
لواء بالجيش العراقي	●	٥/١٢		لم يصب بأذى, أصيب ١ فرد على الأقل
مسئول بوزارة الأمن الوطني	●	٧/١٢		أصيب
مسئول بالمخابرات	●	٨/١٢		قتل
عميد بالشرطة العراقية	●	١٤/١٢		أصيب
مقدم بالجيش العراقي	●	١٥/١٢		أصيب
مسئول بالمخابرات متقاعد	●	١٦/١٢		أصيب
مسئول بأسايش الكردية	●	١٨/١٢		قتل
مدير الدفاع المدني	●	٢/١		قتل
مقدم بالشرطة العراقية	●	١٠/١		قتل; قتل ٢ من الحراس

الموقع

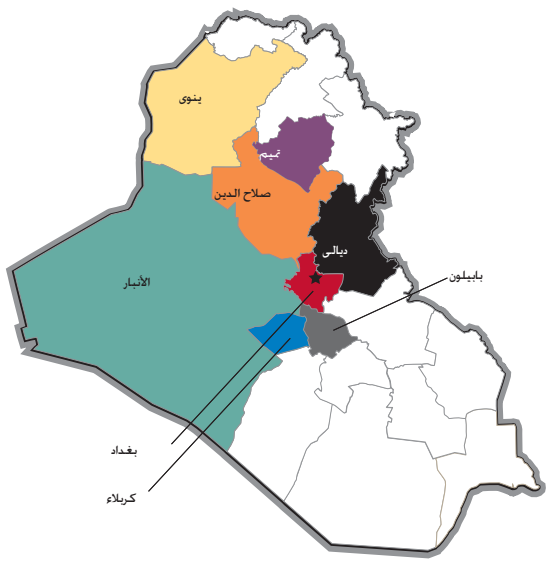

ملحوظة: الجدول التالي يقدم أمثلة عن الاغتيالات ومحاولات الاغتيال وغيرها من أعمال العنف على نطاق صغير والتي تبدو أنها كانت تستهدف أشخاص معينين أو مجموعات في هذا الربع. لا يفترض أن تكون شاملة للجميع. ولا تفترض ضمنا دوافع المهاجمين للقيام بها.

المصدر: تحليل المفتش العام للمعلومات مفتوحة المصدر باللغتين العربية والإنجليزية. ٢٠١١/١٠–٢٠١٢/١.

الشكل ٤,٤

الضحايا من أبناء العراق والعائلة والشرطة العراقية والجيش العراقي، ٢٠١١/١٠-٢٠١١/١٢

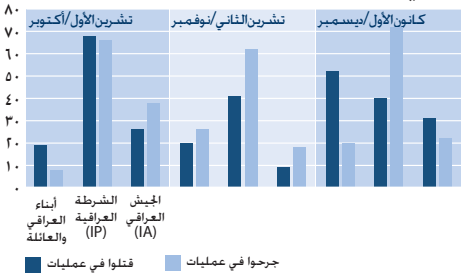

المصدر: الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، في المعلومات المقدمة للمفتش العام، ٢٠١٢/٢٢/١.

الشكل ٤,٥

الأعضاء العسكريين البارزين حتى ٢٠١١، العراق في مقابل الدول الأخرى

عدد الأفراد (التصنيف)

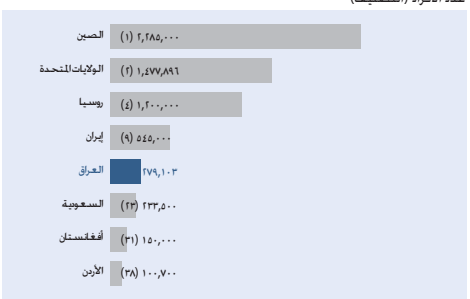

المصدر: GlobalFirepower.com، "الأعضاء العسكريين البارزين حسب الدولة"، www.globalfirepower.com/active-military-manpower.asp، الرجوع إليه في ٢٠١١/١٢/١٢؛ GOI, MOI IG، المعلومات المقدمة للمفتش العام، ٢٠١١/١٠/١٠.

قوات الأمن العراقية

ومن خلال التركيز الدائم على عمليات الأمن الداخلي، فلا تزال قوات الأمن العراقية قوة مشاة خفيفة التسليح، باستثناء العدد المتزايد للوحدات الميكانيكية. وفي هذا الربع السنوي، استمرت وزارتي الدفاع والداخلية في الإدارة من خلال رئيس الوزراء. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كان إجمالي عدد أفراد قوات الأمن العراقية الذين تحت سلطته هو أكثر من ٩٣٣,٠٠٠.[٢٢٣] ومن أجل التقسيم، بالخدمة، انظر الجدول ٤,٢.

ويوضح الشكل ٤,٥ صلابة القوات العراقية لوزارة الدفاع فيما يتعلق بالقوات العسكرية للدول الأخرى.

وزارة الدفاع العراقية

وفقا لرئيس المكتب الأمريكي للتعاون الأمني- العراق (OSC-I) يستمر الجيش العراقي (IA) في لعب دورا كبيرا في عمليات الأمن الداخلي، وهذا يؤثر على تطوره كقوة دفاع خارجية. ولم يكن الجيش العراقي قادرا على تخصيص وقت كافي للتدريب على المعارك التقليدية. وتقريبا بعد تسع سنوات من دخول الولايات المتحدة في العراق، فالجيش العراقي، بينما هو قادر على إدارة مكافحة الإرهاب ومكافحة الشغب، يمتلك الجيش العراقي قدرة محدودة للدفاع عن الدولة ضد التهديدات الأجنبية.[٢٢٤]

وعلاوة على هذا، فالحاجة المستمرة للقوات العراقية في المدن العراقية توضح التحديات الكبيرة الدائمة التي تواجه شرطة وزارة الداخلية في توفير الأمن المحلي في ١٥ محافظة خارج الإقليم الكردستاني. أعلن رئي المكتب الأمريكي للتعاون الأمني- العراق أن وزارة الداخلية العراقية تعمل حاليا على تقييم الموقف الأمني على أساس كل محافظة، بهدف تحمل مسئولية الأمن بشكل كلي من وزارة الدفاع في ثلاث محافظات على الأقل في المستقبل القريب. لكن على الرغم من أن وزارة الداخلية ربما تتحمل المسئولية الكلية عن الأمن في المحافظات الأكثر هدوءا، مثل المثنى، إلا أن قوات الجيش العراقي سوف تظل موجودة على الأرجح في المحافظات الأكثر عرضة للخطر في عام ٢٠١٢.[٢٢٥]

الجدول ٤,٢

قوات الأمن العراقية، حتى تاريخ ٢٠١١/١٢/٣١

الخدمة		الأفراد المعينين
وزارة الدفاع العراقية	الجيش العراقي	٢٠٠,٠٠٠
	التدريب والدعم	٦٨,٠٠٠
	القوات الجوية	٥,٠٥٣
	البحرية	٣,٦٥٠
	قوات الجيش الجوية	٢,٤٠٠
	إجمالي وزارة الدفاع العراقية	٢٧٩,١٠٣
وزارة الداخلية	الشرطة العراقية	٣٢٥,٠٠٠
	خدمات حماية المنشآت	٩٥,٠٠٠
	التدريب والدعم	٨٩,٨٠٠
	مديرية تعزيز الحدود	٦٠,٠٠٠
	الشرطة العراقية الاتحادية	٤٥,٠٠٠
	شرطة النفط	٣٥,٠٠٠
	إجمالي وزارة الداخلية العراقية	٦٤٩,٨٠٠
قوات مكافحة الإرهاب		٤,٢٠٠
الإجمالي		٩٣٣,١٠٣

ملحوظة: الأرقام متأثرة بالتقريب. البيانات المحددة تبيّن بيانات رواتب الموظفين؛ وهي لا تمثّل إجمالي من هم في الخدمة حالياً.

المصدر: الحكومة العراقية، المفتش العام التابع لوزارة الداخلية، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٢٠١٢/١/١٢.

ولم يكن الجيش العراقي قادرا على تخصيص وقت كافي للتدريب على المعارك التقليدية.

انظر الشكل ٤,٦ من أجل مقارنة إنفاق دفاع العراق بإنفاق دول أخرى.

وزارة الداخلية

في أواخر عام ٢٠١١، أعطى رئيس الوزراء المالكي النائب الأول لوزارة الداخلية عدنان السعدي، والذي يدير الشؤون اليومية للوزارة نيابة عن رئيس الوزراء، السلطة القانونية لإعادة هيكلة جوانب معينة من العمليات الداخلية لوزارة الداخلية. وفي اجتماع منتصف تشرين الثاني/نوفمبر مع المفتش العام، أعلن السعدي أنه قد أقال العديد من المسئولين ذوي مناصب رفيعة على أساس أنهم كانوا إما فاسدين أو غير فاعلين. ومن بين الذين تم استبدالهم كان المدير العام لعمليات وزارة الداخلية في بغداد، ورئيس القسم الإداري الرئيسي، و٩٠٪ من القضاة الذين يخدمون في محاكم خاصة لوزارة الداخلية الذين يقضون في القضايا الخاصة بسوء سلوك الشرطة. وأضاف أنه استبدل أيضا، أو تخطط لتحل محل، ومديري عدد آخر من العامة وكبار الموظفين. وفي معرض تعليقه على الطبيعة واسعة النطاق

ذكر الأسدي أنه " أحيانا نحتاج إلى السيف في العراق لتحقيق العدالة".

الشكل ٤,٦

ميزانيات النفقات الدفاعية، العراق في مقابل الدول الأخرى
بالمليار دولار (التصنيف)

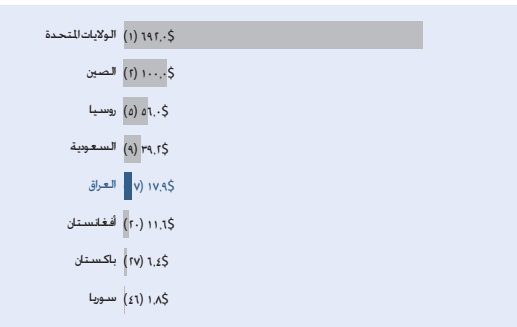

المصدر: GlobalFirepower.com, "الانفاقات الدفاعية حسب الدولة،" www.globalfirepower.com/defense-spending-budget.asp, الرجوع إليه في ٢٠١١/١٥/١٢.

العراق يحتفل بعيد الجيش في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. (صورة الحكومة العراقية)

للتنفيذ السريع لهذه التغييرات، ذكر الأسدي "أحيانا تحتاج إلى السيف في العراق لتحقيق العدالة".[٢٢٦] ◆

النظام الإداري

تفجرت أزمة سياسية بعد فترة قصيرة من مغادرة الوحدات العسكرية الأمريكية الأخيرة للعراق في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عندما صدرت مذكرة توقيف بحق نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، وهو عضو في كتلة حزب العراقية وأحد البارزين من العرب السنة. ويقف الهاشمي متهماً بالتواطؤ في الاغتيالات التي يزعم أن من قاب بها هم حراسه الشخصيين، والذين ورطوه في تصريحاتهم التلفزيونية. وجاء هذا الجدل في نهاية الربع السنوي الذي شهد أيضا اشتعال التوترات بين السنة والشيعة التي بسبب الاعتقالات الجماعية للبعثيين المزعومين من قبل حكومة العراق (GOI)، والتحركات التي قامت بها العديد من المحافظات للحصول على مزيد من الاستقلال عن بغداد.[٢٢٧] للحصول على المزيد حول كل هذه القضايا، انظر الباب ١ من هذا التقرير.

اتفاق أربيل: بعد مرور عام

شهد هذا الربع السنوي الذكرى السنوية الأولى لاتفاق أربيل، الذي أنهى تسعة أشهر بعد الانتخابات من المواجهة بين رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في ائتلاف دولة القانون ومنافسه الرئيسي، رئيس الوزراء السابق إياد علاوي لحزب العراقية. وضمن اتفاق أربيل الولاية ثانية في منصبه لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، على الرغم من فوز ائتلافه ب٢ من المقاعد أقل حزب العراقية في انتخابات مجلس النواب (CoR) في آذار/مارس ٢٠١٠. وينص الاتفاق أيضا على تشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا (NCHP)، وهي هيئة سياسة رفيعة المستوى ذات سلطات غير محددة في المسائل الاقتصادية والأمنية. وكان الزعيم المفترض للمجلس الوطني للسياسات العليا هو علاوي. ولكن لم يحرز سوى تقدم ضئيل في تشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا، وذكر في هذا الربع عدة مسؤولين في الحكومة العراقية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنهم يشكون في ما إذا كان سيتم تشكيله.[٢٢٨]

ووفقا لأحكام المفترضة لاتفاق أربيل غير المعلنة، هو أن يتولى سني من قائمة حزب العراقية التي وافق عليها المرشحين لقيادة وزارة الدفاع، وأن يتولى مسئول شيعي من ائتلاف دولة القانون قيادة وزارة الداخلية. وحتى منتصف كانون الثاني/يناير، ومع ذلك، ظلت كلاً من الوزارتين بدون قادة دائمين بسبب استمرار الخلافات بين ائتلاف دولة القانون والعراقية حول أكثر المرشحين المقترحين.[٢٢٩]

وعلى الرغم من أن وزارة الدفاع ووزارة الداخلية استمرا في إجراء العمليات المنتظمة، إلا أن عدم وجود وزراء دائمين عطّل بعض وظائف الوزارة. في تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي، الجنرال روبرت كاسلن، المفتش العام تأخر تنفيذ ميزانية وزارة الداخلية ووزارة الدفاع لأن رئيس الوزراء هو من يجب أن يقوم باتخاذ القرارات بشأن العقود الرئيسية. واصفا العملية بأنها صعبة، ذكر الجنرال كاسلن بعض المشاكل من شراء الحكومة العراقية للمركبات المصنعة في الولايات المتحدة الخاصة بدوريات البحرية كمثال على كيفية تأثير

على الرغم من أن وزارة الدفاع ووزارة الداخلية استمرا في إجراء العمليات المنتظمة. إلا أن عدم وجود وزراء دائمين عطل بعض وظائف الوزارة.

في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض التلفزيون العراقي ٢٢ مسلحا مزعوما، والذي سبق اعتقالهم في العام ٢٠٠٧. معترفين بدورهم في قتل أكثر من ٣٠٠٠ عراقي خلال ذروة الصراع الطائفي في العراق، كما هو مبين في اليسار، حضر أفراد عائلة الضحايا وقاطعوا المؤتمر الصحفي. (تلفزيون العراقية)

عدم وجود وزير للدفاع على جهود التحديث في وزارة الدفاع.[٢٣٠]

مجلس الوزراء

في أوائل كانون الأول/ديسمبر، وافق مجلس الوزراء (CoM) على موازنة بقدر ١٠٠,١ مليار دولار لعام ٢٠١٢، والتي لا تزال يجب أن يتم نقاشها والموافقة عليها من مجلس النواب قبل أن تتحول إلى قانون. ومشروع موازنة مجلس الوزراء هو حوالي ٢١٪ أعلى من موازنة العراق عام ٢٠١١ وهي ٨٢,٦ مليار دولار.[٢٣١] ولمزيد من المعلومات عن مشروع الموازنة لعام ٢٠١٢، انظر القسم الخاص بالاقتصاد في هذا التقرير.

في أوائل كانون الأول/ديسمبر، وافق مجلس الوزراء على ميزانية 100.1 مليار دولار لعام 2012، وهي أعلى بنسبة 21٪ من ميزانية 2011 للعراق.

مجلس النواب

في أوائل كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس النواب أولى جلسات قراءته لمشروع الموازنة لمجلس الوزراء لعام ٢٠١٢. وفي منتصف كانون الثاني/يناير، فلا يزال مجلس النواب يدرس مشروع مجلس الوزراء، ولم يتم التصويت النهائي بعد. وعلاوة على هذا، مرر مجلس النواب العديد من المشروعات في هذا الربع السنوي، بما في ذلك بعض القوانين التي تعاملت مع التغييرات في القوانين الحاكمة لعمليات العديد من الوزارات. وقد استمر مجلس النواب أيضا في دراسة تشريع الفحم المائي المعلق منذ فترة طويلة هذا الربع السنوي، واقترحت التقارير ان تقدما ما قد تم عن تسوية الفروق بين إقليم كردستان ولحكومة الفيدرالية. ويوضح الجدول ٤,٣ القوانين التي تم تمريرها عن طريق مجلس النواب في عام ٢٠١١، في منتصف كانون الأول/ديسمبر.[٢٣٢]

تقرير الممثل الخاص للأمم المتحدة

في السادس من كانون الأول/ديسمبر، أصدر مارتن كوبلر، ممثل الأمم المتحدة الخاص الجديد (UN) للسكرتير العام (SRSG) لألمانيا، تقريره الأول للسكرتير العام عن التطورات السياسية والأمنية في العراق. ممثل الأمم المتحدة الخاص للسكرتير العام عرض هذه الآراء:[٢٣٣]

- قد كان هناك تقدما بسيطا في حل القضايا البارزة في العراق مع الكويت.

الجدول ٤,٣

القوانين التي أقرها مجلس النواب، ونشرت في الجريدة الرسمية، ٠١/٠١/٢٠١١ - ١٥/١٢/٢٠١١

نائب الرئيس
قانون الموازنة العامة الاتحادية العراقية للسنة المالية 2011
قانون إلغاء التصديق على تطوير حقل نفط الأحدب وعقد الإنتاج
قانون التصديق على تعديل اتفاقية خط أنابيب النفط الخام التي وقعت في 27 آب/أغسطس 1973
قانون إلغاء مجلس قيادة الثورة السابق بالمرسوم رقم (349) (RCC) لعام 1991
قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة السابق رقم (100) لعام 1995
التعديل على قانون أصول المحاكمات الجزائية (23) لسنة 1971
أول تعديل على قانون الاستثمار الخاص في ما يخص تكرير النفط الخام رقم (64) لسنة 2007
قانون التصديق على اتفاقية تسوية المطالبات بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة
وثائق التصديق على قانون بشأن قرض ياباني
قانون إنشاء، ودمج، وتعديل رابطة المنظمات الإدارية
قانون اللجنة الاستشارية
قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة السابق رقم (133) لعام 1985
قانون العمد
قانون الخدمة والتقاعد لقوات الأمن الداخلية
قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة السابق رقم (96) لعام 1994
قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة السابق رقم (800) لعام 1989
قانون التصديق على الاتفاقية العربية لتسهيل نقل الإنتاج الثقافي العربي بين الحكومة العراقية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
قانون التصديق على اتفاق التعاون بين الحكومة العراقية والمنظمة الدولية للهجرة
قانون المعهد العالي لتكنولوجيا تشخيص العقم والخصوبة
قانون حقوق الصحفيين
قانون الرواتب والحوافز للرئاسات الثلاث
قانون وزارة التربية والتعليم
قانون إلغاء مجلس قيادة الثورة السابق بالمراسيم رقم (427) لسنة 1991 ورقم (293) لعام 1992
قانون محو الأمية
قانون وزارة الشباب والرياضة
قانون المجلس الأعلى للتدقيق
قانون هيئة النزاهة
قانون صندوق الإسكان العراقي
قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة السابق رقم (55) لعام 1999
قانون إلغاء حظر العراق على المادة (9) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الواردة في القانون (66) لسنة 1986
قانون وزارة التجارة
قانون وزارة الصناعة والمعادن
تعديل قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا

المصدر: مجلس النواب، www.parliament.iq، الرجوع إليه في ١٦/١٢/٢٠١١.

- في تشاوراته، وخصوصا الحوارات الكردستانية، شعر باستياء متنامي بسبب التأخير في التنفيذ الكامل للأجندة الكردية العربية بشأن إقرار الحدود الداخلية المتنازع عليها.
- وقد طلب رئيس الوزراء المالكي من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) في أن تستمر في العمل مع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان (KRG) من أجل حل القضايا الكردية العربية، بما في ذلك السيطرة على مدينة كركوك المتنوعة عرقيا.
- وسيكون التركيز القريب المدى لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق هو في العمل على تحسين موقف النساء والرجال الشباب وتحسين مدخل العراق لإدارة المياه والحماية البيئية.
- وقد أعد مكتب المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) خطة احتمالية لتناول أي حركة كبيرة في العراق للاجئين السوريين الهاربين من القلاقل في بلادهم.

اللاجئين والمشردين داخليا

وفقا للمفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، فحوالي ١,٢ مليون عراقي والذين قد تم تشريدهم في تفجير مسجد أسمرا عام ٢٠٠٦ لا يزالون مشردين، بما في ذلك ما يزيد عن ٤٦٧,٠٠٠ فرد يقيمون في ٣٨٢ مستوطنة للمشردين داخليا في الدولة. وقد أعلن مكتب وزارة الخارجية للسكان واللاجئين والهجرة (PRM) أن محافظتي بغداد ونيناوا يستمران في استضافة أكبر التجمعات لسكان المشردين داخليا ولديها أكبر عدد للعائدين. تم تسجيل ما يزيد عن ١٧٧,٣٠٠ لاجئ عراقي مع المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في الإقليم في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وقد تم تسجيل رقم إضافي غير معروف للاجئين العراقيين.[٢٣٤]

منذ ٢٠٠٨، عاد إجمالي ٧٧٥,٧٧٠ لاجئ ومشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية، بما في ذلك ١٧٠,٦٧٠ مشرد داخليا و٦٠,١٢٠ لاجئ أثناء كانون الثاني/يناير-تشرين الثاني/نوفمبر ٢٣٥.٢٠١١ وفيما يتعلق بإجمالي اللاجئين والمشردين داخليا، بالشهر، أثناء السنوات الثلاثة الأخيرة، انظر الشكل ٤,٧. لمزيد من التفاصيل عن أنشطة مكتب وزارة الخارجية للسكان واللاجئين والهجرة ومكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للمفتش العام لدعم اللاجئين والمشردين داخليا، انظر القسم ٣ من هذا التقرير.

أعد مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطة طوارئ لمواجهة أي حركة جماهيرية في العراق من اللاجئين السوريين.

حل مؤقت في معسكر أشراف

في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، وقع كوبلر من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مذكرة تفاهم (MOU) مع الحكومة العراقية موضحة الخطوات القادمة في تقرير مصير الإيرانيين المقيمين في معسكر أشراف. وبناء على شروط مذكرة التفاهم، فسيتم نزوح حوالي ٣,٤٠٠ شخص ينتمون إلى مجاهدين خلق (أفراد منظمة خلق الإيرانية) من معسكر أشراف إلى ما يسمى سابقا بمعسكر الحرية، وهو قاعدة عسكرية أمريكية سابقة بالقرب من مطار بغداد الدولي. وقد وافقت الحكومة العراقية على ضمان سلامتهم وأمنهم وتعهدت بأن لا أحد من الذين تمت

الشكل ٤,٧

إجمالي عدد اللاجئين وعودة المهجرين داخلياً، حسب الشهر، ٢٠٠٩/١-٢٠١١/١١

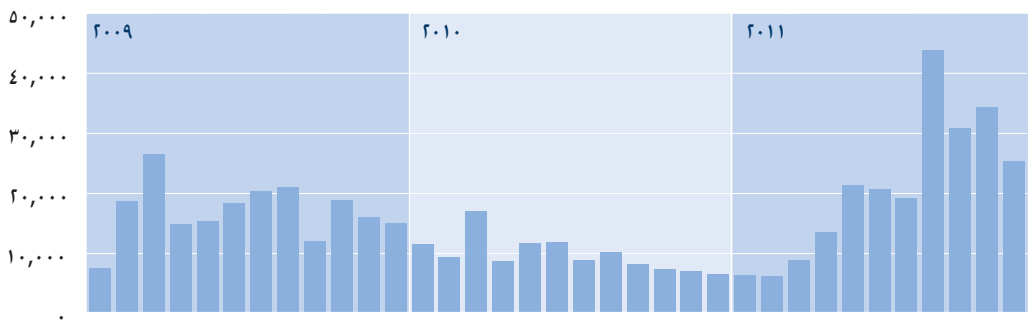

ملاحظة: بداية من العام ٢٠١٠، زادت وزارة الهجرة والمهجرين من تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائلات النازحة والقضاء على اضطرار اللاجئين العائدين إلى تقديم رقم بطاقة نظام التوزيع العام.

المصادر: UNHCR، تحديث الإحصاءات الشهرية حول العودة في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٩، وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وآب/أغسطس ٢٠١١، وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

صورة جوية لمعسكر أشرف. (هدية من موقع

إعادة توطينهم سيتم إعادتهم لإيران. وسوف تجري الأمم المتحدة مراقبة دائمة على معسكر الحرية السابق، وسوف تعالج المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة هؤلاء الأفراد فيما يخص حالة اللاجئين بهدف إيجاد الدول التي سوف تقبلهم. والذين يرغبون في العودة اختياريا إلى إيران، مثلما فعل المئات بالفعل، سوف يكونوا قادرين على فعل ذلك. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر، كانت الأمم المتحدة في مناقشات مع الحكومة العراقية بشأن إعادة توطين أول ٤٠٠ مقيم في معسكر أشراف إلى معسكر الحرية.[٢٣٦]

تزايدت الحاجة العراقية للكهرباء المولدة في إيران في شهر كانون الأول/ديسمبر.

الخدمات العامة

الكهرباء

من بداية عام ٢٠٠٤ إلى الربع الثالث من عام ٢٠٠٩- مع دعم كبير من المجتمع الدولي، بما في ذلك حوالي ٥ مليار دولار في النفقات من الولايات المتحدة- كان العراق قادرا على زيادة توريد المحلي للكهرباء بما يزيد عن ٨٠٪. وبعد ذلك، خلال منتصف عام ٢٠١١، ظل توفير الكهرباء كان ثابتا قبل الارتفاع أثناء النصف الثاني من العام. وإجمالي توفير الكهرباء في هذا الربع السنوي على الشبكة كان بمتوسط ١٧٨,٤٠٧ ميجا وات ساعة (MWh) يوميا- بانخفاض ٣٪ عن الربع السنوي الماضي، لكن بزيادة ١٧٪ عن نفس الربع السنوي في عام ٢٠١٠. وحوالي ثلاثة أرباع ١,٠٩٤ ميجا وات وهي الزيادة في العام الماضي يمكن اعزائها إلى توسع الطاقة الإنتاجية في إقليم كردستان.[٢٣٧] وكما هو موضح في الشكل ٤,٨، ينخفض إنتاج محطة الطاقة أثناء الربع الأخير من العام لأن وحدات التوليد تخرج من الخدمة من أجل الصيانة الروتينية.

الواردات من إيران

اعتماد العراق على الكهرباء المتولدة من إيران في كانون الأول/ديسمبر مع إكمال خط بقدرة ٤٠٠ كيلو فولت يربط سد كارخه الإيراني بالإمارة في محافظة ميسان. وكما هو موضح في الشكل ٤,٩، ترسل الآن أربعة خطوط الطاقة من إيران إلى العراق، وهم قادرون على تسليم ١,٠٠٠ ميجا وات،[٢٣٨] وهو حوالي ١٧٪ من إجمالي توفير الطاقة الداخلة إلى الشبكة والتي تتحكم فيها وزارة الكهرباء (MOE).[٢٣٩] وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، تم إسقاط أربعة أبراج على الخط الذي يصل كرمانشاه

الشكل ٤,٨

متوسط إمدادات الكهرباء العراقية، حسب الربع، ٢٠٠٤/١–٢٠١١/١٢

ميجا واط

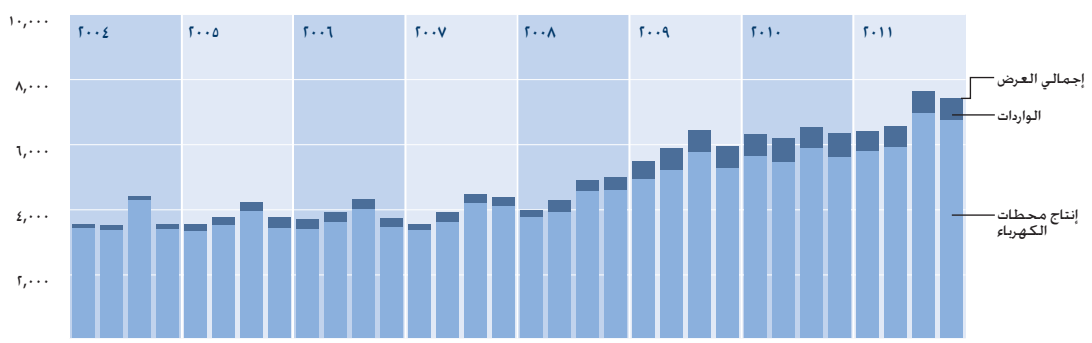

المصادر: ITAO/ESD، تقارير أداء الكهرباء اليومية، ٢٠٠٦/١/١–٢٠١١/٣٠/٦؛ DoS، تقارير أوضاع العراق، ٢٠٠٦/٢٥/١٠، الشريحة ١١، و٢٠٠٧/٩/٥، الشريحة ١١؛ السفارة الأمريكي في بغداد، ردا على طلب المفتش

بالديالا عن طريق عمل تخريب، مما أدى إلى خسارة مؤقتة لما يزيد عن ٤٠٠ ميجا وات من الطاقة. وقد تم مقتل ضابط شرطة وجرح اثنين آخرين أثناء الحادث.[٢٤٠] وقد أعلنت وزارة الكهرباء أنها كانت قادرة على إعادة بناء الأبراج واستعادة بث الطاقة في ثلاثة أيام.[٢٤١]

بيانات جديدة عن الفجوة بين العرض والطلب

وفقا لبيانات وزارة الكهرباء لعام ٢٠١١، فإن توفير الكهرباء المتاح من شبكات وزارة الكهرباء وحكومة إقليم كردستان يفي بحوالي ٦٠٪ من الطلب المقدر لكل المستخدمين النهائيين في العراق.[٢٤٢] والبيانات التي تم الإفراج عنها من استطلاع شبكة المعرفة العراقية لعام ٢٠١١ تقترح أن الموقف هو أسوأ بالنسبة للمستخدمين المقيمين. ومن عدد ٢٨,٨٧٥ أسرة التي تم استطلاعها، فإن ٩٨٪ منها متصلة بالشبكة العامة. ومع هذا، ففي المتوسط، توفر الشبكات التي تديرها الحكومة المنازل ٧,٦ ساعة فقط في اليوم من الكهرباء. وقد قال ١٪ فقط من الأسر أنهم يستلمون أكثر من ٢٠ ساعة من الكهرباء يوميا من الشبكة العامة، بينما قال ٨٢٪ إنهم يستلمون ١٠ ساعات فقط أو أقل.[٢٤٣]

وكذلك وفقا لاستطلاع شبكة المعرفة، يكمل ٩ من ١٠ من الأسر العراقية الطلب العام من خلال استخدام مولدات المنازل والجيران. وعند إدراج الطاقة من المولدات الخاصة، قال المجيبون على الاستطلاع أنهم يحصلون على متوسط ١٤,٦ ساعة من الكهرباء يوميا.[٢٤٤] وهذا يتضمن أن الأسر العراقية تحصل على نصف الطاقة التي يستخدمونها من سوق خاصة.

ويوضح الشكل ٤,١٠ نتائج الاستطلاع مقسمة بالمحافظة. وفي المتوسط، فالأسر في داحوك، والسليمانية، والبصرة يحصلون على معظم ساعات الطاقة في اليوم من كل المصادر، بينما تحصل الأسر في نينوا، وتميم، وصلاح الدين، والوسيط، وبابليون، وميسان على أدنى قدر من الطاقة. ويقارن الشكل أيضا نتائج الاستطلاع ببيانات وزارة الكهرباء عن العرض والطلب للفترة عندما تم عمل الاستطلاع.

وفي الكل، فالكهرباء هي أسوأ خدمة في العراق، وفقا لاستطلاع شبكة المعرفة. وحوالي ٨٠٪ من الأسر التي تم استطلاعها قد قيمت خدمة الكهرباء على أنها "سيئة" أو "سيئة جدا". وحوالي ٣٥٪ ن الأسر قد قالوا أن الكهرباء ينبغي أن تكون أولوية كبرى بالنسبة للحكومة العراقية من أجل تحسينها. وبالمقارنة، قال ٢٧٪ أن الأمن ينبغي أن يكون على قمة الأولويات.[٢٤٥]

الكهرباء هي الخدمة الأسوأ تصنيفاً في العراق.

موازنة وزارة الكهرباء

وانعكاسا للحاجة إلى تحسين خدمات الكهرباء في العراق، فإن مشروع موازنة الحكومة العراقية لعام ٢٠١٢ والذي وافق عليه مجلس الوزراء يطالب بمبلغ ١,٣ مليار دولار كزيادة من أجل تمويل وزارة الكهرباء، فيما يتعلق بالمبلغ المخصص للوزارة في موازنة عام ٢٠١١. ومن مبلغ ٥,٦ مليار دولار المقدم إلى وزارة الكهرباء في مشروع مجلس الوزراء لموازنة عام ٢٠١٢، فخن مبلغ ١,٥ مليار دولار هو لنفقات التشغيل و٤,١ مليار دولار هو استثمارات لرأس المال. وبينما توفر الموازنة المقترحة لوزارة الكهرباء زيادة ٢١٪ في إجمالي الموازنة العامة للحكومة العراقية، فسوف تحصل وزارة الكهرباء على زيادة ٣١٪.[٢٤٦]

خطوط نقل الكهرباء من إيران للعراق

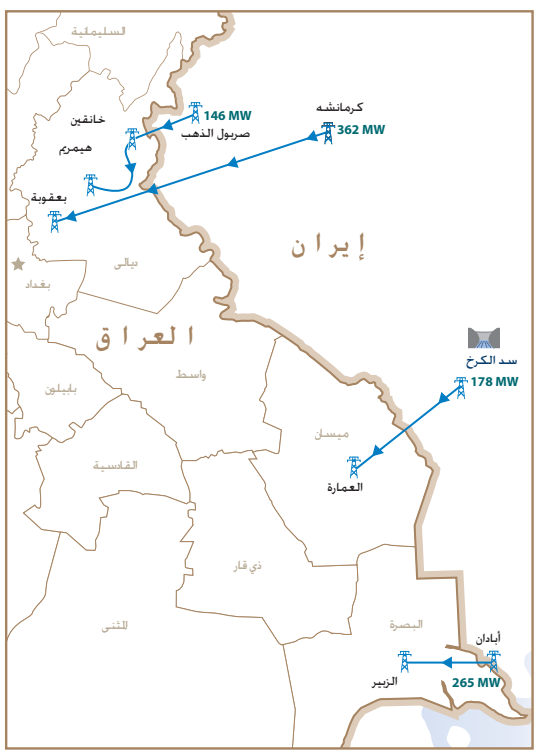

ملاحظة: طرق خطوط النقل تقريبية. الإمداد (بالميجا واط) يعرض لكل سطر مقدار متوسط المنقول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في تلك الأيام عندما كان الخط في الخدمة.

المصادر: من الحكومة العراقية، NMC، بيان صحفي، "الكهرباء تكمل توصيل خطوط جديدة" ٢٠١١/٥/١٢، http://nmc.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=٨٨٧ ، الرجوع إليه في ٢٠١١/٦/١٢؛ GOI, MOE، وباراسون برينكرهوف، الخطة الرئيسية للكهرباء العراقية، ٢٠١٠/١٢، المجلد ٤، "تخطيط النقل،" ص ٢٩؛ السفارة الأمريكية في بغداد، ردا على طلب المفتش العام، ٢٠١٢/١/٢٢.

الشكل ٤,١٠

توفر الطاقة الكهربائية لتلبية الطلب، حسب المحافظة

الحمل الذي وفرته الشبكة العامة من الطلب المقدر بالنسبة المئوية
بيانات وزارة الكهرباء

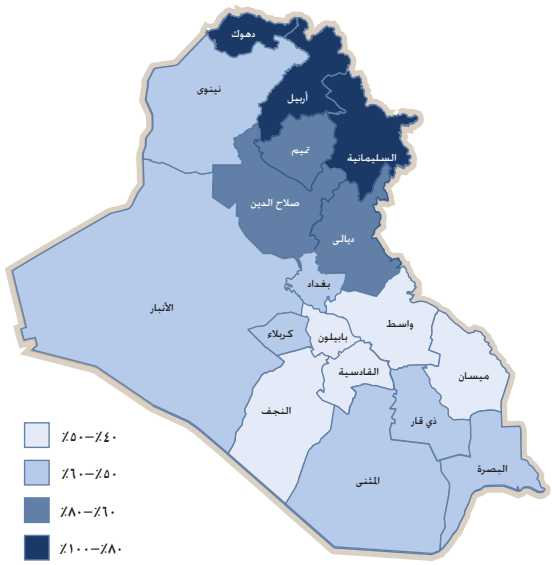

ساعات الكهرباء التي يتم الحصول عليها في المتوسط لكل منزل كل يوم من المصادر العامة ولاخاصة
نتائج استطلاع IKN

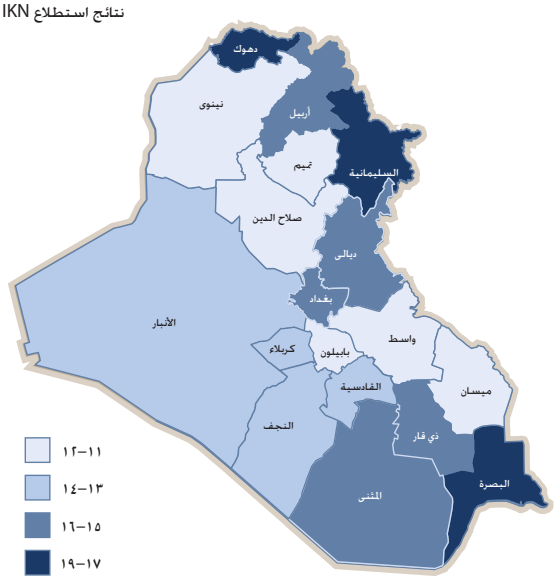

ملحوظة كلا المجموعتين من البيانات من الربع الأول في العام ٢٠١١.

المصادر: UN, IAU, and GOI, COSIT، "استطلاع شبكة المعرفة العراقية: ورقة حقائق الخدمات الأساسية،" ٢٠١١/١٢، www.iauiraq.org/documents/١٥٨٢/ServicesFactsheet-English.pdf، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٤/١؛ ITAO/ESD، تقارير الأداء الرئيسية للفترة ما بين ٢٠١١/١/١–٢٠١١/٣١/٣

مشروعات جديدة لتوليد الطاقة

وفي تلك الأثناء، أعلنت وزارة الكهرباء هذا الربع السنوي أنها قد وقعت عقودا لبناء أو توسيع العديد من محطات توربينات الإحراق.

- وقد تم منح هيونداي عقدا لبناء محطة الرميلة لتوليد الكهرباء بطاقة ١,٤٦٠ ميجا وات، والتي سوف تستخدم توربينات ٢٩٢ ميجا وات والتي تم شراؤها في "الصفقة الكبرى" مع سيمنس، وعقدا منفصلا لبناء محطة كركوك تعزة في تميم باستخدام توربين آخر من تلك التوربينات.[٢٤٧]
- وقد تعاقد اتحاد شركات إيرانية (فاراب وأميران أوف) لتركيب ٢ توربين سيمينس إضافيين بطاقة ١٦٠ ميجا وات في محطة كهرباء الصدر في مدينة الصدر ببغداد، والتي ستضاعف الطاقة الحالية للمحطة إلى ٦٤٠ ميجا وات. وشركة إيرانية أخرى، وهي شركة إيران لمعدات الطاقة والمياه وتصدير الخدمات (سونير)، قد قامت بتركيب أول توربين في محطة الصدر.[٢٤٨]
- وقد تم منح سونير عقدا لتركيب وحدتين سيمنس بطاقة ١٦٠ ميجا وات في محطة ديبيس في تميم.[٢٤٩]
- وقد تعاقدت شركة ميتكا أس أي لبناء محطة شط البصرة بطاقة ١,٢٥٠ ميجا وات، والتي سوف تستخدم عشر توربينات ١٢٥ ميجا وات من "الصفقة الكبرى".[٢٥٠]
- وقد فازت شركة ألستوم بعقد لبناء محطة المنصورية بطاقة ٧٢٨ ميجاوات في الديالا، والتي سوف تستخدم أربع توربين من توربينات الشركة بطاقة ١٨٢ ميجاوات.[٢٥١]

وفي العقد الأضخم المعلن في هذا الربع السنوي، وقعت وزارة الكهرباء صفقة مع شركة الصين لهندسة الآلات (CMEC) لبناء محطة توليد كهرباء حرارية بطاقة ١,٢٦٠ ميجاوات بالقرب من صلاح الدين بإجمالي تكلفة ١,٢ مليار دولار، مع إكمال الجدول الزمني قبل نهاية عام ٢٠١٢٥.[٢٥٢]

المياه

يعتمد حوالي ثلثي الأسر العراقية على المياه العامة كمصدر طبيعي لمياه الشرب، لكن ربع أولئك المستخدمين يقولون أنهم يحصلون على مياه للشرب لأقل من ساعتين

في اليوم، و٣٨٪ فقط يقولون أن مياه الشرب وتوفرها "جيد" أو "جيد جدا". وتؤثر الملوحة على شبكات مياه الشرب، وخاصة في الجزء الجنوبي الشرقي للدولة.[٢٥٣]

وهناك عمل إعدادي سوف يبدأ مرحلته الثانية من مسح شامل وهيدرولجي بمبلغ ٢٠,٤ مليون دولار لموارد المياه العراقية. والمرحلة الأولى للمشروع، والذي تدعمه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) والاتحاد الأوروبي، قد تم إكمالها في تموز/يوليو ٢٠١١، وسيتم تقديمه في البيانات الموجودة. وستستخدم المرحلة الثانية وسائل أكثر تقدما، بما في ذلك التصوير بالقمر الصناعي، لرسم خرائط مصافي المياه العميقة وتقييم مدى موارد المياه الجوفية في العراق. والتحليل التمهيدي لصحراء الأنبار يشير إلى شقوق ضخمة قادرة على حمل مليارات الأقدام المكعبة من المياه.[٢٥٤]

ومن المتوقع أن يوفر المشروع بيانات جديدة ودقيقة عن الموارد المائية للدولة، داعمة موقف العراق عندما يبدأ المفاوضات مع دول لجوار عن كيفية تقاسم المياه من أهم نهرين في الإقليم، دجلة والفرات، وكيفية ضمان الأمن المائي العراقي الطويل المدى. وقرار الولايات المتحدة بعدم المشاركة في المشروع لم يكن يتعلق بإجراء سحب الدعم من مشروعات اليونسكو بسبب تصويت المنظمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ للاعتراف بفلسطين كعضو. وتستحوذ الزراعة على الغالبية العظمى لطلب مياه الشرب في العراق، ويعتقد خبراء المياه أن أساليب الري المحسن وتغيير نظم توزيع الري القديمة هي الطريق للوقاية من نقص المياه.[٢٥٥]

وقد وقعت وزارة الموارد المائية مذكرة تفاهم مع مجموعة باور الألمانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لإجراء مشروع من ست سنوات بقيمة ٢,٥ مليار دولار لتجديد سد الموصل المتهالك على نهر دجلة. وكأكبر سد في العراق- ورابع أكبر سد في الشرق الأوسط- تلعب البنية دورا هاما في في إدارة موارد المياه العراقية وتوزيع الكهرباء على الشبكة الوطنية.٢٥٦ ولمزيد من التفاصيل عن سد الموصل، انظر تقرير تقييم مشروع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق PA-٠٧-١٠٥.[٢٥٧]

العناية الصحية

طبقا لاستطلاع شبكة المعرفة لعام ٢٠١١، يقول ٧١٪ من العراقيين أنهم لا يستطيعون تحمل الذهاب إلى المستشفيات أو عيادات الرعاية الصحية من أجل العلاج الطبي. وبدلا من هذا، يتجهون إلى المرافق الطبية التي تديرها الدولة من أجل العلاج عند المرض، مع حوالي نصف كل العراقيين يختارون مستشفى عامة وحوالي الربع يختارون زيارة عيادة حكومية. ومع هذا، فأكثر من ثلث العراقيين من ذوي الدخل المرتفع- الذين يستطيعون تحمل الرعاية الصحية- قد فضلوا اختيار الرعاية الصحية الخاصة. في اجابة على سؤال آخر في الاستطلاع اعتقد ٣ من١٠ أن نقص الأطباء وأفراد العناية الطبية الإناث كان مشكلة.[٢٥٨]

وتوضح إحصاءات منظمة الصحة العالمية ان العراق قد أحرز تحسنا في العقد الأخير في تقييمها لوفيات الأطفال إلا أن الدولة لا تزال تتلكأ في العديد من الجوانب الأخرى في المنطقة (انظر الشكل ٤,١١).[٢٥٩]

التعليم

تم تفعيل شراكة من خمس سنوات بين وزارة التعليم العالي وجامعة ولاية أورجين بتكلفة ١٠٠ مليون دولار في هذا الربع السنوي مع موافقة رسمية لمرحلة التخطيط للبرنامج من أجل دعم تصميم وهندسة المباني المستدامة في العراق. وافقت الوزارة على نفقات تبلغ ٤٤ مليون دولار لدعم البرنامج، مع رصيد من التمويلات الآتية من الجامعة ومؤسسة خاصة. وتنادي الخطة ببناء عدة معامل لاختبار المواد في الحرم الجامعي في العراق علاوة على تطوير منهج الجامعات والزمالة لبحثية لدعم معرفة تصميم وهندسة البناء المستدام.[٢٦٠]

منح مجلس بغداد المحلي موافقته على تأسيس ثلاث جامعات دولية في المحافظة- واحدة مبنية على التقاليد البريطانية ومناهجها، وواحدة على التقاليد والمناهج الأمريكية، وواحدة عل التقاليد والمناهج الهندية. هناك بحث يجري من أجل أرض مناسبة للمؤسسات الثلاثة في ضواحي العاصمة.[٢٦١]

الشكل ٤,١١

معدل وفيات الأطفال، العراق في مقابل الدول الأخرى

الوفيات بين كل ١٠٠٠ من المواليد

ملحوظة: معدل الوفيات للأطفال دون سن ٥ سنوات من العمر.

المصدر: WHO, إحصاءات الصحة العالمية ٢٠١١, ص ٢٤, www.who.int/gho/_publications/world_health_statistics/EN_WHS2011_Full.pdf, الرجوع إليه في ٢٠١١/١٢/١٢.

من العراقيين يقولون ٧١٪ أنهم لا يستطيعون الذهاب إلى المستشفيات الخاصة أو العيادات الطبية لتلقي العلاج الطبي.

العراقيون يمثلون أقل من 0.1% من بين أكثر من 723.000 طالب دولي ملتحق بالكليات الأمريكية والجامعات في العام 2010-2011.

أعلنت السفارة الأمريكية ببغداد أن ٦١٦ طالب عراقي قد تم قيدهم في مؤسسات أمريكية للتعليم العالي أثناء العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، وهو ما يزيد عن ٤٥٪ عن السنة الدراسية السابقة. وقد زاد أيضا عدد الطلاب العراقيين الذين يدرسون برامج مكثفة للغة الانجليزية وبرامج متخصصة للتدريب بعد التخرج أثناء نفس الفترة. لا يزال العراقيون يمثلون أقل من ٠,١٪ من بين أكثر من ٧٢٣,٠٠٠ طالب دولي ملتحق بالكليات الأمريكية والجامعات في العام ٢٠١٠-٢٠١١.[٣٦٢] ◆

سيادة القانون

في لقاء مع المفتش العام في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وصف رئيس العدل بمجلس القضاء الأعلى (HJC)، مدحت المحمود، أن التطوير المستمر لسيادة القانون يعد "حجر الزاوية بالنسبة لمستقبل العراق." ودعا إلى التفسير الموسع لاتفاقية الإطار الاستراتيجي (SFA) بين الولايات المتحدة والعراق وذلك لتعزيز التعاون مع الولايات المتحدة حول مجموعة واسعة من القضايا. وعلى وجه الخصوص، شدد على ضرورة مواصلة الحقوقيين العراقيين العمل مع قضاة الولايات المتحدة والمدعين العامين، ومسئولي سيادة القانون، مشددا على الفوائد التي يمكن أن تجنيها العراق من مبادرات التعليم المهني الإضافية.[٢٦٣]

وأشار رئيس مجلس القضاء الأعلى إلى النجاح والقيود المفروضة على دعم الولايات المتحدة لسيادة القانون في العراق. وحدد برامج تنمية القدرات القضائية التي قدمت مساهمات دائمة. ومن ناحية أخرى، وصف بعض برامج إعادة بناء البنية التحتية التي تمولها الولايات المتحدة بأنها برامج شابها سوء التخطيط وعدم وجود تنسيق مع الحكومة العراقية. وفي معرض تعليقه على ضرورة الحفاظ على ومواصلة المساهمات الإيجابية التي قدمتها الولايات المتحدة في قطاع سيادة القانون، لاحظ أنه إذا لم تلتفت الحكومتين الأمريكية والعراقية إلى الدروس المستفادة من الماضي القريب، "فإنهم سيخسرون المستقبل".[٢٦٤]

إدانة جندي عراقي لمقتل جندي أمريكي

في هذا الربع، أدانت محكمة جنائية في بغداد جندي في الجيش العراقي بقتل جندي أمريكي في عام ٢٠٠٧. وفي إصدار قرارها، وجدت المحكمة أن دفاع الجندي في الجيش العراقي، من أن مبرراته لتصرفاته، بأنه يزعم أن الجندي الأمريكي كان يطلق النار على النساء والأطفال، لا يمكن تأييدها. وتم الحكم بالسجن مدى الحياة على الجندي بالجيش العراقي. وهذه هي المرة الأولى التي يدان فيها عنصر في الجيش العراقي بقتل عنصر في الجيش الأمريكي.[٢٦٥]

التحديات الدائمة في النظام القضائي

ذكر وزير القضاء مدحت أنه لم يتوقع أن يتدهور موقف الأمن في العراق بشكل كبير بعد رحيل الجيش الأمريكي، لكنه لاحظ أن تحسين التهديدات المستمرة التي يواجهها المجلس الأعلى للقضاء سوف تظل أولوية كبرى في عام ٢٠١٢. وكمثال للمخاطر المستمرة التي يواجهها القضاة العراقيين، ذكر أن الاغتيال الذي تم في منتصف تشرين الأول/أكتوبر لأحد القضاة في محافظة نينوى والذي تركزت أحكامه على قضايا الإرهاب. وقد أضاف أن مستوى التهديد يظل متصاعدا في الانتقادات مثل الموصل وبعقوبة وهي نقل المجلس الأعلى للقضاء قضاة من بغداد إلى هذه المناطق على أساس مؤقت للتعامل مع القضايا الحساسة التي يمكن أن تعرض القضاة المحليين للخطر. في كانون الأول /ديسمبر، تم الهجوم على عدة قضاة في العديد من المواقع في العراق:[٢٦٦]

- وفي كانون الأول/ديسمبر، قام مسلحون بإطلاق النار على موكب قاضي قضاة محكمة استئناف الأنبار بالقرب من الفلوجة، مما أدى إلى إصابته وقاضيين آخرين كانا يصطحبانه. وكذلك قتل المهاجمون فردين من الأمن كانا يسافران مع الموكب.
- وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أطلق مسلحون النار وأصابوا قاضي في بغداد بينما كان يقود سيارته في الجزء الغربي من المدينة.
- وبعد ذلك بأربعة أيام، انفجرت قنبلة ملصوقة بحقيبة عجلة سيارة قاضي كركوك، مما أدى إلى مقتل القاضي وشخص آخر.

والمخاوف المتكررة التي تقاسمها مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في اجتماع آيار/مايو ٢٠١١، وصف رئيس القضاة النقص المستمر في الإجازات التي ستساعد القضاة واستقلال أمنهم لتدبير وحمل سلاح ناري على أنه العقبة الرئيسية تحسين الأمن القضائي. وبينما كان المجلس الأعلى للقضاء كان ناجحا بشكل معقول في تقوية المرافق مثل المحاكم والمباني السكنية ضد الانتهاكات الإرهابية، إلا أن القضاة وأسرهم لا يزالون معرضين للهجوم عندما يسافرون إلى ومن العمل. وعلى الرغم

> لاحظ رئيس المحكمة العليا أنه إذا لم تلتفت الحكومتين الأمريكية والعراقية إلى الدروس المستفادة من الماضي القريب. "فإنهم سيخسرون المستقبل".

مجمع مجلس القضاء الأعلى في بغداد.

من أن بعض أفراد المجلس الأعلى للقضاء يمتلكون أسلحة وفرها الأمريكان، إلا أن رئيس القضاة قد قال أن المجلس الأعلى للقضاء كان غير قادرا على الحصول على أسلحة جديدة والتراخيص اللازمة من وزارة الداخلية. وفي اجتماع لاحق، ابلغ عدنان السعدي النائب الأول لوزير الداخلية المفتش العام أن وزارة الداخلية قد توقفت عن إصدار تراخيص بالأسلحة حاليا لأن وزري الداخلية السابق (الذي ترك منصبه منذ عامين تقريبا) قد اتبع إجراءات متساهلة واصدر العديد والعديد من التراخيص، مما انطوى على السماح بتوفير أسلحة نارية لأفراد غير مؤهلين.[٢٦٧]

والتحدي الثاني الرئيس الذي حدده رئيس القضاة هو حاجة المجلس الأعلى للقضاء إلى تحديث وأتمتة إجراءاته. وقد ذكر أنه، بينما كان المجلس الأعلى للقضاء يصنع بعضا من التقدم في هذا المجال، إلا أنه لا يزال يكافح من أجل التغلب على تأثيرات عقود من سنوات الحرب والعقوبات واستمر في الاعتماد على ملفات ورقية بشكل متزايد وعمليات إدارة بالية وقديمة. وقد ذكر أن هذا كان المجال الذي سيظل مهما بالنسبة للدعم الدولي والأمريكي في السنوات القادمة.[٢٦٨]

كان مجلس القضاء الأعلى لا يزال يكافح من أجل التغلب على آثار عقود الحرب والعقوبات. واستمر في الاعتماد بشكل مفرط على الملفات الورقية والعمليات الإدارية القديمة.

وقد ناقش أيضا رئيس القضاة مدحت التحدي المستمر لمحاربة الفساد، والتي وصفها بالهائلة. وفي رأيه، فبينما يوجد الفساد في كل المستويات من الحكومة العراقية، إلا أنه أسوأ بين الموظفين ذوي المناصب العليا وقد أصبح عرفا في العديد من الوزارات. وقد وصف مؤسسات مكافحة الفساد في الحكومة العراقية- المجلس الأعلى للتدقيق (BSA) ولجنة النزاهة (COI) والمفتشين العموميين (IGs) كعناصر حيوية في محاربة الفساد، مؤكدا على الحاجة إلى أن تكون غير سياسية. وعلاوة على هذا، أكد وزير القضاء على الحاجة إلى أن تركز الوكالات الجديدة التي أسستها الولايات المتحدة- لجنة النزاهة والمفتشين العموميين- على التنمية المهنية والتدريب، ملاحظا أن العديد من أفرادها لا يزالون غير متمرسين عند مقارنتهم بالمسئولين الذين يعملون منذ فترة طويلة في المجلس الأعلى للتدقيق، فالعديد منهم لديه عشرات السنوات من الخبرة في التدقيق والمراقبة.[٢٦٩]

وقد أضاف رئيس القضاة أن المجلس الأعلى للقضاء يحاول استخدام وسائل مبتكرة لمحاربة الفساد. مثلا، يقوم مسئولو المجلس الأعلى للقضاء في بغداد بمراجعة أداء القضاة التسعة المحققين (IJs) والذين يركزون على قضايا الفساد لكي يمكنهم تحديد وحل الأعمال المتراكمة بسرعة. وقد وصف أيضا برنامج استطلاعي، والذي اختبر المجلس الأعلى للقضاء على معيار صغير في معظم المحافظات، والذي أسس مكاتب ميدانية مشتركة للمجلس الأعلى للقضاء مجهز بقضاة تحقيق، والعديد من المحققين القضائيين، والنائب العام وقد ذكر رئيس القضاة أن الهدف من هذه المقرات هو السماح للمواطنين بالإبلاغ عن الجرائم مباشرة إلى الموظفين المدنيين في المجلس الأعلى للقضاء، كمراوغة للشرطة، والتي وصفها بأنها عرضة للفساد في العديد من المدن. وقد ذكر أنه كان من الأسهل في الغالب للمواطنين أن يرفعوا اتهامات لمسئولين مدنيين ووصف هذا البرنامج بأنه أنجح المبادرات للمجلس الأعلى للقضاء. ومع هذا، فقد قال أن المجلس الأعلى للقضاء يجد أن من الصعب الحصول على التمويل والدعم اللوجستي لجعل هذا البرنامج دائم.[٢٧٠]

الدور الداعم للجنة النزاهة

وجهود مكافحة الفساد للمجلس الأعلى للقضاء هي جهود متضافرة بطريقة لا مفر منها مع لجنة النزاهة. وفي منتصف كانون الثاني/يناير، استمر

القاضي علاء جواد حميد في العمل كمفوض للجنة النزاهة. وفي اجتماع هذا الربع السنوي مع مسئولي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ذكر القاضي علاء أنه يراجع كل عمليات لجنة النزاهة- بما في ذلك التحقيقات النشطة والتعاون مع الوكالات الأمريكية لتفعيل القانون، مثل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق- وسوف يعلن نتائج تقييمه في المستقبل القريب. وحتى ذلك الحين، قال القاضي علاء أن كل أنشطة لجنة النزاهة مجمدة.[٢٧١]

وقد أخبر القاضي علاء المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنه يتصور لجنة النزاهة كمكملة للوكالات القضائية والأمنية- وليست بديلا لها. وقد عبر عن رغبته في الحصول على دعم التدريب من دول أخرى والوكالات الدولية، ذاكرا أنه أمل أن تؤدي تلك البرامج إلى درجة من الاحترام للجنة النزاهة في الجمعية العالمية لتفعيل القانون. وفي التعليق على القانون الجديد للجنة النزاهة، والذي تم تمريره من مجلس النواب في أيلول/سبتمبر الماضي وتم نشره بعد ذلك في الجريدة الرسمية، أكد القاضي علاء على أهمية التنظيمات الداخلية التي في طور الكتابة والتي سوف تضع كيفية تطبيق هذا القانون. وأضاف أن موظفيه القانونيين الحاليين يعملون على صياغة مثل هذه اللوائح.[٢٧٢] للحصول على نظرة مفصلة على جهود الولايات المتحدة والحكومة العراقية لمكافحة الفساد، راجع "التركيز على الفساد" في نهاية الباب ٤. ◆

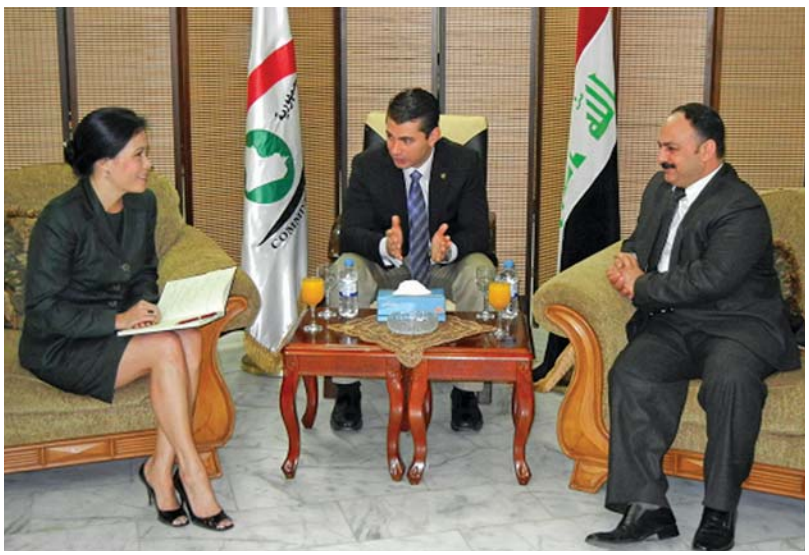

نائب المفتش العام يجتمع مع مفوض هيئة النزاهة بالنيابة، القاضي علاء جواد حميد (إلى اليمين)، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

الاقتصاد

عدة مناطق من توقعات عدم اليقين تشوب وضع العراق الاقتصادي. على الرغم من أن مستوى النشاط التجاري الأجنبي ارتفع في عام ٢٠١١، إلا أن المستثمرين الأجانب المحتملين تعاملوا بحذر مع تعزيز الحكومة الائتلافية الحاكمة لسلاسل جديدة ومغادرة آخر جندي أمريكي، وتسليم المسؤولية الكاملة عن الأمن في البلاد إلى القوات العراقية.[٢٧٣] كما زادت المواجهة الكبيرة بين بغداد وإقليم كردستان بشأن السيطرة على موارد البلاد من النفط أيضا من التوترات السياسية وزادت من عدم استقرار شركات النفط العالمية في هذا الربع، ولكنها ولدت شعورا جديدا بالحاجة الملحة لمعالجة الحاجة إلى الاتفاق على التشريعات الوطنية التي تنظم قطاع النفط والغاز. وإقليميا، أثار عدم الاستقرار المتزايد في سوريا المجاورة خلال هذا الربع تساؤلات حول مصير الشريك التجاري الرئيسي والمهم لأمن طرق التجارة الشمالية.[٢٧٤]

المؤشرات الرئيسية

صادرات النفط والإيرادات

استمر خام النفط في تفسير حوالي ٩٨٪ من أرباح صادرات العراق وحوالي ٩٥٪ من كل الدخل الحكومي في عام ٢٠١١.[٢٧٥] وفي هذا الربع السنوي، ربحت الحكومة العراقية ١٩,٣٥ مليار دولار في الإيرادات من بيع خام النفط، بانخفاض ٢٩٧ مليون دولار عن الربع السنوي السابق. لكن الجمع بين أسعار خام النفط المرتفعة في الأسواق العالمية وحجم الصادرات المتزايد قد عني أن إيرادات خام النفط في العام كله كان ٧٥,٤٢ مليار دولار، أو ٥٤٪ أكثر من المسجل لعام ٢٠١٠.[٢٧٦] ومن خلال تعويمه بالأسعار المرتفعة المتوقعة لخام النفط خلال كثير من عام ٢٠١١، فان احتياطي العراق من العملة الأجنبية قد ارتفع من ٤٥ مليار دولار إلى ٥٨ مليار دولار أثناء عام ٢٠١١.[٢٧٧] ومع هذا، وكان هناك دليل في هذا الربع السنوي أن البنية التحتية غير الكافية لتصدير النفط ربما قد منعت إيرادات الدولة من أن تكون أعلى مما كانت عليه. في شباط/فبراير، كانت مستويات خام النفط الموجود في الصهاريج حول حقول النفط الجنوبية الضخمة قد زاد بمعدل أعلى من الصادرات.[٢٧٨]

كانت أرباح العراق من النفط الخام لمدة سنة كاملة 75.42 مليار دولار، أو ٪54 أكثر من تلك المسجلة في العام 2010.

إجمالي الناتج المحلي

نما إجمالي الناتج المحلي (GDP) بمعدل ٩,٦٪ في ٢٠١١، تقريبا ضعف متوسط الدول المصدرة للبترول في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وأفغانستان، وباكستان (MENAP) وكذلك أعلى بمعدل نمو ٠,٨٪ للعراق المسجل عام ٢٠١٠ (انظر الشكل ٤,١٢). وجاء الارتفاع لأن نشاط المشروعات الأجنبية قد زاد وبدأت بنية تحتية بمليارات الدولارات ومشاريع إسكان في تكميل الارتفاع في إنتاج خام النفط كمساهمة كبيرة للنشاط الاقتصادي. ويتوقع صندوق النقد الدولي (IMF) أن يزيد نمو إجمالي الناتج

الشكل ٤,١٢

إجمالي الناتج المحلي والتضخم، العراق في مقابل الدول الشرق أوسطية وشمال أفريقية المصدرة للنفط

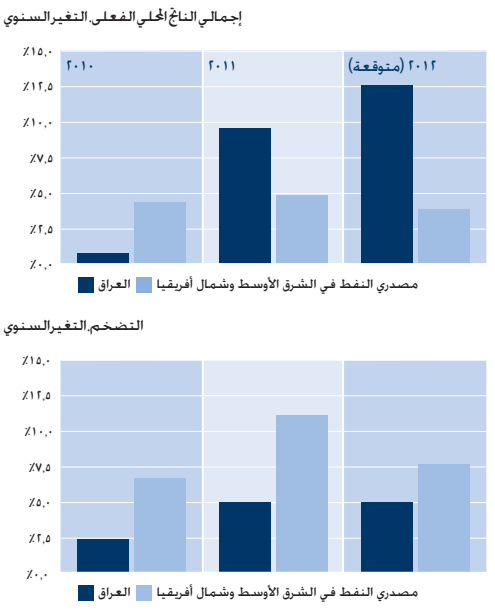

المصدر: IMF, الاستطلاعات الاقتصادية والمالية العالمية: قاعدة بيانات الاستطلاعات العالمية، ٢٠١١/٩، www.imf.org/external/pubs/ft/weo/٢٠١١/٠٢/weodata/index.aspx، الرجوع إليه في ٢٠١١/٢١/١٢.

المحلي ١٢٪ في عام ٢٠١٢- ما يزيد عن ثلاثة إضعاف ما تم في منطقة الدول المصدرة للنفط.[٢٧٩]

التضخم

انخفض التضخم السنوي الجوهري في تشرين الأول/أكتوبر إلى ٦,٩٪، وهو الانخفاض التنفيذي الشهري الثاني وهي أول مرة منذ حزيران/يونيو ٢٠١١ لانخفاض ذلك الرقم أدنى من ٧٪. وقد قلل التحسين في توريد السلع الأساسية تكاليف الواردات وساعد على تسهيل ضغوط التضخم. والانخفاضات في أسعار السلع العالمية قد ساعد أيضا على خفض المعدل، والبطء التدريجي لمعدل التضخم الجوهري إلى ٦٪ من المتوقع أن يحدث على المدى المتوسط. ومع هذا، فإذا تم فرض التعريفة على البضائع المستوردة لحماية الصناعة والزراعة المحلية، فإن تأثيرها سيخفف من انخفاض الأسعار على المستهلك في عام ٢٠١٢ و٢٠١٣. وإقليميا، ظل معدل التضخم في العراق عام ٢٠١١ أدنى أيضا من المتوسط بالنسبة للدول المصدرة للنفط الأخرى في الإقليم ومن المتوقع أن تظل بنفس الطريقة خلال عام ٢٠١٢ حتى إذا تم تنفيذ نظام التعريفة.[٢٨٠]

ولمقارنة مؤشرات التضخم الجوهري للعراق بمؤشرات التضخم بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انظر الشكل ٤,١٢.

البطالة

المعدل الرسمي الأحدث للبطالة في العراق هو ١٥,٣٪ هو من ٢٠٠٨ ولم يتم تحديثه في عام ٢٠١١، على الرغم من وجود تقديرات غير رسمية أثناء العام وعلامات رسمية من وزير الاتصالات في اسطنبول في تشرين الأول/أكتوبر قد وضعت النسبة المئوية لسن العمل بلا وظيفة بالقرب من ٣٠٪. ومسح شبكة المعرفة عام ٢٠١١ الذي تم تنفيذه في الربع الأول من عام ٢٠١١ قد حسب البطالة عند ٨٪، ومع هذا فقد حدد "الأشخاص العاملين" بشكل واسع- الذين قد عملوا على الأقل ساعة واحدة أثناء أسبوع المسح. ولم تكن هناك تطورات في هذا الربع السنوي تشير إلى تغييرا كبيرا في مستوى العمالة.[٢٨١]

لمراجعة الاتجاهات الاقتصادية في العراق منذ ٢٠٠٤، انظر الشكل ٤,١٣.

البورصة العراقية

بعد انقضاء كثير من العام على أخبار لارتفاع إنتاج النفط والصادرات وبداية مشروعات البنية التحتية الرئيسية، انخفضت البورصة العراقية (ISX) في تشرين الثاني/نوفمبر عقب المخاوف الأمنية المحيطة الرحيل الوشيك لباقي القوات العسكرية الأمريكية. ومع هذا، فقد تعافى دليل بورصة العراق أثناء الأسابيع النهائية لعام ٢٠١١، ناهية العام بالقرب من ٣٤٪ وأكثر من ٣٧٪ للعامين الماضيين. وهي زيادة بالمقارنة بانخفاض ٣,٩٪ في دليل التمويل العربي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويقارن الشكل ٤,١٤ بورصة

انخفضت أسهم بورصة العراق في تشرين الثاني/نوفمبر وسط مخاوف أمنية من الظروف المحيطة بالرحيل وشيك للقوات الأمريكية العسكرية المتبقية.

الشكل 4.14

البورصة العراقية في مقابل مؤشر استاندارد آند بووز ، ٢٠١٠/١-٢٠١١/١٢

% التغير

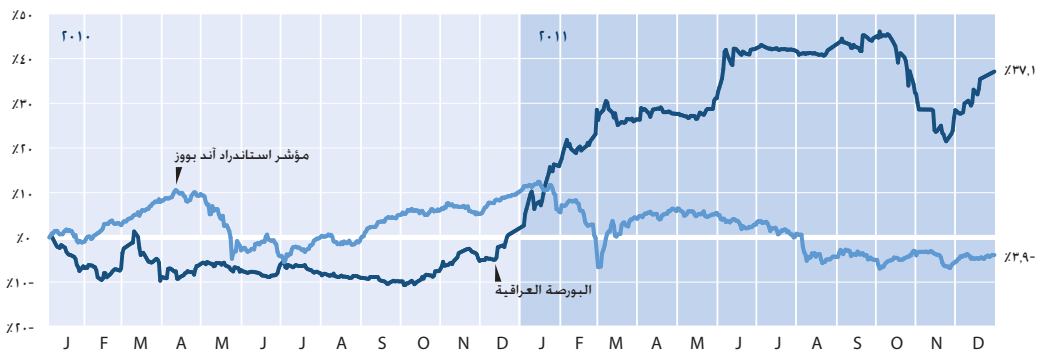

ملحوظة: يتضمن مؤشر استاندارد آند بووز على بورصات من الدول المتضمنة من البحرين ومصر والأردن والكويت ولبنان والمغرب وعمان قطر والسعودية وتونس والإمارات.

المصادر: مؤشر استاندارد آند بووز "مؤشرات استاندارد آند بووز" ٢٠١٠/١٢، www.standardandpoors.com، الرجوع إليه في ٢٠١١/٤/١٠؛ خدمة عملاء مؤشرات استاندارد آند بووز، "مؤشرات استاندارد آند بووز" المعلومات المقدمة للمفتش العام، ٢٠١١/٧/٤، ٢٠١١/١٨/٧، ٢٠١١/٣/١٠، ٢٠١٢/٣/١٩؛ /www.isx-iq.net/isxportal/portal، sectorId=sectorProfileContainer.html?1، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٤/١.

الشكل ٤,١٣

الاقتصاد العراقي، ٢٠٠٤-٢٠١٢

سعر النفط ومتحصلات النفط العراقية وإجمالي الناتج المحلي

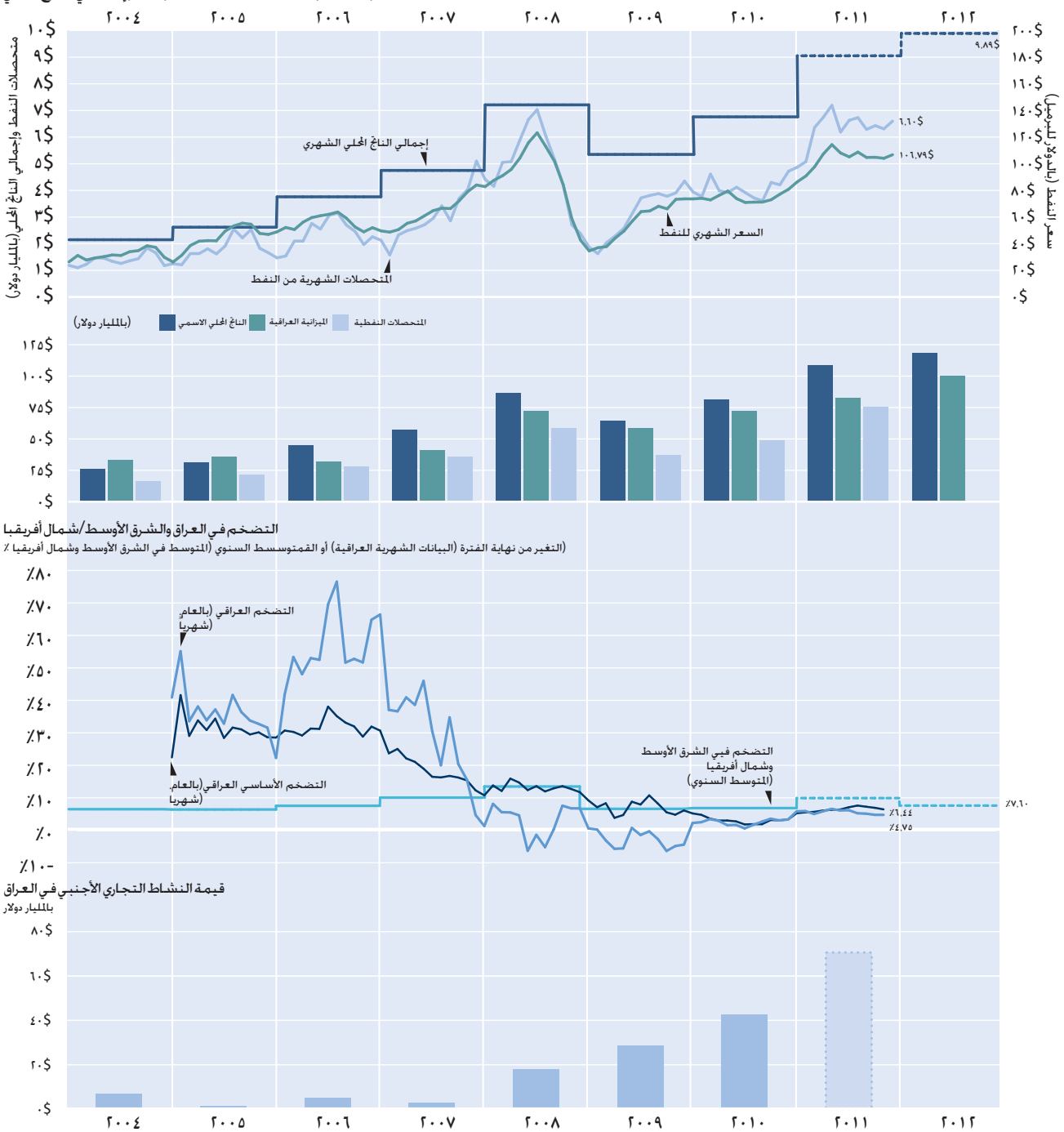

ملاحظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام تتأثر بالتقريب. جميع قيم الدولار بالأسعار الحالية. أرقام الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١١ وتقديرات العام ٢٠١٢، قيمة النشاط التجاري الأجنبي في العراق لعام ٢٠١٢، ميزانية الحكومة العراقية لعام ٢٠١٢ هو مشروع الميزانية في مجلس الوزراء.

المصادر: وزير الخزانة الامريكي، رداً على طلب للمفتش العام الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠٠٨/١/٤، ٢٠٠٩/٤/٩، ٢٠١٠/٤/١٠، ٢٠١١/٤/٢٥، ٢٠١٢/١/١٠ وصندوق النقد الدولي، المسوحات الاقتصادية والمالية العالمية: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، ٢٠١١/٩. www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2011/02/weodata/index.aspx، الرجوع إليه في ٢٠١١/١/١٢، الحكومة العراقية، البنك المركزي العراقي "المؤشرات المالية الرئيسية." ٢٠١٢/٤/١، www.cbi.iq/documents/key%20financial.xls، الوصول إليه في ٢٠١٢/١/١٢، مستشاروشركة دنيافرونتيرز "النشاط التجاري الأجنبي في العراق: ٢٠١٠ عام للمراجعة" ٢٠١١/٢، ص. ١٧، المعلومات التي قدمت الى مكتب المفتش العام ٢٠١٢/١/١٧، "ميزانية الحكومة العراقية" (كما وافقت عليها TNA ودخلت ضمن بنود القانون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)؛ الحكومة العراقية، مجلس الوزراء، www.cabinet.iq، الرجوع إليه في ٢٠٠٩/١٠/١٤، الحكومة العراقية، مجلس النواب، "قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٠" ٢٠١٠/١/٢٧، المادة ٢ والجدول المرفق ب، الحكومة العراقية، مجلس الرئاسة، "قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٠" ٢٠١٠/٢/١٠، تقرير صندوق النقد الدولي، رقم ١٠/٧٢، "العراق: تقرير الموظفين للمشاورة المادة الرابعة لعام ٢٠٠٩ وطلب الترتيبات الاحتياطية" ٢٠١٠/٣/١٦، الحكومة العراقية، مجلس النواب، "القانون الاتحادي للميزانية العامة للسنة المالية ٢٠١١" ٢٠١١/٢/٢٣، الحكومة العراقية، مجلس الوزراء، "أقر مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة الفيدرالية لعام ٢٠١٢ للحكومة العراقية للسنة المالية" ٢٠١٢/١/٩، الجدول ج.

العراق بدليل التمويل العربي في ٢٠١٠ و٢٠١١. وعلى الرغم من صغره، إلا أن أداء سوق الأوراق المالية العراقي يمكن قراءته بأنه بارومتر الثقة وقدرة محتملة طويلة المدى للاقتصاد العراقي. وعلى نفس الأهمية للبورصة العراقية الصغيرة، فقد تضاعف حجم التجارة للعام إلى ٨٠٩ مليون دولار. (بالمقارنة، زاد حجم التجارة في بورصة نيويورك ٣٩ مليار دولار ليوم واحد في نيسان/أبريل ٢٠١١). [٢٨٢]

الدين

أسست الحكومة لعراقية لجنة هذا الربع السنوي للتعامل مع الدين العراقي العام، والذي ينجم معظمه من حقبة صدام وبعد تقديره بأنه بين ١٣٠ مليار دولار و١٤٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، فقد انخفض الدين الحكومي إلى ٩٢ مليار دولار في ٢٠١٠ بناء على البنك المركزي العراقي. وحوالي ٤٥ مليار دولار من هذا المبلغ قابلة للتفاوض من أجل خفض الدين بناء على نفس شروط اتفاقية نادي باريس عام ٢٠٠٤ عبر ١٩ دولة، بما فيهم الولايات المتحدة، والذي خفض ٨٠٪ من الدين المستحق. ومن بين الدائنين المهيمنين، الجيران العرب- بما في ذلك المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة- لا يزالوا يستحقون معا ٤٠ مليار دولار. ويدين العراق لبولندا ٨٥٠ مليون دولار. [٢٨٣]

وعلاوة على هذا الدين، فيدين العراق أيضا بتعويضات الحرب الناجمة عن غزو صدام للكويت عام ١٩٩٠. وفي نهاية عام ٢٠١١، كان على العراق دين بأكثر من ١٨ مليار دولار في التعويضات- للكويت أساسا ويستخدم العراق ٥٪ من دخل خام النفط لدفع هذه التعويضات. [٢٨٤] ويوضح الشكل ٤,١٥ التزامات العراق.

الشكل ٤,١٥

مسئوليات العراق

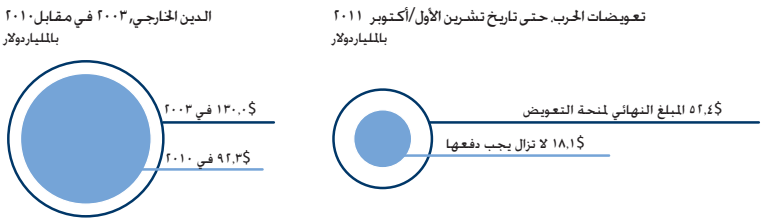

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام تتأثر بالتقريب.

المصادر: CBI، "بيون الحكومة"، www.cbi.iq/index.php?pid=GovernmentSecurities، الرجوع إليه في ٢٠١١/٩/١٢؛ لجنة تعويض الأمم المتحدة، "أوضاع معالجة ومدفوعات الادعاءات"، www.uncc.ch/status.htm، الرجوع إليه في ٢٠١١/٦/١٢.

موازنة الحكومة العراقية

وفي هذا الربع السنوي، وافق مجلس الوزراء على مشروع موازنة ١٠٠,١ مليار دولار، مع إسقاط ١٤,٧ مليار دولار عجز لعام ٢٠١٢ ومن المتوقع أن الموازنة على خام النفط لن تنخفض أدنى من ٨٥ دولار للبرميل وقدرة الدولة على تصدير متوسط ٢,٦٢٥ مليون برميل أثناء العام. وكما هو موضح في الجدول ٤,٤، تمثل المسودة زيادة ٢١٪ في الإنفاق على موازنة ٢٠١١ وهو يلي زيادة كبيرة لكل من العام الماضي وعام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠٠٩، كانت الموازنة هي عند ٥٨,٦١ مليار دولار. [٢٨٥]

ومسودة موازنة ٢٠١٢ لمجلس الوزراء، والتي تتطلب موافقة مجلس النواب لكي تصبح قانونا، تطلب ٣١,٨ مليار دولار من الإنفاق الجديد من رأس المال- زيادة ٢٤٪ عن ٢٠١١- والذي سيتم وضعه لإعادة بناء البنية التحتية للدولة. وإنفاق التشغيل المقترح لمبلغ ٦٨,٣ مليار دولار لتلك السلع المتواترة كرواتب حكومية، والدعم للمشروعات المدارة من الدولة، ومعونات الغذاء هو أعلى بنسبة ٢٠٪ عن عام ٢٠١١. ووزارتي النفط والكهرباء لها أضخم موازنة رأسمالية. [٢٨٦]

ويقارن الشكل ٤,١٦ تقديرات عام ٢٠١٢ لإنفاق الحكومة العراقية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي مقابل ناتج الدول الأخرى.

الشكل ٤,١٦

إنفاقات الحكومة بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي، المتوقع للعام ٢٠١٢، العراق في مقابل الدول الأخرى

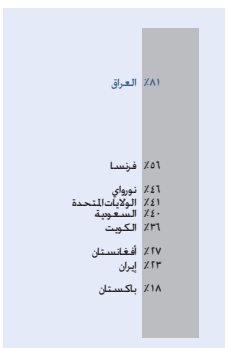

ملحوظة: الانفاقات العامة للحكومة من إجمالي الانفاقات وصافي الشراء من الأصول غير المالية.

المصدر: IMF، استطلاعات الاقتصاد العالمي: قاعدة بيانات توقعات الاقتصاد العالمية، ٢٠١١/٩، www.imf.org/external/pubs/ft/weo/٢٠١١/٠٢/weodata/index.aspx، الرجوع إليه في ٢٠١١/١٢/١.

النفط والغاز

كان الحدث غير المتوقع والبعيد المنال في قطاع الفحم المائي في هذا الربع السنوي هو إعلان ايكسون موبيل في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر أنها وقعت اتفاقيات تقاسم الإنتاج مع حكومة إقليم كردستان (KRG) لتطوير ست بلوكات بحث عن النفط. وايكسون موبيل هي من أضخم شركات النفط في العالم ولاعب محوري في تطوير الحقول النفطية الجنوبية للعراق. وحركتها قد تحدث سياسة الحكومة العراقية الموجودة والتي منعت شركات النفط الدولية من الدخول في اتفاقيات مع كل من حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية. وعقب الإعلان، قالت وزارة النفط أنها سوف تستبعد

الجدول ٤.٤

مشروع الميزانية المعتمدة من مجلس الوزراء للعام ٢٠١٢ في مقابل الميزانية المعتمدة من مجلس النواب للعام ٢٠١١

بالمليون دولار

الفئة	المكتب	الميزانية المعتمدة من مجلس الوزراء للعام ٢٠١٢			الميزانية المعتمدة من مجلس النواب للعام ٢٠١١			إجمالي المخصصات التغير عن العام ٢٠١١
		الإجمالي	رأس المال	التشغيل	Tota	رأس المال	التشغيل	-80% -40% 0% 40% 80%
الرئاسة	الإجمالي	١ ٠١٠.	٩. ٥	٩١. ٥	٨٨.٣	١٠. ١	٧٨. ٢	
مجلس النواب	مجلس النواب	٢٤ ١. ٨	٠. ٠	٢٤ ١. ٨	٢ ٤٧. ٧	٠. ٠	٤٧. ٧	
	مجلس التدقيق الأعلى لجنة النزاهة	١١ ٣. ٦	٥ .٤	١٠ ٨. ١	٨٩ .٥	٣ .٥	٦. ٠	
	أخرى	١١ ٩. ٧	٠. ٠	١١ ٩. ٧	١ ١٧ .٤	٠. ٠	١٧. ٤	
	الإجمالي	٤ ٧٥ .١	٥. ٤	٤ ٦٩. ٧	٤٥ ٤. ٥	٣ .٥	٤٥ ١. ٠	
مجلس الوزراء	الهبات	٩٨٨. ٠	١ ١٤ .٩	٨٧٣. ٢	٩ ٣٣ .٨	٧ ٦. ١	٨٥ ٧. ٨	
	رئيس الوزراء والوزراء	٨١ ٦. ٨	٤٤ .٠	٧ ٧٢ .٨	٤٨ ٣. ٦	٥٧ .٩	٢٥ .٧	
	معهد الشهداء	٣٢ ٦. ١	٤٧ .٩	٢ ٧٨ .٢	٤٧ ٢. ٩	١ ٩٦.٢	٢٧ ٦. ٨	
	مديرية نزع سلاح الميليشيات والتكامل	٢٠ ٤. ٦	٠. ٠	٢٠ ٤. ٦	١ ٩٥.٥	٠. ٠	٩٥.٥	
	المخابرات الوطنية العراقية	١٩ ٣. ٦	٢٣.٩	١ ٦٩.٦	١٧ ٥. ١	٣٤.٣	٤٠ .٨	
	مجلس الأمن القومي الوطني المشترك	٦ ٣. ٤	٠. ٩	٦٢.٥	٦٨ .٠	١ .٣	٦. ٧	
	أخرى	٥ ٢. ٨	٨. ٠	٤٤ .٩	٤٩ .٤	١ .٨	٧. ٥	
		٤. ٤٥ ٦ ٢	٢٣ ٩. ٥	٢ ٤٠٥.٩	٢, ٣٧ ٨. ٣	٣ ٦٧. ٦	٢, ٠١ ٠. ٧	
الوزارات	المالية	١ ٨, ٩٤ ٢. ١	١, ٩١ ٥. ٤	١٧, ٠٢٦ .٧	١٣ ,٢ ٤٢.٥	١ ,٠ ١٨. ١	٢, ٢٢ ٤. ٤	
	النفط	١١ ,٩٢١ .٧	٩ ,١ ٠٢. ٦	٢,٨٢ ٤. ١	٧ ,٩ ٨٧. ٦	٥, ٩٤ ٠. ٢	٤٧. ٤,	
	الداخلية	٨ ,١ ٨٠. ٣	١٩ ٤. ٧	٧ ,٩ ٨٥. ٧	٦, ٣١ ٣. ٤	١ ٦٧. ٤	٦, ١٤ ٦. ٠	
	التعليم	٦,٨٨ ٧. ٤	٣ ٨٨ .٩	٦, ٤٩ ٨. ٥	٦ ,٤ ٨١ .٢	٣٨ ٤. ٦	٩٦. ٦ ,٠	
	الدفاع	٦, ٠٣ ٤. ٨	١ ١٩ .٧	٥, ٩١ ٥. ١	٥ ,٨ ٤٥. ٣	١٧ ٠. ٩	٦٧٤. ٤,	
	الكهرباء	٥,٥٦ ١. ٠	٤ ,٠ ٦٨. ١	١, ٤٩ ٢. ٩	٤ ,٢ ٣٢. ٨	٣, ١٩ ٧. ٩	٣٤. ٩ ,٠	
	الصحة	٤ ,٨ ٥٤. ١	٦٢ ٨. ٢	٤ ,٢ ٢٣.٩	٤,٨٩ ١. ٠	٨ ٩٧. ٤	٣, ٩٩ ٣. ٥	
	التجارة	٤ ,٦ ٤٥. ٤	٢ ٣. ٩	٤, ٦٢ ١. ٥	٣ ,٩ ٦٢.٥	٣ ٤. ٢	٣, ٩٢ ٨. ٣	
	التعليم العالي والبحث العلمي	٢ ,٦ ٥١. ٦	٤١ ٨. ٨	٢ ,٢ ٣٢. ٨	٢, ٢٠ ٠. ٥	٣ ٤٢.٠	١, ٨٥ ٨. ٥	
	البلديات والأعمال العامة	٤ ,٠٣٢. ٢,	١ ,٣٠٧. ٨	٧٢ ٤. ٦	١ ,٧ ٨٦. ١	١, ٠٥ ٨. ٨	٢٧. ٣	
	الموارد المائية	١, ٠٢ ٦. ٤	٨ ٣٧. ٦	١٨ ٨. ٨	١ ,٣٦٣.٥	١, ١٦ ٣. ٥	٩٩. ٩	
	الإسكان والتعمير	٩ ٧٦ .١	٧٤ ٨. ٥	٢ ٢٧. ٦	٨٩ ١. ٩	٦ ٥٨ .١	٢٣٣. ٨	
	الزراعة	٨٥ ٨. ٥	١ ٧٩ .٥	٦٧٩. ٠	٩ ٦٩ .١	٢٧ ٥. ٠	٩٤ .١	
	النقل	٧ ٧٤ .٨	٥٧ ٤. ٤	٢ ٠٠ .٤	٤٧ ٤. ٤	٢ ٨٥ .٢	١٨ ٩. ٢	
	العمل والشئون الإجتماعية	٦٣ ٨. ١	٨٩ .٧	٥ ٤٨ .٤	٨٨ ٣. ٢	١٥ .٤	٦٧. ٩	
	الشباب والرياضة	٦٣٢. ٥	٥ ٢٠.٥	١١ ٢. ٠	٧ ٤٩ .١	٦٥ ٢. ٥	٩٦. ٦	
	الصناعة والتعدين	٥ ٠٦ .٩	٤٧ ٨. ٦	٢٨ .٢	٥ ٨٤ .٠	٥٥ ١. ٠	٣٣ .٠	
	العدل	٣ ٩٢ .٢	٧. ٨	٣ ٨٤ .٤	٣٩ ٤. ٠	١١ .٥	٨٢.٥	
	الشئون الخارجية	٣ ٨٥ .٩	٥ ٩. ٨	٣٢ ٦. ٠	٧ ١٧ .٥	٤٠٨. ٥	٠٩. ٠	
	الثقافة	٢ ٥٥ .٧	٩ ٥. ٧	١٦ ٠. ٠	٢ ٧٧ .٦	١١ ٩. ٧	٥٧. ٩	
	الاتصالات	١ ٣١.٧	١١ ٩. ٧	١٢ .٠	٢ ٢٤ .٧	٢١ ٣. ٧	١١ .٠	
	التخطيط والتعاون الإنمائي	٥٤.٨	٩ .٠	٤ ٥. ٨	٢٠ ٦. ١	١٧ .٥	٨٨ .٦	
	أخرى	٤٣ ٨. ١	٣٧ .١	٤ ٠١ .٠	٣٩ ٦. ٩	٤٦ .٦	٥٠ .٣	
	الإجمالي	٤. ٨٥ ٧٨	٢١ ,٩ ٢٥.٩	٥٦ ,٨ ٥٩. ٥	٦٥,٠ ٧٤ .٩	١٧ ,٦٢٩ .٧	٤٧ ,٤ ٤٥. ٢	
المكاتب المستقلة	الإدارة العامة في المحافظات	٦, ٦٥ ٣. ٠	٦ ,٢ ٤٣. ٣	٤٠ ٩. ٧	٤ ,٣٦٨.٥	٣, ٩٤ ٤. ١	٢٤ .٤	
	المجالس المحلية في المحافظات	١٩ ٩. ١	٠. ٠	١٩ ٩. ١	٢ ٠٠ .١	٠. ٠	٠٠ .١	
	اللجنة العليا المستقلة للانتخابات	١ ٦٣ .٢	٤. ١	١ ٥٩ .١	١٦ ٤. ٩	٥ .٨	١٥ ٩. ١	
	أخرى	٥ ٨. ٣	٢. ١	٥٦ .٢	٥٥ .٤	٠ .٠	٥. ٤	
	الإجمالي	٧ ,٠ ٧٣ .٥	٦, ٢٤ ٩. ٥	٨ ٢٤ .٠	٤, ٧٨ ٨. ٩	٣, ٩ ٤٩. ٩	٨٣ ٩. ٠	
HJC	الإجمالي	٢٥ ١. ٢	١٢ .٠	٢ ٣٩ .٢	٢٧ ٧. ٨	١٤ .٧	٢٦٣ .١	
KR G	الإجمالي	١٠ ,٧ ٧٣ .٥	٣ ,٣ ٣٤ .٢	٧, ٤٣ ٩. ٢	٩ ,٥٥٥ .١	٣, ٧٢ ٢. ٢	٨, ٣٢ ٩.	
الإجمالي		١ ,٠٥ ١, ٠٠ ١	٣١, ٧٧ ٦. ٠	٦ ٨, ٣٢٩. ١	٨ ٢, ٦١ ٧. ٧	٢ ٥,٦٩ ٧. ٧	٦, ٩٢ ٠. ١	

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام قد تتأثر بالتقريب.

المصادر GOI, CoM, "مجلس الوزراء يعتمد مشروع قانون للموازنة الفيدرالية للسنة المالية في العام ٢٠١٢," ٢٠١٢/٩/١, الجدول C; GOI, MOF, "٢٠١١ جداول الميزانية العراقية," ٢٠١١/١٦/٥.

ايكسون موبيل من المشاركة في الجولة الرابعة للترخيص للتنقيب عن النفط والغاز في ١٢ مواقع جديدة محددة لربيع عام ٢٠١٢. ولم يكن واضحا كيف ستؤثر الأحداث على مشروع توريد مياه البحر الذي يتكلف مليارات الدولارات والذي ترأسه ايكسون موبيل والذي سيضخ مياه البحر من الخليج العربي إلى حقول النفط الجنوبية لدعم الضغط الجيد، ومعه، معدلات استعادة خام النفط.[٢٨٧]

وقد اجبر قرار ايكسون موبيل العراقيين على مواجهة قضية سياسية حساسة مع شعور جديد بالإلحاح: حيث تنتهي سلطة الحكومة المركزية وتبدأ سلطة الحكومة الإقليمية. وعلى الرغم من أن إقليم كردستان هو إقليم مستقل عن العراق، إلا أن محصلة هذا النزاع يمكن أن يؤثر على أعمال المحافظات الغنية بالنفط مثل البصرة، والتي لها الحق بناء على دستور العراق أن تبدأ عملية استقلال أكبر. والقضية التي ظهرت للعيان مقابل إخفاء عجز الحكومة العراقية على تمرير تشريع قومي والذي يضع القوانين لحكم قطاع الفحم المائي. ومع هذا، فهناك إشارات على أن عمل ايسكون موبيلمن الممكن أن يحث الحركة نحو اتفاق كدراسات مجلس النواب التي تتنافس على نسخ تشريع الفحم المائي المقترح: ومسودة منها، ترجع إلى ٢٠٠٧، تمركز السلطة في يد الحكومة العراقية، والآخر ينقل سلطة كبيرة للحكومات الإقليمية.[٢٨٨]

إنتاج النفط الخام

كان متوسط إنتاج النفط الخام في عام ٢٠١١ هو ٢,٥٤ مليون برميل في اليوم، بزيادة ٧٪ عن المتوسط اليومي عن عام ٢٠١٠، لكن أدنى بنسبة ٨٪ عن الرقم الذي عرضته الحكومة العراقية لعام ٢٠١١ وهو ٢,٧٥ مليون برميل في اليوم، والذي كان في بداية عام ٢٠١١. وفي هذا الربع السنوي، كان متوسط الإنتاج هو ٢,٥١ مليون برميل يوميا، بأقل من ٢٪ عن الربع السابق. والانخفاض في الإنتاج من الحقول الجنوبية بسبب التوقف بداعي أعمال التخريب في حقل الرميلة وعنق الزجاجة للتصدير قد تم تعويضه قليلا بزيادة الإنتاج في الحقول التي حول كركوك في الشمال.[٢٨٩]

وعنق الزجاجة الذي حدث بسبب القدرة غير الكافية لتصدير النفط وكذلك نقص السعة التخزينية لخام النفط سوف تستمر في أن تحد من الزيادة الطويلة المدى في إنتاج النفط. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، مثلا، ارتفعت صادرات النفط الخام من حقول النفط الجنوبية الضخمة بما يزيد عن ٨٠,٠٠٠ برميل يوميا (BPD) وفقا للمنظمة القومية لتسويق النفط (SOMO) ست مرات عن المقدار الذي تم ضخه في مزارع التخزين أثناء نفس الفترة.[٢٩٠] وإنتاج خام النفط في إقليم كردستان، غير المدرج في إحصاءات إنتاج الحكومة العراقية، قد تم تقييمه على أنه حوالي ٢٥٠,٠٠٠ برميل في اليوم هذا الربع السنوي.[٢٩١]

والشكل ٤,١٧ يقارن الإنتاج الحالي في العراق بالموجود لدى الدول الأخرى المختارة، والشكل ٤,١٨ يوضح إنتاج خام النفط العراقي ومستويات التصدير منذ ٢٠٠٣.

صادرات خام النفط وتوسيع القدرة

وصادرات خام النفط في الشهرين الأولين من الربع السنوي كانت بمتوسط ٢,١٤ مليون برميل في اليوم، بانخفاض ٢٪ عن متوسط الربع السنوي السابق وهو ٢,١٨ مليون برميل يوميا. وبيانات الطاقة القومية في العراق لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لم تكن متاحة بعد، ومع هذا، فبيانات وزارة النفط للربع السنوي الكامل قد أظهرت أيضا انخفاض ٢٪ عن الربع السابق. وحجم الصادرات للشهرين الأولين من الربع السنوي كان حوالي ١١٪ أعلى من الربع الرابع لعام ٢٠١٠.[٢٩٢]

والمراسي الأحادية النقطة (SPM) والتي تم بناؤها من خلال ليتون أوفشور بنحو ٩٠٠,٠٠٠ برميل يوميا لقدرة التصدير الإضافي ستبدأ في العمل في بداية

قالت وزارة النفط أنها سوف تستبعد شركة ايكسون موبيل من المشاركة في الجولة الرابعة للترخيص للتنقيب عن النفط والغاز في 12 من المواقع الجديدة.

الشكل ٤,١٧

الإنتاج من النفط الخام متوسط عام ٢٠١١ حتى تاريخ ٢٠١١/٨, العراق في مقابل الدول الأخرى

مليون برميل يوميا (التصنيف)

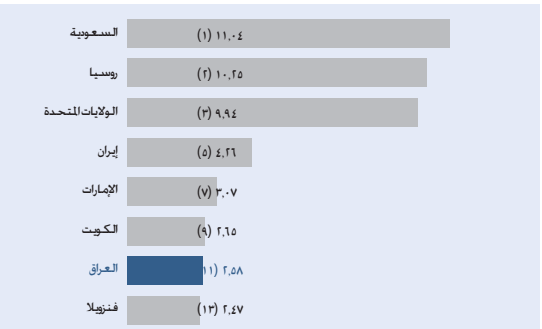

المصدر: EIA, "إجمالي دعم النفط" ٢٠١١/٨,
www.eia.gov/cfapps/ipdbproject/iedindex3.cfm?tid=50&pid=53&aid=1&cid=all,&

الشكل ٤,١٨

إنتاج النفط الخام والصادرات، حسب الشهر، ٢٠٠٣/١٠–٢٠١١/١٢
مليون برميل يوميا

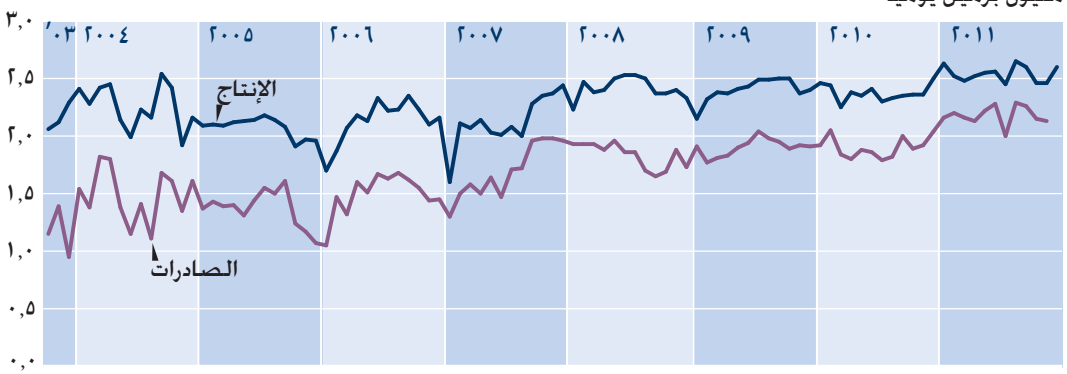

ملحوظة: الصادرات تتضمن النفط الخام من المنطقة الكردستانية؛ أرقام الإنتاج لا تتضمنها.

المصادر: NEA-I، ردا على طلب المفتش العام بتاريخ ٢٠١٠/٤/٦، ٢٠١٠/٦/٧، ٢٠١١/١١/١، ٢٠١١/٥/٤، ٢٠١١/٧/٧، ٢٠١١/١٧/١٠، و٢٠١٢/١/١.

٢٠١٢ في ميناء البصرة النفطي(ABOT). ومن المقرر أن يتم تشغيل عدد ٢ مرسى عائم فردي في العامين القادمين. ومعا، فمن المتوقع توسيع قدرة حمولة التصدير بزيادة ٢,٧ مليون برميل يوميا إضافية. ومع هذا، فعنق خطوط البترول في النظم التي تجمع خام النفط في مزارع التخزين وربطها بمرافق التحميل البحرية من المتوقع ان تحد من الاستفادة من سعة المراسي العائمة على مدار السنوات العديدة القادمة. والصراع الداخلي السياسي والعصبي قد اشتد أيضا على مدار العامين الماضيين، مما استهلك الكفاءة الإدارية الحكومية وأبطئ من نوع القرارات المطلوبة لحل هذه المشكلات.[٢٩٣]

أوبك

انتخبت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) (OPEC) وزير النفط العراقي عبد الله كريم اللويابي كرئيس لعام ٢٠١٢، مما مرر قيادة المنظمة إلى واحد من أعضائها الخمسة. ومن خلال تكوينها عام ١٩٦٠ كطريقة لتنسيق أفضل للسياسات بين منتجي خام النفط الرئيسيين ودعم الأسعار، أصبحت أوبك قوة سياسية واقتصادية عالمية في قلب الأسعار المرتفعة لخام النفط وحظر نفط العرب عام ١٩٧٣-١٩٧٤ الذي هز الاقتصاديات الغربية الصناعية.[٢٩٤]

انتخبت منظمة أوبك وزير النفط العراقي عبد الكريم اللعيبي رئيسا لها لعام 2012.

والاكتشافات النفطية الضخمة في دول ليس في أوبك في السنوات الأخيرة قد خففت من قوة المنظمة في تحديد الأسعار لأن نصيبها في إنتاج خام النفط قد انخفض من أكثر من ٥٠٪ في أوائل السبعينات إلى ٤٢٪ في عام ٢٠١١. واليوم، تعمل الدول الأعضاء الاثنا عشر في أوبك على الاتفاق على كوتة اختيارية للإنتاج في محاولة للحفاظ على أسعار قوية لخام النفط. وقد تم إعفاء العراق مؤقت من الكوتة منذ ١٩٩٨ وبالتالي يمكن أن تنتج خام النفط بقدر ما تستطيع لتمويل استعادتها من تأثيرات الحروب وعقوبات الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن تنضم العراق مرة أخرى لنظام كوتة أوبك في عام ٢٠١٤.[٢٩٥]

مبادرة الشفافية

أصدرت الحكومة العراقية أول مبادرة شفافية الصناعات الإستخراجية (EITI) تقرير بتاريخ ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢. والتقرير، والذي فصل المعلومات عن ٤١ مليار دولار في العوائد التي استلمها العراق من صادرات النفط والغاز في عام ٢٠٠٩، قد سوى الخلافات بين المبلغ المكتسب من بيع خام النفط أثناء العام كما قررت منظمة تسويق النفط والمبلغ الذي قرر المشترون دفعه لأجل ذلك النفط. العراق هو واحد من ٣٥ دولة والتي تعهدت بالالتزام بمجموعة مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية ذات معايير مشتركة تحكم الاستخدام الشفاف للثروة المستمد من الاستخلاص وبيع الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز. وعد السكرتير العام للمبادرة العراقية بنشر تقارير محسنة في المستقبل.[٣٠٣]

إحصاءات النفط العراقي: موضوعات ومنوعات

في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قامت العديد من وسائل الإعلام في العراق بالإعلان عن إحصاءات تصدير النفط الخام. وبعضاً منها، نقلا عن وزارة النفط، كتب أن حجم الصادرات في شهر تشرين الأول/أكتوبر كان أعلى بما يقرب من ٧٪ عما كان عليه في أيلول/سبتمبر. نقلت تقارير إخبارية أخرى في العراق أن منظمة تسويق النفط الحكومية (SOMO)، هي أيضا جزء من الوزارة، معلنة أن حجم الصادرات قد انخفض قليلا في تشرين الأول/أكتوبر مقارنة بالشهر السابق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نشر المسح الاقتصادي للشرق الأوسط (*MEES*) جدولين يظهران أرقام العراق الشهرية في إنتاج النفط الخام للأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١١: وكان أحد مصادرها يعزى إلى الوزارة، والآخر، إلى "تقديرات المسح الاقتصادي للشرق الأوسط". لا توجد أرقام شهرية في الجدولين متطابقة.[٢٩٦]

وتعكس الجداول واقعا مربكاً: فالعديد من مصادر البيانات عن إنتاج العراق من النفط الخام والصادرات نادراً ما تتوافق.[٢٩٧] والمنهجيات المستخدمة في جمع الإحصاءات تختلف اختلافا كبيرا. فبعض المنظمات تتبع مسار التطورات في حقول النفط وعمليات تحميل التصدير. وآخرون يراجعون البيانات الموجودة ثم يقومون بإضافة تقييمهم الخاص لإنتاج تقديرات مستقلة. أوبك، على سبيل المثال، تحصل على بيانات الإنتاج من ٦ مصادر مختلفة أولية ثم تزن مصداقية كلاً منها من أجل التوصل إلى الأرقام الخاصة بها. وتعمل إدارة معلومات الطاقة (EIA) على البيانات المحددة ومن ثم تجمعها مع مصادر البيانات لتطوير الإحصاءات الخاصة بها.[٢٩٨] ويمكن أيضا أن تعزى التناقضات بين المصادر إلى الفترات المحاسبية المختلفة قليلا والتي تبدو أنها حتى تتجاوز الوقت. فعلى سبيل المثال، البضائع التي تحملها شاحنة ويتم تحميلها في آخر يوم من الشهر الذي يبحر في وقت لاحق، في اليوم الأول من الشهر المقبل، قد تظهر في أياً من الشهرين في المصادر المختلفة.[٢٩٩] الشكل ٤,١٩ يقارن الإنتاج الشهري من النفط وصادراته في العراق لجزء كبير من عام ٢٠١١، على النحو الوارد من مصادر مختلفة.[٣٠٠]

كما نشرت عدة وكالات ومنافذ للقطاع الخاص أيضا إحصاءات عن الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام، والذي يعرف عادة باسم الكميات المقدرة من النفط الخام التي تبينها البيانات الجيولوجية والهندسية مع اليقين بأن أسعار اليوم يمكن استرجاعها باستخدام التكنولوجيا الحالية.[٣٠١] يشير الشكل ٤,٢٠، إلى مواضع جميع مصادر العراق بين الدول التي تملك معظم الاحتياطيات، لكنها لا تتفق جميعا على الكم الفعلي المتاح لدى العراق للإنتاج ولا يحدد تصنيف العراق بالنسبة إلى دول أخرى. في حين أن رئيس تحرير إحدى المجلات أوضح أن إحصاءات الاحتياطات عادة ما تكون مستمدة من بيانات الحكومات المضيفة، وعادة ما تستغرق التحديثات بعض الوقت قبل أن تظهر في قاعدة البيانات.[٣٠٢]

الشكل ٤,٢٠

تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام

بالمليار برميل

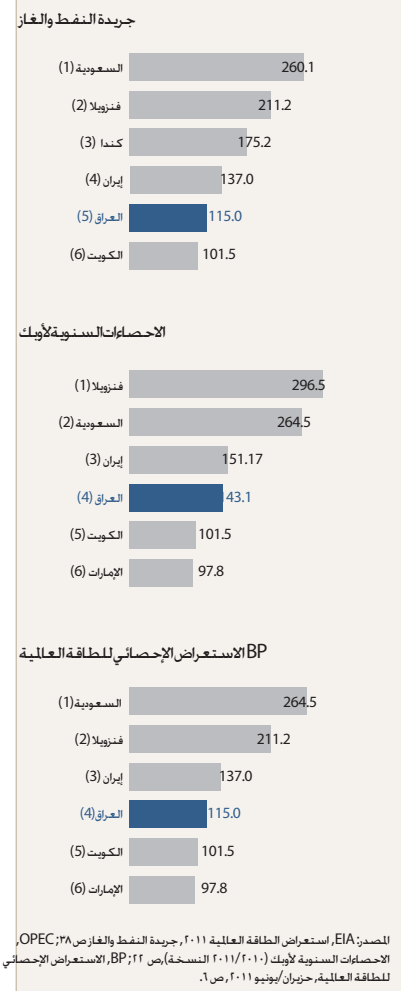

المصدر: EIA, استعراض الطاقة العالمية ٢٠١١, جريدة النفط والغاز ص ٣٨; OPEC, الاحصاءات السنوية لأوبك (٢٠١٠/٢٠١١ النسخة), ص ٢٢; BP, الاستعراض الإحصائي للطاقة العالمية, حزيران/يونيو ٢٠١١, ص ٦.

الشكل ٤,١٩

مقارنة بيانات إنتاج وصادرات النفط الخام في العام ٢٠١١ من المصادر المختلفة

مليون برميل يوميا

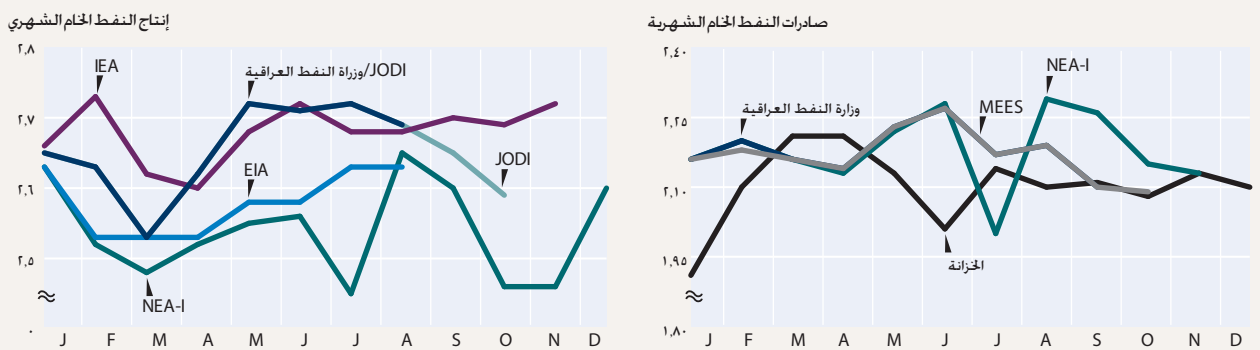

المصادر: GOI, وزارة النفط, الاستهلاك المحلي, www.oil.gov.iq, الرجوع إليه في ٢٠١٢/٤/١; EIA, إجمالي العرض من النفط, www.eia.gov, الرجوع إليه في ٢٠١٢/٤/١; IEA, المعلومات المقدمة للمفتش العام, ٢٠١١/٦/١; JODI, أعلى ٣٠ دولة في الإنتاج (آخر ١٥ شهر), www.jodidb.org, الرجوع إليه في ٢٠١٢/٤/١; شركة تسويق النفط, SOMO, www.somooil.gov.iq, الرجوع إليه في ٢٠١٢/٧/١; MEES, التقرير الأسبوعي, Vol. ٥٤ No. ٤٥, ٢٠١١/٧/١١, ص ٤; NEA-I, ردا على طلب المفتش العام, ٢٠١١/٥/٤, ٢٠١١/٧/٧, ٢٠١١/١٧/١٠, و

معامل التكرير ومنتجات البترول

أنتجت مصافي العراق وقود ديزيل، وجازولين وكيروسين وغاز مسيل أقل في هذا الربع السنوي في عام ٢٠١٠. وقد انخفض وقود الديزيل بنحو ١٥٪، والجازولين بنحو ١١٪، وكيروسين بنحو ٩٪، والغز المسيل بنحو ٨٪. تراوحت واردات وقود الديزيل أثناء الشهرين الأولين للربع السنوي ٢,٢٨ مليون لتر يوميا مقارنة بصفر للفترة المقابلة من عام ٢٠١٠. قفزت واردات الجازولين بنحو ٦٥٪ بمتوسط ٧,٠٢ مليون لتر يوميا عن الفترة المقابلة من عام ٢٠١٠، بينما ارتفعت واردات الغاز المسيل بنحو ٦٩٪ مليون لتر. ولأول مرة منذ نيسان/ابريل، استورد العراق في هذا الربع السنوي كيروسين، واشترى حوالي مليون لتر يوميا أثناء تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.[٣٠٤]

وفي هذا الربع السنوي، منحت وزارة النفط عقدا لمجموعة لويزيانا شو لتوفير دراسة جدوى لإعادة تأهيل واحدة من المصافي الرئيسية في العراق في البصرة، والتي لها قدرة لمعالجة ١٤٠,٠٠٠ برميل يوميا من خام النفط. ومن المتوقع أن تقيم الدراسة الحالة الحالية للمصفاة وتقييم الهندسة، وتوريد المعدات، وخدمات الاعمار المطلوبة لتحسين تشغيلها. وسوف يتم تأسيس العقد من خلال منحة مباشرة قدرها ٥٠٢,٠٠٠ دولار لشركة مصافي جنوب العراق من وكالة الولايات المتحدة للتنمية والتجارة، وهي أول منحة مباشرة للوكالة لكيان عراقي.[٣٠٥]

وقعت شركة شل ذات الملكية الهولندية ووزارة النفط اتفاق طال انتظاره للحصول على ما يقدر ب700 مليون قدم مكعب يوميا من الغاز الطبيعي المصاحب المتصاعد حالياً من حقول النفط في جنوب العراق.

الغاز الطبيعي

وفقا لوزارة النفط، فإن متوسط الغاز الطبيعي وصل إلى ١,٥٧٧ مليون قدم مكعب يوميا (MCFD) أثناء الشهور التسعة الأولى لعام ٢٠١١، وتم إشعال ٩٠٨ مليون قدم مكعب (٥٨٪).[٣٠٦] وكما يوضح الشكل ٤,٢١، فإن العراق كان في المركز الرابع بين أضخم الدول التي تشعل الغاز في عام ٢٠١٠.

وهذا الربع السنوي، وقعت شركة رويال دويتش شيل مع وزارة النفط اتفاق طويل الأجل، بقيمة ١٧ مليار دولار، للاستحواذ على حوالي ٧٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي المصاحب الذي يتم إشعاله حاليا في حقول النفط العراقية الجنوبية. وسوف تقدم شركة شيل الخبرة الفنية والميكانيكية لمشروع مشترك يسمى شركة غز البصرة، والتي تم تكوينها لتشغيل المشروع. وسوف تستحوذ شيل وشركائها على الغاز المصاحب الذي يتم انتاجه في الرميلة، والزبير، وغرب القرنة ١، وحقول مجنون. وبناء على الاتفاق، فشركة جنوب الغاز التي تملكها العراق تحمل ٥١٪ من نصيب المشروع المشترك، مع حمل شركة شيل لنسبة ٤٤٪ وميتسوبيشي

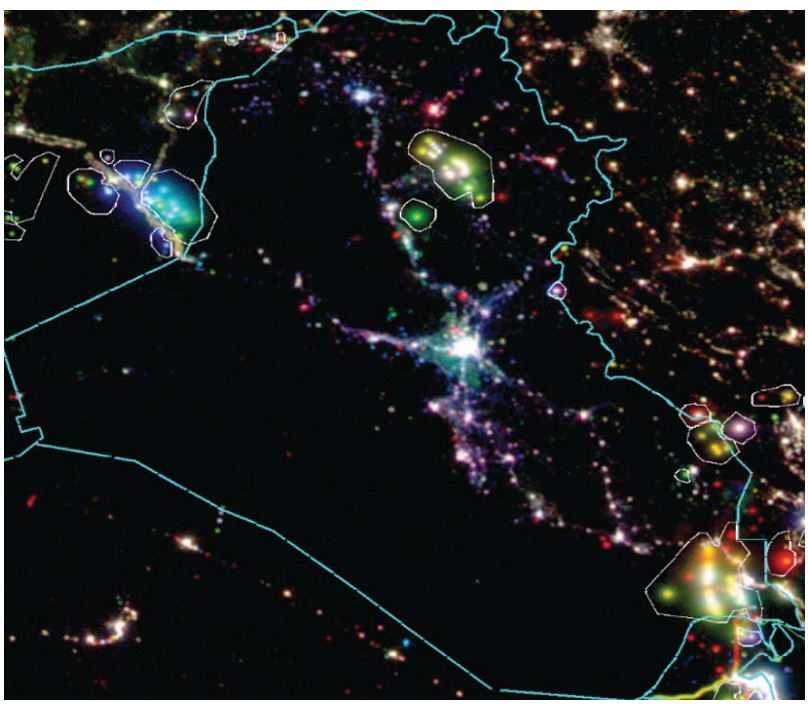

صورة القمر الصناعي -مجموعة من الصور التي التقطت في الأعوام ١٩٩٢-٢٠٠٨ - تظهر الغاز الطبيعي المصاحب المتصاعد. الغاز من حقول النفط الشمالية في المركز أعلى الصورة. في حين أن الاحتراق من الحقول الجنوبية الكبيرة يظهر في أسفل اليمين. (صورة القمر الصناعي التابع للناتو)

الشكل ٤,٢١

تدفقات الغاز الطبيعي في ٢٠١٠، العراق في مقابل الدولا لأخرى

مليار متر مكعب (التصنيف)

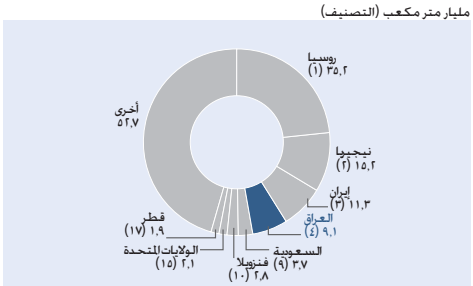

المصدر: البنك الدولي، تقديرات الكميات من بيانات الأقمار الصناعية، ٢٠٠٦ – ٢٠١٠،
/web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS
EXTOGMC/EXTGGFR/0,,contentMDK:22137498~menuPK:3077311~pagePK:641
68445~piPK:64168309~theSitePK:578069,00.html، الرجوع إليه في ٢٠١١/١٢/١٢.

اليابان ٥٪. وقد تم اختيار شيل للمشروع في عام ٢٠٠٨، لكن غياب المناقصة التنافسية للعقد، مع الحجم الهائل، قد سبب جدلا وتأخرا. ومع هذا، فالحاجة إلى الغاز من اجل تزويد محطات الطاقة، والرغبة في وقف خسارة مليارات الدولارات في العوائد، وتقدير العواقب البيئية للإشعال قد اتحدت للتغلب على معارضة العقد.[٣٠٧]

وفي علامة أخرى للتوترات بين السلطات المركزية للحكومة العراقية والحكومات الإقليمية، أعلن المجلس المحلي في البصرة قد أعلن بعد الاتفاق أنه قد أراد إلغاء عقد شيل وخطط لاتخاذ إجراء قانوني ضد وزارة النفط من أجل فشلها في التشاور على مشروع رئيسي في محافظته.[٣٠٨]

الاتصالات

تظل الاتصالات اللاسلكية هي من القطاعات الاقتصادية في العراق الأكثر نموا والأكثر جذبا للاستثمارات. في هذا الربع السنوي، فصل وزير الاتصالات الجهود المستمرة لتوسيع وتحديث شبكة الاتصالات اللاسلكية في الدولة:[٣٠٩]

- من المليون هاتف الثابت الجديد التي تم تركيبها منذ عام ٢٠٠٣، فثلاثة أرباعها يستخدم تكنولوجيا شبكة الجيل الجديد (NGN) ويتم التخطيط لأربعة مليون خط ثابت بنفس التكنولوجيا.
- ويتم التوسع في تكنولوجيا الخطوط المنزلية لتصل إلى حوالي ٢ مليون وصلة بنهاية ٢٠١٢.
- وقد وضعت الوزارة أهدافا طموحة لزيادة وصلة الانترنت من ٣٠٠,٠٠٠ اشتراك إلى ٣ مليون بنهاية ٢٠١٢. وقد تواجدت مئات وصلات قليلة في عام ٢٠٠٣.

الهواتف الجوالة

زادت شبكة الهاتف الجوال في المعدل السنوي بأكثر من ١٠٪ أثناء النصف الأول لعام ٢٠١١، واصلا إلى حوالي ٢٣ إلى ٢٤ مليون مشترك. وقد تم توقع أن استمرار النمو سيدفع إلى زيادة عدد المشتركين إلى أكثر من ٢٥ مليون بنهاية ٢٠١١، وهذا يمثل ٧٥٪ من معدل الاختراق. ومقدمي خدمة الهواتف الجوالة الثلاثة في الدولة- زين العراق (ملكية كويتية)، آسيا سيل (ملكية قطرية)، كوريا تيلكوم (جزء للكويت وجزء لفرنسا)- تستعد حاليا لتحقيق الالتزام القانوني لبيع ٢٥٪ من أسهمها في بورصة العراق، على الرغم من أن توقيت العروض المبدئية العامة هو غير أكيد. ومن المتوقع عرض رخصة تشغيل الهاتف الجوال في مزاد عام ٢٠١٢.[٣١٠]

النقل

الموانئ

وفقا لوزارة النقل العراقية، تم إكمال تصميم مراجع هذا الربع السنوي لميناء رئيسي جديد في الفاو، وبناء طريق خدمة رئيسي يؤدي إلى الموقع من المتوقع أن يبدأ أثناء النصف الأول من العام ٢٠١٢. والتصميم المختار يطالب بمرفق أضخم من المدروس في مرحلة دراسة الجدوى. وسوف يمتد الميناء بعيدا عن الشاطئ وسيقع على بعد أربع أميال شرقا غير المقترحات المصممة مسبقا للحصول على ميزة تيارات المد والجزر المفضلة. ويطالب الموقع الجديد بقناة وصول أطول وحاجز أمواج أطول. ومن المتوقع أن يجلب التصميم الجديد تكلفة أعلى من التقييم المبدئي وهو ٥,٨ مليار دولار. ووفقا لموظفين عراقيين رفيعي المستوى مسئولين عن المشروع، فلم يلعب ميناء كويتي تحت الإنشاء حاليا بالقرب من جزيرة بيبيان أي دور في التصميم المراجع للميناء العراقي وليس من المتوقع أن يعوق تشغيله بمجرد الإكمال.[٣١١]

الطيران

بنهاية الربع السنوي، فكل أصول الطيران المدني العراقي التي كانت تعمل سابقا من خلال القوات الأمريكية في العراق كانت تحت سيطرة الحكومة العراقية. والمطار الجوي في الموصل، بما في ذلك برج الملاحة المدنية، كان آخر مطار من خمسة مطارات إقليمية تم تحويلها لهيئة الطيران المدني العراقية (ICAA). والتحكم في الممر الغربي في مطار بغداد الدولي، وهو اكبر مطار في الدولة، قد تم تحويله إلى هيئة الطيران المدني العراقية في هذا الربع السنوي.[٣١٢]

وقد أكد وزير النقل في هذا الربع السنوي رسميا على نية الوزارة للانتقال إلى عقد مع شركة بوينج، بقيمة حوالي ٤,٥ مليار دولار، لشراء ما يزيد عن ٥٥ خط طيران تجاري. وبناء على شروط العقد المتفق عليه منذ أربع سنوات، فمن المتوقع أن تستلم الحكومة العراقية ٣٠ طائرات جيت ٧٣٧ قصيرة إلى متوسطة المدى و١٠دريم لينر ٧٨٧ طويلة المدى على فترة ٨ سنوات بداية من عام ٢٠١٣. والحكومة

جميع أصول الطيران المدني العراقية التي سبق للقوات الأمريكية في العراق تشغيلها تحت سيطرة الحكومة العراقية.

العراقية لها خيار شراء ١٠ طائرات إضافية ٧٣٧ و٥ طائرات إضافية ٧٨٧. ووفقا لمسئولي الوزارة، تبنى الصفقة على صيغة إستراتيجية تطلب: [٣١٣]

- وضع بغداد ومطارها الدولي كمحور رئيسي ونقطة ترانسيت تربط آسيا والشرق الأقصى مع وجهات في أوروبا وأمريكا الشمالية، تقريبا بنفس طريقة دبي حاليا
- والاعتماد على الحج، من خلال عرض رحلات تربط الحجاج المسلمين بمكة وفرصة زيارة بعض الأضرحة في العراق.

وقد أخبر مسئول بوينج المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق أن الشركة قد ظلت مهتمة بمضامين حكم المحكمة الكندية عام ٢٠١٠ بأن الخطوط الجوية الكويتية كان لها الحق في ملاحقة أصول الخطوط الكويتية لتعويض خسائرها عندما أوقف صدتم حسين طائراتها عقب غزو الكويت عام ١٩٩٠. وهذا الحكم قد فسخ صفقة بقدر ٤٠٠ مليون دولار بين الخطوط الجوية العراقية وبومبارديير كندا لعشر طائرات تجارية سي آر جاي ٩٠٠ بعد تسليم أربعة منها واستئناف التسليم في تموز/يوليو ٢٠١١ مع استحواذ الحكومة العراقية لطائرتين إضافيتين سي آر جاي ٩٠٠، ولا ترى بومبارديير سببا لكي تعتقد أنها لن تكون قادرة على تسليم الأربع طائرات المتبقية.[٣١٤]

النشاط التجاري الأجنبي تضاعفت تقريبا في عام 2011 إلى نحو 70 مليار دولار.

السكك الحديدية

وتعمل الحكومة العراقية مع شركة سويدية لتوفير الدعم التقني لشبكة الاتصالات الرقمية بالراديو الصغير الموجة المتقدم والتي تم إكمالها مبكرا في ٢٠١١ بتكلفة ٤٨ مليون دولار من صندوق الدعم الاقتصادي. وفقا لمسئولي شركة السكك الحديدة لجمهورية العراق (IRR) فقد تم تأخر بدء نظام التحكم في القطارات بسبب التكاليف التشغيلية ونقص الكهرباء اللازمة، وآخرون ينسبون التأخر إلى نقص موازنة التشغيل. ونظم الاتصالات والتحكم هي جزء من التحديث الرئيسي الجاري بالنسبة لخطوط السكك الحديدة في العراق وبالتالي يمكن للدولة تأسيس روابط مع الجوار مثل الكويت والمملكة العربية السعودية وتركيا وأن تصبح جزءا من شبكة نقل سطحية تربط دول الخليج الفارسي الأدنى بأوروبا. وكجزء من هذه الخطة، فتخطط شركة السكك الحديدة العراقية أن تضاعف طول مسارها من ١,٥٠٠ ميل حالي إلى ما يزيد عن ٣,١٠٠ ميل.[٣١٥]

المنظمة الدولية للتجارة والاستثمار

مدفوعا باحتياجات البنية التحتية الهائلة للعراق، فقد تضاعف النشاط التجاري الأجنبي تقريبا في عام ٢٠١١ إلى حوالي ٧٠ مليار دولار، مقارنة بمبلغ ٤٢,٧ مليار دولار في عام ٢٠١١، وفقا للنتائج التمهيدية للمراجعة التي أجراها استشاريو شركة دينا فورنتير.[٣١٦] وقد جاء الارتفاع على الرغم من الظروف الصعبة للأعمال خلال كثير من العراق. وفقا لسمح "الأعمال ٢٠١٢" للبنك الدولي الذي تم الإعلان عنه في هذا الربع السنوي، ظل العراق بالقرب من الأمم التي في مرتبة القاع رقم ١٦٤ من ١٨٣ دولة تمت دراستها والأخير في دول الشرق الأوسط في تصنيف "سهولة الأعمال" القديم. وكان أيضا أدنى بشكل كبير من ترتيب (٩٣) دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[٣١٧] ولمزيد من التفاصيل عن مناخ الأعمال في العراق، انظر الشكل ٤,٢٢.

البنك الدولي

تركز أنشطة البنك الدولي في العراق على بناء قدرة المؤسسات، وتنمية اقتصاد القطاع الخاص القوي، وتحسن إدارة موارد الحكومة العراقية، بما في ذلك عناصر الثروة البترولية الواسعة. والتزاماته الحالية للعراق يصل إلى ١,٢٥ مليار دولار. وفي هذا الربع السنوي، لخصت شركة التمويل الدولي، واستثمار البنك الدولي المبادرات المتعلقة بالعراق والتي يمكن أن تصل إلى ٨٠٠ مليون دولار لإصلاح وإعادة بناء القطاع المصرفي الخاص وجهود التمويل للاستحواذ على الغاز الطبيعي المشتعل. وبساعد البنك الدولي بالفعل الحكومة العراقية في جهود خصخصة ما يزيد عن ١٧٠ مشروع مملوك للدولة- وهي خطوة إذا نجحت يمكن أن توسع قاعدة الاقتصاد العراقي.[٣١٨]

صندوق النقد الدولي

أكد صندوق النقد الدولي على ترتيبه الاحتياطي الحالي ٣,٨٠ مليار دولار في هذا الربع السنوي بعد الثناء على الحكومة العراقية في جهودها في التحكم في نمو الإنفاق التشغيلي (عن بنود مثل الرواتب الحكومية) في مسودة موازنة عام ٢٠١٢ وبالتالي

الشكل ٤,٢٢

تصنيف البنك الدولي، العراق في مقابل الدول الأخرى

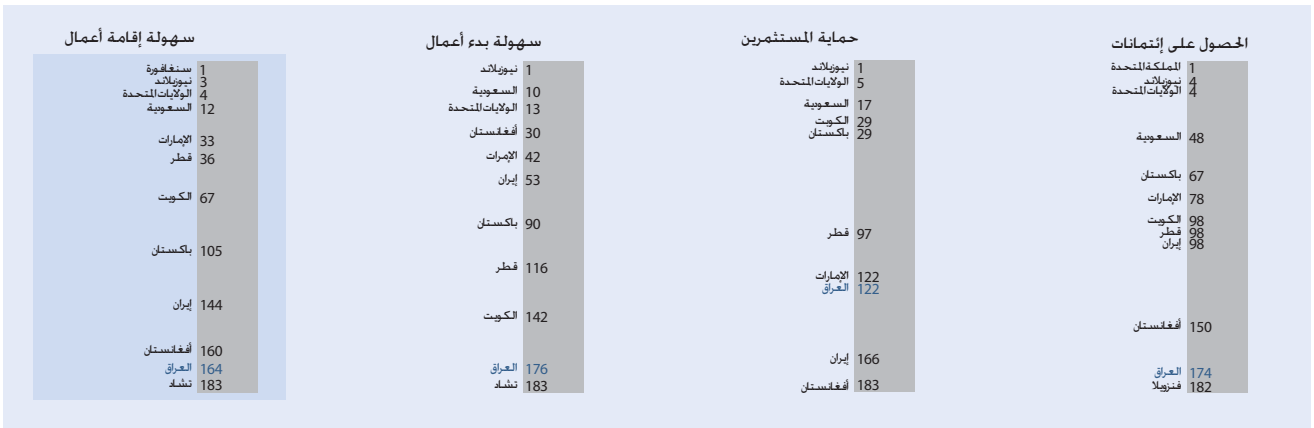

المصدر: البنك الدولي، "إقامة أعمال 2012،" www.doingbusiness.org/rankings، الرجوع إليه في 12/12/2011.

يمكن أن تتقدم موارد أكثر في البنية التحتية والدعم الاجتماعي. ويعمل الترتيب الاحتياطي شبكة أمان لتمويل الإنفاق الحكومي ولا ينبغي أن تنخفض أسعار النفط بشكل حاد. وحاليا يدعم صندوق النقد الدولي جهود الحكومة العراقية للمحافظة على استقرار الاقتصاد الكبير كمطلب مركزي للنمو والعمالة. وهو يعمل أيضا مع الحكومة العراقية تطوير قدرة القطاع البنكي على مساعدة تمويل نمو القطاع الخاص. ومن المقرر أن فريق صندوق لنقد الدولي سيجتمع في كانون الثاني/يناير مع الحكومة العراقية في بغداد لمراجعة تقدم برامجها الحالية ومناقشة الخطوات الآتية.[٣١٩]

أوروبا وما ورائها

الاتحاد الأوروبي

استمر دعم الاتحاد الأوروبي خلال المفوضية الأوروبية انخفاضه التدريجي في عام ٢٠١١ إلى ما هو أقل من ٤٠ مليون دولار، أي حوالي نصف ٧٨ مليون دولار تم توفيرها في عام ٢٠١٠ و١٥٪ في قمتها عام ٢٠٠٦، عندما ساهم بمبلغ ٢٧٤ مليون دولار. وهذا الإجمالي لا يشمل المساعدة الثنائية من الدول الأعضاء السبعة والعشرين في الاتحاد الأوروبي. وقد ركز دعم المفوضية الأوروبية لإعادة الاعمار على البرامج لتحسين الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي. في عام ٢٠١١، التزم الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٢٠ مليون دولار لقضايا إدارة وكفاءة المياه. (لمزيد من التفاصيل عن هذا البرنامج، انظر القسم الفرعي الخاص بالخدمات العامة من هذا التقرير). ومن المتوقع أن ينفق الاتحاد الأوروبي ٢٩ مليون دولار في عام ٢٠١٢ على برامج التنمية في العراق وأقل من ذلك في عام ٢٠١٣.[٣٢٠] ومساعدة الاتحاد الأوروبي للعراق في عام ٢٠٠٣-٢٠١٠ مفصلة في الشكل ٤,٢٣.

واصل دعم الاتحاد الأوروبي المقدم للعراق من خلال المفوضية الأوروبية في الانخفاض التدريجي في عام 2011.

الشكل ٤,٢٣

إجمالي مساعدات الاتحاد الأوربي، حسب القطاع، ٢٠٠٣-٢٠١٠

بالمليون دولار

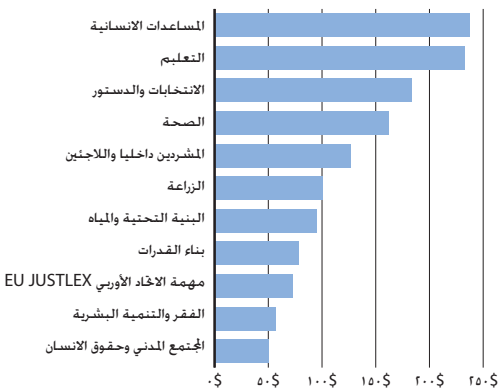

ملحوظة: البيانات توفرت باليورو وحولت للدولار في تاريخ ٢٠١٢/١٠/١ باستخدام سعر الصرف الحالي.

المصدر: EU, نظرة على دعم الاتحاد الأوربي في الأعوام ٢٠٠٣-٢٠١٠, /eeas.europa.eu/delegations/iraq/eu_iraq/tech_financial_cooperation overview/index_en.htm, الرجوع إليه في ٢٠١٢/٨/١.

المعرض ٣٨ التجاري الدولي في بغداد. ٣٠-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ٢٠١١.

نشاط الاستثمار الأمريكي

خلال النصف الأول من العام 2011، بلغ مجموع النشاط التجاري الأمريكي 2.92 مليار دولار.

زاد النشاط التجاري الأمريكي في العراق هذا الربع السنوي بعد فترة طويلة من التلكؤ في جهود المنافسين الأكثر عنفا من تركيا المجاورة وإيران وكوريا الجنوبية ودول غرب أوروبا مثل ايطاليا وفرنسا. أعلنت الغرفة التجارية الأمريكية أنه أثناء النصف الأول لعام ٢٠١١، وصل إجمالي نشاط الأعمال- بما في ذلك التجارة والتوزيع والاستثمار- ٢,٩٢ مليار دولار، تقريبا ١ مليار دولار أعلى من رقم نشاط الأعمال الأمريكي في العراق المسجل لكل عام ٢٠١٠. وتطورات الأعمال الأمريكية العراقية في هذا الربع السنوي قد شملت منح عقد وزارة النفط لمجموعة لويزيانا شو لتقديم دراسة جدوى لإعادة تأهيل أحد لمصافي الرئيسية في العراق، في البصرة.[٣٢١]

وفي إشارة إلى لوجود التجاري الأمريكي المتزايد في العراق، أعلنت شركة الكهرباء العامة في هذا الربع السنوي عن افتتاح ثلاثة مقارات- في بغداد، والبصرة، واربيل. وقد أعلنت هاني ويل في كانون الأول/ديسمبر أنها سوف تفتح مقرا للخدمة الكاملة في البصرة، وهو الثاني لها في بغداد في عام ٢٠١٠.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عادت الشركات الأمريكية إلى معرض بغداد الدولي للتجارة، عارضة هناك للمرة الأولى في عقدين. وكان هناك ما يزيد عن ٨٠ كيان بما في ذلك ٥٠٠ شركة كبرى مثل جينيرال موتور، وهيوليت باكارد، وسيتي بنك، ومؤسسات التعليم العالي مثل جامعات ميتشيجن وأوكلاهوما، ومجموعات صناعة السياحة والسفريات مثل سان فرانسيسكو للسفريات وفيزيت أورلاندو. ومعا، مثل الجناح الأمريكي أضخم معرض قومي فردي.[٣٢٢]

والإسراع في نشاط الأعمال الأمريكية قد جاء عندما اتخذ العراق خطوات لتشجيع المستثمرين الأجانب، وخاصة الشركات الأمريكية، للعمل في العراق. وقد قالت بعثة الاستثمار الإقليمي في البصرة هذا الربع السنوي أنها ستنهي النظام البيروقراطي الذي سبب إعاقات التأشيرة الذي تم في شهور وتعهدت بمعالجة طلبات التأشيرة من المستثمرين الأجانب في غضون ٤٨ ساعة. وأثناء زيارة إلى واشنطن في تشرين كانون الأول/ديسمبر، طالب رئيس الوزراء العراقي بزيادة الاستثمار في القطاع الخاص في بلاده، معلنا أن "كل قطاعات الاقتصاد موجودة، مفتوحة للأعمال بالنسبة للمشروعات الأمريكية".[٣٢٣]

رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يخاطب كبار رجال الأعمال الأمريكيين في مقر غرفة التجارة في واشنطن العاصمة (صورة غرفة تجارة الولايات المتحدة)

التمويل

إن الجهود المبذولة لمحو ميزانية حقبة صدام والقروض من أكبر بنكين في الدولة قد قامت بتقدم قليل هذا الشهر، على الرغم من تكوين لجنة حكومية ذات مستوى رفيع يرأسها البنك المركزي العراقي للعمل على القضية. والقروض السيئة هي من المعوقات العديدة التي تمنع بنكي رشيد والرافدين المملوكين للدولة من لعب دور محوري في توفير المنتجات المالية اللازمة لأعمال القطاع الخاص في أن يستمر وينمو في العراق. ومع البنك الثالث الذي تديره الدولة، بنك التجارة العراقي، ورشيد والرافدين، تفسر ٨٥٪ من كل معاملات البنوك في الدولة. وأحد العوامل التي يمكن ان تشجع البنوك على أداء المزيد من الإقراض هو معدل الفائدة المنخفضة، والذي احتفظ بها البنك المركزي العراقي عند ٦٪ خلال عام ٢٠١١. والمعدل المنخفض يقدم نموذجا للأعمال ذو مخاطر منخفضة والتي تفضلها بعض البنوك العراقية، فتلك البنوك تضع ودائعها في البنك المركزي وتجمع الفائدة عليها وليس توفير أموال المخاطر لطالبي القروض.

وقد أتى ثلاثة عشر بنكا صغيرا معا في هذا الربع السنوي ليشكلوا اتحاد قوميا لتمثيل الفوائد الجماعية. ومن الأعمال الأولى للمجموعة هو البدء في العمل على تأسيس مؤسسة ائتمانية.[٣٢٤] ولمزيد من التفاصيل عن دعم الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية للقطاع البنكي الخاص، انظر الباب ٣ من هذا التقرير.

وبعد ستة أشهر من طلب البنك المركزي العراقي من كل البنوك العراقية الخاصة من أن يكون لها أدنى حد من الاحتياطي وهو ١٠٠ مليار دينار (٨٥٤ مليون دولار)، فعدد ٦ من ٢١ بنك في بورصة العراق قد فشل في تحقيق الحد الأدنى من الاحتياطي. وبعض هذه البنوك من المتوقع أن تسعى إلى الاندماج إما مع بنوك عراقية أخرى أو مع مؤسسات إقراض أجنبية لتحقيق أدنى متطلبات مالية.[٣٢٥]

كان 6 من 21 بنوك المدرجة في سوق الأوراق المالية في العراق قد فشلت في تحقيق هدف الحد الأدنى من الاحتياطي.

إصلاح الشركات الحكومية

استمرت الجهود لايجاد شركاء القطاع الخاص لما لا يقل عن بعض المشروعات التي تديرها الدولة وهي ١٧٠ فأكثر في هذا الربع السنوي. وكان مصنع سيماوا للاسمنت في المراحل الأخيرة للدخول في اتفاق شراكة، وكذلك تقدمت شراكتين بين القطاع العام والخاص تشمل هندسة المشروعات المملوكة للدولة ومصنع أدوية، لكن لا يزال يجب أن تدخل اتفاقية رسمية.[٣٢٦] ◆

مجمع الشركات المملوكة للدولة في شرق بغداد.

التركيز على الفساد

١٥ مارس/آذار ٢٠١١. الرسوم المتحركة السياسية العراقية: كلمة في أقصى اليسار تقول "الفساد وكلمات في أقصى اليمين تقول (تسونامي بغداد). (المدى)

الفساد هو الموضوع المستمر في الخطاب السياسي العراقي المعاصر. في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١, قال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أن الفاسد في الحكومة العراقية (GOI) أمرا خطيرا ويشكل تهديدا للاستقرار الوطني والإرهاب.[٣٢٧] في الواقع تلك كلمات استفزازية, ولكنها مجرد صدي لما قاله الزعماء العراقيون عن فساد حكومتهم في معظم السنوات الثماني الماضية. في عام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، قال مسئول سابق رفيع المستوى في الحكومة العراقية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن الفساد داخل الحكومة العراقية "يهدد الدولة". في تلك السنة نفسها, وضع المفتش العام التكلفة الإجمالية السنوية التي تسبب فيها الفساد في العراق لصالح وزارة الصحة بنحو ٤ بليون دولار.[٣٢٨]

تردد صدي مشكلة الفساد داخل الحكومة العراقية في الأشهر الأخيرة عندما قال الرئيس العراقي الجديد في لجنة النزاهة (COI) والقاضي علاء جواد حميد بأن مشكلة الفساد واحدة من أكبر المشاكل في العراق. هذا يؤدي إلي فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية.[٣٢٩]

في تقريرها السنوي الأخير (تغطية علم ٢٠١٠), حددت لجنة النزاهة كمية التقدم الذي أحرزته في محاربة الفساد المتفشي. لكن لوحظ أن محاكمة كبار المسئولين لا يزال يشكل تحديا كبيرا. حول هذه النقطة, ذكر التقرير أن كبار المسئولين الذين لديهم وصلات سياسية قوية أصبحوا أقوي من القانون ومن الدستور ويشكلوا عائقا كبيرا في تحقيق سيادة قانون التقدم في العراق.[٣٣٠] ووفقا لتقرير لجنة النزاهة, مازال المسئولين العراقيين مستمرون في مقاومة المساءلة الحقيقية علي الرغم من أنها ترفع شعارات المساءلة والشفافية. تفرغ مقاومة الرقابة والمساءلة عجلة عملية قتال الفساد. هذا يخلق أحد الجوانب التي يكون فيها المفسدين أقوى من المطاردون."[٣٣١]

منذ عام ٢٠٠٤، كشف المحققون بلجنة النزاهة وغيرهم من مسئولي مكافحة الفساد العراقية عددا من مشاريع الفساد، بما في ذلك تسريب أموال الدولة والسرقة وإعادة بيع الأدوية ودفع مرتبات لموظفين وهميين.[٣٣٢] المثال الأكثر فظاعة (الموصوف في تشريح جريمة بمليار دولار, في هذه الفقرة الفرعية), تم التحقيق مع وزير الدفاع المؤقت بسبب تهمته بسرقة ما يقرب من ١,٣ مليار دولار من الأموال العراقية من خلال صفقة أسلحة فاسدة في عام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥. [٣٣٣] لا يزال الوزير والمشاركين الآخرين طلقاء بسبب "قانون العفو العام" الذي أقره مجلس النواب (COR) في عام ٢٠٠٨, والذي محي لائحة من جرائم الفساد التي يرتكبها العديد من المسئولين الحكوميين قبل مرور القانون.

وفقا للجنة النزاهة، لا يزال مستوى الفساد في العراق مرتفع بسبب العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية التي لا تزال مترددة في اعتماد الشفافية في عمليات وظائفهم ولا سيما القطاع المصرفي في العراق بسبب عدم وجود شفافية.[٣٣٤] يقدر مسئولي مكافحة الفساد في الحكومة العراقية أن كمية الأموال التي تم تسريبها في القطاع الخاص قد تسببت في خسارة مئات الملايين من الدولارات (في حالة واحدة, ما يصل إلي ٣٦٠ مليون دولار).[٣٣٥]

في حزيران/يونيو ٢٠١١، أصدرت المحكمة العراقية أمر باعتقال مدير المصرف العراقي للتجارة، الذي أذن بصرف القروض الفاسدة وتحويل أموال الدولة لأغراض شخصية. لقد تلقت لجنة النزاهة أيضا دلائل علي عمليات تسريب الأموال غير المبلغ عنها خارج العراق (والتي تقدر بعشرات الملايين لكل معاملة). تعتبر معظم هذه العمليات مستمدة من التمويل الحكومي.[٣٣٦] وفقا للجنة النزاهة, يجعل النظام المصرفي الذي عفا عنه الزمن من الصعب اعتماد التقنيات المناسبة والإجراءات الخاصة بمنع غسل الأموال لم يتم انجاز أي تقدم ملموس لمتابعة والحد من هذه الظاهرة الإجرامية ,والتي, من الناحية العملية, تساعد الفاسدين في استخدام سلوكهم غير الشرعي.[٣٣٧]

تقييم الفساد

يقدم البنك الدولي مؤشرات الحكم في جميع أنحاء العالم والتي تغطي أكثر من ٢٠٠ دولة وإقليما، وبعضها يتحدث عن مسألة الفساد. التي تقاس علي مقياس مكون من ١٠٠ نقطة, لقد سجلت الدول التي تحتوي علي المؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد ١٠٠ نقطة, أما التي ليس لديها مؤسسات لمكافحة الفساد تسجل صفر. في عام ٢٠١٠, سجلت العراق ٥ نقاط (انظر الشكل 1.C).[٣٣٨]

منظمة الشفافية الدولية, هي منظمة غير حكومية لمراقبة الفساد الدولي وتقوم بنشر مؤشر سنوي لمدركات الفساد (CPI). المستمد من المسوح به من الشركات والمحللين, يقدم مؤشر أسعار المستهلكين الأحكام الأكثر قبولا حول مستويات الفساد الحكومي في جميع أنحاء العالم.[٣٣٩] وفقا لمؤشر عام ٢٠١٠, تعتبر العراق في المرتبة ١٧٥ من الدول ١٨٢ الذين كانوا في أسفل مؤشر أسعار المستهلك في ٥٪ سنويا منذ عام ٢٠٠٦.

إطار مكافحة الفساد في العراق والبنية التحتية.

جهود الحكومة العراقية للتصدي للفساد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC), والتي صدقت عليها العراق عام ٢٠٠٨. تقدم اتفاقية مكافحة الفساد المعايير التي يجب أن تتبعها الأحزاب وتفاصيل التزاماتها, بما في ذلك تبادل المعلومات وتقديم الدعم لاسترداد الأموال.[٣٤٠]

وفقا للجنة النزاهة, "علي الرغم من النجاحات في تنفيذ بعض المتطلبات الخاصة باتفاقية مكافحة الفساد من خلال بذل جهود جادة من قبل المختصين, مازال النظام القانوني العراقي غير قادر علي الاستجابة الفعالة لأهم متطلبات أحكام الاتفاقية."[٣٤١] تقوم الولايات المتحدة والأمم المتحدة بتقديم المساعدة إلي العراق في مجال التدريب في إطار اتفاقية مكافحة الفساد من خلال برنامج المساعدة في التحقيقات الجنائية الدولية (ICITAP) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).[٣٤٢]

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد كجزء من عملية اتفاقية مكافحة الفساد

اعتمدت الحكومة العراقية الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من ٢٠١٠ – ٢٠١٢ (NACS). تم منح حوالي ٨ مليون دولار أمريكي لتطوير إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة. تم اعتمادها رسميا من قبل مجلس الوزراء (COM) في ديسمبر ٢٠٠٩, تقوم هذه الإستراتيجية بتقديم خطة عمل مكونة من ٢٠١ نقطة مراقبة من قبل مكتب التخطيط الإستراتيجي ضمن لجنة النزاهة.[٣٤٣] يسرد الجدول C.١ بعض الأحكام الإستراتيجية.

لم تقم الحكومة العراقية حتى الآن بتقييم, إن وجدت, أهداف هذه الخطة التي تم انجازها. هناك عدة أسباب منعت هذا التقييم:

- التأخير في تشكيل الحكومة بعد انتخابات عام ٢٠١٠
- المسئولين المعينين حديثا الذين لا يزالون يتعلموا وظائفهم.
- المسئولين الذين قاوموا القواعد واللوائح.
- عدم وجود تشريعات جديدة, مثل قانون جديد للمفتش العام وقانون جديد للخدمة المدنية.

البنية التحتية لمكافحة الفساد.

يقدم مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء التوجيه الإستراتيجي لمكافحة الفساد. عند توليه المنصب لأول مرة في عام ٢٠٠٦, قام وكيل الوزراء نوري المالكي بتعيين مستشار لمكافحة الفساد والذي كان يعمل آنذاك أيضا بالتعاون مع المفتش العام بوزارة الصحة.

تم إنشاء المجلس المشترك لمكافحة الفساد (JACC), بواسطة رئيس الوزراء في منتصف عام ٢٠٠٧ بمساعدة من السفارة الأمريكية في بغداد وكيانات مكافحة الفساد وإحداثيات

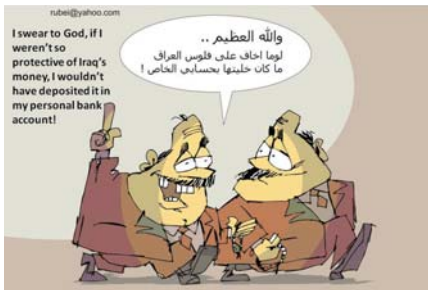

٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. الرسوم المتحركة السياسية العراقية: (الصباح الجديد)

الشكل C.1

مقاييس البنك الدولي للقدرة على ضبط الفساد العراق في مقابل الدول الأخرى

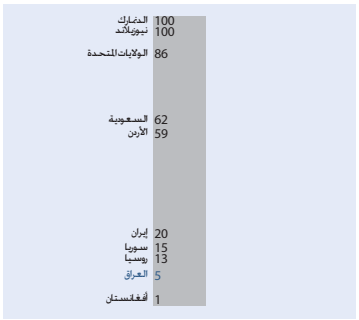

المصدر: البنك الدولي, مؤشرات الأنظمة الإدارية العالمية. http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp, الرجوع إليه في 12/12/2011.

العراق والجهود المبذولة. من المفترض أنه تم دعم المجلس المشترك لمكافحة الفساد لأداء الخدمة بدقة عالية كدليل لعضوية اللجنة التي تضم ممثلين من مجلس الوزراء وممثلين من مكتب رئيس مجلس الوزراء وكذلك مكتب المفتش العام ومن لجنة النزاهة وديوان الرقابة المالية (BSA) ومن نظام المحكمة العراقية. ٣٤٤ قام رئيس مجلس الوزراء بتشكيل عدة لجان تقدم واحدة منهم التوصيات عن مؤهلات المرشحين لمنصب المفتش العام.[٣٤٥]

تعتبر ملاحقة قضايا الفساد في العراق مشكلة أكثر تعقيدا من ملاحقة قضايا الجرائم الأخرى. في حين إرسال الأنشطة الإجرامية العامة لقضاة التحقيق, يتم إرسال القضايا المتعلقة بالفساد إلي المفتش العام للتحقيق فيها. ذلك بخلاف نظام المفتش العام الأمريكي, حيث يتم الإشراف علي هذه التحقيقات في العراق من قبل وزير وأحيانا يتم الإشراف عليها من قبل مكتب رئيس الوزراء. في الحالات التي تعتبر حساسة من الناحية السياسية, يقوم رئيس الوزراء بتعيين لجنة مخصصة للتحقيق, والتي تقرر ما إذا كان ينبغي إرسال هذه القضية إلي المحكمة أم لا. ينص قانون لجنة النزاهة الذي صدر مؤخرا علي أنه يمكن للجنة النزاهة أن تستخدم حكمها المستقل بدون إرسال القضية إلي المحكمة إن وجد أن الأدلة لا تدعم الادعاء. للمحة عامة عن السلطات والعلاقات بين هذه الكيانات، انظر الشكل ٢.C.

المجلس الأعلى للتدقيق

تم إنشاؤه لأول مرة من قبل الإدارة في المملكة المتحدة في عام ١٩٢٧, ويعتبر المجلس الأعلى للتدقيق أقدم مؤسسة في العراق لمكافحة الفساد. تم تحديث هذه المنظمة في عام ٢٠٠٤ من قبل سلطة الائتلاف المؤقت (CPA) طلب رقم ٧٧, وتم تعديل ميثاقها في شهر سبتمبر/أيلول ٢٠١١ من قبل مجلس النواب.

يقوم المجلس الأعلى للتدقيق بالتدقيق في جميع الوكالات الخاصة بالحكومة العراقية. تعتبر وظيفة هذا المجلس مماثلة لوظيفة مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية (GAO) وكذلك مكتب المحاسب الحكومي والتي ليس لديها صلاحيات لإنفاذ القانون. في عام ٢٠٠٥, تم ذكر المجلس الأعلى للتدقيق علي أنه وكالة مستقلة في الدستور العراقي الجديد والذي أحرز مؤخرا أكثر من ذلك من قبل القانون

الجدول ج – ١

استراتيجية مكافحة الفساد الوطنية العراقية ٢٠١٠ – ٢٠١٤: المشاكل المختارة والإجراءات المقترحة

المشكلة القائمة	الخطر	خطة عمل لمعالجة المشكلة	الهيئة المنفذة
انعدام الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية	استخدام أموال الدولة لتمويل الأحزاب أو الحصول على تمويل من مصادر أخرى يمكن تضغط وتؤثر على صنع القرار	وضع نظام للتمويل السياسي الذي يعتمد على: • تسجيل أعضاء الحزب • تحديد المساهمات أو تبرعات الأحزاب والمرشحين • تسليم الإفصاحات المالية • تحديد عقوبات لعدم الالتزام • حظر استخدام أموال الدولة والممتلكات العامة في الحملات الانتخابية	مجلس النواب – وزارة المالية – المفوضية العليا للانتخابات – المجلس الأعلى للتدقيق
تعارض المصالح في العقود الممنوحة	المنافسة غير العادلة	رصد عملية تقديم العطاءات في جميع الوزارات والمحافظات والرموز ذات الصلة بتطبيق قواعد السلوك؛ إعداد اللوائح والمعايير لتجنب تضارب المصالح	مجلس النواب ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وكافة الوزارات ومجالس المحافظات ولجنة النزاهة
فترة طويلة بين منح وتوقيع العقود	نشر الفساد المالي والإداري من خلال التواطؤ مع الموردين	إعداد وحفظ جداول زمنية	مديرية التدقيق التداخلي المفتشين العموميين
سوء الإشراف الميداني في مواقع العمل وعدم الفحص للتأكد من مطابقة مواصفات المشروع الذي تم تسليمه لشروط العقد	تنفيذ المهام بطريقة أدنى من المستوى المطلوب؛ إهدار الأموال العامة والفساد	تعيين عدد كاف من المشرفين للتأكد من تنفيذ المشروع والالتزام بالمواصفات؛ التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في المشروعات المنجزة المستلمة والتحقق من مطابقتها للمواصفات الواردة في دراسة الجدوى	كافة الوزارات والمديريات والمحافظات
تزوير شهادات الثانوية العامة والشهادات التي تم الحصول عليها من خارج العراق الخاصة بالمدارس الثانوية والدراسات العليا	قبول الطلاب غير المؤهلين؛ منح الشهادات للطلاب غير المؤهلين	التحقق من الوثائق عن طريق الآليات والتقنيات المتقدمة؛ إلغاء جميع الشهادات المقدرة بشكل مؤقت	وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون الخارجية
فساد في إدارة السجون	حراس السجن والمسؤولين عنه لديهم الفرصة لاستغلال السجناء: تقديم رشاوى للحصول على بعض الامتيازات وتنفيذ هذه السياسة المدمرة لإدارة شؤون العدالة الجنائية	مراعاة المعايير الدولية لتحديد مساحة وقدرة وحالات حل السجن، فصل السجناء المحكوم عليهم والذين تقل أعمارهم عن سن المحاكمة، تحسين إجراءات الاعتقال ومعاملة السجناء.	وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة حقوق الإنسان، لجنة النزاهة.
التلاعب في أنظمة البطاقات التموينية والوقود.	الفساد الإداري والمالي.	تصميم الضوابط والإجراءات والتعليمات اللازمة لتنظيم سير العمل في المجالات التالية: • تسليم البطاقة التموينية • تسليم بطاقة الوقود. • حذف أفراد الأسرة المتوفيين من نظام البطاقة التموينية.	غير محدد
ضعف أداء المؤسسات الصحية فيما يتعلق بتقديم الخدمات للمواطنين حيث تقدم خدمات في مقابل الحصول على رشاوى	تدني مستوى الصحة العامة، إهدار المال العام	إعداد خطة رعاية صحية عامة تضمن توفير الموارد البشرية والاحتياجات المادية وتكثيف الزيارات الميدانية إلى المؤسسات الصحية لضمان الأداء الأمثل في العمل	المفتش العام بوزارة الصحة، منظمات المجتمع اليمني (CSOs)
التباطؤ في نقل وتسويق منتجات النفط والغاز بسبب انتشار الفساد	سوء الأداء وإهدار الأموال العامة والطاقات والإثراء غير المشروع على حساب المال العام والشعب وارتفاع أسعار منتجات النفط وانخفاض في الطاقات الإنتاجية للمصانع ووحدات الإنتاج التي تعتمد على النفط والغاز في كل من القطاعات العامة والخاصة	ينبغي على الشركات والمديريات ذات الصلة تكثيف جهودها لتطوير آليات نقل وتسويق المنتجات النفطية والغاز وفقا لخطة سنوية معدة لهذا الغرض (يجب معاقبة أولئك الذين لا يقوموا بإتباع الخطة)، وكذلك الإعلان عن آليات النقل والتسويق في الصحف لتطبيق مبدأ السرور والتنسيق مع الوزارات والمديريات التي تستخدم منتجات النفط والغاز لتقدير الحاجة الفعلية وإعداد جدول زمني متبادل ومتفق عليه	وزارة النفط، ومديرية الأمن الاقتصادي بوزارة الداخلية والإدارات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمديريات والوزارات التي تعتمد على الاستفادة من المنتجات النفطية. ووسائل الإعلام
ودود أسماء ملفقة على كشوف المرتبات	إهدار المال العام	إعداد جهاز مشدد لمراقبة الإجراءات من خلال ميكنة الموظفين ونظام ألرواتب، فصل المخاوف الناجمة عن (الإعداد والدفع والفحص)، مطابقة السجلات باستمرار بين مختلف الأطراف المعنية	كافة الوزارات والمديريات والمحافظات

المصدر: الحكومة العراقية، استراتيجية مكافحة الفساد الوطنية العراقية للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤، ١/٢٠١٠.

الجديد الذي يعطي مجلس النواب – ليس رئيس الوزراء – سلطة تعيين أو عزل قيادة المجلس الأعلى للتدقيق. كشف المجلس الأعلى للتدقيق بالتعاون مع لجنة النزاهة، أول حالة من حالات الفساد الكبير في العراق، في عام ٢٠٠٥، وجد أنه تم فقدان حوالي ١,٣ مليار دولار بسبب حالات الفساد من خلال سلسلة من ٨٩ عقد داخل وزارة الدفاع.[٣٤٦]

شمل التقرير السنوي للمجلس الأعلى للتدقيق في عام ٢٠١٠ النتائج التالية:[٣٤٧]

- لم تقدم العديد من الوزارات والشركات المملوكة للدولة (SOEs) البيانات المالية لديوان الرقابة المالية للتدقيق، وفقا لما يقتضيه القانون.
- قامت معظم وكالات الحكومة العراقية بتراكم الأموال غير المنفقة على مدى عدة سنوات، بدلا من إعادة هذه الأموال، كما هو مطلوب، إلى وزارة المالية.

الشكل C.2
معاملة قضايا الفساد في مقابل معاملة القضايا العامة

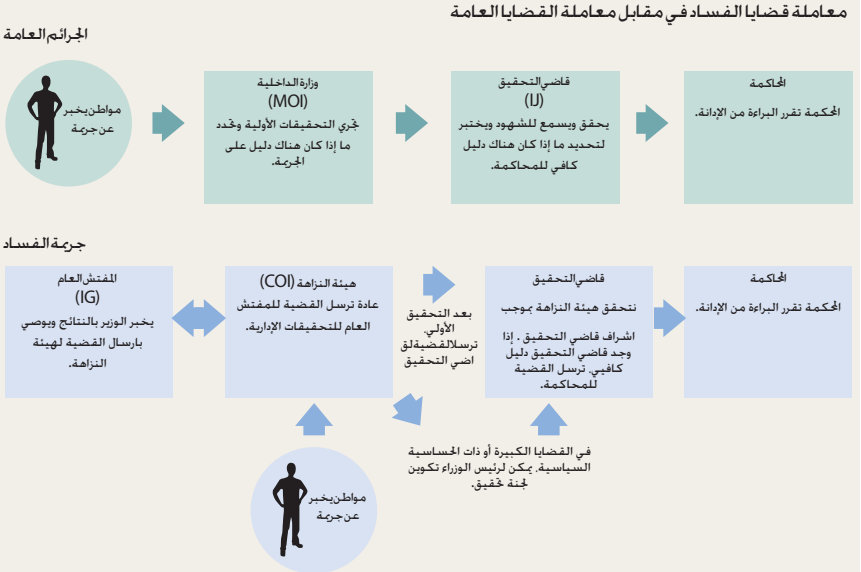

المصدر: مسئولو هيئة النزاهة، في الاجتماع مع المفتش العام ٢٠١١.

- حصل أكثر من حوالي ٢١٠٠ مسئول في الحكومة العراقية علي رواتب مزدوجة خلال عام ٢٠٠٩, وكذلك تم تقديم مدفوعات مكررة لعائلات موظفي الحكومة العراقية الذين قتلوا في هجمات إرهابية.
- تسبب ضعف نظم الرقابة الداخلية في "معظم" وكالات الحكومة العراقية في عدم قدرتها على أداء واجباتهم إما بشكل صحيح أو الحفاظ على الأموال العامة بالطريقة المناسبة.
- في حين أن الهيئة الوطنية للاستثمار قامت بمنح ١٩ رخصة استثمار في الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩, " لم يتم تنفيذ معظمها بسبب عدم تخصيص الأراضي أو بسبب سحب تراخيص الاستثمار من بعض المستثمرين".
- من أهم البنوك التابعة للدولة – الرشيد والرافدين – والذين لا يستخدموا النظام القائم علي المكافأة/التعزيز.
- بسبب الفشل من قبل نظام التفتيش في وزارة الصحة, المواد الغذائية المنقولة إلي العراق خلال عام ٢٠٠٩ "ليست صالحة للاستهلاك البشري". علاوة على ذلك، واصلت العديد من المستشفيات استخدام الأدوية منتهية الصلاحية وافتقارها إلى المستلزمات الطبية اللازمة.
- كان المجلس الأعلى للتدقيق غير قادر علي تحديد مستويات الإنفاق في وزارة التجارة في الفترة من ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩.
- كانت وزارة النفط "ليست جدية" حول تثبيت نظام لقياس كميات النفط.

المفتشون العموميين

تم إنشاء طلب ٥٧ من سلطة ائتلاف مؤقتة في نظام التفتيش العراقي في عام ٢٠٠٤, وتم تنميطها عموما علي نظام المفتش العام بالولايات المتحدة الأمريكية. مثل نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية, يقوم المفتش العام في العراق بعمليات التفتيش والتدقيق والتحقيق في مؤسسات الحكومة العراقية. تحتوي كل وزارة وبعض اللجان المستقلة (مثل السنية والأوقاف الشيعية) علي مفتش عام. بموجب اتفاقية الوساطة بواسطة رئيس الوزراء, يقوم المفتش العام بإجراء التحقيقات الأولية قبل إرسالها إلي لجنة التحقيق من أجل التحقيق بشأنها والملاحقة القضائية.

بخلاف نظام الولايات المتحدة, يؤدي المفتش العام خدمته تحت إشراف وزرائه, والذين يقررون الإجراءات التصحيحية المناسبة للقيام بالأعمال غير المشروعة أو ارتكاب الجرائم. يقوم رئيس الوزراء بتحديد كل مفتش عام وميزانية وكالاته , ومع ذلك, هذا فرق آخر رئيسي عن النظام في الولايات المتحدة, وزير الوكالة – ليس رئيس الوزراء – لديه السلطة لإقالة المفتش العام.[٣٤٨]

تم تشكيل مكاتب المفتش العام بطريقة مهنية غير رسمية, ويشار إليها علي أنها ديوان (أو مجلس), للحصول علي الدعم والتدريب المتبادل. تجتمع هذه المنظمة شهريا مع لجنة النزاهة للعمل علي حل المشاكل المشتركة وتقييم المسائل المتعلقة (NACS). يعتبر الرئيس الحالي للديوان هو المفتش العام علي الصناعة والتعدين والذي يمثل المفتش العام علي المجتمع وعلي المجلس المشترك لمكافحة الفساد.[٣٤٩]

قال عض المفتشون العام في العراق بأنها قد تعرضت لهجوم سياسي من وزرائها. في بداية فترة حكم رئيس الوزراء نوري المالكي في عام ٢٠٠٦, قام مجلس الوزراء بعمل عدة تغييرات في مكاتب المفتش العام, بما في ذلك إزالة المفتش العام في وزارتي الدفاع والثقافة. كانت الخطوة الأكثر إثارة للجدل هي القضاء على الجماعة الإسلامية التي أشرفت على البنك المركزي العراقي (CBI).

في بداية تولي رئيس الوزراء للمرة الثانية في عام ٢٠١٠, تم تحويل المفتشون العام إلي وزارات مختلفة لاستيعاب تفضيل بعض الوزراء الجدد. انتقد العديد من الوزراء المفتشون العام لتجاوزهم الميثاق وتداخلهم مع عمليات الوزارة.[٣٥٠] ونتيجة لذلك, فإن بعض المفتشون العام اعترفوا بأنهم أقل عدوانية في عمليات التدقيق والتفتيش. يدعي المفتشون العام الآخرون بأنه تم إزالة موظفيهم واستبدال الموظفين الذين يتم اختيارهم من قبل الوزير. كانت هناك عدة فصول مثيرة للجدل بالنسبة للمفتشين العامين والتي يبدو أن لها دوافع سياسية. مع إنشاء عدة وكالات مستقلة, مثل صندوق الشهداء والأسري, قام رئيس الوزراء بتعيين مفتشون عام بما لا ينصص عليه القانون.

منذ عام ٢٠٠٩, كان يركز المفتش العام علي تحسين إجراءات التعاقد وفضح الشهادات المزورة التي قدمها طالبي العمل أو الموظفين. خلفت سنوات من الصراع والفقر جنبا إلي جنب مع حقيقة أن الوظائف في القطاع العام غالبا ما تكون متاحة, صناعة مزدهرة من درجات وهمية.[٣٥١]

لجنة النزاهة

تم إنشاؤها في البداية بواسطة سلطة الائتلاف المؤقتة في عام ٢٠٠٤، والمنصوص عليها في الدستور العراقي في عام ٢٠٠٥، لجنة النزاهة، هي وكالة مستقلة للتحقيق بشأن الواجبات التي حددها مجلس النواب. كان من المتصور اعتبار الوكالة تعليمة وعامل الشفافية بالنسبة للحكومة العراقية. قد تم اتهام الوكالة مرارًا من قبل الجمهور بسبب

فشلها في مكافحة الفساد بصورة فعالة، وكذلك من قبل الوزارات الحكومية لاستخدام سلطاتها تطبيق القانون لتخويف الموظفين إلى درجة كبيرة لدرجة أنهم يخشون من أداء واجباتهم.[٣٥٢]

كانت تحقيقات لجنة النزاهة مختلفة, ولكن يتم نشر ما يقرب من ٤٥٠ تحقيق في ١٥ محافظة من بين ١٨ محافظة.[٣٥٣] (تحتوي منطقة كردستان علي لجنة نزاهة خاصة بها). تقوم لجنة النزاهة في حوالي ستة مديريات بمهام مختلفة:

- **التحقيقات**—تحقق في الفساد الجنائي.
- تلعب الشئون القانونية دورا رئيسيا في صياغة التشريعات المقترحة لمكافحة الفساد.
- **لجنة الوقاية – تجمع التقارير علي الأصول من كبار المسئولين العراقيين.** كان القانون الأصلي التي يحكم هذا المجال ضعيف، ويسمح لإدخال تعديلات على إعلان الأصول بعد اكتشاف أخطاء. صدور قانون لجنة النزاهة الجديد في سبتمبر/أيول ٢٠١١, يوفر سبل علاج, مما يجعل الجريمة تحتوي علي ثروة غير مبررة.
- يثقف التعليم والعلاقات العامة الجمهور وموظفي الخدمة المدنية في حكومة نزيهة ويشجع على الإبلاغ عن الأنشطة الفاسدة والقضايا الصحيفة الأسبوعية والبرامج التلفزيونية ونشر المجلات وتوزيع منشورات للأطفال والتي تدير الموقع على شبكة الانترنت باللغتين الانكليزية والعربية على شبكة الاتصالات العالمية .www .nazaha.iq
- **تلعب المنظمات غير الحكومية دور كبير في رصد الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية مكافحة الفساد والتي تحاول تطوير جهود المجتمع المدني التي تعزز الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.**

١١ أيار/مايو ٢٠١١. الرسوم المتحركة السياسية العراقية: الكلمة التي عليها رأي سهم الفأرة تقول "هيئة النزاهة." (المدى)

- **الإدارة – رصد وتقييم التقدم المحرز في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.**

الكفاح من أجل الاستقلال

منذ نشأتها، تم انتقاد لجنة النزاهة من قبل قادة الحكومة العراقية والمشرعين والجمهور والصحافة. وفقا للتقرير الخاص بها "لا تعتبر لجنة النزاهة حتى الآن وكالة مستقلة تماما، حيث أنها حصلت على دعم الفقراء من الحكومة." في بعض الأحيان, تتعرض لجنة النزاهة لبعض الصعوبات في التعامل نتيجة الضغط من جانب السياسيين والقبائل. تحاول بعض الأهداف المحتملة عرقلة التحقيقات في لجنة النزاهة وتحاول الأحزاب السياسية إشراكها في المسائل السياسية كوسيلة من وسائل الحد من التحقيقات".[٣٥٤]

تم مواجهة نقاط الضعف هذه التي فرضت أو المسموح بها من قبل لجنة النزاهة. في عام ٢٠٠٧, علي سبيل المثال, أصدر مكتب رئيس الوزراء تعليمات سريا والتي تقضي بإمكانية أخذ أي وزير حالي أو سابق في الحجز بدون إذن.[٣٥٥] تم عمل اتفاقية في هذه السنة بين المفتشون العام ولجنة النزاهة بشريطه أن لا تقوم لجنة النزاهة بإجراء التحقيقات في أي وزارة من دون إعلام المفتش العام. في بعض الحالات، يستخدم رئيس الوزراء سلطته لمنع محاكمة الوزراء.[٣٥٦]

في الهجوم الأكثر بروزا علي لجنة النزاهة, غادر المفوض راضي الراضي العراق في أواخر صيف ٢٠٠٧, بعد تعرضه وعائلته لمحاولة اغتيال. منحته الولايات المتحدة الإقامة.

بعد مغادرة القاضي راضي, عمل نائب المفوض موسي فراج كرئيس مؤقت للجنة النزاهة, علي الرغم من أن اتهامات الفساد الموجهة ضده كانت عالقة مع قاضي التحقيق. ظل المفوض فراج في منصبه لمدة أربعة أشهر تقريبا، ولكنه أقيل بعد أن أعلن في مجلس النواب انه تم كشف أدلة فساد خطيرة تدينه في وزارة النفط.

تم استبدال المفوض فراج بالقاضي رحيم العقيلي في يناير ٢٠٠٨. طوال فترة ولايته، المفوض العقيلي اشتكى مرارا من الولايات المتحدة والصحافة العراقية بسبب التدخل السياسي في تحقيقاته. أشار المفوض أيضا إلى سوء استخدام المادة ١٣٦(ب) لتجنب ملاحقات الفساد. يسمح ذلك الحكم, والذي قام مجلس النواب بإلغائه منذ ذلك الحين, بحماية أي وزير أو موظف من التحقيق معه بتهمة الفساد.

رئيس الوزراء نوري المالكي يزور هيئة النزاهة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. (صورة هيئة النزاهة)

في سبتمبر ٢٠١١، استقال المفوض العقيلي، حسبما زعم، تحت الضغط السياسي. المفوض الحالي المؤقت للجنة النزاهة هو القاضي علاء جواد حميد, الذي يشغل أيضا منصب مفوض لجنة المنازعات علي الملكية.

ترتبط تغييرات قيادة لجنة النزاهة ارتباطا وثيقا بالوضع السياسي في العراق. لقد ادعى جميع المفوضين الثلاثة المغادرين على أن الأحزاب السياسية قد تدخلت في تحقيقاتهم.

محاكمات لجنة النزاهة

يوضح الشكل ٣.C, علي أن لجنة النزاهة فتحت عدد كبير من الحالات وأنها أنتجت حالات كبيرة من الإدانات.[٣٥٧] ازداد أيضا في الآونة الأخيرة عدد كبار المسئولين المحقق معهم. في عام ٢٠١٠, قدمت لجنة النزاهة إلي المحكمة حوالي ٢٠٧ فرد مشتبه بهم من رتبة مدير عام أو أعلي.[٣٥٨]

في عام ٢٠٠٨، منح مجلس النواب العفو عن معظم الجرائم باعتبارها وسيلة لتشجيع المصالحة بعد سنوات من القتال، وتخفيف التوترات العرقية. كان واحدا من النتائج المترتبة على ذلك العفو إطلاق سراح عدد كبير من الأفراد المتهمين بالفساد.من خطر الملاحقة القضائية.[٣٥٩]

تحديات بناء القدرات

في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٠، كررت لجنة النزاهة أنها تواجه تحديات في القدرة على التحقيق في بعض الجرائم. أحد مجالات القلق هو في قدرة الوكالة على إجراء تحقيقات معقدة. " الجهود المبذولة لمكافحة فساد القتال في العراق لا يزال يستخدم أدوات التحقيق التي عفا عليها الزمن بشكل رئيسي، مع عدم وجود خطوات ملموسة يجري اتخاذها على نطاق المنظومة لتدارك هذا النقص".[٣٦٠]

في حين أن لجنة النزاهة قد أثبتت كفاءتها في معالجة الرشوة البسيطة وغيرها من جرائم القانون العام، كان لديها قصور في العديد من المجالات الرئيسية، مثل الأدلة الجنائية وغسل الأموال والمعلومات الاستخبارية الجنائية والجرائم المالية والجريمة المنظمة. يذكر التقرير أن "المحققون بلجنة النزاهة يواجهون التهديد والتخويف والمخاطر والتأثيرات السياسية السلبية يوميا." يواجه المحققون انعدام الشفافية في جمع الأدلة في بعض الحالات على مستوى عال, حيث تجرى محاصرة المشتبه بهم من قبل ذويهم، مما يجعل من الصعب كسر روابط التآمر. علاوة علي ذلك, تجعل العقبات الداخلية والخارجية وكذلك التحديات, من الصعب بناء تحسينات حقيقية لمكافحة الفساد".[٣٦١]

الإصلاحات القانونية الأخيرة في الحكومة العراقية

في عام ٢٠١١، أصدر مجلس النواب عدة قوانين جديدة لمكافحة الفساد الذي يقوي البنية التحتية للحكومة العراقية. الأهم من ذلك, في منتصف أبريل/نيسان, قام مجلس النواب بالتصرف من تلقاء نفسه, وهذا لم يكن بناءا علي مبادرة من مجلس الوزراء, حيث قام بإلغاء المادة ١٣٦ (ب) من قانون الإجراءات الجنائية.[٣٦٢] في أواخر سبتمبر/أيول, وافق مجلس النواب علي قانون جديد خاص بلجنة النزاهة والذي جعل من الواضح أن مجلس النواب له الأحقية في تعيين مفوض لجنة النزاهة بدلا من رئيس الوزراء. يلخص الجدول ٢.C السمات الرئيسية للجنة النزاهة والقوانين الجديدة للمجلس الأعلى لتدقيق.

ومع ذلك لا تزال مسألة دوام هذه الإصلاحات مفتوحة. ناشد إلغاء المادة ١٣٦ (ب) المحكمة الدستورية العليا في العراق علي أساس أن هذا القانون تم إنشائه في مجلس النواب وليس مجلس الوزراء. يلزم قرار المحكمة لعام ٢٠١٠ عقد جميع القوانين من قبل مجلس الوزراء, مما يترك الباب مفتوحا أمام إمكانية إعادة المادة ١٣٦ (ب). وبالإضافة إلي ذلك, يدعو قرار المحكمة الاتحادية العراقية الصادر في أوائل يناير/كانون الثاني إلي التشكيك في صلاحية قوانين لجنة النزاهة وقوانين مجلس الوزراء, ولا يزال وضعهم اعتبارا من شهر يناير/كانون الثاني غير مستقر.[٣٦٣]

الشكل C.3
ملخص أداء هيئة النزاهة, ٢٠٠٧–٢٠١٠

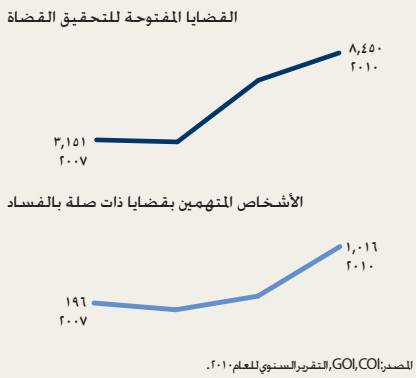

المصدر: GOI, COI, التقرير السنوي للعام ٢٠١٠.

وكالة كردستان لمكافحة الفساد.

في أغسطس/آب ٢٠١١, وافق برلمان كردستان العرقي علي قانون إنشاء اللجنة الخاصة المعنية بالنزاهة العامة (KRG CPI). بخلاف لجنة النزاهة, تقوم حكومة إقليم كردستان بإسناد محققيها بطريقة مباشرة إلي قضاة التحقيق. للمقارنة بين لجنة النزاهة وسلطات حكومة إقليم كردستان انظر الجدول ٣.C.

دعم الولايات المتحدة لمكافحة الفساد

ضعف دعم الولايات المتحدة لجهود الحكومة العراقية لمكافحة الفساد بسبب ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية في مساعدة العراق علي مواجهة مشكلتها.

في وقت مبكر من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥, لاحظ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مؤشرات نقصان الإرادة السياسية لمكافحة الفساد عبر طيف من الحكومة العراقية. حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ضرورة عدم تسييس وحماية المفتشون العام بالعراق من التدخل السياسي, لإنشاء حملة لتثقيف الجمهور بشأن مشكلة الفساد والحد من حوافز الفساد من خلال القضاء علي إعانات الوقود والسلع الأساسية والسي إلي تحقيق إصلاحات السوق الأخرى.[٣٦٤]

من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦، ركزت وزارة الخارجية (DOS) علي تقديم الدعم لوكالات مكافحة الفساد بالحكومة العراقية بشكل حصري تقريبا على جنة النزاهة، مع تقديم القليل من المساعدة لمؤسسات مكافحة الفساد الأخرى. عاني المفتشون العام بوجه خاص من ميزانيات غير كافية وكذلك من افتقارهم إلي الموظفين الفنيين والاستقلال القليل.[٣٦٥] قدم الجيش الأميركي بعض الدعم إلى وزارة الداخلية والمفتشون العام بوزارة الدفاع، ولكن لم يتم تنسيق هذه المساعدة مع جهود وزارة الخارجية الرامية إلى بناء القدرات المؤسسية لمكافحة الفساد. تلقي المفتشون العام, الذين تزايد عددهم ووصل إلي ما يقرب من (٣٠) خلال معظم هذه الفترة, القليل من المساعدة. عملت وزارة

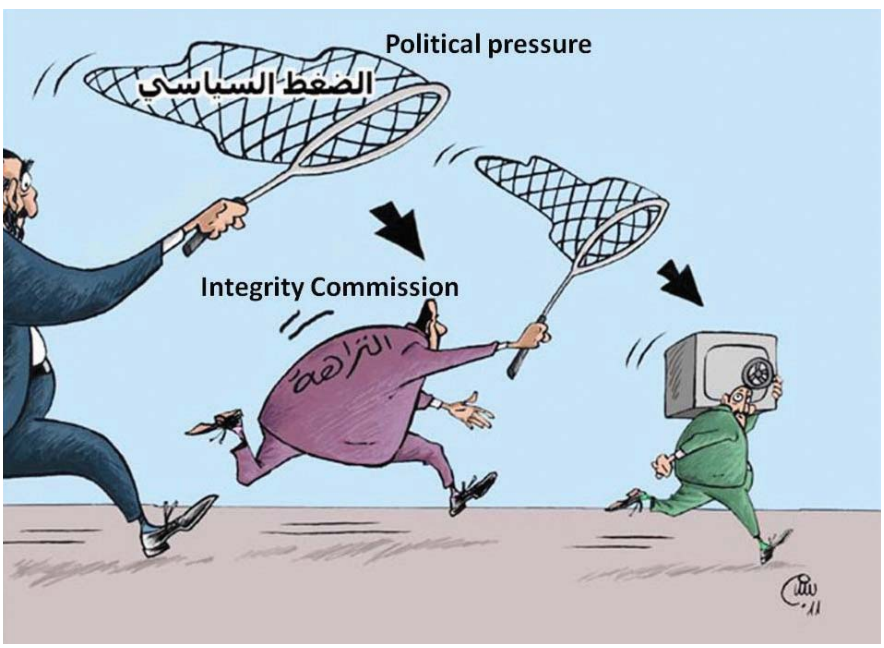

١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. الرسوم المتحركة السياسية العراقية: (المدى)

الجدول C.2

المميزات المختارة من قوانين المجلس الأعلى للتدقيق وهيئة النزاهة الجديدة

مجلس التدقيق الأعلى
يخول مجلس النواب في تعيين رئيس المجلس الأعلى للتدقيق
يؤكد على أن المجلس الأعلى للتدقيق يترأس وكالة تدقيق الحكومة العراقية
يطالب بتنفيذ المجلس الأعلى للتدقيق لأي عملية تدقيق يطلبها مجلس النواب
يمنح المجلس الأعلى للتدقيق السلطة في طلب توقيف العاملين أو تغريمهم من الوزير المختص على ذمة التحقيق في مخالفات
يوفر إدارة قانونية جديدة في المجلس الأعلى للتدقيق
يلزم المجلس الأعلى للتدقيق بإبلاغ النائب العام أو هيئة النزاهة أو "وكالات التحقيق الأخرى بناء على اختصاصها" عن كل مخالفة مالية إذا كانت تشكل جريمة
يخول المجلس الأعلى للتدقيق في إجراء تحقيق إداري في المخالفات المالية التي يكتشفها في الوكالات التي ليس بها مفتشين عموميين، أو إذا فشل المفتش العام في أنهاء التحقيق في غضون 90 يوما من تاريخ ابلاغ المجلس الأعلى للتدقيق له بالمخالفة
يضع المجلس الأعلى للتدقيق في موضع المسؤولية عن الإشراف على هيئات الرقابة المالية في الأقاليم
يعطي للمجلس الأعلى للتدقيق الولاية على "أي كيان" يقع بموجب القانون تحت إشراف المجلس الأعلى للتدقيق، بما في ذلك الأحزاب السياسية. والحق في الولاية على شركات القطاع الخاص والجهات المانحة الدولية التي تجري أعمالاً مع الحكومة العراقية
التأكيد على أن المجلس الأعلى للتدقيق البوسنة ليس له ولاية على القضاء

هيئة النزاهة
يخول مجلس النواب في تعيين مفوض هيئة النزاهة
يؤكد على أن هيئة النزاهة هي وكالة مكافحة الفساد الرئيسية في الحكومة العراقية
توسيع سلطة هيئة النزاهة لتشمل الولاية على التحقيقات في الفساد في وزارة الدفاع ووزارة الداخلية (سابقا، كانت هناك محكمة استثنائية تنظر في القضايا الخاصة بأفراد وزارة الدفاع ووزارة الداخلية عندما لا يكون هناك ضحية مدنية)
توسيع سلطة هيئة النزاهة لتشمل الولاية على التحقيقات في الكسب غير المشروع، الذي يعرف بأنه امتلاك الثروة غير المبررة
إلغاء سلطة هيئة النزاهة في التحقيق في الجرائم المزعومة الخاصة بهروب السجناء أو الإهمال أو عدم الكفاءة في المنصب
استبدال سلطة تحقيق هيئة النزاهة في انتهاكات حقوق الإنسان بالسلطة الغامضة للتحقيق في الادعاءات الخاصة بتجاوز مسئولون "لسلطات العمل"
إنشاء إدارة جديدة في هيئة النزاهة مكرسة لاستعادة الأموال المسروقة
إزالة غموض طبيعة العلاقة بين هيئة النزاهة ولجنة النزاهة العامة الجديدة في حكومة كردستان الإقليمية

المصادر: مسئولو هيئة النزاهة والمجلس الأعلى للتدقيق، في المعلومات المقدمة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في ٢٠١١/١٠، وقانون لجنة النزاهة ٢٠١١؛ وقانون المجلس الأعلى للتدقيق ٢٠١١.

المالية مع مجلس الوزراء في بعض المسائل، لكنها لم تركز مساعداتها على قضايا مكافحة الفساد.[٣٦٦]

بحلول منتصف عام ٢٠٠٦, كان من الواضح عدم وجود أي قياس فعال لنتائج الأنشطة الإستراتيجية لفريق مكافحة الفساد في السفارة الأمريكية في بغداد (ACWG) – قامت هيئة التنسيق الخاصة بوكالات الولايات المتحدة بالعديد من الأنشطة لمكافحة الفساد في العراق.[٣٦٧] قامت وزارة الخارجية في وقت لاحق بقياس فعالية النواتج, مثل عدد الأشخاص الذين تم تدريبهم, ولكن لم تسعي لقياس النتائج, مثل مستوي الفساد بالعراق أو المساءلة المؤسسية والشفافية وأنشطة المنظمات غير الحكومية أو فعالية الوكالات في تطبيق القوانين أو لوائح مكافحة الفساد.[٣٦٨]

في يونيو/تموز ٢٠٠٦, أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أول تدقيق من التدقيقات الخمس الخاصة بمكافحة الفساد موصيا بموارد إضافية خاصة بجهود مكافحة الفساد. أوصي التدقيق أيضا بتنسيق أفضل المساعدات الأميركية إلى وكالات مكافحة الفساد بالحكومة العراقية. في أواخر صيف وخريف عام ٢٠٠٦, قامت السفارة, استجابتا لنتائج دراسة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العرق, باستعراض برامج مكافحة الفساد في الولايات المتحدة. أدي هذا التعليق إلى إنشاء مكتب المحاسبة والشفافية (OAT)، والتي بدأت عملياتها في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧.[٣٦٩]

دعت وزارة الخارجية مكتب المحاسبة والشفافية ليحتوي علي أكثر من ٢٠ موظف مؤقت من موظفي وزارة الخارجية, لكن كان مكتب إعادة إعمار العراق بوزارة الخارجية (IRMO) نقلا عن النهاية الوشيكة للبعثة يحتوي علي أكثر من نصف هذه المنافذ قبل أن تبدأ عملية التوظيف. علاوة علي ذلك, لم يكن لمكتب المحاسبة والشفافية السلطة التنفيذية علي برامج مكافحة الفساد والتي تدار من قبل وزارة العدل (DoJ) أو الجيش الأمريكي أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. كان يفتقر مكتب المحاسبة والشفافية أيضا إلي ميزانية مخصصة.[٣٧٠]

قام مكتب المحاسبة والشفافية بدمج أفراد وزارة الخارجية الذين يقومون بدعم لجنة النزاهة مع اثنين من المستشارين – واحد منهم معين للعمل مع القيادة العليا في مجلس الوزراء, والآخر مع قادة الجماعة الإسلامية العليا. ومع ذلك, قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتحديد عدة حالات النقص في هذه الجهود الحسنة النية الجديدة, بما في ذلك عدم وجود مدير برنامج يحمل السلطة والموارد للتعليم والتدريب المهني وتنسيق جهود مكافحة الفساد الشامل وعدم وجود خطة شاملة ومتكاملة لمكافحة الفساد في السفارة العراقية بالولايات المتحدة.

غادر أول مدير لمكتب المحاسبة والشفافية بغداد في يونيو/حزيران ٢٠٠٧, قبل عدة أشهر من نهاية جولته. وصل بديل له في يوليو/تموز وعاد إلى بلاده بعد شهر واحد لأسباب شخصية. ظل بعد ذلك منصب المدير شاغرا حتى قررت السفارة الأمريكية في بغداد حل مكتب المحاسبة والشفافية واستبداله بمكتب التنسيق لمكافحة الفساد (ACCO), والذي تم تأسيسه في مارس/آذار ٢٠٠٨ وكان يقوده مسئول وزارة الخارجية علي مستوي رفيع.[٣٧١]

يعرض الشكل ٤.C هيكل الجهد المبذول لمكافحة الفساد في الولايات المتحدة في صيف عام ٢٠٠٧, عندما كانت برامج وزارتي العدل والخارجية أكبر في الحجم.[٣٧٢]

في عام ٢٠٠٧, بعد استقالة مفوض لجنة النزاهة الراضي ونقله إلي الولايات المتحدة, أعلن السفير الأمريكي أنه تفشي الفساد يشكل تهديدا خطيرا لاستقرار العراق.[٣٧٣] مع التركيز بشكل وثيق حول هذه القضية، اتخذت السفارة الأميركية في بغداد خطوات إضافية

الجدول C.3

هيئة النزاهة وسلطات و لجنة النزاهة العامة في حكومة إقليم كردستان

السلطة	لجنة النزاهة (COI) في الحكومة العراقية	لجنة النزاهة العامة في حكومة إقليم كردستان (KRG CPI)
العلاقة مع القضاء	الاستقلال عن السلطة القضائية، ضروري لإحالة القضايا إلى قاضي التحقيق بعد اجراء تحقيق مستقل	تعرف صراحة بأنها مساعدة السلطة القضائية بضم محققين من السلطة القضائية
إقرار الذمة المالية	يمكن جمع البيانات من مسؤولي الحكومة العراقية	تصدر لوائح لمسؤولي حكومة إقليم كردستان مع تنفيذ حالات مقاضاة فقط بالإستنادا إلى وجود ثروة غير مبررة
الضوابط المالية	لا توجد سلطة	تنظم إدارة الأموال العامة، بما في ذلك إصدار اللوائح الخاصة بالإنفاق والشراء
الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والنقابات وغيرها	لا توجد سلطة	تنظم وتحقق في الأنشطة
الولاية على الشرطة والقوات المسلحة	بشكل غير حصري؛ يمكن لمسئولي وزارة الداخلية ومسؤولي وزارة الدفاع التحقيق مع عامليهم	بشكل غير حصري؛ يمكن لمسئولي وزارة الداخلية بحكومة إقليم كردستان ومسؤولي وزارة الدفاع التحقيق مع عامليهم
الإصلاحات الإدارية	ضروري لإحالة جميع المسائل إلى المحكمة الجنائية (قاضي التحقيق)	تشير إلى المسائل الثانوية حول القرارات الإدارية الصادرة من الحكومة الداخلية المختصة

ملحوظة: يستند هذا الجدول على سلطات هيئة النزاهة في ظل سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) الأمر رقم ٥٥. ومع ذلك، فإن قانون هيئة النزاهة الجديد لا يزال قيد النظر في مجلس النواب. وعند الانتهاء من نظره، سوف يغير على الأرجح السلطات الممنوحة لهيئة النزاهة.

المصادر: سلطة الائتلاف المؤقتة الأمر رقم ٥٥، ١/٢٨/٢٠٠٤؛ مسئولو حكومة إقليم كردستان، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٩/٢٧–٢٨/٢٠١١.

لمكافحة الفساد بفعالية في العراق، مع الاعتراف بأن التهديد قوض الأهداف العراقية الأمريكية المتبادلة. خلال مكاتبة إستراتيجية الولايات المتحدة الجديدة لمكافحة الفساد, ذكرت وزارة الخارجية أن الفساد في العراق:[٣٧٤]

- يسهم في تسريب رأس المال ويشكل ضررا العراق في الحصول علي الاستثمارات الأجنبية.
- يعيق بشكل كبير النمو الاقتصادي من خلال السماح بالأسواق السوداء.
- يقوض الثقة العامة في المؤسسات العامة في العراق.
- تمويل الأنشطة والجهات غير المشروعة بما في ذلك الإرهاب.

في منتصف عام ٢٠١٠, قام مكتب وزارة الخارجية الخاص بمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية (INL) بإدراج مكتب التنسيق لمكافحة الفساد تحت سيطرته. بحلول يونيو/حزيران ٢٠٠١, تم دمج هذه الأنشطة تحت سلطة مساعد رئيس البعثة لتنفيذ القانون وسيادة القانون.

الجدول C.٤ يسرد البرامج الحالية التي يدعمها مكتب تنسيق مكافحة الفساد. ◆

الشكل C.4
جهود الولايات المتحدة في مكافحة الفساد، منتصف العام ٢٠٠٧

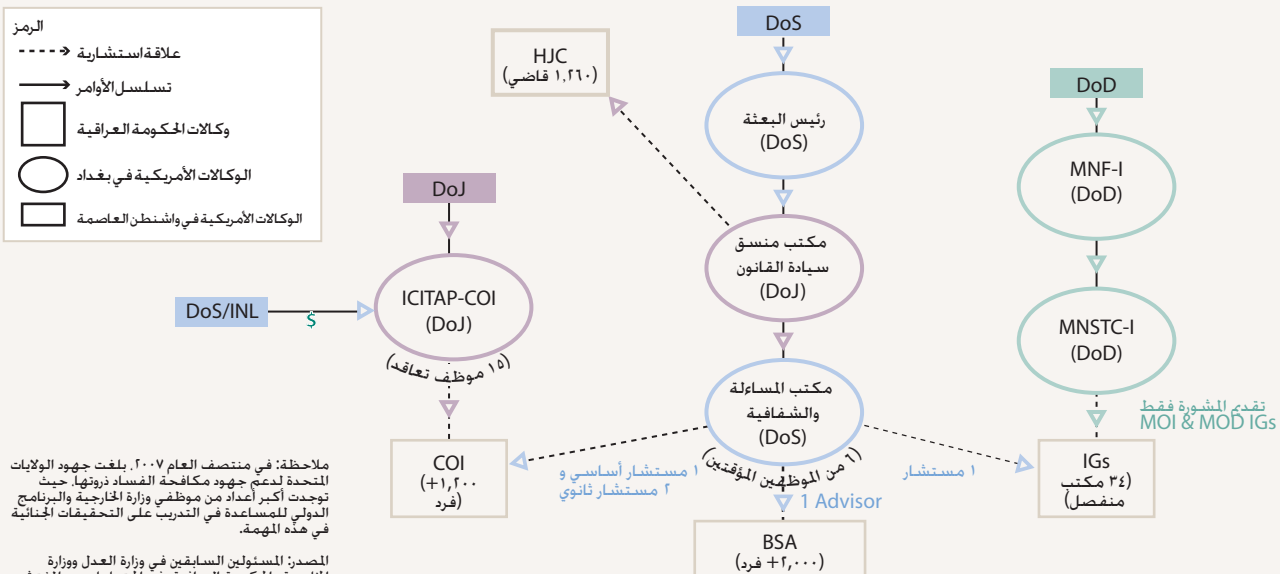

ملاحظة: في منتصف العام ٢٠٠٧، بلغت جهود الولايات المتحدة لدعم جهود مكافحة الفساد ذروتها، حيث توجدت أكبر أعداد من موظفي وزارة الخارجية والبرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية في هذه المهمة.

المصدر: المسئولين السابقين في وزارة العدل ووزارة

الجدول C.4
برامج مكافحة الفساد التي يدعمها مكتب تنسيق مكافحة الفساد، وذلك حتى تاريخ ٤/١/٢٠١٢

البرنامج	المنفذ	أداء الفترة	التمويل	الوصف
برنامج ممثال العراق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	UNDP	٢٠٠٨/٩-٢٠١٢/٣	$٨,٠٠٠,٠٠٠	يدعم امتثال الحكومة العراقية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويساعد الحكومة العراقية على وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد الوطنية؛ وبطور قدرات المجلس الأعلى للتدقيق، وهيئة النزاهة، والمفتشين العموميين لتنفيذ عمليات الوقاية والإنفاذ على المستويين الإقليمي والمحلي
برنامج مكافحة الفساد للتدريب على التحقيق للمفتشين العموميين في العراق	UNDP	٢٠١١/٧-٢٠١٢/١٢	$٦,٠٠٠,٠٠٠	يدعم جهود الحكومة العراقية لتحسين التنظيم الإداري وقدرة مكاتب المفتش العام، وينص على التمديد لمكاتب المفتش العام للمحافظات
برنامج تدريب هيئة النزاهة على التحقيق المالي واستعادة الأصول	UNDP	٢٠١١/١-٢٠١٢/١٢	$٤,٠٠٠,٠٠٠	يساعد هيئة النزاهة في زيادة كفاءة التحقيقات المالية والإجراءات لاسترداد الأصول، في شراكة مع ولايات قضائية أجنبية
التدريب على مكافحة غسيل الأموال والمساعدة	DoJ/OPDAT	٢٠١٠/٩–٢٠١٣/٩	$٣,١٧٣,١٣٦	تمويل مستشار مساعدات وتدريب التنمية الخارجية لأعمال المدعي العام المقيم، والذي يوفر التدريبات والتوجيه، والإرشاد إلى الحكومة العراقية لتعزيز قدرتها على مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب
برنامج المساءلة في المحافظات والنظام الإداري	مؤسسة العراق	٢٠٠٩/١٠–٢٠١٢/٩	$٢,٣٥٩,٠٥٠	يهدف إلى تحسين الإدارة المحلية من خلال توعية ورصد. وبناء التحالفات مع مسؤولين محليين وقادة في المجتمعات المدنية المحلية
مشروع تنفيذ ميزانية حكومة إقليم كردستان (KRG)	UNDP	٢٠٠٩/٩–٢٠١٢/٩	$٢,٠٠٠,٠٠٠	يساعد حكومة إقليم كردستان في تحديد الأولويات في القطاعات الرئيسية والتأكد من أن الإنفاق في القطاعات إنفاق فعال؛ وبقوي سياسة الميزانية، والتخطيط، والصياغة، وتحسين تنفيذ الميزانية، وتقديم التقارير والإشراف والرقابة؛ وببني قدرة نظم إدارة المعلومات
برنامج التدريب على الجرائم المالية	مكتب المساعدة التقنية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية (OTA)	٢٠١١/٩-٢٠١٣/١٠	$١,٩٠٠,٢٤٥	تمويل المستشار مقيم التابع لمكتب المساعدة التقنية والذي يقدم المساعدة في مجال التدريب لهيئة النزاهة في منع وكشف والتحقيق وملاحقة الفساد الحكومي والجرائم المالية الخطيرة
"معالجة القضية" برنامج مشاركة قاعدة البيانات التابع لهيئة النزاهة	UNODC	٢٠٠٩/١١–يحدد لاحقا	$١,٠٧٥,٩١٦ (الولايات المتحدة: $٧٠٢,٠٣٩؛ هيئة النزاهة: $٣٧٣,٨٧٧)	سيقوم برنامج إدارة نظام المعلومات معالجة القضية بربط مكاتب هيئة النزاهة في بغداد بقاعدة بيانات مركزية. المشروع يندرج تحت مظلة مشروع مشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "إعداد نظام فعال لمكافحة الفساد في العراق"
يدعم المبادرة الشفافية في الصناعة الاستخراجية في العراق (EITI)	ريفنيووتش انترناشونال	٢٠١٢/١-٢٠١٣/١	$١,٠٠٠,٠٠٠	يعمل مع المبادرة الشفافية في الصناعة الاستخراجية في العراق التابعة لحكومة العراق لتعزيز الشفافية في قطاعي النفط والغاز
النزاهة العامة/برنامج مكافحة الفساد	وزارة العدل / البرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية	٢٠٠٩/١١-٢٠١٢/٧	$٢٤٢,٣٦٩	تمويل مستشار واحد من مستشاري البرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية لمساعدة هيئة النزاهة في بناء قدراتها الإدارية والتحقيقية

المصدر: السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤.

يجتمع القاضي راضي حمزة (يسار) مع المفتش العام.

مقابلة مع القاضي راضي حمزة الراضي، المفوض السابق لهيئة النزاهة

في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢، تحدث المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مع القاضي راضي حمزة الراضي، الذي شغل منصب المفوض الأول لهيئة النزاهة في العراق، التي بدأت الخدمة في العام ٢٠٠٤ واسترمت حتى اضطر إلى مغادرة البلاد في العام ٢٠٠٧ تحت تهديد الاغتيال. ولد القاضي راضي في بغداد في العام ١٩٤٠، ودرس القانون في لبنان والعراق في العام ١٩٦٠. وبدأ يمارس مهنة المحاماة في العراق في أوائل السبعينيات وسط الصعود الصاخب لسلطة حزب البعث (الحركة الاشتراكية والقومية العربية ذات الجذور السورية).

وأخيرا، أصبح القاضي راضي المدعي وبعد ذلك محام الحكومة في بغداد. لكن النظام البعثي استهدفه بعد ذلك مباشرة بسبب فشله في الانضمام للحزب، مما أدى إلى اعتقاله وسجنه. وأثناء الحبس الذي استمر ١٠٠ يوما، عانى القاضي من كسر في جمجمته تحت وطأة التعذيب. وألقى النظام البعثي القبض عليه مرة أخرى في العام ١٩٩٠ لنفس الأسباب، ولم يفرج عنه إلا بعد أن وقع على قسم يمين أنه لن ينضم إلى أي حزب معارض.

وبعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٣، عين وزير العدل في سلطة الائتلاف المؤقتة الراضي في منصب قاضي. وبعد ذلك بوقت قصير، تم اختياره لقيادة هيئة النزاهة العامة، وهي الوكالة الجديدة التي أنشأتها الولايات المتحدة خصيصاً لمكافحة الفساد في العراق (المسماة فيما بعد باسم هيئة النزاهة، أو COI). وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، استقال القاضي راضي من منصبه بعد تهديدات بالقضاء عليه. وقد منح في وقت لاحق سكن في الولايات المتحدة، حيث يعيش الآن مع عائلته.

عندما أصبحت أول مفوض لهيئة النزاهة في العراق في عام ٢٠٠٤، ماذا وجدت؟

كانت تلك من الأيام الصعبة. كنا نعمل على بناء وكالة من الصفر. كانت مهمة صعبة للغاية ولكنها حاسمة بالنسبة لمستقبل العراق. وكان الفساد مستشرياً في الحكومة. وركزنا على تطبيق القوانين القائمة، وبمساعدة من المستشارين الأمريكيين، بدأنا العمل على أكثر من ٣٠٠٠ قضية جنائية. لكن الفساد كان خارج نطاق السيطرة، وكنا في حاجة إلى نهج أوسع نطاقا. وركزت على تكوين شركاء في المجتمع المدني في جميع أنحاء البلاد. وكان هذا مشروع كبير، لأن الديكتاتورية السابقة كانت قد دمرت جميع هياكل المجتمع المدني. فكنا في حاجة لإعادة بناء هذا البناء من الصفر. وركزنا على سياسة الوقاية من خلال التعليم وتنفيذ قواعد السلوك في قطاع الموظفين في القطاع العام.

لكن كل هذه الجهود التي بذلت لم تمثل سوى جزءا ضئيلا في مشكلة الفساد المتفشية والتي اجتاحت البلاد، حيث أنها انتقلت من نظام الرقابة الظالم على الكسب غير المشروع الذي كان سائدا في ظل نظام صدام حسين الاستبدادي إلى الفوضى التي تلت سقوط نظامه الديكتاتوري.

كم من الدعم حصلت عليه من القيادة العليا للعراق؟

لقد أعطوا الكثير مما يمكن أن نطلق عليه "خدمات كلامية" للجهود التي نبذلها. لم يعامل القادة وكالتنا الجديدة لمكافحة الفساد على محمل الجد. يث كانت الفكرة كلها كوكالة مستقلة لمكافحة الفساد جديدة بالنسبة للعراق، وبالتالي غير مفهومة جيدا أو مقبول. لم يتمكن رئيس الوزراء الجديد من فهم لماذا لا يستطيع أن يسيطر علينا بأوامره كما يفعل مع بقية الحكومة. وأصبحت هذه مشكلة لأن رئيس الوزراء هو مصدر سياسي للضغوط السياسية في تلك اللحظة، وبدأت تلك الضغوط السياسية تتداخل مع عملنا.

ما حجم مشكلة هذا التدخل السياسي؟

كانت مشكلة كبيرة جدا، وكان لها آثار طائفية وعرقية. فقد كنت شيعيّاً. وعندما أحاكم من هو كردي أو سني، كنت دائماً ما أتهم بالتحيز الطائفي أو العرقي. وعندما أحاكم أحداً من الشيعة، كنت اتهم بأنني معادي للدين. قال الجميع بأنني كنت أتدخل في عملهم، وأنهم لا يستطيعون وضع حبر على ورق دون أن يحاكموا. كان الدفاع المعتاد ضد ارتكاب الجرائم التي نلاحقها هو أن المتهم كان مستهدفًا لأسباب سياسية. وفي بعض الأحيان، يكرر المستشارين الأمريكيين هذا الأساس حتى عندما كانت الأدلة قوية على أن الجريمة قد وقعت.

عندما كنت تحصل على دليل قاطع على حدوث جريمة، هل كنت قادر على تأمين الإدانات؟

نعم، ولكن فقط في هذه القضايا التي لم تكن اتهامًا بمصالح سياسية. ولكن في القضايا التي كانت السياسة تدخل في معتركها، كان رئيس الوزراء أو وزرائه يستخدمون الثغرات الموجودة في القانون مما يسمح بحماية المتهم من الملاحقة القضائية. أن الثغرات ـ المادة ١٣٦ (ب) [الملغاة حاليًا] ـ تسمح

للوزراء بعرقلة التحقيق الخاص بموظفي الوزراء. القانون لا يسمح لرئيس الوزراء بمنح حصانة مماثلة للوزراء، ولكن رئيس الوزراء ادعى بأنه تم فعل ذلك وأنه لا يوجد أحد يتحداه. كانت هناك أدوات أخرى يتم استخدامها لعرقلة التحقيقات، تلك الأدوات التي أكد رئيس الوزراء أنها قوى كامنة تنتمي إليه بصفته رئيسًا للحكومة، على الرغم من أنها لم تكن مكتوبة في الدستور. إلى جانب هذه الأسس، أود تلقي الأوامر من رئيس الوزراء ببساطة لوقف التحقيقات. هذه هي القضية المتعلقة بتحقيق وزير النقل. عند صدور أمر رئاسة الوزراء، لم نتمكن من محاكمة أخرى بخلاف تلك الجريمة القاطعة تمامًا التي قد كشفناها. للأسف، ذهب الوزير حرًا، وأصبح فيما بعد مشاركًا مع مجموعة مسلحة شيعية تسمى أسياب أهل الحق التي تستهدف وتقتل الجنود الأمريكيين.

الخطر الناجم عن إطلاق صاروخ على منزل عبر الشارع من محل القاضي راضي في المنطقة الدولية. صيف عام ٢٠٠٧. (صورة رسمية سابقة لوزارة الخارجية)

في عام ٢٠٠٧، جئت إلى الولايات المتحدة لدورة تدريبية وبقيت وكنت تسعى وتحصل على تصريح بالبقاء هنا. لماذا لم يعودوا إلى العراق؟

وقبل وقت قصير من مغادرتي للولايات المتحدة في صيف عام ٢٠٠٧، تم إطلاق صاروخ على المنطقة الخضراء كاد أن يصيب بيتي. وكان لي مخبرين سريين في العديد من الوزارات. وقد أبلغتني واحدة من مصادري الموثوقة في وزارة الدفاع أنني كنت على لائحة "للتخلص مني" وأن الهجوم الصاروخي هي محاولة لتنفيذ هذه العملية. وكان هذا تقريرًا مقبولًا. ولقد قامت لجنتي باستكمال ملاحقة عدد من كبار المسؤولين في وزارة الدفاع عن الجرائم التي تضم أكثر من مليار دولار. كما تمتلك لجنة النزاهة عدد من التحقيقات الجارية التي تشمل كبار المسؤولين الحكوميين المدعومين بواسطة ميليشيات في ذلك الوقت. أدركت أنني لم أعد قادرًا الاستمرار في منصبي كضابط إنفاذ فعلي للقانون، وأن حياتي وحياة عائلتي كانت في خطأ محدق. الحمد لله، اعترفت الولايات المتحدة بأن حياتي مهددة بالخطر ومنحت لي ولعائلتي منزل هنا.

تحليل جريمة مليار دولار

من كافة القضايا التي تم محاكمة القاضي راضي الراضي فيها أثناء عمله كمفوض من لجنة النزاهة وهو أكبر متورط بما يقرب من ١,٣ بليون دولار في صناديق وزارة الدفاع. وفقًا للقاضي راضي، تم إفراغ هذه الصناديق في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥ من قبل وزير الدفاع آنذاك حازم الشعلان وشركاؤه بموجب عقود شراء وهمية. ناقش القاضي راضي هذه القضية خلال مقابلة جرت مؤخرًا مع مكتب المفتش العام. يحدد وصفه ـ الذي يتم إتباعه ـ أن ما يحتمل أن يكون لهو أهم من أي احتمال مضى وأنه يؤدي إلى قناعة في العراق (انظر الشكل C.5).

في يونيو/حزيران ٢٠٠٤، قرر وزير الدفاع الشعلان ـ الذي كان شغل المنصب حديثًا آنذاك ـ أن يشكل قوة الرد السريع (QRF) للرد على التمرد المتزايد. تحقيقًا لهذه الغاية، قال أنه سعى لشراء عربات مدرعة ومدافع رشاشة وعربات همفي وطائرات هليكوبتر. بموجب القانون العراقي، يتطلب شراء مثل هذه المعدات أن تلتمس وزارة الدفاع علنًا المناقصات والمزايدات. كما يتعين أيضًا على العقود العسكرية أن تتبع هذه القواعد التي كانت تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في عملية التعاقد.

حيث تسعى إلى الالتفاف حول هذه المعايير القانونية ـ وذلك تعزيزاً لمؤامرة إجرامية كما تعلم لجنة النزاهة ـ وناشد الوزير الشعلان رئيس الوزراء الجديد ـ إياد علاوي ـ مؤكدًا أن عقود الدفاع الوطني الحاسمة هذه تتطلب السرية وأن الضرورات العسكرية طالبت باستثناء شامل من قواعد الشفافية المرهقة. وافق رئيس الوزراء علاوي على الطلب، ومنح الوزير الشعلان تنازلات من جميع المتطلبات القانونية التي تثقل مشترياته المقترحة لقوة الرد السريع الجديدة.

بعد ذلك أمر الوزير الشعلان مستشار وزارة الدفاع العراقية للخدمات اللوجستية للعمل مع مستشار آخر ـ زياد قطان ـ لتنفيذ صفقات قوة الرد السريع. وقدم قطان سرًا "دون مناقصة" عقود لشركة يتم ترجمة اسمها العربي كاملاً إلى "الينابيع المتدفقة". وقد تم تشكيل هذه المؤسسة مؤخرًا من قبل ناعر الجميلي وعبدالحميد ميرزا (صهر لمسؤول رفيع المستوى بوزارة الدفاع العراقية).

تضمنت الخطوة التالية في مخطط لدفع السلع التي لم يتم تسليمها أبًا أو أنها لم تكن كافية على الإطلاق. قبل رئيس الشؤون المالية بوزارة الدفاع العراقية دفع رشاوى من إجمالي مبلغ قدره ١,٣ بليون دولار في قيمة العقد قبل تسليم أية شحنات. قام الجميلي بعد ذلك بنقل الأموال من الحسابات المحلية إلى بنوك خارج العراق واختفت الأموال.

تشتمل عقود قوة الرد السريع على شراء ٢٤ طائرة هليكوبتر روسية بمبلغ قدره ١٠ مليون دولار. تبين أن الطائرة عمرها يزيد عن ٣٠ سنة، وفي حالة سيئة لدرجة أن الجيش العراقي رفض قبولها. وفي قضية أخرى، وتبين أن هناك أمر لشراء بنادق رشاشة أمريكية الصنع بسعر ٣٥٠٠ دولار لكل منهما. تسلمت شركة الينابيع المتدفقة فائض من الرشاشات المصرية اليدوية التي حصلت عليها مقابل مبلغ قدره ٢٠٠ دولار للقطعة الواحدة. وبالمثل، بدلًا من تزويد وزارة الدفاع بمركبات مدرعة حديثة، وتوفير شركة الينابيع المتدفقة للسيارات المدرعة الباكستانية المستخدمة التي كانت في حالة سيئة لدرجة أن الجيش العراقي رفض قبولها. وبلغ عدد من العقود الكبيرة الأخرى ما يرتقي فوق المعاملات الورقية والتي لم يتم تقديم أي شيء بخصوصها.

كانت جميع هذه المعاملات وهمية إلى حد كبير وذلك دون أن يلاحظها أحد من البداية بسبب استثنائها من قواعد الشفافية التي يمنحها رئيس الوزراء علاوي. مطالبات الأمن الوطني تعرقل التحقيقات أيضًا. وعلاوة على ذلك، فشل مكتب تقارير غسيل الأموال الخاص بالبنك المركزي العراقي الكشف عن تحركات كبيرة من النقود من المصارف العراقية والأجنبية في البنوك والتي تم إجراؤها في صدد هذه الخطوة. في الوقت الذي تلاحق فيه لجنة النزاهة هذا الاحتيال والتزوير، غادرت كافة الأموال خارج البلد جنبًا إلى جنب مع معظم المتهمين، بما في ذلك وزير الدفاع الشعلان ومستشاره زياد القطان.

وبعد فترة طويلة كانوا قد غادروا البلاد، وأُدين الوزير الشعلان والقطان من قبل محكمة عراقية غيابيًا ولكن لم يتم تسليم أيًا منهم حتى يقضون أحكام السجن الصادرة ضدهم. ومع ذلك، لم يقضى العديد من الأشخاص الآخرين الذين لم يفروا من العراق إلا فترات قصيرة في السجن. في أوائل عام ٢٠٠٨، بعد أشهر قليلة من استقالة القاضي راضي من منصبه كمفوض للنزاهة، وافق مجلس النواب على "قانون العفو" ظاهريًا لدفع المصالحة بين السنة والشيعة. منح هذا القانون عفوًا عامًا لجميع من ارتكبوا عمليات الاحتيال الجنائية قبل عام ٢٠٠٨، بما في ذلك المتهمين الذين كانوا طرفًا في هذه الخطة. واعتبارًا من منتصف يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٢، يعيش كل من الشيخ حازم الشعلان وزياد القطان في الخارج بكل راحة.

الشكل C.5
النتائج التي توصلت لها هيئة النزاهة

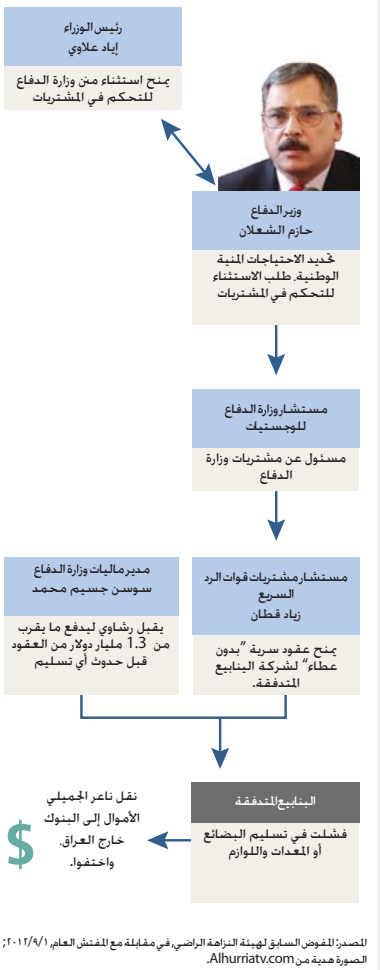

المصدر: المفوض السابق لهيئة النزاهة الراضي، في مقابلة مع المفتش العام، ٢٠١٢/٩/١؛ الصورة هدية من Alhurriatv.com.

رقابـــــــــــــــــــــــة

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

تدقيقات المفتش العام ١٠٨

الدروس المستفادة التي توصل لها المفتش العام ١٢١

تحقيقا ت المفتش العام ١٢٣

الخط الساخن للمفتش العام ١٣٧

موقع المفتش العام ١٣٨

التحديثا ت التشريعية ١٣٩

الباب

٥

عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

منذ آذار/مارس ٢٠٠٤، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٢٠٦ تقرير. من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير، ٢٠١٢، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق خمس تدقيقات تتناول القضايا الآتية لإعادة الاعمار:

- ما إذا كانت وزارة الدفاع (DoD) قد فسرت بشكل مناسب مبلغ ٢,٨ مليار دولار المودعة في بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك (FRBNY) ومبلغ ٢١٧,٧ مليون دولار النقدية التي ظلت في قبو القصر الرئاسي عند حل سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)
- عملية وزارة الخارجية (DoS) لتوفير معلومات عن مشروعات إعادة الاعمار لحكومة العراق (GOI)
- حالة توصيات المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق إلى وزارة الدفاع.
- ما إذا كان فسخ عقد سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي (USACE) قد أدى إلى أي أموال ضائعة
- تدبير مبلغ ١٣,١ مليون دولار الذي أبلغ عنه المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق قد تمت إعادته إلى البنك المركزي العراقي (CBI) في ٢٠٠٩

للحصول على قائمة بمنتجات التدقيق هذه، انظر الجدول ٥,١.

أعلن حاليا المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق عن تسع تدقيقات أو تدقيقات مستمرة ومن المتوقع أن تبدأ أخرى في هذا الربع السنوي. يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتنفيذ أعمال التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الحكومية المتعارف عليها.

تدقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق المكتملة في هذا الربع السنوي

صندوق تنمية العراق: لا تستطيع وزارة الدفاع أن تفسر بشكل كامل الأموال التي استخدمتها بعد حل سلط الائتلاف المؤقتة *(SIGIR 12-008, 1/2012)*

مقدمة

تم تأسيس سلطة الائتلاف المؤقتة في أيار/مايو ٢٠٠٣ لتوفير حكم مؤقت للعراق. وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٤٨٣ قد شكل صندوق تنمية العراق (DFI) وعين سلطة الائتلاف المؤقتة وأعطاها المسئولية الكاملة لإدارته. وقد جمع صندوق تنمية العراق العوائد من مبيعات النفط والغاز، وودائع معينة متبقية من الغذاء مقابل النفط، وأصول قومية تم استردادها. وقد تم استخدامه بشكل جزئي لإغاثة العراق وجهود إعادة الاعمار.

وأثناء حكم ١٤ شهرا تقريبا، توصلت سلطة الائتلاف المؤقتة إلى ٢٠,٧ مليار دولار في أموال صندوق تنمية العراق وأنفقت بشكل مباشر ١٤,١ مليار دولار. وكان لدى سلطة الائتلاف المؤقتة مبلغ ٦,٦ مليار دولار تحت سيطرتها عندما انتهت مهمتها في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وقد أعطت الحكومة العراقية وزارة الدفاع حق التوصل إلى ٣ مليار دولار من هذه الأموال لدفع فواتير عقودا قد منحتها سلطة الائتلاف المؤقتة قبل حلها. ومعظم هذه الأموال تم إيداعها في حساب فرعي لصندوق تنمية العراق في بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك والذي تم تأسيسه لهذا الغرض.

وقد بدأ المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق هذا التدقيق لتحديد ما إذا كانت وزارة الدفاع قد فسرت بشكل مناسب استخدامها لمبلغ (١) ٢,٨ مليار دولار مودعة في حساب فرعي لصندوق تنمية العراق في بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك بعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة (٢) ٢١٧,٧ مليون دولار

الجدول 5.1

منتجات عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق منذ 01/11/2011

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ الإصدار
12-008	صندوق تنمية العراق: لا تستطيع وزارة الدفاع أن تفسر بشكل كامل الأموال التي استخدمتها بعد حل سلط الائتلاف المؤقتة	٢٠١٢/١
12-009	عملية وزارة الخارجية (DoS) لتوفير معلومات عن مشروعات إعادة الإعمار لحكومة العراق	٢٠١٢/١
12-010	أوضاع التوصيات التي قدمها المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق إلى وزارة الدفاع.	٢٠١٢/١
12-011	قليل من العقود التي ألغاها فيلق مهندسي الجيش الأمريكي تسبب في إهدار أموال في العراق	٢٠١٢/١
12-012	تم إعادة أموال صندوق تنمية العراق إلي البنك المركزي العراقي	٢٠١٢/١

نقدا التي ظلت في قبو القصر الرئاسي عند حل سلطة الائتلاف المؤقتة.

النتائج

لا تستطيع وزارة الدفاع تفسير حوالي ثلثي ٣ مليار دولار تقريبا في أموال صندوق تنمية العراق التي تم توفيرها لها من خلال الحكومة العراقية من أجل القيام بسداد المدفوعات للعقود التي أبرمتها سلطة الائتلاف المؤقتة قبل حلها. ومعظم هذه الأموال(٢,٨ مليار دولار) كانت في حساب فرعي لصندوق تنمية العراق في بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك، والباقي (٢١٧,٧ مليون دولار) كانت في القبو الرئاسي في بغداد. وتوضح سجلات بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك أن وزارة الدفاع قد سددت مدفوعات بمبلغ ٢,٧ مليار دولار من الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق. ومع هذا، فليس لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تفاصيل عن المدفوعات أو المستندات المالية، مثل فواتير البيع، لتأييدها. وقد طلبت فقط موافقة مكتوبة من الحكومة العراقية لإصدار الدفع.

وعلى الرغم من أن وزارة الدفاع عليها مسئولية المحافظة على المستندات لدعم إنفاق ٢,٧ مليار دولار من الحساب الفرعي لبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، إلا أنها قد استطاعت فقط توفير مستندات للمفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق تؤيد فقط ١ مليار دولار. وعلى الرغم من أن وزارة الدفاع قد أسست عمليات داخلية وسيطرة لكي تبلغ عن المدفوعات من الحساب الفرعي لحكومة العراق، إلا أن مجموع السجلات مفقود. ونتيجة لهذا، فقد تحددت مراجعة المفتش العام لخاص لإعادة اعمار العراق على ١ مليار دولار فقط المتاحة له سجلات. وقد فحص المفتش العام لخاص لإعادة اعمار العراق ١٥ مدفوعات من هذه الفئة ووجد أن معظمها كانت مستندات مالية مؤيدة رئيسية. وتستمر وزارة الدفاع في البحث عن مستندات تؤيد المبلغ المتبقي وهو ١,٧ مليار دولار في لمدفوعات. ومشكلات وزارة الدفاع مع سجلات صندوق تنمية العراق ليست جديدة، وكلا من المفتش العام لخاص لإعادة اعمار العراق ووزارة الدفاع قد ابلغا من قبل عنها.

وتفتقد وزارة الدفاع أيضا مستندات أخرى رئيسية، بما في ذلك نسخ من التقارير الشهرية التي توثيق الإنفاق من الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق ومن قبو القصر الرئاسي. وعندما أعطى وزير التمويل وزارة الدفاع السلطة لإنفاق المال، فقد وجه وزارة الدفاع إلى تقديم تقارير شهرية وتقرير نهائي يوثق مدفوعاتها من الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق إلى الوزارة. ومن تموز/يوليو ٢٠٠٤ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، فمن المفترض أن وزارة الدفاع قد قدمت ٤٢ تقريرا شهريا. ومع هذا، فيمكن أن يحدد فقط نسخ من التقارير الأربع الأولى. وقد وجد المفتش العام لخاص لإعادة اعمار العراق دليلا يشير إلى أن تقارير شهرية أخرى قد تم إرسالها. مثلا، وجد المفتش العام لخاص لإعادة اعمار العراق خطابات مرسلة بتاريخ تموز/يوليو ٢٠٠٦وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، لكن المرفقات التي توفر تفاصيل المعاملات كانت مفقودة. وقد اتصل أيضا المفتش العام لخاص لإعادة اعمار العراق بمسئول وزارة الدفاع الذي وقع على خطاب تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، والذي أكد أن التقرير الشهري قد تم إرساله. ومع هذا، لم يستطع المفتش العام لخاص لإعادة اعمار العراق أو وزارة الدفاع تحديد أي من التقارير الأخرى.

وأخيرا، لا تستطيع وزارة الدفاع تحديد مستندات تؤيد مبلغ ١١٩,٤ مليون دولار من مبلغ ١٩٣,٣ مليون دولار أنفقتها من ٢١٧,٧ مليون دولار من المبلغ النقدي المتبقي في قبو القصر الرئاسي عند حل سلطة الإتلاف المؤقتة، وتم إرجاع مبلغ ٢٤,٤ مليون دولار إلى الحكومة العراقية في مارس ٢٠٠٨. ولم تؤسس وزارة الدفاع حساب حكومي أمريكي المطلوب للمحافظة على المسائلة عن الأموال. وبدلا من هذا، أسست وزارة الدفاع عملياتها الداخلية الخاصة ورقابتها من أجل تفسير وتقرير المدفوعات النقدية لوزير المالية. فوزارة الدفاع لديها نشرات ايكسل تؤيد حوالي ٧٣,٩ مليون دولار من ١٩٣,٣ مليون دولار تم إنفاقها من قبو القصر الرئاسي نقدا. وقد راجع المفتش العام لخاص لإعادة اعمار العراق ١٥ مدفوعات من ٧٣,٩ مليون دولار لتقييم الرقابة المالية لوزارة الدفاع ووجد معظم المستندات التي تؤيدها. وتستمر وزارة الدفاع في البحث عن مستندات تؤيد بقية ١١٩,٤ مليون دولار في المدفوعات النقدية.

التوصيات

لا يتضمن هذا التقرير أي توصيات.

تعليقات الإدارة

ووردت تعليقات الإدارة في التقرير النهائي، والذي يوجد في موقع المفتش العام لإعادة إعمار العراق على الانترنت. www.sigir.mil.

عملية وزارة الخارجية لتوفير معلومات حول مشاريع إعادة الإعمار للحكومة العراقية
(SIGIR 12-009, 1/2012)

مقدمة

في تقرير سابق لتحويل الأصول للمفتش العام لخاص لإعادة اعمار العراق، وجد أن كل وكالة أمريكية تستخدم إجراءاتها الخاصة في تحويل مشروعات كاملة إلى العراقيين. ونتيجة لهذه العمليات المتفاوتة، فالحكومة العراقية والوزارات المسئولة عن تخطيط الاستدامة وترابط والأصول كان لديها معلومات غير كاملة عن المشروعات ذات التمويل الأمريكي والمكتملة. وقد بدا المفتش العام لخاص لإعادة اعمار العراق هذا التقرير لكي يحدد كيف أن وزارة الخارجية تفسر عشرة آلاف مشروعا مكتملا وتوفر معلومات عن هذه المشروعات للحكومة العراقية.

النتائج

وجد المفتش العام لخاص لإعادة اعمار العراق أنه بسبب استخدام مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق تعريفا محددا لمشروع إعادة الاعمار، تحصل الحكومة العراقية على جرد جزئي فقط لكل مشاريع إعادة الاعمار المكتملة ومنقولة الملكية. في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أعلنت مذكرة تفاهم بين السفارة الأمريكية في بغداد ووزارة التخطيط والتعاون العراقية أن "بناء على الحجم الهائل من المشروعات الممولة من الحكومة الأمريكية فمن الضروري وضع إجراءات مناسبة وآليات لتوثيق وجرد تلك المشروعات وتبادل المعلومات لخاصة بتشغيلها وصيانتها". ومع هذا، يقرر مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق فقط عن "الأصول المالية" المحددة كملموسة والتي لا يمكن تحويلها إلى نقدية. وعلاوة على هذا، يطلب مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق أن المشروعات ذات الأصل المالي المستحق (١) لها قيمة ٢٥٠,٠٠٠ دولار أو أكثر، (٢) لها عمر متوقع من خمس سنوات أو أكثر،(٣) يتم تمويلها من أحد أربعة صناديق أمريكية لإعادة الاعمار: صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق،(IRRF) وصندوق قوات الأمن العراقية،(ISFF) وبرنامج الطوارئ لاستجابة القائد (CERP) وصندوق دعم الاقتصاد (ESF). ومن خلال استخدام هذه المعايير، زود مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق وزارة التخطيط والتعاون والتنمية العراقية بمعلومات عن ٥,٢٨٩ مشروع بقيمة حوالي ١٥ مليار دولار في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١١.

وتحصل وزارة الخارجية على معلومات مشروعها من نظام إدارة إعادة اعمار العراق (IRMS) وهي قاعدة بيانات أبلغ عنها المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق أنها تحتوي على معلومات غير كاملة وغير دقيقة- وقاعدة بيانات حالة اعمار العراق (ISOC). ومع هذا، فهذه الأنظمة لا تحتوي على معلومات كاملة عن جهود إعادة الاعمار الممولة من الأمريكان في العراق. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كان إجمالي قيمة المشروعات المذكورة في نظام إدارة إعادة اعمار العراق وقاعدة بيانات حالة اعمار العراق كنسبة مئوية للالتزامات هو حوالي ٥٨٪ أو ٢٧,١ مليار دولار من أصل ٤٦,٩ مليار دولار من الالتزامات الخاصة بالمشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق، و صندوق قوات الأمن العراقية و برنامج الطوارئ لاستجابة القائد وصندوق دعم الاقتصاد. وبالتالي، فحوالي ١٩,٨ مليار دولار ليست موجودة في قواعد بيانات نظام إدارة إعادة اعمار العراق وقاعدة بيانات حالة اعمار العراق.

وبسبب نقص الشفافية المحددة في هذا التقرير، سوف يجري المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق مراجعة شاملة لكيفية أنفاق الدولارات الأمريكية في العراق ويتوقع أن يقرر عن ذلك في صيف ٢٠١٢.

التوصيات

من أجل ضمان تحديد الحكومة الأمريكية لكل المشروعات الرئيسية، يوصي المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق بأن يطور السفير الأمريكي في العراق معايير لاختيار المشروعات التي يتم الإبلاغ عنها للحكومة العراقية والتي تعكس بشكل أفضل المتغيرات الهائلة التي تم تحديدها في هذا التقرير.

تعليقات الإدارة

وردت تعليقات الإدارة في التقرير النهائي، والذي يوجد في موقع المفتش العام لإعادة إعمار العراق على الانترنت: www.sigir.mil.

أوضاع التوصيات التي قدمها المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق إلى وزارة الدفاع.
(SIGIR 12-010, 1/2012)

مقدمة

قانون المفتش العام لعام ١٩٧٨، المعدّل، يطالب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن يحدد في تقاريره نصف السنوية كل التوصيات الهامة المذكورة في التقارير نصف السنوية السابقة عن التصرفات التصحيحية التي اكتملت. ويتابع هذا التقرير ٣٧ توصية تدقيق قام بها المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق لوزير الدفاع والمقرات الأخرى لوزارة الدفاع والمسئولين فيها والتي لم يتم حلها (أي مفتوحة) في ٣٠ أيلول/سبتمبر٢٠١١. والهدف من هذا التقرير هو تحديد ما إذا كان مسئولي وزارة الدفاع يأخذون العمل المناسب لتناول هذه التوصيات وما إذا كان لدى وزارة الدفاع نظاما لتعقب ومراقبة حالة توصيات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق

النتائج

نتيجة للمعلومات التي تم الحصول عليها من منظمات وزارة الدفاع، والمعلومات التي تم تطويرها أثناء تدقيق آخر للمفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق، أغلق المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق ٣٢ توصية من ٣٧ توصية مفتوحة. والتفاصيل، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، هي كالتالي:

١. كان هناك ٢١ توصية مفتوحة موجهة إلى المسئولين في مكتب وزير الدفاع (OSD) بما في ذلك وزارة الدفاع، بناء على مراقب وزارة الدفاع، ونائب وزير الدفاع لتحويل الأعمال. وبناء على الاستجابات من مكتب وزير الدفاع والمستندات الموجودة، أغلق المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق ١٩ توصية: ١٠ لأنها كانت قد تم تنفيذها، ٥ لأنها تجاوزتها الأحداث وأصبحت مهملة، و٤ لأن الإدارة قررت أن لا تتخذ أي فعل. ولا تزال هناك توصية مفتوحة لأن انجاز العمل يتم التخطيط له في آذار/مارس ٢٠١٢، وتوصية أخرى مفتوحة لانها قد تم تحويلها إلى مكتب آخر لوزارة الدفاع من أجل فعلها، ولم يكن المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق قادرا على التحقق من حالة تلك التوصية.

٢. وقد كان هناك ثمانية توصيات موجهة إلى القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) أو قيادتها التابعة السابقة، والقوات الأمريكية في العراق. وبناء على الاستجابات من القيادة المركزية الأمريكية والمستندات المتوفرة، أغلق المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق خمس توصيات: واحدة لأنها لم تك قد تم تنفيذها، وأربعة لأنها قد تم تجاوزها بالأحداث وأصبحت مهملة. ولا تزال ثلاث توصيات مفتوحة لأن القيادة المركزية الأمريكية قد ذكرت أن منظمة أخرى كانت مسئولة عن تنفيذها، ولم يكن المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق قادرا على التحقق من حالة تلك التوصيات.

٣. وكانت هناك ست توصيات مفتوحة موجهة إلى وكالة الدفاع لإدارة العقود (DCMA). وبناء على الإجابات الواردة من وكالة الدفاع لإدارة العقود والتوثيق المتوفر، أغلق المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق كل التوصيات الستة: ثلاثة لأنها قد تم تنفيذها واثنين لأن الإدارة قد قررت عم اتخاذ أي فعل، وواحدة لأنها قد تجاوزتها الأحداث وأصبحت مهملة.

٤. وكانت هناك توصيتان مفتوحتان موجهتان إلى مسئولين في الجيش. وبناء على الإجابات والمستندات المتوفرة، أغلق المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق كلا التوصيتين: واحدة لتنفيذها والأخرى لتجاوز الأحداث لها وأنها أصبحت بلا فائدة.

وسوف يستمر المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق في متابعة التوصيات الخمسة المفتوحة. في اتفاق مع مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع، (DoD OIG) سيتم تعقب كل التوصيات المفتوحة المتبقية للمفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق وكل التوصيات المستقبلية الموجهة إلى وزارة الدفاع من خلال نظام مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع.

التوصيات

لا يتضمن هذا التقرير أي توصيات.

تعليقات الإدارة

ووردت تعليقات الإدارة في التقرير النهائي، والذي يوجد في موقع المفتش العام لإعادة إعمار العراق على الانترنت. www.sigir.mil.

قليل من العقود التي ألغاها فيلق مهندسي الجيش الأمريكي تسبب في إهدار أموال في العراق
(SIGIR 12-011, 1/2012)

مقدمة

خصصت الحكومة الأمريكية ٦١,٨٣ مليار دولار لإعادة إعمار العراق، وذلك أساسا من خلال أربعة صناديق لإعادة الإعمار: ٢٠,٨٦ مليار دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ٢٠,٥٤ مليار دولار من صندوق قوات الأمن العراقية، ٤,٨٣ مليار دولار من صندوق الدعم الاقتصادي، و٣,٩٦ مليار دولار من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد والصناديق الأربعة تفسر ٨١,٢٪ من كل الأموال الأمريكية المخصصة لإعادة اعمار العراق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ومعظم الأموال قد تم الالتزام بها للعقود.

ويفحص هذا التقرير عقود إعادة اعمار العراق التي أنهاها سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي من حزيران/يونيو ٢٠٠٨ حتى نيسان/ابريل ٢٠١١. وقد أجرى المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق هذه المراجعة لفحص نتائج العقود التي أنهاها سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي لتحديد ما إذا كانت الوكالة تحتفظ برقابة فعالة على العقود واذا ما تم ضياع أموالا أمريكية نتيجة تنفيذ هذه العقود.

النتائج

أنهى سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي ٥٥ عقد إعادة اعمار أثناء الفترة التي تمت مراجعتها، وهي أقل بكثير من ٢٢٧ عقد تم إنهاؤه من قبل سلاح المهندسين بالجيش العراقي من ٢٠٠٥ وحتى حزيران/يونيو ٢٠٠٨. ووفقا لمسئولين رفيعي المستوى للتعاقد في سلاح المهندسين بالجيش العراقي، فإن الانخفاض منسوب إلى عدة أسباب، بما في ذلك ظروف الأمن المحسنة في العراق، وتحسينات سلاح المهندسين بالجيش العراقي، وبرنامج أصغر لإعادة الاعمار. وقد تم إنهاء ٣١ عقدا عند تقلد الحكومة لأن المطالب قد تغيرت والخدمات لم تعد لها حاجة، و٢٤ عقد تم إنهائها بسبب الأداء السيئ للعقد.

لم يستطع المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق تحديد ما إذا كان هناك فاقد مع ٢٢ عقد من ٥٥ عقد تم إنهاءه لأن سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي لم يستطع أن يجد ملفات ١١ عقد، ولم يستطع المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق أن يحدد من المستندات المتاحة ما إذا كان العقود الإحدى عشر الأخرى قد تم منحها وأن المشاريع قد تمت بنجاح. وبالنسبة لبقية العقود المفسوخة وعددها ٣٣، حدد المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق أن ١٠ عقود تسببت في خسارة ٣,٨ مليون دولار تقريبا. مثلا، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، فسخ سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي عقدا لبناء الصرف الصحي في غزالة ومحطة ضخ بعد أن أنفق ١,٩ مليون دولار. علق سلاح المهندسين البناء لأن قسم الأعمال العامة في بغداد قد وجهت أمرت بتوقف البناء حتى حصل المقاول على موافقة بكل التوقيعات، واختبار المواد، والتراخيص وفي النهاية، لم يسمح عمدة بغداد وقسم الأعمال العامة للمقاول باستئناف العمل. وبالتالي، فسخ سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي العقد لمصلحة الحكومة الأمريكية. وبينما لا تقع المسئولية عن الخسارة على سلاح المهندسين فقط، إلا أن المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق يعتقد أن التخطيط والتنسيق الأفضل بين الوكالات الأمريكية المعنية وحكومة بغداد ربما كتان قد منع خسارة ١,٩ مليون دولار.

وقد حدد المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق ثمانية عقود تم فسخها بتكلفة ١١,١ مليون دولار والتي كانت بها خسارة محتملة غير محددة، و١٥ عقد ليس به خسارة استطاع المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق تحديدها ومثال على ذلك خسارة ٢,٩ مليون دولار للحكومة الأمريكية تم إنفاقها على تجديد شبكة محطة معالجة مياه الرضوانية. وقد أنهى سلاح المهندسين عقدا بعد أن ترك المقاول المشروع ونقل المشروع غير الوظيفي إلى وزارة البلدية العراقية والأعمال العامة. وفي مذكرة التفاهم، ذكر سلاح المهندسين الأمريكي أن المشروع قد اكتمل بنسبة ٩٥٪ لكن مع عيوب محددة، مثل توصيلات الخدمات غير المكتملة، والصهاريج والمضخات لم يتم تركيبها. وإذا لم يكمل العراقيين المشروع، ستضيع تلك الأموال

والتخطيط والتنسيق الأفضل من خلال سلاح المهندسين والحكومة العراقية كان من الممكن أن يتجنب تلك الخسارة. ويعترف المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق أن الأموال الضائعة في الـ١٨ عقدا المفسوخ لا تشير إلى مشكلات نظامية للوكالة التي أدارة مئات العقود. مثلا، وفقا لسلاح المهندسين في الجيش الأمريكي، فقد أكمل أو أنهى ٨٦٤ عقدا بقيمة إجمالية ٢,٥ مليار دولار من تموز/يوليو ٢٠٠٨ حتى نيسان/ابريل ٢٠١١. ومع هذا، يعتقد المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق أن هناك دروسا لتي يمكن تعلمها من هذا الفسخ

التوصيات

لا يتضمن هذا التقرير أي توصيات.

تعليقات الإدارة

وردت تعليقات الإدارة في التقرير النهائي، والذي يوجد في موقع المفتش العام لإعادة إعمار العراق على الانترنت: www.sigir.mil.

تم إعادة أموال صندوق تنمية العراق إلي البنك المركزي العراقي
(SIGIR 12-012, 1/2012)

مقدمة

يجيب هذا التقرير على طلب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ من رئيس الوزراء العراقي إلى المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق عن ١٣,١ مليون دولار من صندوق تنمية العراق، والذي يتكون من عوائد النفط العراقي- والمستخدمة لمشاريع التنمية في عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤- وأنها عادت إلى البنك المركزي العراقي من المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق في آذار/مارس ٢٠٠٩. وكان هذا الطلب لأن المسئولين العراقيين السابقين والحاليين في الحكومة قد أبلغوا رئيس الوزراء أنهم لا يستطيعون تحديد أي سجلات تؤيد عودة الأموال. وقد بادر المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق بهذه المراجعة لتحديد تدبير مبلغ ١٣,١ مليون دولار.

ولأن هذا التقرير يحتوي على معلومات حساسة، فسيتم الإعلان عن الأسماء وأرقام الحسابات في تقرير كامل لاستخدام المسئولين فقط ولن يكون متاحا للعامة.

النتائج

توضح مستندات بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أن الأموال محل السؤال قد تم تحويلها إلى حساب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تحت تصرف الحكومة العراقية في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩. والمستندات التي تؤيد هذا التحويل هي كالتالي:

١. ورقة تعليمات بمعلومات قال فيها بنك الاحتياطي الفيدرالي أنه تلقى من مسئول بوزارة التمويل العراقية معلومات تفيد بإيداع الأموال في حساب البنك باسم البنك المركزي العراقي وصندوق تنمية العراق لحساب العراق.
٢. استمارة تحويل سلكية توضح أن سلاح المهندسين الأمريكي قد حول ١٣,١٢٩,١٦٨,١١ دولار في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، إلى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، لإيداع حساب في نفس البنك تحت سلطة الحكومة العراقية باسم البنك المركزي العراقي وصندوق تنمية العراق. وقد أخبر مسئول بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق أنه عندما تم ايداع الأموال في هذا الحساب، أصبحت مرتبطة بأموال أخرى في الحساب. والتحويل السلكي قد حدد أيضا وزير التمويل وقسم الحسابات على أنهما منتفعين من الأموال المستعادة.
٣. وقد ذكرت رسالة اتحاد الاتصالات المالية للبنك الدولي العالمي (SWIFT) من بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى البنك المركزي العراقي هي بتاريخ ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، مخطرا البنك المركزي العراقي بإيداع ١٣,١٢٩,١٦٨,١١ دولار في حساب العراق في صندوق تنمية العراق بالبنك المركزي العراقي في بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وتوفر سوفيت شبكة آمنة بدرجة كبيرة للسماح للمؤسسات المالية وغير المالية بتحويل التعليمات البنكية بما في ذلك تعليمات الدفع ومعلومات الحساب. ورسالة سويفت لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى البنك المركزي العراقي في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، قد قدمت نصيحة إلى البنك المركزي العراقي بأنه قد تم عمل وديعة على حسابه. وعلاوة على هذا، فقد وفرت معلومات توجه البنك المركزي العراقي إلى تطبيق الأموال للائتمان إلى حساب خاص بالحكومة العراقية. وكان من المتوقع أن يضع البنك المركزي العراقي هذه الأموال في نفس الحساب على حسابه في بغداد، ولن يكون بنك الاحتياطي الأمريكي مشتركا أو مدركا للائتمان النهائي. وفي هذا الحالة، لا تؤسس سجلات بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ما إذا كانت الأموال قد تم تحويلها أم إيداعها في حساب معين في البنك المركزي ببغداد.

التوصيات

لا يتضمن هذا التقرير أي توصيات.

عمليات التدقيق الجارية والمخطط لها

ويجري المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عمليات التدقيق والتي تقيّم الأداء الاقتصادي والكفاءة والفعالية ونتائج برامج إعادة إعمار العراق، وفي كثير من الأحيان، يتم ذلك مع التركيز على مدى كفاية الرقابة الداخلية واحتمالية وجود التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال. وهذا يشمل سلسلة من عمليات التدقيق المركّزة على العقود الرئيسية الخاصة بإعادة إعمار العراق، والتي سوف تدعم استجابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لتوجهات الكونغرس حول "التدقيق الجنائي" لإنفاق الولايات المتحدة المرتبط بإعادة إعمار العراق. وعلاوة على هذا، أجرى المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق تقييما عميقا للتبرير والخصم وتوزيع التكاليف المفروضة على الولايات المتحدة. وسوف يستمر المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق في المراقبة والمراجعة لإدارة وزارة الخارجية مراقبة أنشطة إعادة الاعمار.

التدقيقات المعلنة أو الجارية

يعمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حالياً على هذه التدقيقات:

- المشروع ١٢٠٤: تدقيق لحالة توصيات المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق من أجل تحسين مراقبة عقود أنهام المحدودة المسئولية
- المشروع ١٢٠٣: تدقيق لجهود وزارة الخارجية لتناول الرقابة على إدارة صندوق الاستجابة السريعة
- المشروع ١٢٠٢: تدقيق تكلفة ونتيجة وإدارة مركز إعادة تأهيل مرفق السجن المؤقت في الرمادي

- المشروع ١٢٠١: تدقيق تقدم وزارة الخارجية في تنفيذ برنامج تطوير الشرطة.
- المشروع ١١١٤: تدقيق خطط إنفاق الأموال المتبقية من صندوق قوات الأمن العراقي
- المشروع ١١١٣: تدقيق مراجعة الحكومة لأنظمة أعمال المتعاقدين المتلقين أموال الولايات المتحدة للعمل في العراق
- المشروع ١١١٢c: مراجعة جهود وزارة الدفاع المبذولة لحساب أموال صندوق تنمية العراق
- المشروع ١٠٢٠: تدقيق لإدارة وزارات العدل والخارجية لأنشطة سيادة القانون في العراق
- المشاريع ٩٠٠٥، و٩٠١٢، و٩٠١٣: تدقيقات وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبيانات التخصيص الالتزام والإنفاق على التعاملات المتعلقة بإغاثة وإعادة إعمار العراق.

عمليات التدقيق المخطط لها

ترتبط عمليات التدقيق التي يخطط لها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بثلاثة أهداف رئيسية وهي الواردة في خطته الاستراتيجية لعمليات التدقيق:

- تحسين ممارسات الأعمال والمساءلة في إدارة العقود والمنح المرتبطة بإعادة إعمار العراق
- تقييم وتعزيز الاقتصاد والكفاءة والفعالية للبرامج والعمليات التي تهدف إلى تسهيل إعادة إعمار العراق
- توفير القيادة المستقلة والموضوعية والتوصيات بشأن السياسات الرامية إلى معالجة أوجه القصور في جهود إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في العراق

تعترف الخطة الاستراتيجية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالطلب التشريعي الخاص باستكمال تقرير التدقيق الجنائي على جميع المبالغ المعتمدة أو المتوفّرة لإعادة إعمار العراق. وكجزء من هذا الجهد، فقد أكمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٢٤ عملية تدقيق مركّزة على العقود التي تعالج النتائج، والتكاليف والرقابة والمرتبطة بعقود إعادة الإعمار الرئيسية في العراق، فضلا عن نقاط الضعف المتمثلة في التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال. يخطط المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لإصدار تقرير يتضمن تفاصيل عن نتائج جهوده كلها حول التحقيقات الجنائية في المستقبل القريب.

وسوف يستمر المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق في التدقيق في إدارة وتكاليف ونتائج الجهود الأمريكية لإعادة اعمار العراق. وعلاوة على هذا، فسوف يحافظ المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق على مراقبته للقضايا المتعلقة بانسحاب وزارة الدفاع من العراق وتحويل أنشطة اعمار العراق، مثل تريب الشرطة، إلى وزارة الخارجية وكذلك القضايا المتعلقة بإدارة أموال صندوق تنمية العراق.

تدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق ٢٠٠٣-٢٠١٢

منذ آذار/مارس ٢٠٠٤، نشر المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق ٢٠٦ تدقيق تناولوا مدى واسع من الموضوعات، مثل مراقبة العقود وبرامج معينة لإعادة الاعمار وكذلك التكلفة والمحصلة لمقاولي الأمن الخاص. ومن خلال منصبه، فقد حددت تدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق نواقص في إدارة العقود وأنشطة إعادة البناء، وعمل توصيات لتحسين الاقتصاد وفعالية العمليات الأمريكية وجعل الأنشطة اقل عرضة للاحتيال والخسارة وتوفير الدروس المستفادة للاستخدام في مساعي أخرى لإعادة الاعمار.

وعلاوة على هذا، فقد قدم المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق ٤٧٨ توصية لتحسين أنشطة إعادة الاعمار في العراق وقد وافقت الإدارة على تنفيذ ٢٠٩ منها. وتتم مناقشة هذه التوصيات بعمق في القسم الفرعي التالي.

وكثير من نتائج تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق يمكن أن ننسبها إلى وجود المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق في العراق. فهذا التواجد قد ساعد المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق على توفير تدقيق متزامن يبدأ وينتهي تقريبا في ستة أشهر ويتناول القضايا الحيوية لإعادة الاعمار. وأنشطة تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق داخل الدولة تساعد أيضا على الاتصالات المباشرة وبناء العلاقة مع وزارتي الدفاع والخارجية ومسئولي الحكومة العراقية وهم يوفرون معرفة عميقة وتاريخية عن برنامج إعادة الاعمار في الدولة.

وقد عمل المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق مع السفراء السابقين والحاليين الأمريكيين والقادة العموميين موفرا المراقبة للقضايا التي ينبغي تناولها. على سبيل المثال تم التنسيق بين المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق ومكتب نائب وزير الدفاع والعمل معا خلال ستة تدقيقات للمفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق وفي تعليق على مسودة تقرير بعنوان "صندوق تنمية العراق": نقلت سلطة الائتلاف المؤقتة السلطة على الأموال المتبقية إلى البنك المركزي العراقي" (SIGIR ١٢-٠٠١)، بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وذكر نائب وزير الدفاع "أني أقدر الجهد التعاوني مع فريقي ورغبتك في إجراء هذه المتابعة لتدقيق التقرير السابق... وتحققك المستقل لبحثنا واكتشافاتنا يتناول بشكل أكثر قضية مسئولية وزارة الدفاع عن أموال صندوق تنمية العراق(DFI)." وينسق المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق بشكل منتظم مع مكتب نائب وزير الدفاع فيما يتعلق بالأفعال المتخذة لتناول توصيات تقرير صندوق تنمية العراق.

القضايا الرئيسية التي تناولها التدقيق

من خلال عمله، حدد المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق قضايا واسعة والتي كانت أسبابا مساهمة في العيوب المذكورة

في تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق ومن اجل التوضيح، ففي تموز/يوليو ٢٠٠٨، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق تقريرا للتدقيق والذي ناقش أربع قضايا دائمة تؤثر على إدارة أنشطة إعادة الاعمار في العراق. وكانت:

- الحاجة إلى فهم أفضل للمشكلات المرتبطة بتنفيذ برامج إعادة الاعمار في بيئة أمنية غير مستقرة (مثلا قضايا الأمن وتكاليفها لم يتم أخذها في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ أنشطة إعادة الاعمار وتقييم التكاليف)
- تأثير عدم وجود هيكل إدارة لتوفير روابط واضحة للسلطة على تنسيق البرنامج والتسليم الناجح للمشروعات (ونقص تلك الوحدة في المواقف بقيادة القائد حيث لم تستطع الحكومة الأمريكية تحديد المدى الكامل لكل أنشطة الوكالات في قضية واحدة، مثل محاربة الفساد أو تنمية القدرة).
- أهمية توقع احتياجات الأفراد وخفض انقلاب الأفراد.
- تقييم كيفية العمل الأساسي مع الحكومات المضيفة سيكون نجاحا على المدى الطويل للاستثمارات الأمريكية في مشروعات إعادة الاعمار.

وعلاوة على هذا، فقد أشار تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق مناطق كثيرة حيث ينبغي تحسين إدارة العقد من أجل توفير اقتصاد وكفاءة أفضل وجعل العقد أقل عرضة للفساد والاحتيال والضياع.

توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لتحسين إدارة أنشطة إعادة الإعمار

قدم المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق توصيات للتعامل مع هذه المشكلات في الإدارة وفي عدد من الحالات، تم تناولت توصية واحدة كثيرا من القضايا التي لحصناها أعلاه. وللتوضيح، قدم المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق:

- ما يزيد عن ١٩٠ توصية لتحسين إدارة البرنامج، بما في ذلك الحاجة إلى مكاتب للأفراد وخفض انقلاب الأفراد.
- ما يزيد عن ٧٠ توصية لتحسين التنسيق والتعاون بين الوكالات وتقاسم أفضل للمعلومات.
- ما يزيد عن ٢٠٠ توصية لتحسين مراقبة العقود والمقاولين لتشجيع الاقتصاد والكفاءة وتقليل إمكانية الاحتيال والخسارة.
- حوالي ٢٠٠ توصية لتحسين المسائلة ونقاط ضعف المراقبة الداخلية (وهذا يشمل نواقص مثل المراجعة غير الكافية لفواتير المقاول والمراقبة الناقصة للمقاول، وخسارة وفقد المستندات وكذلك عدم كفاية الأفراد)
- أكثر من ٣٥ توصية للعمل مع الحكومة العراقية في مجالات مثل تصميم وتحويل المشروعات لتحسين الطموحات وهي شان تستمر الحكومة العراقية في العمل بالمرافق والمشاريع الممولة من الأمريكيين وبالتالي لن تضيع الجهود الأمريكية.

وكذلك قدم المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق توصيات لتحسين إدارة وكفاءة ونتيجة البرامج الكبيرة وذات التكلفة العالية والتي سوف تستمر في العراق حتى بعد تراجع جهود الولايات المتحدة لإعادة الاعمار. وعلاوة على هذا، تقدم هذه التوصيات دروسا مهمة متعلمة في تنفيذ أنشطة إعادة الاعمار في عمليات الطوارئ الأخرى. للتوضيح:

- اصدر المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق ١٢ تقريرا لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق و٢٩ توصية تتناول الحاجة إلى تحسين إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. ويخول هذه البرنامج القادة الميدانيين الأمريكيين استعمال أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للتجاوب مع متطلبات إعادة الاعمار والإغاثة والحالات الإنسانية الطارئة والتي تساعد السكان وتحقق تأثيرات مركزة. وفي تموز/يوليو ٢٠١١، أكمل المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق مراجعة لاستخدامات وإدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد واستنتج أن التأكيد على مشروعات تنمية القدرة لا يحقق على الأرجح أهداف البرنامج التابع لوزارة الدفاع، وأن هناك مقاييس بلا معني لقياس تأثير هذه المشروعات. وتقرير آخر قد تناول إدارة وزارة الدفاع لأموال الحكومة العراقية قد وفرتها لمشروعات برنامج استجابة الطارئة للقائد في العراق. فقد وجد المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق أن وزارة الدفاع كانت تستخدم أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد الأمريكي لمشروعات ربما كانت ستمول بشكل كافي في ظل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد العراقي وأن وزارة الدفاع لم تحتفظ بمعلومات دقيقة عن أموال أو مشروعات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد العراقي.
- وقد اصدر المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق حوالي ٣٠ تقرير تناول جهود وزارة الدفاع في تطوير الجيش العراقي النظامي والقوات الجوية والبحرية والشرطة. وقد تراوحت هذه التقارير من إدارة العقود التي وفرت التدريب وخدمات أخرى وتطوير القدرة الوزارية ومراقبة الأسلحة ونقل الأصول واستخدام أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وجهود مكافحة الفساد وموضوعات أخرى مثل اللوجستات ومسئولية الصيانة وتدريب أفراد الأمن. وقد تناولت التوصيات قضايا مثل الحاجة إلى تحديد ما إذا كانت الفواتير والتكاليف ينبغي خصمها واستعادتها، والحاجة إلى ضمان أن وزارة الدفاع العراقية تتحمل مسئولية صيانة المرافق التي بناه الأمريكيين.
- وقد فحص المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق التقدم في تطوير قوات الشرطة العراقية. واصدر المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق سبعة تقارير تعاملت مع برامج تدريب الشرطة الأمريكية. مثلا، قدم المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق توصيات هائلة لتحسين المراقبة وخفض التعرض للاحتيال والخسارة والإيذاء. وفحص المفتش العام

الخاص لإعادة اعمار العراق العقد الذي بناء عليه كان يدرب الاستشاريون من الشرطة العراقية وبرنامج المساعدة الفعلية لتوفير التدريب. وللتوضيح، راجع المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق ما إذا كانت وزارة الخارجية قد خططت لبرنامجها لتنمية الشرطة ووجد مشكلات دالة. فقد وجد المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق أن وزارة الخارجية قد افتقرت إلى تقييم حالي لقوات الشرطة العراقية وقدراتها والتي عليها تبني البرنامج، ولم تحصل على التزام مكتوب من الحكومة العراقية فيما يخص إما دعمها للبرنامج أو مساهمتها المالية، وسيتم استخدام ١٢٪ فقط من تكاليف البرنامج في التنفيذ الفعلي للبرنامج، والغالبة العظمى للأموال ستكون للأمن. وقد أوصى المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق بان تعمل وزارة الخارجية مع وزارة الداخلية لتطوير تقييم لقوات الشرطة، وتطوير خطة تنمية عميقة لتشمل قياسات منها يتم تقييم النجاح، وإكمال اتفاق مكتوب مع وزارة الداخلية عن دورها ومسئولياتها في تطوير شرطتها. وقد قدم المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق موضوعات للكونجرس لدراستها لتشجيع التسليم الفعال والكفء لهذا التدريب.

وقد اتخذت لائحة تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق عددا من الخطوات لتحديد المدى الذي اليه تم تنفيذ توصيات المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق وضمان متابعة التوصيات المفتوحة بعد حل المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق ولتقييم الحالة الحالية للتوصيات، بدأ المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق مراجعة أفعال وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) التي تناولت التوصيات المفتوحة أو تنوي تناولها وكتابة تقرير إلى الكونجرس بناء على قانون المفتش العام ١٩٧٨، بعد تعديله. أثناء الثلاثة أرباع الماضية وجد تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق:

- أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد قامت بخطوات تصحيحية على أربع توصيات من ستة مفتوحة من المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق وتعمل مع المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق لغلق التوصيات الباقية. وعلاوة على هذا، وجد المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق أن نظام تعقب تدقيق الوكالة فعال ومدار بشكل جيد.
- بينما تقرر وزارة الخارجية أنها قد عملت كثيرا على التوصيات المفتوحة وأبلغت المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق أنها أغلقت ٣٨ من ٤٥ توصية، إلا أن المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق استطاع غلق ١٣ لأن وزارة الدفاع لم توفر المعلومات الكافية التي تسمح لنا بغلق الأخريات. وجد المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق أن وزارة الخارجية قامت بعملية متابعة ونظام تعقب لتقارير التدقيق والتوصيات ووافقت على استخدام تلك العملية لتقارير تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق وتوصياته. ومن ثم، لم توضح وزارة الخارجية ن\تنظيما مسئولا عن كتابة التقارير عن حالة التوصيات إلى الكونجرس ولم تحل الاختلافات والأسئلة على التوصيات كما طلب مكتب الإدارة والموازنة أ-٥٠.
- قدمت ثلاثة وكالات من وزارة الدفاع معلومات كافية تسمح للمفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق بغلق ٢٤ توصية من ٢٦ تمت في هذه المنظمات. ولا يزال اثنان باقيان مفتوحتين لأن سلاح المهندسين الأمريكي لم يستطع توفير معلومات كافية لكن المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق سوف يستمر في مراقبة حالتها
- وقد كان المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق قادرا على غلق ٣٢ توصية من ٣٧ توصية تدقيق قد قام بها وزير الدفاع ومسئولين كبار في مقرات وزارة الدفاع والتي لم تزل مفتوحة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، فمكتب المفتش العام لوزارة الدفاع متابعة ونظام تتبع والتي سوف تشمل كل التوصيات المفتوحة والمستقبلية التي قدمها المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق لوزارة الدفاع.

يعمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مع كل وكالة للمفتش العام IG أو مسئولين آخرين في الوزارة لضمان أن حالة توصيات المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق يتم تعقبها بشكل كافي.

التأثيرات المالية لتدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق

كان للتدقيقات التي قام بها المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق تأثيرات مالية كما هو موضح في الجدول ٥,٢ وخلال تدقيقه، كان المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق قادرا على تحديد:

- الأموال التي سيتم وضعها للاستغلال الأفضل، مما يعني أن الأموال يمكن أن يتم استخدامها بشكل أكثر كفاءة إذا اتخذت الإدارة عملا مثل خفض التكاليف من برنامج معين أو عملية معينة.
- والمدفوعات التي شك فيها المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق وأوصى بأن تتناولها الوكالة لاستعادتها لأن المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق قد حدد أن المدفوعات لم يتم دعمها في المستندات أو لم تكن قابلة للخصم أو مبررة وفقا للقواعد أو الاتفاقيات الحاكمة لإنفاق الأموال.
- الأموال التي تم توفيرها لأن الوكالة الخاضعة للمراجعة قد قبلت توصية المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق لوضع أموالا في استخدام أفضل، أو استعادة الأموال التي تم إنفاقها بشكل غير مناسب، أو تنظيم يحصل على تمويل أمريكي تم

توفيره لأن الكونجرس ينتخب لخفض المخصصات بناء على عمل المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق

وقد حدد المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق إجمالي ٩٧٣,٦٢ مليون والتي يمكن استخدامها بشكل كفء في مكان آخر.

وقد تساءل أيضا المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق عن ٦٣٥,٨٣ مليون دولار في المدفوعات لمقاولين ومنح بناء على عقود تعويض عن التكلفة أو اتفاقيات منحة لأن التكاليف المزعومة لم تكن مدعومة بمستندات كافية، وتلك الفواتير كانت غير قابلة للخصم بناء على التنظيمات الحكومية، وكانت مرتفعة بشكل غير معقول، أو لم تكن موزعة على المشروع. مثلا، وجد المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق مشكلات رئيسية في مراقبة الولايات المتحدة لعقد مع انهام، المحدودة المسئولية، ومن ثم الشك في إجمالي ١١٣ مليون دولار والتي تم إنفاقها بعيدا عن العقد.

وحتى ٣٠ كانون الثاني/يناير، ٢٠١٢، تزامن إدارة الوكالة مع نتائج تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق وتوصياته، والتي نتج عنها توفير ٦٤٤,٨٩ مليون دولار واستعادة الأموال. مثلا، تم توفير ٢٣ مليون دولار من الأموال من خلال توصيات بشأن ضبط الجرد المحسن للمعدات التي تم شراؤها لمراكز الرعاية الصحية الرئيسية، وتم توفير ٥٠٩ مليون دولار في برنامج تدريب الشرطة العراقية من خلال مقاييس مثل مراجعة إجراءات فواتير المقاول

ويذكر الجدول ٥,٣ التأثير المالي لتقرير التدقيق للمفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق وقيمة الانجازات المالية.

منهج التدقيق الجنائي الذي يتبعه المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

ويجمع الأسلوب الذي يتبعه المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لتنفيذ عمليات التدقيق الجنائي بين التنقيب الآلي على البيانات واستخدام تقنيات التدقيق والتحقيق للكشف عن المعاملات المشكوك فيها والحصول على الدليل الكافي لاستخدامه في الإجراءات الإدارية أو في إدعاءات التزوير المدنية أو الجنائية. تأسست "المجموعة الجنائية"، وزودت بالموظفين من مديريات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لعمليات التدقيق والتحقيقات لأداء تلك المهام. تضمن إطار عمل المجموعة الأولي ثلاثة جهود أولية تناقش الأمور أدناه.

- يجري المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بكل لاتفاصيل عمليات التدقيق في منح إعادة الإعمار الخاصة بوزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. في عمليات التدقيق هذه للعقود والمنح، يركز المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على التكاليف، والنتائج، وإدارة الرقابة وتحديد ما إذا كانت الضوابط الداخلية يعمل بها بالشكل الصحيح لضمان فعالية إدارة العقود واستخدام أموال إعادة الإعمار.
- أنشئ مكتب المفتش العام لعمليات التدقيق المشتركة ومبادرة التحقيق في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٩. وتتضمن هذه المبادرة متعددة التخصصات المعروفة باسم فريق التقييم الجنائي، والبحوث والإنعاش والإنفاذ (FERRET)، على المحللين، والمحققين الذين يعملون معا لدراسة البرامج التي يمكن فيها لأفراد الجيش الأمريكي والمدنيين المشاركين في إعادة إعمار العراق الوصول السهل إلى الأموال والمواضع التي ظهر فيها ضعف الرقابة على النفقات.
- فحص مدققي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بيانات المعاملات للمدفوعات التي دفعت للبائعين للتعرف على المعاملات غير النظامية، أو الشاذة، والمعاملات التي يمكن أن تشير إلى وجود تزوير محتمل. اختار مكتب المفتش العام ما يقرب من ١٨٠٠٠٠ من المدفوعات التي بلغ مجموعها نحو ٤٠ مليار دولار من مدفوعات وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية والنظم المالية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمراجعة الدقيقة لها. وجاءت هذه المعاملات من أربعة صناديق خاصة بإعادة الإعمار رئيسية وهي: صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (مجموعها ١٩,٨٣ مليار دولار)، صندوق قوات الأمن العراقية (١٤,١ مليار دولار)، صندوق دعم الاقتصاد (١,٨٣ مليار دولار)، و برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (حوالي ٤,٠ مليار دولار).

وفي الآونة الأخيرة، أضاف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عنصرا إضافيا لجهود التدقيق الجنائي. حلل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ما يقرب من ١٠٠ من التحقيقات الجنائية المغلقة المتصلة بجهود إعادة الإعمار في العراق لتحديد أوجه الضعف في الرقابة الداخلية التي ساهمت في قدرة الأفراد على ارتكاب أعمال إجرامية. ويواصل مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق استكشاف السبل التي يمكن بها دراسة النفقات والمدفوعات لأنشطة إعادة إعمار العراق من أجل الحد من التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال. ◆

الجدول ٥,٢

الآثار المالية المحتملة والفعلية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

بملايين الدولارات

الإنجازات	الأشهر الـ ٦ الأخيرة	التراكمي
الوفورات المحتملة في حالة الاستخدام الأمثل للأموال[أ]	٣٨٧,٠٠	٩٧٣,٦٢
الوفورات المحتملة إذا ما استعادة الوكالات التكاليف المشكوك فيها[ب]	٠,٠٠	٦٣٥,٨٣
الأموال الموفرة والمستعادة فعليا بناء على أعمال الوكالة والكونجرس ردا على النتائج التي توصل لها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وتوصياته	٠,٥٧	٦٤٤,٨٩

ملاحظات:

أ قانون المفتش العام الصادر في عام ١٩٧٨، § ٥. (و) ينص على ما يلي:

(٤) المصطلح "توصية بأن تستخدم الأموال الاستخدام الأفضل" تعني أن التوصية من المكتب أن تستخدم الأموال بشكل أكثر كفاءة إذا ما اتخذت إجراءات التنفيذ واستكملت التوصية ضمن إدارة الإنشاء، بما في ذلك—

(أ) التخفيضات في النفقات

(ب) إلغاء الالتزام بالأموال من برامج أو عمليات

(ج) الانسحاب من تكاليف دعم الفائدة على القروض أو ضمانات القروض، أو التأمين، أو السندات

(د) التكاليف لا يتم تكبدها بتنفيذ التحسينات الموصى بها فيما يتعلق بعمليات التأسيس، للمتعاقد أو الممنوح

(هـ) مراجعة تجنب النفقات غير الضرورية الملحوظة في مرحلة ما قبل المنح للعقد أو المنح، أو

(و) أي وفورات أخرى يتم تحديدها بصورة خاصة.

ب قانون المفتش العام الصادر في عام ١٩٧٨، § ٥. (و) ينص على ما يلي:

(١) المصطلح "التكاليف المشكوك فيها" يعني التكلفة التي يشك فيها المكتب بسبب: (أ) الانتهاك المزعوم لحكم القانون أو اللوائح أو العقود، أو المنح، أو اتفاقية التعاون، أو أي اتفاق آخر أو وثيقة تنظم إنفاق الأموال

(ب) اكتشاف أنه في وقت مراجعة الحسابات، لا يتم اعتماد هذه التكاليف بوثائق كافية، أو

(ج) اكتشاف أن إنفاق الأموال للغرض المقصود غير ضروري أو غير معقول.

(٢) المصطلح "التكلفة غير المدعومة" تعني التكلفة التي يشك فيها المكتب لعدم توفر الوثائق الكافية للمكتب في وقت تدقيق الحسابات.

المصدر: تحليل تقارير تدقيق الحسابات وتوصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، حتى تاريخ ١/٢٠١٢.

الجدول ٥,٣

تقارير الأثر المالي المحتملة والفعلية الخاصة بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

بملايين الدولارات

رقم التقرير	عنوان التقرير	الوفورات المحتملة من نتائج وتوصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق			الوفورات الفعلية
			التكاليف المشكوك فيها		
		الأموال التي يمكن تحسين استخدامها	غير المسموح به غير المخصص غير المعقول	التكاليف غير المدعومة	الدولارات المتوفرة والمستعادة
04-003	مركز النشر الفيدرالي للعمليات المتقدمة في فندق هيلتون الكويت	١٨,٢٠			١٨,٢٠
04-011	مراجعة للأصول المحاسبية والرقابة على المعدات من سلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد	١٩,٧٠			١٩,٧٠
04-013	عمليات تعاقد سلطة الائتلاف المؤقتة التي سبقت ومنها جائزة العقد			٥,١٩	٠,٠٠[أ]
05-008	إدارة العقود الممولة من قبل صندوق تنمية العراق		٠,٠٤		٠,٠٠[أ]
05-015	منح برنامج إدارة الانتقال السريع الإقليمي في جنوب ووسط العراق			٢,٧٠	٠,٠٠[أ]
05-016	إدارة العقود والمنح المستخدمة في بناء وتشغيل أكاديمية شرطة بابل	١,٣٠			٠,٠٠[أ]
05-017	منح عملية الرسوم لمقاولين مشاركين في إعادة إعمار العراق	٧,٨٠			٧,٨٠
05-020	إدارة العقود والمنح والمشتريات الصغيرة المستعملة في إعادة تأهيل مكتبة كربلاء		٠,١٥		٠,٠٠[أ]
05-023	عقود برنامج إدارة الانتقال السريع إقليمي في جنوب ووسط العراق		٠,٥٧		٠,٠٠[أ]
06-009	استعراض برامج درع القوة	١٢,٨٠			١٢,٨٠
06-010	استعراض تسوية قيادة القوات الأمنية المتعددة الجنسيات في العراق الانتقالية لأصول القوات المسلحة العراقية المصادرة	١,٥١		٣,٤٦	٤,٩٧
06-016	تقرير التدقيق المؤقت حول استعراض المعدات التي تم شراؤها لمراكز الرعاية الصحية الأولية المرتبطة بالخدمات العلاجية بارسونز، رقم العقد W٩١٤NS-٠٤-D-٠٠٠٦	٢٣,٣٠			٢٣,٣٠
06-029	مراجعة شركة دينكورب انترناشيونال المحدودة، برقم العقد S LMAQM-٠٤-C-٠٠٣٠، وأمر المهمة ٠٣٣٨، لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية		٥,٤٦		٥,٤٦
07-007	حالة جهود مكافحة حكومة الولايات المتحدة للفساد في العراق	٣,٨٠			٣,٨٠
08-018	النتيجة، التكلفة، والإشراف على إعادة إعمار قطاع المياه العقد مع شركة FluorAMEC، ذ م م		٠,٥٧		٠,٥٧
09-003	مراجعة التكلفة والناتج والإشراف على عقود برنامج الحكم المحلي مع معهد البحوث المثلثية، لشؤون اعمار العراق		٠,١٩		٠,٠٦[أ]
09-004	إنهاءات مشروع إعمار العراق تمثل مجموعة من الإجراءات	١٦,٦٢			١٦,٦٢
10-008	الضعف طويل الأمد في إشراف وزارة الخارجية على عقد شركة دينكورب DynCorp لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية	٤٤٨,٤٩	٥٠٢,٢٥		٥٠٨,٦٦
10-010	عقد وزارة الخارجية لدراسة نظام إدارة إعادة إعمار العراق	٥,٠٠			٥,٠٠
10-013	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد: قدمت المشاريع في مطار بغداد بعض الفوائد، ولكن حدثت تلفيات ومشاكل في عمليات الإدارة	١٦,١٠			١٦,١٠
10-022	تحسين المراقبة لازمة لمنح وزارة الخارجية إلى المعهد الجمهوري الدولي		٠,٦٩		٠,٦٩
11-001	يتم دعم التكاليف الأمنية والآثار المترتبة على نقل الملكية للمعهد الديمقراطي الوطني، ولكن رقابة وزارة الخارجية محدودة		٠,٠٨		٠,٠٨
11-009	دعم الحكومة العراقية للأكاديمية الدولية للعراق	١٢,٠٠			
11-014	برنامج العمل المجتمعي العراقي: اتفاق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية يتوافق في الأهداف، ولكن الرقابة بقدر أكبر مطلوبة		١,٠٨		١,٠٨
11-022	الإشراف السيئ من الحكومة على شركة أنهام وإجراءات التعاقد من الباطن سمحت بوجود تكاليفه مشكوك فيها		١١٣,٤٠		
12-006	برنامج تطوير الشرطة العراقية: فرص لتحسين مسائلة للبرنامج وشفافية الميزانية	٣٨٧,٠٠			
			٦٢٤,٤٨	١١,٣٥	
الإجمالي		٩٧٣,٦٢	٦٣٥,٨٣		٦٤٤,٨٩

ملحوظة: يمكن الاطلاع على جميع تقارير تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على الموقع www.sigir.mil.

أ ذكر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في وقت سابق أن الوكالات حفظت بعض أو المزيد من المال ولكن تم إيقاف جهود جمعها لأسباب مثل توقف الشركة عن العمل أو تكلفة جمع تلك الأموال التي تتجاوز الأموال المستردة.

ب إجمالي قيمة التكاليف المشكوك فيها تضم اثنين من الفئات الفرعية التي حددت في هذا الجدول من أجل توضيح طبيعة التكاليف المشكوك فيها على النحو الذي حدده قانون المفتش العام.

دروس المستفادة التي توصل لها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، نشر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إعادة إعمار العراق: الدروس المستفادة من عمليات التفتيش التي تمولها الولايات المتحدة من تحقيق الاستقرار ومشاريع إعادة الإعمار. يقدم التقرير تفاصيل عن كيفية تنفيذ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لبرامج التفتيش والدروس التي توصل لها المفتش العام من تقييمه للمشاريع في مناطق الحرب. يقوم التقرير أيضًا بإيجاز تقديرات أهم وأبرز تقديرات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الخاصة بالمشروع، ويصف تأثير عمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على الإشراف على مشاريع إعادة الإعمار التي تمولها الولايات المتحدة في العراق.

برنامج التفتيش الخاص بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

أنشأ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مديرية التفاتيش في يونيو/حزيران ٢٠٠٥ للتركيز على التقييم والإبلاغ السريع عن أعمال إعادة الإعمار التي تمولها الولايات المتحدة في العراق. على مدى السنوات الخمس المقبلة، وجه المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق فرق من المهندسين ذوي الخبرة ومدققي الحسابات إلى مواقع المشاريع في جميع أنحاء العالم. اختار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق شريحة مستعرضة من المشاريع التي سيتم تفتيشها من كل قطاع إعادة إعمار ومن المقاولين الكبار والصغار ومن مناطق جغرافية مختلفة ومن كافة الوكالات الرئيسية في الولايات المتحدة ومن مصادر التمويل المختلفة. كما نظرت في اختيار المشاريع وطلبات القادة العسكريين ومسؤولي وزارة الخارجية؛ أهمية هذا المشروع واحتمال وقوع احتيال أو تزوير ومزاعم حول مشاريع ومواقع ومقاولين محددين.

في تقييم مشاريع البناء، يسعى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى تحديد ما يلي:

- هل تم تصميم المشاريع بشكل صحيح؟
- هل تم بناء المشاريع وفقًا لمواصفات العقد؟
- هل كانت مراقبة جودة المقاول وضمان جودة الحكومة كافية في المكان؟
- هل كان يُنظر ويُخَطَط إلى الاستمرارية العراقية؟
- هل كانت المشاريع من المرجح أن تحقق أهدافها المعلنة؟

المفتش العم يتطلع على موجز لعمليات الإعمار عن حالة البناء في سجن الناصرية خلال عملية تفتيش في الموقع.

لتقييم مشروع الاكتفاء الذاتي، قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتفتيش المشاريع المنجَزة لتحديد ما إذا كانت المشاريع في كامل قدرتها واستيعابها عندما تم قبولها من قبل الحكومة الأمريكية وعندما تم نقلها إلى الحكومة العراقية وعندما تم ملاحظتها من قبل مفتشي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خلال الزيارات الميدانية.

انتهى عمل مديرية التفتيش الخاصة بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في أبريل/نيسان ٢٠١٠، وكان ذلك مماثلًا تمامًا لمشاريع البناء الكبرى بالولايات المتحدة والتي تم إخمادها، وكما العراق ذات السيادة والتي من المفترض أن تسيطر بشكل كبير على برنامج إعادة الإعمار. وعلى كل حال، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٧٠ تقريرًا، وقدم لقطات من أنشطة إعادة الإعمار التي تبلغ قيمتها ما يقرب من ٢,١ بليون دولار. ومن ١١٦ مشروعًا من المشاريع قيد التنفيذ التي قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتفتيشها، كان نصفها تقريبًا لا يفي بمواصفات العقد وكانوا يحتوون على أوجه قصور وعيوب كبيرة. وفيما يخص قيمة العقد الخاص بالمشاريع التي تم تفتيشها من قبل قطاع إعادة الإعمار، انظر الشكل ٥,١. ومن ٥٤ مشروعًا من المشروعات المنجزة التي تم تقييمها، كان أكثر من ثلاثة أرباعها تحتوي على عيوب، ووجد ١٤ يحتوون على عيوب تركت دون معالجها مما يضع تلك المشاريع في المخاطر.

الدروس المستفادة من تفتيش المشاريع في بيئة الطوارئ

خلال فترة تقييمه للمائة وسبعون مشروعًا الخاصين به، حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عدد ١٣ درسًا

أساسيًا حول تخطيط المشاريع وتنفيذها والإشراف في عملية تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار:

١. تحقيق بيئة آمنة قبل الشروع في أنشطة إعادة الإعمار الرئيسية.
٢. تطبيق العقود على مكافأة الأداء الجيد والمسائلة عن الأداء الضعيف.
٣. تصميم المشاريع وفقًا لقدرة البلد المضيف على الحفاظ والمحافظة عليها.
٤. إذا كان مشروعًا ما يتطلب معدات متطورة، يتم تجيع البلد المضيف لعمليات التشغيل والصيانة مع أحد المقاولين المؤهلين حتى يتم تأسيس القدرة العضوية.
٥. تطبيق قاعدة الإبلاغ على التقدم المحرز في مشروع البناء الفعلي وليس على المبلغ الذي تم دفعه للمقاول حتى الآن.
٦. ضمان مراجعة فواتير المقاول من قبل إدارة البناء في الولايات المتحدة قبل إتمام عملية الدفع.
٧. لا تسمح لأنشطة البناء أن تبدأ قبل إعداد المخططات التفصيلية والموافقة عليها.
٨. تصميم المشاريع التي تتوقع القيود المحتملة لتوليد الطاقة الكهربائية ومصادر المياه الصالحة للشرب.
٩. الحاجة إلى مديري إشراف لزيارة الموقع بانتظام كجزء من مشروع برنامج ضمان الجودة.
١٠. عند تصميم المشاريع والعمل مع البلد المستضيف ينبغي على المستخدمين إنشاء المرافق الفعالة والقابلة للاستخدام والحساسة من الناحية الثقافية.
١١. تعزيز التنسيق واتخاذ القرارات من خلال دمج جميع بيانات المشروع في نظام معلومات إدارة موحد.
١٢. لا تقلل من أهمية المشاريع الصغيرة نسبيًا "المرحلة الأخيرة" من أجل نجاح مشاريع إعادة الإعمار ذات النطاق الواسع.
١٣. تقليل استخدام "مستويات متداخلة" من مقاولي الباطن في تحقيق الاستقرار وفي عمليات إعادة الإعمار.

أفضل ممارسات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

ساعدت البيئة غير المتوقعة والصعبة في العراق على تشكيل النهج المتبع من قبل مديرية التفتيش الخاصة بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في إجراء تقييمات لمشاريع البناء الفردي. يمكن أن يكون هذا النهج بمثابة قابل أو كنقطة بداية على الأقل لتقييم المشروع في عمليات الطوارئ الأخرى.

١. تزويد مسؤولي إعادة الإعمار بتقارير في أقرب وقت حقيقي.

الشكل ٥,١

قيمة عقود المشاريع التي فتش عليه المفتش العام، حسب قطاع الإعمار

بالمليون دولار

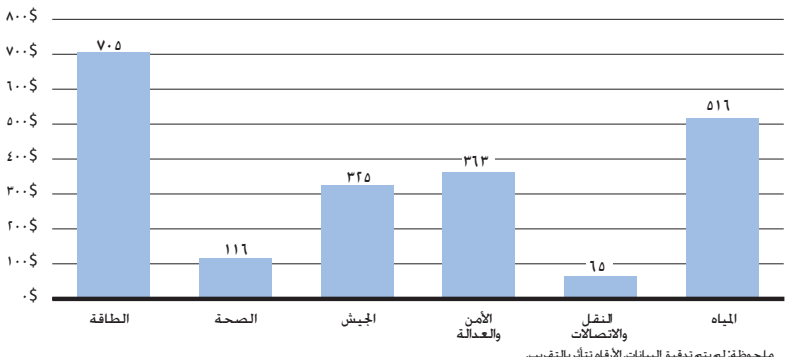

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات الأقل تتأثر بالتقريب.

٢. فريق من المهندسين مع المدققين.
٣. تقديم تقرير عن المواضيع الفنية المعقدة بلغة يسهل فهمها والوصول إليها.
٤. استخدام الرسومات لشرح القضايا الهندسية المعقدة.
٥. التجهيز لعمليات تفتيش سريعة وفعالة.
٦. كلما كان ذلك ممكنًا، زيارة مواقع المشروع بصفة شخصية.
٧. زيارة أكبر عدد ممكن من المشاريع في وقت مبكر من مرحلة البناء.
٨. تطوير أساليب بديلة لعمليات التفتيش المنفذة.
٩. دعم نظام المفتش العام الخاص بالبلد المضيف.
١٠. النظر دائمًا في تقييم استمرارية مشاريع إعادة الإعمار.
١١. التعامل مع المستخدمين النهائيين والمسؤولين الحكوميين في البلد المضيف عند تطوير برنامج إعادة الإعمار.
١٢. إقامة علاقات عمل مع جميع الأطراف المشاركة في جهود إعادة الإعمار.
١٣. أن تصبح مصدراً إعلاميًا لمسؤولي إعادة الإعمار.
١٤. إجراء عمليات تقييم في جميع القطاعات في جميع أنحاء البلاد.
١٥. تكملة وزيادة عمليات التدقيق الجارية ومهام التحقيق. ◆

تحقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

تواصل مديرية تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المتابعة بنشاط لمزاعم الإحتيال والتبديد وسوء الاستعمال في العراق بالعمل على ٩٠ تحقيق نشط حتى تاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، كان المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قد عيّن ١ محقق في بغداد و ١٢ في مكاتب المحققين في ولاية بنسلفانيا وفلوريدا وتكساس وأوكلاهوما، وكاليفورنيا، و ٦ موظفين للتحقيق في مقرات مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في أرلينغتون بولاية فيرجينيا. وتضمنت أعمال التحقيق المكتملة في هذا الربع ٢ لوائح إتهام و٣ إدانات و٦ أحكام. حتي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، نتج عن أعمال محققي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٧٠ لائحة اتهام و٦١ إدانة وما يزيد عن ١٧٥ مليون دولار كغرامات ومصادرات وتعويضات وحصائل نقدية أخري. للحصول على نظرة عامة عن المعالم الرئيسية للفترة الانتقالية، انظر الشكل ٥,٢. للحصول على لانتائج المالية لتحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، حسب انتماءات الجاني، انظر الشكل ٥,٣. وتضمنت أعمال التحقيق المكتملة في هذا الربع ١ اقتراحات بتفيذ عمليات حرمان و٧ عمليات حرمان.

أنشطة تحقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق لهذا الربع السنوي

في هذا الربع السنوي، استمر المفتش العام لإعادة إعمار العراق في التعامل مع عدد من التحقيقات الجنائية الكبيرة المتعلقة بإعادة إعمار العراق، وقد ارتبط عمله بالمدعين العموميين، ووكالات الولايات المتحدة الشريكة في التحقيق، والمحققون ضمن شركاء الائتلاف، بالإضافة إلى الأفراد المكلفين بتطبيق إنفاذ القوانين من الدول الأخرى. ونتيجة لتحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ينتظر ٧ متهمون المحاكمة وينتظر ١٦ متهم آخرن صدور الحكم ضدهم. يبين الشكل ٥,٤ الزيادات في عدد الإجراءات القضائية والحصيلة النقدية المحققة في كل عام من الأعوام الأربعة السابقة الناتجة من تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. بالنسبة لوكلاء النيابة الذين يتعاملوا في الوقت الحالي مع عدد كبير من القضايا الإضافية، فإنهم يتوقعون الاستمرار في هذا الاتجاه. انظر الجدول ٥,٤ في نهاية هذا الجزء، للحصول على قائمة شاملة بالإدانات التي جمعتها وزارة العدل (DoJ).

الشكل ٥,٢

إدانات المفتش العام، حسب انتماء الجاني، حتى تاريخ ٢٠١١/١٢/٣١

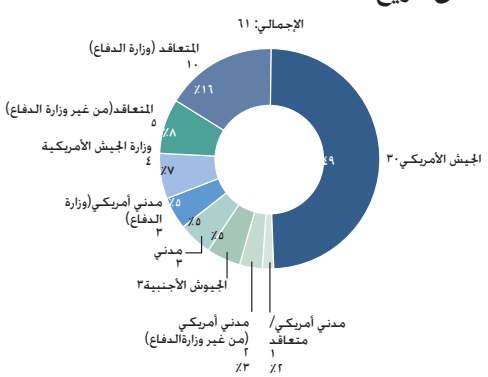

الشكل ٥,٣

نتائج تحقيقات المفتش العام المالية، حسب انتماء الجاني، حتى تاريخ، ٢٠١١/١٢/٣١

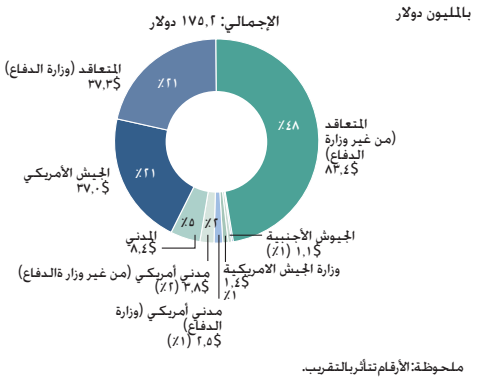

ملحوظة: الأرقام تتأثر بالتقريب.

الشكل ٥.٤

تحقيقات المفتش العام: النتائج الجنائية والمالية

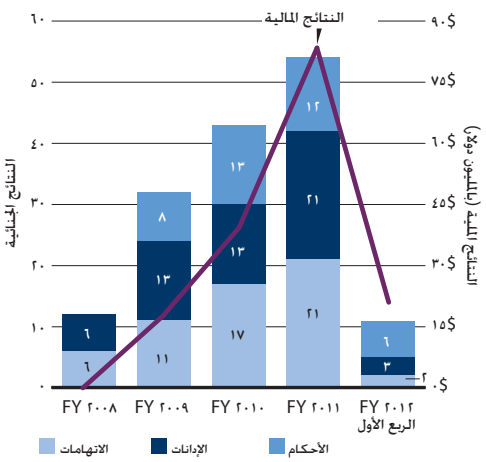

يلاحظ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذه الأنشطة التحقيقية في هذا الربع.

- تم الحكم علي رائد سابق في الجيش الأمريكي بالسجن لمدة ١٢ عاماً للتورط في مخططات للحصول على رشوة وغسيل أموال.
- تم توجيه الاتهام إلى الرئيس التنفيذي (CEO) لشركة مجموعة لويس بيرغر السابق، لدوره المزعوم في مخطط الاحتيال في الفواتير الذي تجاوز ملايين الدولارات في الحصول على عقود إعادة إعمار العراق وأفغانستان.
- حكم على موظف وزارة الخارجية (DoS) بالسجن للتحريض على قبول الرشاوى وأخذها.
- تم الحكم علي رائد سابق في الجيش الأمريكي بالسجن لمدة ٢ عام للتورط في عمليات غسيل أموال.
- اتهم مقاول تابع لوزارة الخارجية واعترف بالذنب في التآمر لسرقة معدات وزارة الخارجية في العراق.
- تم الحكم على موظف سابق بسلاح المهندسين بالجيش الأمريكي (USACE) لقبول رشاوي من المتعاقدين العراقيين.
- أقر أحد المتعاقدين بالذنب وحكم عليه بتهمة الكذب علي العملاء الفيدراليون.
- تم تحويل عقيد سابق بالجيش الأمريكي للمحاكمة بتهمة تلقي أموال مسروقة.

تم الحكم علي رائد سابق في الجيش الأمريكي بالسجن لمدة ١٢ عاماً للتورط في عمليات رشوة وغسيل أموال.

في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، حكم على إدي بريسلي بالسجن وهو رائد سابق في جيش الولايات المتحدة ومسئول عمليات التعاقد، في المحكمة الجزئية الأمريكية في برمنغهام، ألاباما، لمشاركته في مخططات رشوة وغسيل الأموال ذات الصلة بالعقود التي منحت لدعم الحرب على العراق . حكم على بريسلي بالسجن لمدة ١٢ عاما، وحكم عليه بالخدمة ٣ سنوات من الافراج المشروط بعد فترة السجن. كما أمر بريسلس برد ٢١ مليون دولار وعقارات والعديد من السيارات

تمت إدانة بريسلي وزوجته، إيريكا، في المحاكمة التي جرت في ١ آذار/مارس، ٢٠١١، بتهمة الرشوة والتآمر للحصول على الرشوة، وثماني تهم بالاحتيال في تقديم خدمات الثقة، وتهمة واحدة بغسيل الأموال، و ١١ تهمة بالانخراط في المعاملات النقدية ذات العائدات الإجرامية. ومن المقرر صدور الحكم على إيريكا بريسلي في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢.

نشأت القضية ضد بريسلي من التحقيق في قضية فساد كانت تركز على معسكر عريفجان وهو قاعدة عسكرية أمريكية في الكويت. ونتيجة لهذا التحقيق، اعترف ١٧ فردا، بمن فيهم بريسلي، بالذنب أو أدينوا في المحاكمة لدورهم في هذا المخطط.

أثبتت الأدلة المقدمة في المحاكمة أن إدي بريسلي أخذ إجراءات مختلفة لتقديم مصالح لبعض المتعاقدين الذي دفعوا له الرشاوي مقابل ذلك، بمن فيهم تيري هال. كما عمل بريسلي كمسئول تعاقد تابع لجيش الولايات المتحدة في معسكر عريفجان خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ومنذ ربيع ٢٠٠٤ وحتى خريف ٢٠٠٧, قام "هال" بتشغيل عدة شركات والتي كان لديه مصلحة فيها من ضمنها: شركة الحرية للاستشارات والتموين وشركة الولاء الحكومي الكامل.

في شباط/ فبراير ٢٠٠٥، رتب "بريسلي" "لهال" للحصول علي إتفاق شراء بطاطين (BPA) لتزويد السلع والخدمات لوزارة الدفاع (DoD)وملحقاتها في الكويت وأماكن أخري. بموجب أمر الشراء العام، فإن وزارة الدفاع ستأمر بتوفير الإمدادات على أساس ما هو في أمس الحاجة إليه، وعندئذ يضطر المتعاقد لتسليم الإمدادات بالسعر المتفق عليه في أمر الشراء العام. والمصطلح الذي يستخدم لمثل هذا الأمر هو "طلب".

وفقًا لشهادة "هال" وأدلة أخري مقدمة في المحاكمة، فقد طلب بريسلي ٥٠,٠٠٠ دولار كرشوة قبل أن يمرر طلب "هال" الخاص بالمياه المعدنية. شهد هال أنه، في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، قال أنه ورفاقه رتبوا لبريسلي تلقي الأموال في حساب مصرفي تم إنشاؤه باسم شركة شل، وشركة EGP لحلول الأعمال

وأظهرت شهادة هال وغيرها من الأدلة في المحاكمة أنه سرعان ما بعد دفع رشوة ٥٠،٠٠٠ دولار، بريسلي، قام بريسلي وآخرون من مسئولي التعاقد في الجيش الأمريكي لزيادة المبلغ المطلوب في الرشوة إلى ١,٦ مليون دولار - منهم ٨٠٠،٠٠٠ دولار لبريسلي و ٨٠٠،٠٠٠ دولار للمسئولين الآخرين. بعد موافقة هال وآخرون على دفع المال، أخذ بريسلي والمسئولين الآخرين إجراءات رسمية مختلفة للتقديم مصالح لهال، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، إصدار أوامر بطلبات مياه الشرب المعدنية وإقامة سياجات، واتخاذ الترتيبات اللازمة لحصول هال على عقد إقامة السياج، وتعديل اتفاق الشراء العام الخاص بهال بما يمكنّه من إزالة الحد الأقصى للمال الذي يمكن لهال الحصول عليه من وزارة الدفاع بموجب اتفاق الشراء العام للمياه المعدنية.

أيضًا، بينت الأدلة في المحاكمة أن إدي بريسلي استعان بزوجته إيريسا لاستلام الرشاوي. وسافرت إيريكا بريسلي إلي دبي في أيار/ مايو ٢٠٠٥ وإلي جزر كايمان في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ لفتح حساب بنكي لاستلام أموال الرشوة. كما سيطرت على الحساب الأمريكي باسم شركة EGP لحلول الأعمال

أيضًا، حاول كلاً من إدي وإيريكا بريسلي إخفاء الطبيعة الحقيقة لمخططهم الفاسد من خلال تنفيذ إيريكا بريسلي الزائف "للاتفاقيات الاستشارية". كما قاموا بإعداد فواتير مزورة تم تصميمها من أجل تبرير الأموال المدفوعة كرشوة عن "الخدمات الاستشارية" غير الموجودة.

البيانات المصرفية وتقارير الحوالات المصرفية أثبتت أن، إجمالا، تلقى بريسلي ما يقرب من ٢,٩ مليون دولار من مدفوعات الرشوة، ما يقرب من ١,٦ مليون دولار من المدفوعات من المتعاقدين الآخرين الذين سهل هال وصولهم إلى إدي بريسلي. كما أظهرت الأدلة المقدمة في المحاكمة أن بريسلي استخدمت الأموال في شراء عقارات وسيارات باهظة الثمن وخدمات تزيين المنزل وأمور أخري.

ويجري العمل على هذه القضية بالاشتراك فيما بين المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق العام، و وحدة القيادة المركزية للتحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي للاحتيال في المشتريات (CID-MPFU)، و جهاز التحقيقات الجنائية التابع لوزارة الدفاع (DCIS)،ومكتب الأمن الداخلي وجهاز تعزير الهجرة والجمارك (ICE)، وجهاز التحقيق الجنائي في الإيرادات الداخلية (IRS-CI)، ومكتب التحقيقات الفدرالي (FBI).

اتهم الرئيس التنفيذي السابق لمجموعة لويس بيرغر، بمخطط للاستيلاء على عدة ملايين من الدولارات بالاحتيال في الفواتير

استسلم دريش وولف، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الرئيس السابق والرئيس التنفيذي لشركة مجموعة لويس بيرغر (LBG) شركة الاستشارات الهندسية التي مقرها في نيوجيرسي، ليواجه لائحة اتهام تضم ست اتهامات بقيامه بمخطط لإصدار فواتير بأكثر من القيمة الفعلية بمئات الملايين من الدولارات عمداً لحكومة الولايات المتحدة وذلك في عقود إعادة الإعمار الخارجية على مدى ما يقرب من ٢٠ عاماً. اتهمت لائحة الاتهام وولف، الذي كان الرئيس والمدير التنفيذي لشركة LBG من العام ١٩٨٢ حتى ٢٠٠٢ ومؤخرا شغل منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الأم LBG، ومجموعة بيرغر القابضة، بتهمة واحدة بالتآمر للاحتيال على الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وخمس اتهامات من ذات صلة بالادعاءات الكاذبة في الفواتير.

ووفقا للائحة الاتهام، بالإضافة إلى غيرها من الوثائق والبيانات التي أدلى بها في المحكمة في هذه القضية وفي القضايا ذات الصلة، قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمنح شركة LBG مئات الملايين من الدولارات في عقود إعادة الإعمار في العراق وأفغانستان ودول أخرى. وتزعم لائحة الاتهام أنه في حين أن في شركة LBG، تآمر وولف للاحتيال على الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بواسطة تقديم فواتير ذات تكلفة زائدة للوكالة، بما في ذلك مئات الملايين من الدولارات في عقود لأعمال إعادة الإعمار في العراق وأفغانستان، لتغطية تكاليف شركة LBG غير المباشرة العامة والزائدة بأسعار مبالغ فيها. من عام ١٩٩٠ على الأقل ووحتى حوالي تمّوز/يوليو ٢٠٠٩، قامت شركة LBG، من خلال وولف والمسؤولين التنفيذيين السابقين الآخرين، بتقديم فواتير زائدة عن القيمة الفعلية عمدا إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خاصة بالعقود ضمن مخطط قام به عدد من الموظفين في شركة LBG بتوجيه من وولف.

ويزعم أيضا أنه، بغض النظر عن الأرقام الفعلية، استهدف وولف معدل النفقات العامة بصفة خاصة، وأمر مرؤوسيه بتحقيق هذا المعدل المستهدف من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل الاحتيالية. وبداية على الأقل في وقت مبكر من العام ١٩٩٠ إلى العام ٢٠٠٠، أمر وولف مساعد شركة LBG بزيادة الجداول الزمنية بعدد من الساعات المخصصة في ظاهرها لمشاريع الحكومة الفيدرالية في الوقت الذي لم يكن هذا الموظف يعمل في الواقع على مثل هذه المشاريع. وأمر وولف هذا المرؤوس بإخبار شعبة المحاسبة على فعل نفس المخطط.

في اجتماع سنوي لشركة LBG في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قام سالفاتور بيبي، الذي كان آنذاك المسئول عن وحدة التحكم وأصبح المدير المالي بعد ذلك بالإشارة لمعدل الزيادة في أسعار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والتي كانت أقل بكثير مما يستهدفه وولف. ردا على ذلك، يزعم أن وولف ندّد بيبي، وسماه "بالقاتل" للأسعار المبالغ فيها، وأمره باستهداف معدل فوق ١٤٠٪، مما يعني أن مقابل كل دولار من اليد العاملة

المخصصة لعقود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تتلقى شركة LBG مبلغ ١،٤٠ دولار من النفقات الزائدة التي يفترض أن شركة LBG أنفقتها.

ويزعم أيضا أنه استجابة لهذه التعليمات لاستهداف معدل زائد من النفقات، فإن بيبي والمراقب السابق بيلتري بيريسي، تحت إشراف وولف، دبرت خطة احتيالية لإعادة تصنيف منهجي لساعات العمل لموظفي شركة LBG، مثل تلك الموجودة في قسم المحاسبة العام، لجعله الأمر يبدو كما لو أن هؤلاء الموظفين يعملون في المشروعات الفيدرالية في حين أنهم لا يعملون عليها. وبتوجيه وولف، قام بيبي وبيلتري بإعادة تصنيف هذه الساعات من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٧ تقريبا من دون علم الموظفين ودون التحقيق في ما إذا كان الموظفون قد حوسبوا على وقتهم بدقة، وأحيانا كانوا يفعلون ذلك مع اعتراض الموظف عليه. وبالإضافة إلى ساعات عمل الموظفين الزائدة مع الساعات الوهمية التي يفترض أنها كرست للعمل على مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أوعز ولف إلى مرؤوسيه للمطالبة بجميع النفقات المشتركة الخاصة بمكتب واشنطن لشركة LBG، مثل الإيجار، وذلك على الحساب المعد للحصول على نفقات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، على الرغم من أن هذا المكتب دعم العديد من المشاريع التي لا علاقة لها بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو غيرها من وكالات الحكومة الفيدرالية.

العقوبة القصوى لتهمة التآمر مدة ١٠ سنوات في السجن، وكل واحدة من تهم الادعاءات الكاذبة عقوبتها القصوى المحتملة خمس سنوات في السجن. كل واحدة من التهم الست أيضا تفرض غرامة بحد أقصى ٢٥٠،٠٠٠ دولار، أو ضعف الخسارة من الجريمة.

في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اعترف بيبي وبيليتيري بالذنب بمواراة معلومات جنائية بتهمة التآمر للاحتيال على الحكومة فيما يتعلق بالادعاءات. وهم ينتظرون صدور الحكم. أيضا في ذلك التاريخ، انتهت شركة LBG إلى اتهامات جنائية ومدنية بالاحتيال متعلقة بسلوك وولف و آخرين. وشملت عناصر التسوية مايلي:

- اتفاق تأجيل القضية (DPA)، والذي بموجبه علّق مكتب المدعي العام الأمريكي في ولاية نيو جيرسي الملاحقة القضائية لشكوى جنائية تتهم شركة LBG بانتهاك قانون الاحتيال الأساسي. في المقابل، وافقت شركة LBG، من بين أمور أخرى، على دفع ١٨,٧ مليون دولار من العقوبات الجنائية ذات الصلة؛ لقدم بها رد كامل للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ واعتماد معايير فعالة للسلوك، ونظم داخلية للتحكم، وبرامج تدريب على الأخلاقيات للموظفين، وتوظيف مراقب مستقل يعمل على تقييم والإشراف على التزام الشركة مع اتفاق تأجيل القضية لمدة عامين.
- تسوية مدنية فرضت على الشركة أن تدفع الشركة للحكومة ٥٠,٦ مليون دولار لتسوية مزاعم بانتهاك شركة LBG لقانون الادعاءات الكاذبة عن طريق فرض أسعار زائدة في النفقات العامة.
- اتفاق إداري بين شركة LBG والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتي كانت الضحية الأساسية لمخطط الاحتيال.

أخذت التسوية في نظرها تعاون شركة LBG مع عمليات التحقيق وحقيقة أن المسئولين عن هذه الأعمال المخالفة قد غادروا العمل في الشركة.

جرى التحقيق في هذه القضية بمشاركة كلاً من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمفتش العام لإعادة إعمار العراق، وجهاز التحقيقات الجنائية التابع لوزارة الدفاع، ومكتب التحقيقات الفيدرالي.

حكم على موظف بوزارة الخارجية بالسجن للتحريض على قبول الرشاوى وأخذها

في ١٩ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢، حكم على ريتشارد رازو في المحكمة الجزئية الأمريكية في سان أنطونيو بولاية تكساس، بالسجن ٣٣ شهرا يليها عامان من الافراج المشروط. كما أمرت المحكمة بدفع رازو لمبلغ ١٠٦،٨٢٠ دولار في رد المبلغ وضريبة خاصة بقيمة ٢٠٠ دولار. جاء الحكم نتيجة لاعتراف رازو بالذنب في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١، باثنان من المعلومات الجنائية التي تتهمه بالتآمر للاحتيال الإلكتروني والاحتيال الإلكتروني. من عام ٢٠٠٥ وحتي أيار/مايو ٢٠٠٩، وفقًا لوثائق المحكمة، دخل رازو في المخطط للاستيلاء على أموال من خلال تزويد المتعاقدين العراقين بطرق احتيالية بمعلومات سرية عن المزايدة ومن ناحية أخري يساعد أولئك المتعاقدين في الحصول علي عقود في مشاريع إعادة اعمار العراق مقابل نسبة مئوية من القيمة غير الصحيحة للعقود التي تم الحصول عليها بطرق احتيالية. وقد قام بعمل ذلك في البداية كموظف لشركة عالمية تقوم بأعمال تجارية في العراق بموجب العقود مع الحكومة الأمريكية ثم كموظف في وزارة الخارجية. جمع رازو ما يزيد عن ١٠٦،٠٠٠ دولار في شكل عمولات وتم الاتفاق معه عن إجمالي ما يزيد عن ٣٧٠،٠٠٠ لسلوكه الغير قانوني.

ويتولى القضية المفتش العام الخاص لإعادة أعمار العراق وجهاز التحقيقات الجنائية التابع لوزارة الدفاع وجهاز الهجرة والجمارك ومكتب وزارة الخارجية للمفتش العام، وتم رفع الدعوي من قبل محام مبادرة الإدعاء للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGPRO).

تم الحكم علي رائد سابق في الجيش الأمريكي بالسجن لمدة ٣ عام للتورط في عمليات غسيل أموال.

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حكم على تشارلز جوزيف بوي، الابن، وهو رائد متقاعد في الجيش الأمريكي، بالسجن ٢٤ شهرا تليها ثلاث سنوات من الافراج المشروط. كما أمرت المحكمة بدفع بوي لمبلغ ٤٠٠،٠٠٠ دولار لرد المبلغ وضريبة خاصة بقيمة ١٠٠ دولار. واعترف بوي بالذنب بمعلومات جنائية قدمت في ١٤ نيسان/أبريل، ٢٠١١، متهما إياه بتهمة واحدة من الانخراط في معاملات نقدية جاءت بشكل غير صحيح من نشاط غير قانوني. وطبقا لوثائق المحكمة، تصادق بوي، أثناء خدمته في الكويت في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٥، مع الرائد السابق في الجيش الأمريكي جون كوكرهام، والذي وجه أحد متعاقدي الحكومة لدفع المال لبوي في مقابل منح عقد المياه الغازية. واعترف بوي أنه تلقى أربعة تحويلات مالية بما يقرب من ١٠٠،٠٠٠ دولار كلها من المتعاقد في الفترة ما بين تمّوز/يوليو ٢٠٠٥ وشباط/فبراير ٢٠٠٦. كما اعترف بوي أيضا أنه دخل في اتفاق زائف بتقديم استشارات للمتعاقد لإخفاء المدفوعات.

ويتولى القضية المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وجهاز التحقيقات الجنائية التابع لوزارة الدفاع ووحدة القيادة المركزية للتحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي للاحتيال في المشتريات ودائرة التحقيقات الجنائية في الإيرادات الداخلية وجهاز الهجرة والجمارك ومكتب التحقيقات الفيدرالي.

اتهم متعاقد تابع لوزارة الخارجية واعترف بالذنب في التآمر لسرقة معدات وزارة الخارجية في العراق.

في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، اعترف جون هايز، وهو رقيب متقاعد في الجيش الأمريكي، بالذنب في التآمر لسرقة معدات وزارة الخارجية فيما يتصل بعمله كموظف فتعاقد بوزارة الخارجية. كما اعترف هايز بالذنب أمام قاضي الصلح في الولايات المتحدة في منطقة شرق ولاية ألاباما في مونتغومري بولاية ألاباما، بمعلومات جنائية تتهمه بتهمة واحدة بالتآمر لسرقة الممتلكات العامة. ووفقا لوثيقة المحكمة، كان هايز متعاقد مدني في العراق يدير العمليات الجوية لمتعاقدي وزارة الخارجية خلال جهود إعادة الإعمار. وفي أثناء عمله في العراق، وافق هايز مع غيره من المتآمرين على سرقة شاحنة ومولد. وبمجرد سرقة الشاحنة والمولدات، بدأ مساعد المتآمر في ترتيب بيعها في السوق السوداء في العراق. لا يزال التحقيق في هذه القضية مستمرا.

ويواجه هايز عقوبة تصل إلى السجن خمس سنوات، فضلا عن غرامة مالية بحد أقصى ٢٥٠،٠٠٠ دولار وما يصل إلى ثلاث سنوات من الافراج المشروط بعد قضاء عقوبة السجن التي سيتعين عليه قضاؤها. بالإضافة إلى ذلك، وافق هايز على دفع ١٢،٠٠٠ دولار كرد للولايات المتحدة. ومن المقرر صدور الحكم في ١ شباط/فبراير ٢٠١٢.

ويتولى التحقيق في القضية المفتش العام الخاص لإعادة أعمار العراق ومكتب التحقيقات الفيدرالي ومكتب المفتش العام التابع لوزارة الخارجية، وأقام الدعوى محامي مبادرة الإدعاء للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

حكم على موظف سابق بسلاح المهندسين بالجيش العراقي لقبول رشاوي من المتعاقدين العراقيين

في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حكم على توماس آرام مانوك – الموظف السابق بفيلق المهندسين بالجيش الأمريكي المتمركز في بغداد عليه في محكمة أمريكية في المنطقة الشرقية من ولاية فرجينيا بالسجن ٢٠ شهراً ويليها ٣ سنوات من الإفراج المشروط. جاء الحكم نتيجة لاعتراف مانوك في ١٩ أيلول/سبتمبر، ٢٠١١، بتهمة التآمر لتلقي رشاوى من المتعاقدين العراقيين المشاركين في جهود إعادة الإعمار التي تمولها الولايات المتحدة.

اعترف مانوك بإستخدام منصبه الرسمي للتآمر مع المتعاقدين العراقيين لقبول رشاوى نقدية في مقابل الموافقة على التوصية التي يقبل بها سلاح المهندسين بالجيش العراقي العقود وطلبات أخرى للدفع المقدم من المتعاقدين للحكومة الأمريكية. في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٠، اتفق مانوك علي تلقى مبلغا ١٠٠٠٠ دولار من أحد المتعاقدين الذين شاركوا في بناء روضة أطفال ومدرسة البنات في حي أبو غريب في بغداد وسعت نفوذ مانوك في وجود طلبات الدفع التي وافق عليها سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي . وفقا لوثائق المحكمة، تلقي مانوك رشوة دفع إضافية من أحد المتعاقدين بمجرد الموافقة علي مطالب المتعاقد. اعترف مانوك أيضا أنه ينوي إخفاء المدفوعات من السلطات بنقلهم عن طريق شركات زميلة من العراق إلى أرمينيا. وفي جلسة استماع للمصادرة في ١٣ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢، أمر مانوك بالتنازل عن ٧٣٥٠٠ دولار ودفع ١٠٠ دولار كضريبة خاصة.

يجري التحقيق في القضية من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي وجهاز التحقيقات الجنائية التابع لوزارة الدفاع ووحدة القيادة المركزية للتحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي للاحتيال في المشتريات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق والمشاركين في قوات العمل التعاقدية الدولية الفاسدة. ويتم المحاكمة في القضية من قبل مكتب المدعي العام الأمريكي للمنطقة الشرقية من ولاية فرجينيا، وقسم التزوير بوزارة العدل شعبة الجنايات. وتولى محامي مبادرة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للملاحقة الجنائية القيام بأعمال المدعي العام الأولية.

أقر أحد المتعاقدين الأمريكيين بالذنب وحكم عليه بتهمة الكذب على العملاء الفيدراليون.

في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حكم علي برايان كورنيل بالسجن، وهو متعاقد أمريكي في العراق، في المحكمة الجزئية الأمريكية في واكو بولاية تكساس، بالسجن ثلاثة أشهر يليها عامين من الافراج المشروط، وأمر بدفع غرامة مالية قدرها ١،٠٠٠ دولار وضريبة خاصة بقيمة ١٠٠ دولار. جاء الحكم نتيجة لاعتراف كورنيل في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١١، لتهام موجه إليه بتهمة الكذب على العملاء الفيدراليون خلال فترة التحقيقات. كان العملاء يحققون في مخطط بالاحتيال يتضمن القيام بعمليات سرقة وبيع المولدات في العراق إلى كيانات مختلفة بما في ذلك حكومة الولايات المتحدة. اعترف كورنيل أنه عندما أجرى في البداية الحوار في العراق، نفى أي تورط له في مخطط الاحتيال، بينما كان في الواقع قد وقع بالتزوير على وثائق الولايات المتحدة، حيث عمل على مرافقة شحنة المولدات الكهربائية لتوصيلها إلى القسم المدني الآمن في مطار بغداد الدولي، وكان قد تلقى أموالا في العديد من المناسبات، كجزء من مخطط الاحتيال. ولا يزال هذا التحقيق مستمراً.

وقد حقق في القضية المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وجهاز التحقيقات الجنائية التابع لوزارة الدفاع ووحدة القيادة المركزية للتحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي للاحتيال في المشتريات ومكتب التحقيقات الفيدرالي.

تم تحويل رقيب سابق في الجيش الأمريكي للمحاكمة لاستلام أموال نقدية مسروقة من العراق.

في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ألحق رقيب سابق في الجيش الأمريكي في برنامج ما قبل المحاكمة (PTD) بحكم من المحكمة الجزئية الأمريكية في لوس أنجلوس، بكاليفورنيا. وكان برنامج ما قبل المحاكمة نتيجة لتهمة موجّهة للرقيب السابق بالجيش الأمريكي بتلقي أكثر من ١٢،٠٠٠ دولار من الأموال النقدية المسروقة من العراق. وفقا لوثائق المحكمة، فقد قام جندي أمريكي آخر بسرقة المال ولاذي كان قد تم توزيعه إلي طليل بالعراق في ٢٠٠٨ – وقام بإرسالها بالبريد إلي الرقيب السابق بالجيش الأمريكي. كانت الأموال مدفوعة نقدا لاستلامها من قبل المتعاقد المحلي الذي فشل في الظهور للدفع. ثم بعد ذلك تم سرقة الأموال وإخفاؤها في دمية صغيرة وإرسالها عبر بريد الولايات المتحدة إلي الرقيب السابق في الجيش الأمريكي في ولاية كاليفورنيا. لا يزال التحقيق في هذه القضية مستمرا.

وقد حقق في القضية المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وجهاز التحقيقات الجنائية التابع لوزارة الدفاع ووحدة القيادة المركزية للتحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي للاحتيال في المشتريات ومكتب التحقيقات الفيدرالي.

تحديث مبادرة الادعاء العام للمفتش العام لإعادة اعمار العراق

تواصل مبادرة الادعاء العام للمفتش العام لإعادة اعمار العراق (SIGPRO) إحداث تأثير موضوعي. في نهاية عام ٢٠٠٩ وفي محاولة منه لزيادة مواءمة الموارد مع الدعاوى القضائية المتزايدة ، قام المفتش العام لإعادة اعمار العراق بتطوير برنامج قام من خلاله بتوظيف ثلاثة مدعين عامين سابقين في وزارة العدل ذوى خبرة عالية. وكانوا يشكلون وحدة في قسم الفساد في الإدارة الجنائية في وزارة العدل للادعاء في قضايا تحقيقات المفتش العام لعادة إعمار العراق، حيث كانوا يتعاملون في قضايا وزارة العدل الخاصة بهم بالإضافة إلى عملهم بالقرب من المستشار العام للمفتش العام لإعادة إعمار العراق والمدعين في وزارة العدل الآخرين الذين تم تعيينهم في قضايا المفتش العام لإعادة إعمار العراق. يتفرغ محاميو مبادرة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للملاحقة الجنائية تماماً الآن في وزارة العدل للعمل على قوائم أسماء كاملة خاصة بدعوى حالات الاحتيال الإجرامي في جهود إعادة إعمار العراق. فهم حاليا يعملون على أو يشاركون بشكل كبير في عدد من مسائل الادعاء ومستمرون في لعب أدوار كاملة في تطور مراحل القضايا والملاحقة القضائية للقضايا التي تعمل عليها إدارة تحقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق. وتماشيا مع التخفيضات التي يجريها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في عدد الموظفين، فقد بلغ عدد العاملين في مكتب مبادرة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للملاحقة الجنائية الآن اثنين من المدعين العامين ومحلل قانوني.

التعليق والحظر

منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالاشتراك الوثيق مع وزارة العدل، ووحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية لدى قيادة التحريات الجنائية للجيش الأمريكي، ودائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع الأمريكية، وقسم الكشف عن الاحتيال في المشتريات (PFB) التابع لوكالة الخدمات القانونية في الجيش، وذلك لإيقاف وحظر التعامل مع المتعاقدين والموظفين الحكوميين بسبب الاحتيال أو الفساد داخل الجيش الأمريكي، بما في ذلك أولئك المتورطين في عقود إعادة إعمار العراق أو عقود دعم الجيش في العراق. وتنشا هذه القضايا كنتيجة للاتهامات الجنائية الموجودة في محاكم المقاطعات الفيدرالية والادعاءات الخاصة بعدم مسئولية المقاول والتي تتطلب فحص قائم على الوقائع بواسطة مسئول التعليق والحظر في الجيش. وحتى الآن قام الجيش بإيقاف ١١٦ فرد وشركة متورطين في عقود الاكتفاء الذاتي وإعادة الإعمار لدعم الجيش في العراق والكويت منذ العام ٢٠٠٣؛ و١٧٢ فرد وشركة اقترح حظرهم، ليكون عدد ما تم حظرهم نهائياً ١٢٧ لفترة تتراوح مدتها من تسعة أشهر إلى ١٠ سنوات.

يسعى قسم الكشف عن الاحتيال في المشتريات بقوة وراء شركات إضافية وأفراد شاركوا في الاحتيال المتصل بعقود الجيش في العراق والكويت ومواقع أخرى في جنوب غرب آسيا, بالإضافة إلى أعمال إيقاف وحظر إضافية متوقعة خلال ٢٠١٢. وقد تم الإبلاغ عن أعمال الحظر والإيقاف المتعلقة بالاحتيال في عقود إعادة الإعمار ودعم الجيش في أفغانستان إلى المفتش العام لإعادة إعمار أفغانستان للحصول على قائمة بالشركات المحظورة، انظر الجدول ٥,٥. للحصول على قائمة كاملة بالعقود المعطّلة والممنوعة، انظر الملحق و. ◆

الجدول ٥,٤

الإدانات (على حسب ما أوردته وزارة العدل)

الاسم	التهم	تاريخ الإدانة	الحكم
جون هايز	التآمر	٢٠١١/١١/١٠	معلّق
براين كورنيل	بيانات كاذبة	٢٠١١/١٠/٢٧	٣ أشهر من الحجز؛ ٢ سنة من الافراج المشروط؛ ١,٠٠٠ دولار غرامة؛ وضريبة خاصة ١٠٠ دولار
روبرت ألف نيلسون رقيب سابق بالجيش الأمريكي	التآمر لسرقة ملكيات عامة	٢٠١١/١٠/٠٥	أربع سنوات تحت المراقبة مع الأشهر الستة الأولى في الحبس المنزلي؛ رد ٤٤٨٣٠ دولار، وضريبة خاصة ١٠٠ دولار
توماس أ. مانوك، الموظف السابق في فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي	التآمر	٢٠١١/٠٩/١٩	٢٠ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط؛ وغرامة ٧٣,٥٠٠ دولار، وضريبة خاصة ١٠٠ دولار
شركة التميمي العالمية المحدودة	قبول العمولات	١٦/٩/٢٠١١ (اتفاق تأجيل القضية (DPA))	١٣ مليون دولار لتسوية الاتهامات الجنائية والمدنية
اريك سكوت هاملتون، رقيب مدفعية بقوات مشاة البحرية الأمريكية	التآمر	٢٠١١/٠٨/١٠	معلّق
فرانسيسكو موخيا	التآمر	٢٠١١/٠٧/٢٢	معلّق
باري إس سزافران	تلقي مكافأة غير شرعية	٢٠١١/٠٧/١٥	سنة تحت المراقبة مع الأشهر الأربعة الأولى في الحبس المنزلي؛ رد ٧١٦٩ دولار، وضريبة خاصة ١٠٠ دولار
جستن دبليو لي، المتعاقد السابق لدى وزارة الدفاع	التآمر والرشوة	٢٠١١/٠٧/١٥	معلّق
ديريك شومايك، رائد أمريكي سابق	الرشوة	٢٠١١/٠٦/١٣	معلّق
ديفيد فلوغر، مقدم أمريكي سابق	التآمر وقبول الإكراميات وتحويل ملكيات الآخرين لاستخدامه الخاص	٢٠١١/٠٣/٢٥	١٨ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط . ورد ٢٤٠٠٠ دولار
تشارلز باوي، لواء أمريكي متقاعد	الانخراط في معاملات نقدية في ممتلكات حصل عليها من نشاط غير قانوني	٢٠١١/٠٥/١١	٢٤ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط ؛ ورد ٤٠٠٠٠٠دولار، وضريبة خاصة ١٠٠ دولار
إدي بريسلي، رائد أمريكي سابق	الرشوة والتآمر للحصول على الرشوة والاحتيال في الخدمات المسلتزمة للأمانة والتآمر في غسل الأموال والدخول في المعاملات النقدية ذات العائدات الإجرامية	٢٠١١/١/٣	١٤٤ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط؛ ورد ٢١ مليون دولار، وعقارات والعديد من السيارات
إيوريكا بريسلي، متعاقد سابق وزوج لأحد العسكريين	الرشوة والتآمر للحصول على الرشوة والاحتيال في الخدمات المسلتزمة للأمانة والتآمر في غسل الأموال والدخول في المعاملات النقدية ذات العائدات الإجرامية	٢٠١١/٠٣/٠١	معلّق
ريتشارد رازو، متعاقد بوزارة الخارجية سابق وموظف بوزارة الخارجية	الاحتيال والاحتيال الإلكتروني	٢٠١١/٠٢/٢٨	٣٣ شهرا في السجن؛ ٢ سنوات من الافراج المشروط ؛ ورد ١٠٦,٨٢٠ دولار، وضريبة خاصة ٢٠٠ دولار
اللواء كيفين شروك، الولايات المتحدة الأمريكية	غسل الأموال	٢٠١١/٠٢/٠٨	معلّق
أسامة عايش، موظف سابق في السفارة الأمريكية في بغداد	سرقة المال العام، والانخراط في الأعمال ذات التأثير على المصالح الشخصية المالية	٢٠١١/٠٢/٠٢	٤٢ شهرا في السجن؛ ٣٦ شهرا من الافراج تحت الإشراف؛ ورد ٢٤٣٤١٦ دولار، وغرامة ٥٠٠٠ دولار
النقيب برابنت وليامز، الولايات المتحدة الأمريكية	الاحتيال في الخدامت التي تستلزم الأمانة، وقبول الرشاوى	٢٠١٠/١٢/١٧	٣٦ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط؛ ومصادرة ٥٧,٠٣٠ دولار، وضريبة خاصة ١٠٠ دولار
مارك كارنيس، رقيب بالقوات الجوية الأمريكية	الرشوة	٢٠١٠/١٢/١٦	٢٠ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط . ودفع ٤٠٠٠ دولار غرامة
ميشيل أدامز، متعاقد سابق بوزارة الدفاع	الرشوة	٢٠١٠/١٢/٠٧	١٥ شهرا في السجن والإفراج تحت الإشراف
فرانكي هاند، الابن، متقاعد برتبة ملازم قائد الأسطول الأمريكي	الغش والرشوة وتلقي الهبات غير المشروعة	٢٠١٠/١٢/٠٧	٣ سنوات في السجن ومصادرة ٧٥٧٥٢٥ دولار
بيتر دوون، متعاقد سابق بوزارة الدفاع	الرشوة	٢٠١٠/١١/١٩	١٤ شهرا في السجن والإفراج ٢ سنوات تحت الإشراف
شركة مجموعة لويس بيرغر	قانون الاحتيال الكبير	٠٥/١١/٢٠١٠ (اتفاق تأجيل القضية)	١٨,٧ مليون دولار من العقوبات الجنائية، وتسوية مدنية بقيمة ٥٠,٦ مليون دولار؛ ورد كامل للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ اعتماد معايير فعالة للسلوك، ونظم للرقابة الداخلية، وأخلاقيات التدريب للموظفين، وتوظيف مراقب مستقل لتقييم ومراقبة مدى التزام الشركات باتفق تأجيل القضية لمدة عامين

تابع في الصفحة التالية

الاسم	التهم	تاريخ الإدانة	الحكم
سلفاتوري بيبي	التآمر للاحتيال	٢٠١٠/١١/٠٥	معلّق
بيربسي بيليتيري	التآمر للاحتيال	٢٠١٠/١١/٠٥	معلّق
الرائد سانشيز رودريك، الولايات المتحدة الأمريكية	الرشوة	٢٠١٠/١٠/٢٧	٥ سنوات في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج تحت الإشراف؛ وغرامة ١٥٠٠٠ دولار
الميجور ريتشارد هارينجتون، مشاة البحرية الأمريكية	تلقي الهبات غير المشروعة	٢٠١٠/١٠/١٨	١٢ شهراً و١ يوم في السجن والرد
اللفتنانت كولونيل بروس جيليت، الجيش الاحتياطي الأمريكي	الأفعال التي تمس مصلحة شخصية مالية	٢٠١٠/١٠/٠٦	١ عام تحت المراقبة؛ وغرامة ٢٠٠٠ دولار؛ و١٦٠ ساعة من خدمة المجتمع، وعدم القدرة على حيازة سلاح ناري
مرم ستينبوش، رقيب أول سابق بمشاة البحرية الأمريكية	الرشوة	٢٠١٠/١٠/٠٥	٥ سنوات تحت المراقبة ورد ٢٥٠٠٠ دولار
اسماعيل ساليناس	قبول العمولات	٢٠١٠/١٠/٠١	معلّق
دوروثي إليس	التآمر	٢٠١٠/٠٩/٠٢	٣٧ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات تحت المراقبة، ورد ٣٦٠٠٠٠ دولار
وجدي بيرجاس، موظف تعاقد سابق في وزارة الدفاع	الرشوة وغسل الأموال	٢٠١٠/٠٨/١١	معلّق
الميجور مارك فولر، مشاة البحرية الأمريكية	هيكلة معاملات مالية	٢٠١٠/٠٨/٠٤	١ سنة و١ يوم في السجن، وغرامة ١٩٨,٥١٠ دولار، و٢٠٠ ضريبة خاصة
الميجور تشارلز سبليت، الولايات المتحدة الأمريكية	بيانات كاذبة	٢٠١٠/٠٧/٠٧	٢١ شهرا في السجن؛ ٢ سنة من الإفراج المشروط؛ ومصادرة ١٠٧,٩٠٠ دولار و١٧,١٢٠,٠٠٠ من الدينار العراقي
النقيب غونزاليس فاوستينو، الولايات المتحدة الأمريكية	تلقي مكافأة من موظف عمومي	٢٠١٠/٠٦/٢٤	١٥ شهرا في السجن؛ ١ سنة من الافراج المشروط؛ ١٠,٠٠٠ دولار غرامة؛ ورد ٢٥٥٠٠ دولار، وضريبة خاصة ١٠٠ دولار
MSGT تيرنس والتون، مشاة البحرية الأمريكية	الرشوة والكسب غير المشروع، وعدم الانصياع للأمر المباشر	٢٠١٠/٠٥/١٧	التوبيخ، ونزول في المرتبة من E-٨ إلى E-٣؛ وغرامة ٦٥٠٠٠ دولار، والحبس ٦٢ يوما
النقيب إريك شميدت، مشاة البحرية الأمريكية	الاحتيال الإلكتروني، ملء نموذج الضرائب الفيدرالية ببيانات كاذبة	٢٠١٠/٠٥/١٧	٧٢ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات تحت المراقبة، ورد ٢,١٥٠,٦١٣ دولار
وليام كولنز، مدني أمريكي	الرشوة	٢٠١٠/٠٤/٢١	٤٢ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج تحت الإشراف؛ ورد ١,٧٢٥ دولار، وغرامة ٥,٧٧٥ دولار
الرقيب من الدرجة الأولي تشيس ريان، الولايات المتحدة الأمريكية	مكافآت غير مشروعة وغسل الأموال وبيانات كاذبة	٢٠١٠/٠٤/٢١	١ سنة و١ يوم في السجن، ورد ١,٤ مليون دولار
ماركوس ماكلين	قبول الهبات غير المشروعة	٢٠١٠/٠٤/١٥	معلّق
كيفن ديفيس	قبول الهبات غير المشروعة	٢٠١٠/٠٤/١٣	معلّق
جانيت شميت، متعاقد وزوج لعسكري	تقديم إقرار ضريبي كاذبة والاحتيال	٢٠١٠/٠٣/١٨	١٢ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات تحت المراقبة، ورد ٢,١٥٠,٦١٣ دولار
تيري هول، متعاقد	التآمر والرشوة	٢٠١٠/٠٢/١٧	معلّق
تيريزا راسيل، رقيب أول سابق الولايات المتحدة الأمريكية	غسل الأموال	٢٠١٠/٠١/٢٨	٥ سنوات تحت المراقبة ورد ٣١,٠٠٠ دولار
الكابتن مايكل نغوين، الولايات المتحدة الأمريكية	سرقة وهيكلة المعاملات المالية	٢٠٠٩/١٢/٠٧	٣٠ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط؛ الرد ٢٠٠,٠٠٠ دولار، ويفقد ملكيته لجميع الممتلكات الشخصية التي اشتراها بالأموال المسروقة وكذلك الأموال المتبقية التي استولت عليها الحكومة في وقت اعتقاله
رونالد راد كليف	الرشوة وغسل الأموال	٢٠٠٩/١٠/١٦	٤٠ شهرا في السجن وغرامة ٣٠٠٠٠ دولار
جوسيليتو دومينغو	الرشوة	٢٠٠٩/١١/١٩	٣٩ شهرا في السجن؛ ٢ سنوات من الافراج المشروط ، ودفع ٧٠٠٠ دولار غرامة
جلوريا مارتينيز	الرشوة والتآمر	٢٠٠٩/٠٨/١٢	٥ سنوات في السجن
روبرت جيفري	التآمر والسرقة	٢٠٠٩/٠٨/١١	٤ سنوات في السجن
وليام دريفر	غسل الأموال	٢٠٠٩/٠٨/٠٥	٣ سنوات تحت المراقبة، لتشمل الحبس ٦ أشهر في المنزل، ورد ٣٦٠٠٠ دولار

تابع في الصفحة التالية

الاسم	التهم	تاريخ الإدانة	الحكم
نيري بيناوي	التآمر بعرقلة العدالة	٢٠٠٩/٠٧/٢٨	١٢ شهرا و١ يوم في السجن، و٣ سنوات من الافراج المشروط. ورد ٥ مليون دولار
ميشيل جميل	التآمر	٢٠٠٩/٠٧/٢٧	٤٠ شهر في السجن
روبرت يونغ	التآمر وسرقة ممتلكات حكومية	٢٠٠٩/٠٧/٢٤	٩٧شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج تحت الإشراف؛ ورد ١ مليون دولار، وغرامة ٢٦,٢٧٦,٤٧٢ دولار
سمير عيتاني	التآمر	٢٠٠٩/٠٧/٢١	٢٤ شهرا في السجن؛ ٣ سنة من الافراج المشروط؛ ١٠٠,٠٠٠ دولار غرامة؛ وضريبة خاصة ١٠٠ دولار
التيجاني ساني	تقديم إقرارات ضريبية كاذبة	٢٠٠٩/٠٦/٢٥	١١٠ شهرا في السجن؛ ١ عام من الافراج المشروط؛ ١,٦ مليون دولار غرامة، ورد ٨١٦٤٨٥ دولار لمصلحة الضرائب
ديان ديملتا	الاحتيال	٢٠٠٩/٠٥/٢٧	٦ أشهر في السجن، ١٢ شهرا من الاقامة الجبرية؛ ٢ سنة من الافراج المشروط؛ وغرامة ٢٠٠٠٠ دولار، والرد ٧٠٠٠٠ دولار
بنيامين كافكا	تستره على الجريمة	٢٠٠٩/٠٥/١٨	معلّق
إلبرت جورج الثالث	التآمر وسرقة ممتلكات حكومية	٢٠٠٩/٠٥/١٨	الحبس ٦٠ يوما متقطعة؛ ٢ سنة من الافراج المشروط؛ مصادرة ١٠٣,٠٠٠ دولار، ودفع بالتكافل والتضامن مع المتآمر روي غرين ٥٢,٢٨٦,٦٠ دولار كرد
روي غرين، الابن	التآمر وسرقة ممتلكات حكومية	٢٠٠٩/٠٥/١٨	٣ سنوات من الافراج المشروط؛ ومصادرة ١٠٣,٠٠٠ دولار، ودفع بالتكافل والتضامن مع المتآمر إلبرت جورج ٥٢,٢٨٦,٦٠ دولار كرد
فريدريك كنفين	التآمر	٢٠٠٩/٠٤/٣٠	٣ سنوات تحت المراقبة ورد ٢٠٧٢٩٦٧ دولار
ستيفن داي	التآمر للاحتيال على الولايات المتحدة من خلال التزوير	٢٠٠٩/٠٤/١٣	٣ سنوات تحت المراقبة؛ ٤١٥٢٢ دولار كرد، وغرامة ٢٠٠٠ دولار
جيف أليكس مازون، متعاقد، كي بي آر	الاحتيال ضد الولايات المتحدة والاحتيال	٢٠٠٩/٠٣/٢٤	١ سنة تحت الاختبار؛ والحبس ٦ أشهر في المنزل، وغرامة ٥٠٠٠ دولار
كارولين بلاك شقيقة الميجور جون كوكرهام	التآمر وغسل الأموال	٢٠٠٩/٠٣/١٩	٧٠ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط، واسترداد ٣,١ مليون دولار
مايكل كارتر، مهندس المشروع، صناعات حماية القوات	انتهاك قانون مكافحة المتصل بالرشاوى	٢٠٠٩/٠١/٢٥	٦١ شهرا في السجن والإفراج ٣ سنوات تحت الإشراف
حارث جباوي، متعاقد	التآمر والرشوة وبيانات كاذبة	٢٠٠٩/٠١/٢٢	معلّق
الميجور كريستوفر موراي، مسئول التعاقد لجيش الولايات المتحدة الاحتياطي	الرشوة وبيانات كاذبة	٢٠٠٩/٠١/٠٨	٥٧ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط ، ورد ٢٤٥٠٠٠ دولار
اللواء بيكر تيريزا، مسئول التعاقد لجيش الولايات المتحدة الاحتياطي	التآمر والرشوة	٢٠٠٨/١٢/٢٢	٧٠ شهرا في السجن ورد ٨٢٥٠٠٠ دولار
العقيد كورتيس وايتفورد، الجيش الجيش الاحتياطي الأمريكي ضمن كبار المسؤولين المنطقة المركزية لسلطة الائتلاف المؤقتة	التآمر والرشوة وغسيل الأموال	٢٠٠٨/١١/٠٧	التآمر والرشوة والاحتيال ٥ سنوات في السجن؛ ٢ سنة من الافراج المشروط ، ورد ١٦٢٠٠ دولار
اللفتنانت كولونيل مايكل ويلر، مستشار الجيش الاحتياطي الأمريكي لسلطة الائتلاف المؤقتة لإعادة الإعمار	التآمر والرشوة والاحتيال ، والنقل بين الدول من الممتلكات المسروقة ، وتهريب كميات كبيرة من النقد	٢٠٠٨/١١/٠٧	٤٢ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط ؛ ورد ١٢٠٠ دولار، وضريبة خاصة ١٠٠ دولار
ديفيد راميريز، متعاقد، شركة إدارة الدعم	تهريب كميات كبيرة من العملة وهيكلة صفقات	٢٠٠٨/١٠/٠٩	٥٠ شهرا في السجن؛ و٣ سنوات من الافراج المشروط ، وضريبة خاصة ٢٠٠ دولار
لي دوبوا ، مقاول في شركة المستقبل لخدمات التجارة العامة والمقاولات	سرقة ممتلكات حكومية	٢٠٠٨/١٠/٠٧	٣ سنوات في السجن وسداد ٤٥٠٠٠٠ دولار والتي تمثل العائدات غير المشروعة للمخطط
روبرت بينيت ، متعاقد، كي بي آر	انتهاك قانون مكافحة المتصل بالرشاوى	٢٠٠٨/٠٨/٢٨	١ سنة تحت الاختبار ورد ٦٠٠٠ دولار
الميجور جيمس مومون، الولايات المتحدة الأمريكية موظف التعاقد	التآمر والرشوة	٢٠٠٨/٠٨/١٣	معلّق

تابع في الصفحة التالية

الاسم	التهم	تاريخ الإدانة	الحكم
اللفتنانت كولونيل ديبرا هاريسون، الولايات المتحدة الأمريكية المراقب بالنيابة عن سلطة الائتلاف المؤقتة في المنطقة المركزية	التآمر والرشوة وغسل الأموال والاحتيال والنقل بين الدول للممتلكات المسروقة والنقدية والتهريب وإعداد الإقرارات الضريبية الكاذبة	٢٠٠٨/٠٧/٢٨	٣٠ شهرا في السجن؛ ٢ سنة من الافراج المشروط ورد ٣٦٦١٤٠ دولار
النقيب لامون سيدار، الولايات المتحدة الأمريكية	قبول الهبات غير المشروعة	٢٠٠٨/٠٧/٢٣	١ سنة في السجن وإطلاق السراح لمدة ١ عام تحت الاشراف
جاكلين فانكاوزر	تسلم الممتلكات المسروقة	٢٠٠٨/٠٦/٣٠	١ سنة تحت الاختبار؛ ١٨٠ يوم من الحبس المنزلي؛ ١٠٤ ساعة في خدمة المجتمع ؛ ١٠،٠٠٠ دولار غرامة، و١٠٠ دولار ضريبة خاصة
الميجور جون لي كوكرهام، الولايات المتحدة الأمريكية موظف التعاقد	الرشوة والتآمر، وغسيل الأموال	٢٠٠٨/٠٦/٢٤	٢١٠ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط، واسترداد ٩،٦ مليون دولار
ميلساكوكرهام، زوجة اللواء جون كوكرهام	التآمر وغسل الأموال	٢٠٠٨/٠٦/٢٤	٤١ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط، واسترداد ١،٤ مليون دولار
اللفتنانت كولونيل ليفونداسيلف، مسئول التعاقد لجيش الولايات المتحدة الاحتياطي	التآمر والرشوة	٢٠٠٨/٠٦/١٠	١٢ شهرا في السجن؛ ٣ سنة من الافراج المشروط؛ وغرامة ٥٠٠٠ دولار، ورد ٩٠٠٠ دولار
شركة رامان الدولية	التآمر والرشوة	٢٠٠٨/٠٦/٠٣	٥٠٠،٠٠٠ دولار غرامة ورد ٣٢٧،١٩٢ دولار
النقيب أوستن كي، موظف تعاقد الولايات المتحدة الأمريكية	الرشوة	٢٠٠٧/١٢/١٩	الحبس ٢٤ شهرا؛ ٢ سنة من الافراج المشروط؛ ٦٠٠ ضريبة؛ ومصادرة ١٠٨،٠٠٠ دولار
اللواء جون ريفارد، مسئول التعاقد لجيش الولايات المتحدة الاحتياطي	الرشوة والتآمر، وغسيل الأموال	٢٠٠٧/٠٧/٢٣	١٠ عاما في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط؛ ٥٠٠٠ دولار غرامة ، و ١ مليون دولار مصادرة
كيفن سموت، العضو المنتدب، شركة الخدمات اللوجستية العالمية النسر	انتهاك قانون مكافحة الرشى والإدلاء بأقوال كاذبة	٢٠٠٧/٠٧/٢٠	١٤ شهرا في السجن؛ ٢ سنة من الافراج المشروط؛ وغرامة ٦٠٠٠ دولار، ورد ١٧٩٦٤ دولار
انطوني مارتن، مدير من الباطن ، كي بي آر	انتهاك قانون مكافحة المتصل بالرشاوى	٢٠٠٧/٠٧/١٣	١ سنة و ١ يوم في السجن؛ ٢ سنة من الافراج المشروط، ورد ٢٠٥٠٤ دولار
جيسي دال لين، الجيش الاحتياطي الأمريكي المفرزة المالية رقم ٢٢٣	التآمر والاحتيال في الخدمات التي تستلزم الامانة	٢٠٠٧/٠٦/٠٥	٣٠ شهرا في السجن ورد ٣٢٣٢٢٨ دولار
ستيفن ميركز، وزارة الدفاع، مخطط الدعم لتشغيلي	قبول الهبات غير المشروعة	٢٠٠٧/٠٢/١٦	قبول الهبات غير المشروعة ١٢ شهرا و١ يوم في السجن ورد ٢٤٠٠٠ دولار
شيف وارانت ضابط الصف بيليتي "بيليت"، الولايات المتحدة الأمريكية، مستشار الجيش لخدمة الغذاء للكويت والعراق وأفغانستان	الرشوة وتهريب النقد	٢٠٠٧/٠٢/٠٩	٢٨ شهرا في السجن والغرامة ومصادرة ٥٧٥٠٠ دولار
جينفر أجاكوس، الجيش الاحتياطي الأمريكي في المفرزة المالية ٢٢٣	التآمر لارتكاب الاحتيال	٢٠٠٦/١١/١٣	٣ سنوات تحت المراقبة؛ ورد ٨٦٥٥٧ دولار، وضريبة ١٠٠ دولار
الرقيب كارلوس لوميلي تشافيز، الجيش الاحتياطي الأمريكي المفرزة المالية ٢٢٣	التآمر لارتكاب الاحتيال	٢٠٠٦/١١/١٣	٣ سنوات تحت المراقبة؛ ورد ٢٨١٠٧ دولار، وضريبة ١٠٠ دولار
الرقيب ديرلي هولير، الجيش الاحتياطي الأمريكي المفرزة المالية ٢٢٣	التآمر لارتكاب الاحتيال	٢٠٠٦/١١/١٣	٣ سنوات تحت ؛ ورد ٨٣،٦٥٧،٤٧ دولار، وضريبة ١٠٠ دولار
الرقيب لويس لوبيز، الجيش الاحتياطي الأمريكي المفرزة المالية ٢٢٣	التآمر لارتكاب الاحتيال	٢٠٠٦/١١/١٣	٣ سنوات تحت المراقبة؛ ورد ٦٦٨٦٥ دولار، وضريبة ١٠٠ دولار
بوني ميرفي، موظف متعاقد	قبول الهبات غير المشروعة	٢٠٠٦/١١/٠٧	١ عام من الافراج المشروط وغرامة ١٥٠٠ دولار
سمير محمود ، موظف في شركة البناء الامريكية	الإدلاء بأقوال كاذبة	٢٠٠٦/١١/٠٣	١ يوم من الخدمة و٢ سنة مرة الافراج المشروط
جيفار جيس بابين، فيلق مهندسي الجيش الأميركي المدني	التماس وقبول الهبات غير المشروعة	٢٠٠٦/١٠/١٢	٢ سنوات في السجن؛ ١ سنة من الافراج المشروط، ورد ٢٨٩٠٠ دولار

تابع في الصفحة التالية

الاسم	التهم	تاريخ الإدانة	الحكم
اللفتنانت كولونيل بروس هوفينجاردنر ,المستشار الخاص للجيش الاحتياطي الأمريكي لسلطة الائتلاف المؤقتة للمن طقة الجنوبية المركزية	التآمر والتآمر لارتكاب الاحتيال وغسل الأموال , وتهريب العملة	٢٠٠٦/٠٨/٢٥	٢١ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط؛ وغرامة ٢٠٠ دولار، ومصادرة ١٤٤,٥٠٠ دولار
فهيم السلام موسى، مترجم، تيتان كورب	انتهاك قانون احكام الممارسات الفاسدة الخارجية لمكافحة الرشوة	٢٠٠٦/٠٨/٠٤	٣ سنوات في السجن؛ ٢ سنة من الافراج المشروط؛ ٢٥٠ ساعة من خدمة المجتمع. وضريبة خاصة ١٠٠ دولار
مدير العمليات في الكويت والعراق، شركة التميمي العالمية المحدودة	انتهاك قانون مكافحة المتصل بالرشاوى	٢٠٠٦/٠٦/٢٣	٥١ شهرا في السجن؛ ٢ سنة من الافراج المشروط؛ ١٠,٠٠٠ دولار غرامة ؛ ورد ١٣٣٨٦٠ دولار , وضريبة ١٤٠٠ دولار
	شاهد زور	٢٠٠٩/٠٨/١٠	١٥ شهرا في السجن؛ ٢ سنة من الافراج المشروط؛ ٦,٠٠٠ دولار غرامة؛ وضريبة خاصة ٢٠٠ دولار
فيليب بلوم، المالك؛ مجموعة الأعمال العالمية، GBG القابضة، وشعبة GBG للإمداد	التآمر والرشوة , وغسيل الأموال	٢٠٠٦/٠٣/١٠	٤٦ شهر في السجن؛ ٢ سنوات من الافراج المشروط؛ ومصادرة ٣,٦ مليون دولار. ٣,٦ مليون دولار تعويض , وضريبة خاصة ٣٠٠ دولار
ستيفن سيمانز تعاقد من الباطن، مدير كي بي آر	الاحتيال وغسيل الاموال، والتآمر	٢٠٠٦/٠٣/٠١	١٢ شهرا في السجن وا يوم؛ و٣ سنوات من الافراج المشروط: ورد دولار ٩٠,٩٧٣,٩٩ , وضريبة ٢٠٠ دولار
كريستوفر كاهيل، نائب الرئيس الإقليمي، للشرق الأوسط والهند، شركة النسر للخدمات اللوجستية العالمية	الرئيسية احتيال ضد الولايات المتحدة	٢٠٠٦/٠٢/١٦	٣٠ شهرا في السجن، ٢ سنة من الافراج المشروط (تسوية مدنية مع شركة EGL مما ادي للتوصل الى تسوية بقيمة ٤ ملايين دولار) وضريبة ١٠٠ دولار؛ وغرامة ١٠٠٠٠ دولار
روبرت استين، مدقق حسابات السلطة المركزية والجنوبية ومدير تمويل لسلطة الائتلاف المؤقتة	حيازة سلاح ناري وحيازة أسلحة رشاشة والرشوة وغسيل الأموال والتآمر	٢٠٠٦/٠٢/٠٢	٩ سنوات في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط: ومصادرة ٣,٦ مليون دولار , ٣,٥ مليون دولار تعويض، وضريبة خاصة ٥٠٠ دولار
جلين باول، تعاقد من الباطن، مدير كي بي آر	الاحتيال وانتهاك قانون مكافحة المتصل بالرشاوى	٢٠٠٥/٠٨/٠١	١٥ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط؛ ورد ٩٠,٩٧٣,٩٩ دولار، وضريبة ٢٠٠ دولار

ملحوظة: لا تتضمن نتائج المحاكم غير الأمريكية من التحقيقات المشتركة بين إنفاذ القانون الأجنبية وتحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أو النتائج من محاكم عسكرية.

الجدول ٥,٥

قائمة المنع

الاسم	المحبوس
إحسان حسن العميلي	٢٠١١/١١/٢٩
شركة العالي للمقاولات العامة	٢٠١١/١١/٢٨
محمود شاكر محمود	٢٠١١/١٠/١٤
أحمد محمد حسن	٢٠١١/١٠/١٣
العلا العراق	٢٠١١/١٠/١٢
العلا FZCO	٢٠١١/١٠/١٢
شرك العلا الدولية للتدريب، ذ م م	٢٠١١/١٠/١٢
شيت إم فازاند	٢٠١١/٠٩/١٣
شاد إم فازاند	٢٠١١/٠٩/١٣
فازاند الدولية للتجارة، ذ م م	٢٠١١/٠٩/١٣
شركة الدلة	٢٠١١/٠٩/١٣
فاوستينو إل غونزاليس، CAPT، الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠١١/٠٩/٠٧
شاسيب خزعل مهدي الموسوي	٢٠١١/٠٩/٠٧
كواسي شمران مهدي الموسوي	٢٠١١/٠٩/٠٧
المجموعة الاقتصادية	٢٠١١/٠٩/٠٧
شركة جينا الدولية، المحدودة	٢٠١١/٠٨/٠٤
شركة المثواد	٢٠١١/٠٧/٢١
طارق زيدان داوود	٢٠١١/٠٧/٢١
طارق زيدان داوود	٢٠١١/٠٧/٢١
طارق زيدان داوود	٢٠١١/٠٧/٢١
طارق زيدان داوود	٢٠١١/٠٧/٢١
طارق زيدان داوود	٢٠١١/٠٧/٢١
عبد العليم عبود	٢٠١١/٠٧/٢١
فرانكي جوزف هاند	٢٠١١/٠٧/٢١
ريتشارد جوزيف هارينجتون	٢٠١١/٠٧/٢١
جانيت إل شميت	٢٠١١/٠٦/٢٢
مريم محمد ستابنبوش	٢٠١١/٠٦/٠٦
مارك كارنس	٢٠١١/٠٦/٠٣
تيرنس أو والتون	٢٠١١/٠٦/٠٣
شركة العالي فيوتشر ماريو	٢٠١١/٠٥/١١
إريك كيه شميدت	٢٠١١/٠٤/٢٠
مارك ر. فولر	٢٠١١/٠٤/٠١
أحمد مصطفى	٢٠١١/٠١/٢٥
مبارك حامد	٢٠١١/٠١/٢٥
علي محمد باجبني	٢٠١١/٠١/٢٥
عبد العظيم الصادق	٢٠١١/٠١/٢٥

تابع في العمود التالي

الاسم	المحبوس
مارك ديل سيلجاندر	٢٠١١/٠١/٢٥
بيريسي بيليتيري	٢٠١١/٠١/١٢
سلفاتوري بيبي	٢٠١١/٠١/١٢
عمار طارق الجزراوي	٢٠١١/٠١/١٠
عمار طارق الجزراوي مقاول عام	٢٠١١/٠١/١٠
الحرية الأهلية للتجارة العامة والمقاولات	٢٠١٠/١٢/١٣
البرونزية آل طاقوس آل فجان	٢٠١٠/١٢/١٣
الجودة الدولية للمطابخ العارضية	٢٠١٠/١٢/١٣
جون نابوليان	٢٠١٠/١٢/١٣
جوزيف سيباستيان	٢٠١٠/١٢/١٣
N.K. اسماعيل	٢٠١٠/١٢/١٣
بيجو توماس	٢٠١٠/١٢/١٣
شركة القتال للتجارة العامة	٢٠١٠/١٢/١٣
جنك سينغ	٢٠١٠/١١/٢٤
الازرق للخدمات البحرية	٢٠١٠/١١/٢٤
شركة بلو مارينز للتجارة العامة، ذ م م	٢٠١٠/١١/٢٤
مشاة البحرية الزرقاء	٢٠١٠/١١/٢٤
مجموعة من مشاة البحرية الزرقاء	٢٠١٠/١١/٢٤
خدمات إدارة المباني والإمداد	٢٠١٠/١١/٢٤
مجموعة صبحي	٢٠١٠/١١/٢٤
شركة BMS للتجارة العامة، ذ م م	٢٠١٠/١١/٢٤
كريستوفر موراي	٢٠١٠/١١/١٠
كورتيس وايتفورد	٢٠١٠/١٠/٢٢
وليام دريفر	٢٠١٠/١٠/٢٢
شركة التحالف للأسلحة المحدودة	٢٠١٠/٠٩/٢٨
شركة التحالف للأسلحة، W.L.L.	٢٠١٠/٠٩/٢٨
شاهر عوده نبيه فوزي	٢٠١٠/٠٩/٢٨
مجموعة الاستشارات الدفاعية والتعاقد، ذ م م	٢٠١٠/٠٩/٢٨
أمواج شركة النيل	٢٠١٠/٠٩/٢٢
شركة البلدي	٢٠١٠/٠٩/٢٢
شركة الصحراء القمر	٢٠١٠/٠٩/٢٢
أمير فاضيل	٢٠١٠/٠٩/٢٢
عدي عبد الكريم	٢٠١٠/٠٩/٢٢
ميثم محمد جاسم	٢٠١٠/٠٩/٢٢
مايكل دوغ جوين	٢٠١٠/٠٨/١٩
مايكل ويلر	٢٠١٠/٠٧/٢٨
أوستن الرئيسية	٢٠١٠/٠٧/١٤
ماركو رودي	٢٠١٠/٠٥/٢٦

تابع في العمود التالي

الاسم	المحبوس
محمد أشرف جمال	٢٠١٠/٠٤/١٦
الثلاثية للتجارة العامة والمقاولات المتحدة	٢٠١٠/٠٤/١٦
جيف طومسون	٢٠١٠/٠٣/٢٩
جون كوكرهام	٢٠١٠/٠٣/١٧
ميليسا كوكرهام	٢٠١٠/٠٣/١٧
كارولين بليك	٢٠١٠/٠٣/١٧
نيري بيتاوي	٢٠١٠/٠٣/١٧
روبرت يونغ	٢٠١٠/٠٣/٠٩
جورج إلبرت بستلي الثالث	٢٠١٠/٠١/٢١
روي غرين	٢٠١٠/٠١/٢١
أوفيلياويب	٢٠١٠/٠١/٢١
باتريك فاوست	٢٠١٠/٠١/٢١
علي نون جاباك	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
ليبرتي جاباك	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
شركة البناء والحرية	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
ثروت طارش	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
بوابة درات العرب	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
درات العرب	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
حسين علي يحيى	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
أمينة بن علي بن عيسى	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
عادل علي يحيى	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
جويد يوسف دالفي	٢٠٠٩/٠٩/٢٥
محمد زاهد عبد اللطيف	٢٠٠٩/٠٩/١٠
توماس جيرالد كراج	٢٠٠٩/٠٩/٠٤
أندرو جون كاسترو	٢٠٠٩/٠٩/٠٤
أيرأفيدان المحدودة	٢٠٠٩/٠٩/٠٤
كيفن ديفيس آرثيس	٢٠٠٩/٠٨/٢٠
جاكلين فانكاوزر	٢٠٠٩/٠٨/٠٧
ديبرا هاريسون، المقدم، الجيش الاحتياطي الأمريكي	٢٠٠٩/٠٨/٠٧
نزار عبد علامة	٢٠٠٩/٠٧/٠١
سان خوان الشركة	٢٠٠٩/٠٧/٠١
شركة الميسيسبي للعقود العامة	٢٠٠٩/٠٧/٠١
ديناميات لي الدولية	٢٠٠٩/٠٦/١٧
لي شركة خدمات الدفاع	٢٠٠٩/٠٦/١٧
جورج ه. لي	٢٠٠٩/٠٦/١٧
دبليو لي جوستين	٢٠٠٩/٠٦/١٧
واعي لي	٢٠٠٩/٠٦/١٧
مارك أنتوني	٢٠٠٩/٠٦/١٧

تابع في العمود التالي

الاسم	المحبوس
ليوفونداسيلف	٢٠٠٩/٠٦/١٧
ستاركون المحدودة، شركة ذات مسؤولية محدودة	٢٠٠٩/٠٦/١٧
سيدار لاثمون، CPT، الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٩/٠٦/٠٣
د + ي شركة تجارية	٢٠٠٩/٠٥/١٤
جيسي دال لين	٢٠٠٩/٠١/٣٠
جنيفر أجاكوس	٢٠٠٩/٠١/٣٠
كارلوس لوميلي شافيز	٢٠٠٩/٠١/٣٠
ديريل أوليير	٢٠٠٩/٠١/٣٠
لويس لوبيز	٢٠٠٩/٠١/٣٠
محمد شبير خان	٢٠٠٨/١٠/١٠
كيفن اندريه سموت	٢٠٠٨/٠٩/٣٠
شركة الوادي الأخضر	٢٠٠٨/٠٩/١٧ ٢٠٠٧/٠٥/١٨
ثالوث يونايتد تكنولوجيز شركة ذات مسؤولية محدودة	٢٠٠٨/٠٩/١٧
الهيئة أوروبا	٢٠٠٨/٠٩/١٧
الهيئة المؤسسة للتجارة	٢٠٠٨/٠٩/١٧
آل جانوم وشركة نير للتجارة العامة	٢٠٠٨/٠٩/١٧
مشاريع ديوا (الخاصة) المحدودة	٢٠٠٨/٠٩/١٧

تابع في العمود التالي

الاسم	المحبوس
المستقبل خاصة المتحدة	٢٠٠٨/٠٩/١٧
الأول للتجارة والمقاولات خاصة	٢٠٠٨/٠٩/١٧
فاسانثانابر	٢٠٠٨/٠٩/١٧
ك خامسا جوبال	٢٠٠٨/٠٩/١٧
فلاح العجمي	٢٠٠٨/٠٩/١٧
ترانس أورينت للتجارة العامة	٢٠٠٨/٠٩/١٧
زينيث المؤسسات المحدودة	٢٠٠٨/٠٩/١٧
بيليتي "بيت" CWO، الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٨/٠٦/١٥
آل سواري للتجارة العامة والمقاولات	٢٠٠٨/٠٣/١٣
جون ألين ريفارد، مايجر، الجيش الاحتياطي الأمريكي	٢٠٠٨/٠١/١٤
سمير محمود	٢٠٠٧/١١/٢٩
روبرت جروف	٢٠٠٧/١٠/٣٠
ستيفن ميركز	٢٠٠٧/٠٩/٢٧
بروس هوفينجاردنر، المقدم، الجيش الاحتياطي الأمريكي	٢٠٠٧/٠٩/٢٠
روبرت جيه شتاين	٢٠٠٧/٠٨/١٦
فيليب بلوم	٢٠٠٧/٠٨/٠٨
مجموعة الأعمال العالمية S.R.L.	٢٠٠٧/٠٨/٠٨
ستيفن لويل سيمانز	٢٠٠٧/٠٧/٢٧

تابع في العمود التالي

الاسم	المحبوس
جيفارجيزبابن	٢٠٠٧/٠٦/٢٨
فاهيم موسى سلام	٢٠٠٧/٠٦/٢٨
OAH للأعمال الميكانيكية والكهربائية	٢٠٠٧/٠٦/٢٧
قصي عبد الهادي	٢٠٠٧/٠٦/٢٧
مختبرات الرياض وشركة الكهرباء	٢٠٠٧/٠١/٢٦
بارنز توماس نيلسون	٢٠٠٧/٠١/٢٤
الدانوب للهندسة والمقاولات العامة	٢٠٠٦/١٢/٢٨
علوان فائق	٢٠٠٦/١٢/٢٨
جوزيف كريستوفر كاهيل	٢٠٠٦/١١/٠٩
أحمد حسن دايكيه	٢٠٠٦/٠٩/٢٦
ضياء أحمد عبد اللطيف سالم	٢٠٠٩/٠٥/١٤ ٢٠٠٦/٠٦/٠٢
شركة ياسمين للتجارة الدولية والخدمات	٢٠٠٩/٠٥/١٤ ٢٠٠٦/٠٦/٠٢
كستر باتلز	٢٠٠٦/٠٣/١٧
روبرت وايزمان CW٢، الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٦/٠٣/٠٦
غلين ألن باول	٢٠٠٦/٠٢/١٦
عمرو بن خضرا	٢٠٠٦/٠١/١٢
دان تجارة والمقاولات	٢٠٠٦/٠١/١٢
ستيفن لودفيغ	٢٠٠٥/٠٩/٢٩
DXB الدولية	٢٠٠٥/٠٩/٢٩

الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يعمل الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على تسهيل عملية الإبلاغ عن الإهدار والتزوير وسوء الاستعمال وسوء الإدارة، والأعمال الانتقامية في جميع البرامج المرتبطة بجهود إعادة إعمار العراق التي يمولها دافعي الضرائب الأمريكية. القضايا التي تصل عبر الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق والتي لا تتعلق بالبرامج أو العمليات الممولة بمبالغ مخصصة أو متوفرة لإعادة إعمار العراق، فإن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يقوم بإحالتها إلى الجهة المناسبة. يتلقى الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق اتصالات هاتفية والفاكس والبريد والاتصالات عبر الإنترنت من العراقيين، ومن الولايات المتحدة، وجميع أنحاء العالم.

تقارير الربع الرابع

حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كان الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قد بدأ ٨٧١ قضية. ومن بين هذه القضايا، أغلقت ٨٥٣ منها وبقيت ١٨ قضية مفتوحة. للحصول على ملخص بهذه القضايا، انظر الجدول ٥,٦.

قضايا جديدة

خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٨ من الشكاوى الجديدة، ليصل المجموع التراكمي لقضايا الخط الساخن ٨٧١. وصنفت الشكاوى جديدة ضمن هذه الفئات:

- ٥ تضمنت تزوير في العقود.
- ٢ تضمنت إهدار.
- ١ قضايا خاصة بالموظفين.

يتلقى الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق معظم البلاغات عن حالات التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال وسوء الإدارة والانتقام من خلال الموقع والبريد الإلكتروني. ومن بين شكاوى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الجديدة الـ٨ التي تلقاها الخط الساخن، وردت ٥ من خلال موقع المفتش العام الخاص لأعادة إعمار العراق الإلكتروني، وتلقى ٣ من خلال البريد الإلكتروني.

القضايا المغلقة

خلال هذا الربع، أغلقت المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٩ من قضايا الخط الساخن:

- أغلقت مديرية تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٩ من هذه القضايا.
- أحيل ٨ منها إلى وكالات المفتش العام الأخرى.
- رفضت ٢ من هذه الشكاوى لأنها لم تكن ضمن اختصاص المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

الشكاوى المحالة

بعد استعراض شامل، أحال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٨ من الشكاوى إلى وكالات خارجية لاتخاذ القرار المناسب:

- تم ارسال ٥ شكوى لمكتب المفتش العام بوزارة الدفاع.
- تم ارسال ٢ شكوى لمكتب المفتش العام بوزارة الجيش.
- تم ارسال ١ شكوى لمكتب المفتش العام بوزارة الخارجية. ◆

الجدول ٥,٦

ملخص بقضايا الخط الساخن التابع للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق،
حتى تاريخ ٣١/١٢/٢٠١١

القضايا الجاري العمل عليها	
التحقيقات	17
عمليات التدقيق	1
إجمالي الجاري العمل عليه	18

القضايا المغلقة	الربع الثاني ٢٠١١	الربع الثالث ٢٠١١	الربع الرابع ٢٠١١	التراكمي*
FOIA	٠	٠	٠	٤
استعراض مكتب التعاون الأمني	٠	٠	٠	٢
المساعدات	٠	٠	٠	٤٧
المرفوض	١	١	٢	١٤٤
المحالة	٨	٢	٨	٣٩٢
عمليات التفتيش	٠	٠	٠	٨٠
التحقيقات	٠	١٨	٩	١٥٥
عمليات التدقيق	٠	١٢	٠	٢٩
إجمالي المغلقة	٩	٣٣	١٩	٨٥٣
التراكمي* الجاري العمل عليها والمغلقة				٨٧١

*الإجمالي التراكمي يغطي الفترة منذ بدء عمليات الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في الفترة من ٢٤/٣/٢٠٠٤ إلى ٣١/١٢/٢٠١١.

الموقع الإلكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، سجل موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (www.sigir.mil) هذه الأنشطة:

- زار أكثر من ١١٣,١٣١ مستخدم موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في هذا الربع—بمعدل ١,٢٢٩ مستخدم في اليوم الواحد.
- وزار ٣,٠٠٤ زائراً قسم اللغة العربية في الموقع.
- وكانت أغلب الوثائق التي تمّ تحميلها بشكل متكرر هي التقارير ربع السنوية الأخيرة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- وأرسل موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أكثر من ٣٨,٠٠٠ من محتوى خلاصات الويب للمشتركين. ويتمّ تحديث المعلومات إلى خلاصات الويب، والتي يتم تحميلها تلقائيا إلى أجهزة كمبيوتر الأعضاء، ويمكن مشاهدتها بعد ذلك من قبل أي برنامج من برامج قاري خلاصات الويب.
- وكانت نتيجة البحث المخصص في جوجل عن موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في الغالب ١٢,٠٠٠ نتيجة منذ إنشائه. وكانت مصطلحات البحث الأكثر شعبية هي "أنهام" و"وما" و"الموصل" و "مستشفى ميسان الجراحي" و"بارسونز".

للحصول على لمحة عامة عن عدد الزيارات اليومية لموقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، انظر الشكل ٥,٥.

الشكل ٥,٥

متوسط عدد الزوار اليومي لموقع المفتش العام الإلكتروني، حسب الربع، ٢٠١٠/١٠/١-٢٠١١/١٢/٣١

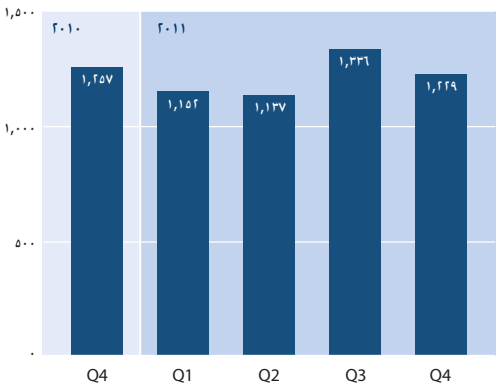

المصدر: DoD, IMCEN، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٦/١.

التحديثات التشريعية

قانون المخصصات الموحد، ٢٠١٢

في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وقع الرئيس باراك أوباما على قانون المخصصات القانون الموحد، ٢٠١٢ (PL ١١٢-٧٤)، والذي يخصص أموالا لوزارة الخارجية (DoS) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ووزارة الدفاع (DoD)، وغيرها من الوكالات.[٣٧٥]

نظرت لجنة مجلس الشيوخ في أحكام المخصصات التابعة لوزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية في ٢١ أيلول/سبتمبر، وأصدرت تقريرا ولكن لم يتم النظر في التشريعات في مجلس الشيوخ.[٣٧٦] واجتمعت اللجنة الفرعية المعنية بمجلس النواب ووافقت على مشروع قانون، بإرساله إلى لجنة المخصصات في مجلس النواب الكاملة، لكن اللجنة الكاملة لم تصوت على هذا التقرير.[٣٧٧] وقد عقد مؤتمر حول مشروع قانون آخر (وهو الذي أصبح قانون المخصصات الموحد)، وتم النظر في النهاية في تقرير المؤتمر والموافقة عليه، ليصبح PL ١١٢-٧٤.

ونظر أعضاء مجلس النواب في أحكام وزارة الدفاع في يوم ٨ تمّوز/يوليو، ولكن في مجلس الشيوخ، نظرت اللجنة المعنية فيها وحدها، في ١٥ أيلول/سبتمبر. كان مشروع قانون مجلس النواب ومجلس الشيوخ هما الموضوع الذي تم عقد مؤتمر بشأنه في مجلس النواب، والذي أصبح أيضا جزءا من قانون المخصصات الموحد.[٣٧٨]

للحصول على تفاصيل بشأن أحكام القانون العام ١١٢- ٧٤ راجع الباب ٢ من هذا التقرير ربع السنوي.

قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠١٢

تم التوقيع علي تصريح قانون وزير الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠٠١ (P.L ١١٢- ١٨١) (NDAA), ليصبح قانونا في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١. [٣٧٩]

مكتب التعاون الأمني العراقي وصفقات بيع الأسلحة. يقدم القسم ١٢١٥ توجيهات مفصلة لأنشطة مكتب التعاون الأمني العراقي. ينص النظام الأساسي علي أن وزير الدفاع يقوم بدعم الأنشطة التي تمر بمرحلة انتقالية في العراق من خلال توفير الأموال اللازمة وأنشطة مكتب التعاون الأمني العراقي وفرق المساعدة الأمنية في العراق. من بين أنواع الدعم المسموح بها هي "دعم الحياة، والنقل، والأمن الشخصي، وبناء وترميم المنشآت". يتطلب القانون أيضا تقديم التقارير عن أنشطة مكتب التعاون الأمني العراقي, بما في ذلك:

- أي ثغرات في قدرة قوات الأمن في العراق، بما في ذلك القدرة على سد الثغرات المتعلقة بالمسائل الاستخباراتية، وحماية المجال الجوي العراقي والخدمات اللوجستية والصيانة
- طريقة تطبيق برامج مكتب التعاون الأمني العراقي, جنبا إلي جنب مع برامج الولايات المتحدة الأمريكية – مثل برنامج التمويل العسكري الخارجي, وبرنامج المبيعات العسكرية الخارجية والتدريب المشترك – والتي سوف تقوم بمعالجة الثغرات إذا طلبت الحكومة العراقية المساعدة في معالجة مثل هذه الثغرات.

يتطلب أيضا قانون تفويض الدفاع الوطني أن يقوم الرئيس بضمان "أي كتاب من العرض للبيع في العراق خاص بأي مواد دفاعية أو خدمات دفاعية صدرت بعد تاريخ صدور هذا القانون بما في ذلك .....استرداد تكاليف عمليات وأنشطة فرق المساعدة الأمنية في العراق ذات الصلة بمثل هذه الاتهامات".

المساءل المتعلقة بالمشتريات

متطلبات دعم المتعاقد

يتطلب القسم ٨٢٠ من قانون تفويض الدفاع الوطني إدراج متطلبات دعم المتعاقد في بعض وثائق التخطيط الخاصة بوزارة الدفاع, مثل تقرير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة للتخطيط بشأن طوارئ الموظفين, في متطلبات المشورة العسكرية والبرامج والميزانية وفي استعراض الإستراتيجية العسكرية الوطنية مرة كل سنتين. لاحظ المؤتمرون "أن هناك قصور مهمة في لجنة التعاقدات وقت الحرب بشأن العمليات التابعة لإدارة تحديد

المتطلبات وفي إدارتها ورقابتها وكذلك في إدارة الدعم التشغيلي في عمليات الطوارئ الأخيرة". حثوا وزير الدفاع "علي اتخاذ خطوات جريئة لمعالجة النقص في التعليم والتدريب وتبادل المعلومات, قبل مرحلة نشر التمارين والتجارب وتخطيط القوة العاملة ذات الصلة بإدارة الدعم التشغيلي المتواصل.

عقود القيادة المركزية الأمريكية الباطلة التي تدعم التمرد

يتطلب القسم ٨٤١ تعديل ملحق الدفاع الخاص بلائحة الاستحواذ الاتحادية "أن يأذن للرئيس القيام بأنشطة المقاولات, بناء علي طلب من قائد القيادة المركزية بالولايات المتحدة (CENTCOM)".

- ل "تقييد مكافآت وزارة الدفاع أو المنح أو الاتفاقات التعاونية التي يحدها رئيس النشاط خطيا والتي تقدم تمويل مباشر أو غير مباشر للشخص أو الكيان ... الذي يدعم نشاط التمرد أو غير ذلك من الأنشطة المعارضة في الولايات المتحدة أو قوات التحالف في عملية الطوارئ" في منطقة القيادة المركزية للعمليات.
- "لإنهاء أي عقد إداري افتراضي أو منحة أو اتفاقية تعاون" في منطقة القيادة المركزية للعمليات وإذا كان المتعاقد أو المستفيد "فشل في ممارسة العناية الواجبة فيما يتعلق بضمان عدم ذهاب الأموال إلي مؤيدي أنشطة التمرد أو الأفراد الذين يعارضون القوات الأمريكية بشدة. أو
- " لتجنب أي عقد بشكل كلي أو جزئي أو منحة أو اتفاقية تعاون إذا كانت تقدم التمويل اللازم للشخص أو الكيان الذي يدعم التمرد" والتي تعارض بشدة القوات الأمريكية.

يتطلب القسم ٨٤١ أيضا أن أي عقد أو منحة أو اتفاقية تعاون والتي تحتوي علي قيمة تبلغ أكثر من ١٠٠,٠٠٠ والتي يتعين القيام بها في منطقة القياد المركزية للعمليات, يجب أن تتضمن شرطا يقضي المتعاقد أو الممنوح لممارسة العناية الواجبة لضمان إتمام عملية توفي الأموال التي يتم تقديمها بموجب هذا العقد إلي أي شخص أو كيان يدعم نشاط التمرد أو أي نشاط آخر يعارض قوات التحالف بالولايات المتحدة. يجب إبلاغ المتعاقد بالشرط الذي يقضي بأن رئيس نشاط المقاولات لديه السلطة لإنهاء أو إبطال العقد وفقا للشروط المذكورة أعلاه. بالإضافة إلى ذلك، إلى أقصى حد ممكن، يتم تعديل العقود القائمة على إدراج هذا الشرط.

يطلب من القيادة المركزية الأمريكية وضع برنامج لاستعراض تلقي الأموال من قبل الولايات المتحدة والتعرف علي الأشخاص أو الكيانات التي تدعم نشاط التمرد أو غير ذلك من الأنشطة التي تعارض قوات التحالف بالولايات المتحدة. لا يمكن تفويض السلطة لتحديد هؤلاء الأشخاص أو الكيانات دون قائد القيادة المركزية الأمريكية. لا يمكن تفويض السلطة لتقييد أو إنهاء أو تجنب هؤلاء الأشخاص أو الكيانات دون قائد نشاط التعاقدات. يتم التخلي عن هذا القسم بعد ثلاث سنوات.

الوصول إلي المتعاقد بالقيادة المركزية الأمريكية وسجلات المتعاقدين الباطنيين.

يتطلب القسم ٨٤٢ تعديل ملحق الدفاع الخاص بلائحة الاستحواذ الاتحادية والتي تم تعديلها لطلب بندا يخول لوزير الدفاع فحص أي سجلات الخاصة ببعض العقود التي تدعم عمليات الطوارئ في القيادة المركزية الأمريكية, بما في ذلك سجلات المتعاقدين من الباطن والممنوحين الفرعيين. سوف يؤذن بالفحص بالقدر اللازم لضمان عدم خضوع الأموال المتاحة للابتزاز أو الفساد وعدم توفير الفوائد لتلك الأشخاص الذين يدعموا نشاط التمرد أو الأنشطة التي تعارض قوات التحالف بالولايات المتحدة. يجب أيضا إدراج البند في العقود الباطنية والمنح الفرعية بقيمة تقديرية تبلغ أكثر من ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي. إلي أقصي حد ممكن, يتم تعديل العقود القائمة ليتم إدراج هذا البند فيها.

من أجل فحص هذه السجلات, يلزم علي ضابط التعاقدات تحديد – استنادا إلي الاستنتاجات من قبل قائد القيادة المركزية الأمريكية – أنه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن الأموال المتاحة بموجب هذا العقد قد تكون عرضة للابتزاز أو التلف أو ربما يتم تقديمها للأشخاص الذين يدعموا نشاط التمرد أو الأنشطة التي تعارض قوات التحالف بالولايات المتحدة. يتطلب هذا الحكم انتهاء البند بعد ثلاث سنوات, ولكن سيبقي البند ساري المفعول فيما يتعلق بالعقود الحالية.

برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني والمنافسة في التعاقد.

بموجب المادة ٨٤٤, يلزم إعادة النظر في عقد برنامج التعزيز المدني للوجستيات (LOGCAP) من قبل محامي الدفاع بوزارة الدفاع كل عام حيث يدعم هذا

العقد عملية الطوارئ. تستخدم وزارة الخارجية حاليا عقد برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني الخاص بوزارة الدفاع لتوفير الدعم والإقامة في العراق.

يتطلب أيضا قانون تفويض الدفاع الوطني من وزير الدفاع أن يقوم بوضع أهداف للمنافسة في العقود الممنوحة لتوفير منشآت سياسية أو خدمات خارج الولايات المتحدة في دعم عملية الطوارئ. يجب علي الأمين تطوير عمليات لقياس ورصد مثل هذه المنافسة. يشير البيان التوضيحي الخاص بالمجتمعين بأنه "سيتم إنشاء أهداف منفصلة" بموجب القسم "لكل عمليات الطوارئ التي تتطلب دعما كبيرا" وهذا يتطلب تقارير عن مستويات المنافسة التي تم انجازها. ذكر المؤتمرون بأنهم يتوقعون أنه يمكن لوزارة الخارجية أن تنتقل إلي نظام التعاقد بالاكتفاء مع مستويات متزايدة من المنافسة "في أسرع وقتت ممكن".

مساءل أخرى متعلقة بقانون تفويض الدفاع الوطني.

لم يتم اعتماد حكم مجلس النواب[٣٨٠] والذي من شأنه أن يضع شروط جديدة لمراقبة ضمان الجودة بشركات الأمن الخاصة العاملة في جميع عمليات الطوارئ المستقبلية من قبل المؤتمرين. لم يتبن أيضا المؤتمرون حكم مجلس النواب[٣٨١] لإنشاء منصب جديد بمجلس الشيوخ والخاص بمساعدة وزير الدفاع في عمليات التعاقد الطارئة وكذلك لإنشاء مكتب جديد علي النحو الموصي به من قبل لجنة التعاقدات وقت الحرب.

يحظر القسم ١٢١٤ من قانون تفويض الدفاع الوطني من استخدام الأموال التي يأذن بها لإقامة أي منشأة أو قاعدة عسكرية لغرض توفير ما تتطلبه عملية البقاء الدائم للقوات المسلحة الأمريكية في العراق أو أفغانستان.

شهادة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أما الكونغرس في هذا الربع.

برنامج تطوير الشرطة

في ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني, شهد المفتش العام بشأن برنامج تطوير الشرطة بوزارة الخارجية (PDP) من قبل اللجنة الفرعية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا الخاصة بلجنة مجلس النواب للشئون الخارجية. استعرض جهود الحكومة الأمريكية المبذولة سابقا لمساعدة قوات الشرطة العراقية, والتي بدأت في عام ٢٠٠٣, وقام بتلخيص ستة تدقيقات للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق والخاصة بمساعدة حكومة الولايات المتحدة للشرطة العراقية, التي وجدت مشاكل إدارية في برنامجها وفي العقد. وجدت التدقيق الأخير، الذي صدر في أكتوبر/تشرين الأول، أن جهود برنامج تطوير الشرطة لا تزال تتعثر بسبب الفشل في تقييم حالة من قوات الشرطة العراقية وتأثير المساعدات الأميركية السابقة عن استعدادهم مشيرا إلى أن التقييم السليم ضروري لتحديد ما هو المطلوب. بالإضافة إلي ذلك, شهد المفتش العام أن برنامج تطوير الشرطة يفتقر إلي خطة محددة, بالتفصيل, ما تنوي تحقيقه, فضلا عن مجموعة شاملة من المراحل المتوسطة والطويلة الأجل والتدابير الكافية الخاصة بنتائج البرنامج. ذكر أن طلب وزارة الخارجية ل ٨٧٧ مليون دولار لدعم برنامج تطوير الشرطة في السنة المالية ٢٠١٢, لا يتوافق مع الاحتياجات الفعلية, نقلا عن تقديرات وزارة الخارجية بأنها سوف تتطلب نحو ٥٠٠ مليون دولار لتنفيذ البرنامج بهيكله الحالي. علاوة علي ذلك, حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في تدقيقه حوالي ٢٠٠ مليون دولار – ٣٠٠ مليون دولار من الاعتمادات غير المنفقة الخاصة بالعام السابق لبرنامج تطوير الشرطة.

أقر المفتش العام أيضا في اجتماعاته مع وزارة الداخلية العراقية أن ما ورد في السؤال أنه ما إذا قامت العراق "بإحضار" ما فيه الكفاية لدعم برنامج تطوير الشرطة. قامت الحكومة العراقية, علي سبيل المثال, بإجراء أي التزام مالي للبرنامج كما يقتضي القانون. أعطت الاجتماعات التي تم عقدها في نوفمبر/تشرين الثاني مع كبار الموظفين في السفارة الأمريكية في بغداد, المفتش العام السبب ليتم تشجيعه من قبل التقدم المحرز في وضع توصيات خاصة بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المقدمة لوزارة الخارجية والتي هي موضع التنفيذ.

الرقابة اليوم في العراق: المفتش العام الخاص بعمليات الطوارئ في الخارج

في ٧ ديسمبر/تشرين الثاني، شهد المفتش العام أمام اللجنة الفرعية للأمن القومي والدفاع عن الوطن والعمليات الخارجية في لجنة مجلس النواب الخاصة بالرقابة والإصلاح الحكومي. شارك في وجهات نظر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق والتي هي بشأن الوضع الحالي للرقابة في العراق, وحول سبل تحسين مراقبة حالات الطوارئ في المستقبل. قام المفتش

العام بدعم الفكرة الخاصة بتوسيع نطاق المفتش العام الخاص بعمليات الطوارئ في الخارج (SIGOCO) علي النحو الموصي به من قبل لجنة التعاقدات وقت الحرب علي العراق وأفغانستان. وأشار إلي أن مزايا هذا الكيان هي ما يلي:

- رد الفعل السريع والرقابة المستمرة منذ بدء عمليات تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار.
- عبر الرقابة القضائية
- مرونة
- تجربة
- فريق عمل ملتزم بالتوزيع

سيعمل الموظفون المسئولون عن المراقبة في حالات الطوارئ من خلال مكتب المفتش العام الخاص لعمليات الطوارئ الخارجية على تحسين التنسيق وتتمة أعمال مفتشي الوكالة العموميين مع خفض عبء المراقبة على عمليات الطوارئ عن كاهل موظفيهم، والتي تتحمل مسؤوليات كبيرة جارية. في نهاية المطاف، فإن مكتب المفتش العام الخاص لعمليات الطوارئ الخارجية سيعمل على حفظ أموال دافعي الضرائب، وتحسين النتائج. ◆

رقابة الوكالة الأخرى

مقدمة	١٤٤
تقارير رقابة الوكالة الأخرى	١٤٥
تحقيقات الوكالة الأخرى	١٤٨

الباب

٦

مقدمة

في آذار/مارس ٢٠٠٤، شكل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مجلس المفتشين العموميين في العراق (IIGC) لتوفير منتدى لمناقشة الرقابة في العراق وتعزيز التعاون والتنسيق بين المفتشين العموميين (IGs) عن الوكالات التي تشرف على أموال إعادة إعمار العراق. وقد اجتمع ممثلون من المنظمات الأعضاء في الأرباع السنوية لتبادل تفاصيل حول عمليات التدقيق الجارية والمخطط لها، لتحديد الفرص المتاحة للتعاون والتقليل من التكرار.

وفي ضوء استمرار تقليل نطاق الجهود في العراق، فإن مجلس المفتشين العموميين في العراق نقل عمله تحت مظلة مكتب وزارة الدفاع للمفتش العام (DoD OIG) لمجموعة فريق جنوب غرب آسيا المشترك. وعلى هذا النحو، فإن اجتماعات مجلس المفتشين العموميين في العراق ربع السنوية لم تعد تنعقد. يستمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في المشاركة بنشاط في مجموعة التخطيط المشترك. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عقد فريق التخطيط المشترك اجتماعه الثامن عشر.

وفي كل ربع سنوي، سيقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بطلب التحديثات من المنظمات الأعضاء عن أنشطتها الرقابية المكتملة والجارية والمخطط لها. يلخص هذا الباب عمليات التدقيق والتحقيقات الواردة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خلال هذا الربع من قبل المنظمات التالية:

- DoD OIG
- مكتب وزارة الخارجية للمفتش العام (DoS OIG)
- مكتب المساءلة الحكومية (GAO)
- وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)
- مكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للمفتش العام (USAID OIG)

للحصول على التحديثات ول وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA)، انظر الملحق ج.

في الأرباع السابقة، قدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التحديثات حول وزارة الخزانة ووزارة التجارة الأمريكية، ولكن هذه الوكالات ليس لديها أنشطة رقابية على إعادة الإعمار في العراق حالياً أو مخطط لها للسنة المالية ٢٠١٢. لم يعد يذكر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقارير عن هذه الوكالات في هذا الباب. ◆

تقارير رقابة الوكالة الأخرى

أصدرت في هذا الربع وكالات الرقابة الأخرى ٥ تقرير يتعلق بإعادة إعمار العراق، ليصل المجموع التراكمي إلى ٦٥٧ تقرير صدروا منذ عام ٢٠٠٣. يحدّث هذا الباب عمليات التدقيق التي أوردتها الوكالات الأعضاء السابقة في مجلس المفتشين العموميين في العراق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق:

- للوقوف على أنشطة الرقابة التي أكملتها حديثاً الوكالات الأمريكية الأخرى، انظر الجدول ٦,١.
- للوقوف على تقرير نشاط الرقابة المستمر من الوكالات الأمريكية الأخرى، انظر الجدول ٦,٢.
- ولمزيد من المعلومات عن تقارير الرقابة من الوكالات الأخرى، بما في ذلك ملخصات التقرير، انظر الملحق ر.
- للوقوف على قائمة تاريخية مكتملة عن تقارير الرقابة والمراجعة حول إعادة الإعمار من قبل جميع الكيانات العاملة، انظر الملحق ز. ◆

الجدول ٦,١
تقارير وكالات الولايات المتحدة الرقابية الأخرى المكتملة مؤخرا، حتى تاريخ ٣١/١٢/٢٠١١

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
DoD OIG	DODIG-2012-032	14/12/2011	تمويل توفير تحسينات على نظام المشتريات الموحد
DoD OIG	DODIG-2012-004	03/11/2011	هناك حاجة لإجراء تغييرات على عقد الجيش مع سيكورسكي لاستخدام جرد وزارة الدفاع الحالي ومراقبة التكاليف في مستودع كوربوس كريستي التابع للجيش
DoD OIG	DODIG-2012-005	28/10/2011	عقود أنظمة إبطال الألغام والعبوات الناسفة التابعة لوزارة الدفاع-نظام البصريات والاستشعار للمركبات
USAID OIG	E-267-12-001-S	30/11/2011	مسح حول منح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق والمنح الفرعية
USAID OIG	E-267-12-001-P	15/11/2011	تدقيق أنشطة برنامج العمل المجتمعي التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/العراق الذي تنفذه المنظمة الدولية للإغاثة والتنمية

الجدول ٦,٢
أنشطة الرقابة الجارية لوكالات الولايات المتحدة الأخرى، حتى تاريخ ٣١/١٢/٢٠١١

الوكالة	رقم المشروع	تاريخ البدء	عنوان المشروع
DoD OIG	D2011-D000JA-0281.000	07/09/2011	إدارة وزارة الدفاع لعمليات فريق المساعدة في إعادة توزيع الملكية في الكويت
DoD OIG	D2011-D000JA-0212.000	25/04/2011	برنامج تجديد معدات مسرح العمليات للمركبات التكتيكية ذات العجلات
DoD OIG	D2011-D00SPO-0203.000	25/03/2011	تقييم مؤسسة وزارة الدفاع التابعة لمكتب التعاون الأمني العراقي
DoD OIG	D2011-D000JB-0098.000	08/12/2010	التعاقد على حماية القوات لمنشآت الولايات المتحدة في العراق
DoD OIG	D2011-D000LF-0041.000	02/11/2010	متابعة الرعاية الصحية التي تقدمها مرافق المعالجة العسكرية للمتعاقدين في جنوب غرب آسيا
DoD OIG	D2011-D000CH-0032.000	19/10/2010	عقد الدعم اللوجستي للمتعاقد للعربات سترايكر مع نظم الأرض الديناميتية العامة
DoD OIG	D2010-D000LD-0264.000	30/08/2010	الضوابط والعمليات المتصلة لوكالة الدفاع اللوجستية ونظام تقييم عقد المشتريات الآلية
DoD OIG	D2010-D00SPO-0209.000	16/04/2010	تقييم جرحى محاربي وزارة الدفاع
DoD OIG	D2009-D000AS-0266.000	31/07/2009	عقود دعم العمليات القاعدية في الكويت
مكتب وزارة الخارجية للمفتش العام	MERO 3014	17/05/2011	تقييم خطة العمل الطارئة للسفارة في بغداد
مكتب وزارة الخارجية للمفتش العام	MERO 3010	10/01/2011	برنامج مساعدة مكافحة الإرهاب في العراق
مكتب وزارة الخارجية للمفتش العام	MERO 3012	23/11/2010	تقييم دعم PAE للعمليات والصيانة في سفارة بغداد
GAO	351634	12/07/2011	جهود وزارة الدفاع لتكوين طابع مؤسسي على قدرات قوات المساعدة الأمنية
GAO	320852	20/06/2011	الأقليات الدينية في العراق
GAO	351617	27/05/2011	القياسات الحيوية وأخر ميل تكتيكي
GAO	320843	22/04/2011	الانتقال إلى أغلبية الوجود المدني في العراق
GAO	351603	31/03/2011	إدارة الاستخبارات والمراقبة وجمع بيانات الاستطلاع
GAO	120976	31/03/2011	عقود الخارجية للبلدان الواقعة في نزاعات
GAO	351431	07/01/2010	استراتيجيات الجيش لتجهيز معدات إعادة تعيين العائدين من العراق
USAAA	A-2011-ALL-0525.000	4Q/FY 2011	صندوق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وإنهاء عمل ببرنامج الاستجابة الطارئة للقائد العراقي في العراق
USAAA	A-2011-0094.000	4Q/FY 2011	عملية تحديد متطلبات التمركز المسبق للجيش (APSV) في الكويت
USAAA	A-2012-ALL-0018.000	4Q/FY 2011	متابعة عمليات التدقيق الإدارية ومدى وضوح الملكية الحكومية المقدمة على أساس عقد دعم العمليات في الكويت
USAAA	A-2011-ALL-0539.000	4Q/FY 2011	مدفوعات المتعاقدين في أفغانستان
USAAA	A-2011-ALL-0534.000	4Q/FY 2011	الشفافية المالية في عقد شبكة النقل في أفغانستان والقيادة الإقليمية الجنوبية
USAAA	A-2011-ALL-0490.000	4Q/FY 2011	إدارة عقد برنامج الظواهر الجوية في أفغانستان
USAAA	A-2011-ALL-0330.000	4Q/FY 2011	المساءلة عن كميات الوقود في أفغانستان – المرحلة الثانية
USAAA	A-2011-ALL-0414.000	3Q/FY 2011	المساءلة عن ممتلكات المعدات التنظيمية ومعدات مسرح العمليات في العراق
USAAA	A-2011-ALL-0346.000	2Q/FY 2011	المساءلة عن ممتلكات معدات الوحدة المشحونة إلى أفغانستان من الولايات المتحدة القارية
USAAA	A-2011-ALL-0344.000	2Q/FY 2011	المساءلة عن ممتلكات معدات الوحدة المشحونة إلى أفغانستان من أفغانستان
USAAA	A-2011-ALL-0342.000	2Q/FY 2011	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في أفغانستان
USAAA	A-2011-ALL-0092.000	2Q/FY 2011	الملكية الشخصية الخارجية الزائدة (FEPP) برنامج المرحلة الثانية
USAAA	A-2011-ALL-0135.000	1Q/FY 2011	أوامر المشتريات الميدانية الصغيرة للضباط في أفغانستان
USAAA	A-2011-ALL-0107.000	1Q/FY 2011	برنامج نقل معدات الولايات المتحدة إلى العراق (USETTI) المرحلة الثانية
USAAA	A-2011-ALL-0098.000	1Q/FY 2011	معظم عمليات الوقود في أفغانستان

استمر في الصفحة التالية

الوكالة	رقم المشروع	تاريخ البدء	عنوان المشروع
USAAA	A-2011-ALL-0087.001	1Q/FY 2011	الضوابط الإدارية على المدفوعات لعمليات الطوارئ في الخارج الخاصة بالنقل - قيادة الجيش المركزي
USAAA	A-2011-ALL-0087.000	1Q/FY 2011	إدارة الضوابط على قوانين وزارة الدفاع للأنشطة (DODAAC)، قيادة الجيش المركزي
USAAA	A-2010-ALL-0541.000	4Q/FY 2010	معظم عمليات الوقود في العراق
USAAA	A-2010-ALL-0421.000	2Q/FY 2010	عقد برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني الرابع للنقل والإمداد وتحديد المتطلبات في أفغانستان
USAAA	A-2009-ALL-0118.000	2Q/FY 2009	الرقابة على مدفوعات البائعين - جنوب غرب آسيا (المرحلة الثانية)
USAID OIG	لم يبلغ عنها	1Q/FY 2012	مراجعة عمليات مراقبة مجموعة QED وتقييم برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق
USAID OIG	لم يبلغ عنها	1Q/FY 2012	تدقيقات برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق لتعزيز الوضع التشريعي
USAID OIG	لم يبلغ عنها	3Q/FY 2011	تدقيق عمليات تدقيق اكتفاء أنظمة تكنولوجيا المعلومات المختارة الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/العراق
USAID OIG	لم يبلغ عنها	2Q/FY 2011	تدقيقات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/برنامج دعم الانتخابات العراقية

تحقيقات الوكالة الأخرى

تحديث المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بانتظام مع الوكالات الحكومية الأخرى بإجراء تحقيقات في العراق. للوقوف على بيانات الإحصاء حول أنشطة التحقيق من الوكالات الأخرى، انظر الجدول ٦,٣.◆

الجدول ٦,٣

وضع أنشطة التحقيق التي تجريها وكالات الولايات المتحدة الأخرى، حتى تاريخ ٣١/١٢/٢٠١١

الوكالة	المحققون في العراق	المحققون في الكويت	القضايا المفتوحة/ القضايا الجارية*
قيادة التحقيق الجنائي بالجيش الامريكي، وحدة الاحتيال في المشتريات	١	٢	١٠٦
دائرة التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الدفاع	٠	٢	١٤٤
مكتب وزارة الخارجية للمفتش العام	٢	٠	١١
مكتب التحقيقات الفدرالي	٢	١	٢٦
دائرة التحقيقات الجنائية البحرية	٠	١	٢
مكتب التحقيقات الخاصة التابع للقوات الجوية الأمريكية	٠	٠	٤
USAID	١	٠	١٢
الإجمالي	٦	٦	٣٠٥

*الأرقام تشمل القضايا المعلقة التي عملت مع الوكالات الأخرى داخل مركز العمليات المشتركة.

الهوامش و المختصرات و التعريفات

الهوامش	١٥٠
مصادر الحقائق السريعة	١٥٧
مصادر وملاحظات للإدراج	١٥٧
مختصرات وتعريفات	١٥٨

الهوامش

١. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١١/١١-٢٠١٢/١.
٢. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١١/١٠-٢٠١٢/١.
٣. الحكومة العراقية، MOH، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧/١/٢٠١٢.
٤. الحكومة العراقية، CoR، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٢/١/٢٠١٢.
٥. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١١/١٠-٢٠١١/١٢.
٦. الوكالة الأمريكية للتنمية و مكتب التعاون الأمني العراقي ، في المعلومات المقدمة إلى مكتب المفتش العام، ٢٠١٢/١؛ INL، استجابة لطلب البيانات من مكتب المفتش العام، ٤/١/٢٠١٢.
٧. وزارة الخارجية، نائب وزيرة الخارجية، في الاجتماع مع المفتش العام، ١٠/١/٢٠١٢.
٨. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٢-٠٠٦، "برنامج تطوير الشرطة العراقية: فرص لتحسين مسائلة للبرنامج وشفافية الميزانية"٢٠١١/٢٤/١٠.
٩. الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، نائب الوزير الأول، في الاجتماع مع المفتش العام، ١٦/١١/٢٠١١؛ INL، استجابة لطلب البيانات من المفتش العام، ١٣/١/٢٠١٢.
١٠. INL، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٤/١/٢٠١٢.
١١. OSD، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٥.
١٢. OSD، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٥.
١٣. مسئولو مكتب التعاون الأمني العراقي، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١١ و٢٠١٢/١.
١٤. P.L. ١٠٨-٧؛ P.L. ١٠٨-١١؛ P.L. ١٠٨-١٠٦؛ P.L. ١٠٨-٢٨٧؛ P.L. ١٠٩-١٣؛ P.L. ١٠٩-٢٠١٠٢؛ P.L. ١٠٩-١٤٨؛ P.L. ١٠٩-٣٤؛ P.L. ١٠٩-٣٨٩؛ P.L. ١١٠-٢٨؛ P.L. ١١٠-٩٢؛ P.L. ١١٠-١١٦؛ P.L. ١١٠-١٣٧؛ P.L. ١١٠-١٤٩؛ P.L. ١١٠-١٦١؛ P.L. ١١٠-٢٥٢؛ P.L. ١١١-٣٧؛ P.L. ١١١-١١٧؛ P.L. ١١١-١١٨؛ P.L. ١١١-٢١٢؛ P.L. ١١٢-١٠، ABO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١٨/١٠؛ INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٢٠١١/١٤/١٠؛ USAID رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٩/١٢/١، ٢٠٠٩/٨/٤، ٢٠١١/١١/١٠، و ٢٠١١/١٢/١٠؛و"منح وقروض الولايات المتحدة الخارجية [اكتاب الأخضر]،" ٢٠٠٨، gbk.eads.usaidallnet.gov/query/do?_program=/eads/gbk/countryReport&unit=N، الرجوع إليه في ٢٠١٠/١٥/٤؛USAC، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٨/٦/١٠ و OUSD(C ؛ ٢٠١١/٤/١٠) رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/١٤/١٠ و ٢٠١١/٤/١٠؛
١٥. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق برقم ١١-٠٠٧، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير عن المخصصات والنفقات والأموال المغاثة." ٢٠١٠/١٢/٢٨؛ DRL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ، ٢٠١٢/٤/١٣ ؛ TFBSO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١ ؛ OMB ، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق،٢٠١٠/٢١/٦ ؛ I - NEA ، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/١٠/٠٤ ، ٢٠١١/٠٤/١٥ ، ٢٠١١/٠٩/٢٨ ، و٢٠١١/٠٩/٣٠ ؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/٤/١٤ ؛ وزارة الخزانة الأمريكية، OTA، "نظرة عامة مكتب المساعدة التقنية" ، ٢٠٠٥/١٢/٣٠ ، ustreas.gov/offices/ international-affairs/ assistance/، الرجوع إليه فيه ٢٠٠٩/١٠/١٦ ؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٩/١٠/٠٣ ؛ وزارة العدل ، شعبة إدارة العدل، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١٠/٠٤ ؛PM، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٦/٧/٢٠١١ ؛ BBG ، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٧/٣/٢٠١١ ؛ تربر الكونغرس للميزانية وجداول موجز المساعدات الخارجية، السنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١١ ؛ DCAA ، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١٠/٠٤.
١٥. السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠١/٠٤.
١٦. بعثة الأمم المتحدة، مجلس النواب، "قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم،" ٢٠١٢/٠١/٠٥، www.uniraq.org/documents/ ElectoralMaterial/231208/COR-Executive_Procedures_to_Form_a_Region_Law_2006-10-11-English.pdf، الرجوع إليه في. هناك مسار ثاني والذي فيه يمكن لمؤيدي تشكيل الإقليم إجراء: الحصول على ١٠٪ من الأصوات بتوقيعهم على عريضة تطلب إجراء استفتاء. بعد حدوث أحد هذه الأحداث المستهدفة، يجب على رئيس الوزراء اتخاذ الترتيبات اللازمة لاجراء استفتاء.
١٧. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠٠٨-٢٠١١.
١٨. مسؤلو مجلس الوزراء العراقي، في المعلومات المقدمة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/١.
١٩. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١١/١٠-٢٠١٢/١.
٢٠. مسؤولو الحكومة العراقية، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١١؛ تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، ٢٠١١/١٠-٢٠١١/١٢.
٢١. ستافورد نيكولز، غالوب، ""المعاناة "في العراق في أعلى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٨،" ٢٠١٢/١/٩، www.gallup.com/poll/١٥١٩٤٠/Suffering-Iraq-Highest-٢٠٠٨.aspx، الرجوع إليه في ٢٠١٢/١/١٢.
٢٢. الأمم المتحدة، وحدة المعلومات الداخلية والتحليلات في الأمم المتحدة، الحكومة العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء والمعارف في العراق "شبكة استبيان المعلومات العراقية: ورقة المعلومات الصحية، "٢٠١١/١٣، www.iauiraq.org/documents/١٥٨٣/ServicesFactsheet-Eng-lish.pdf، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٠١/٠٤ .
٢٣. تحليل المفتش العام بناء على السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠١/٠٤. أغلق قسم الطاقة والخدمات التابع للقوات الأمريكية في العراق في نهاية تمّوز/يوليو ٢٠١١، وتوقف إصدار تقارير أداء الكهرباء اليومية المفصلة والتي كان يعتمد مكتب المفتش العام وآخرون عليها في الحصول على وتحليل البيانات عن وضع الكهرباء في العراق. بناء على طلب مكتب المفتش العام، قدمت السفارة الإنتاج اليومي، وبيانات الاستيراد والطلب المقدر للأشهر الستة الأخيرة من عام ٢٠١١ موحتى ١٤ كانون الأول/ديسمبر.
٢٤. الأمم المتحدة، وحدة المعلومات الداخلية والتحليلات في الأمم المتحدة، الحكومة العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء والمعارف في العراق "شبكة استبيان المعلومات العراقية: ورقة المعلومات الصحية، "٢٠١١/١٣، www.iauiraq.org/documents/١٥٨٣/ServicesFactsheet-Eng-lish.pdf، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٠١/٠٤ .
٢٥. الحكومة العراقية، المركز الوطني للاعلام، بيان صحفي، "الكهرباء تكمل بناء خط ربط جديد لاستيراد الطاقة من إيران" ٢٠١٢/١٢/٠٥، nmc.gov.iq / ArticleShow.aspx؟ ID = 2887، الوصول إليه في ٢٠١١/١٢/٠٦، تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر ووثائق الحكومة العراقية، ٢٠١١/١٠-٢٠١١/١٢.
٢٦. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/١١/٢٠١١.
٢٧. الحكومة العراقية، MOH، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧/١/٢٠١٢.
٢٨. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١١/١٠-٢٠١٢/١.
٢٩. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١١/١٠-٢٠١٢/١.
٣٠. GOI، الرئيس العراقي، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١١/١٥/٢٠١١.
٣١. شركة دنيا فرنتير للاستشارات، مدير الأسواق الناشئة، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/١.
٣٢. وزارة الخارجية، بيان صحفي، "الولايات المتحدة تستضيف جناح في معرض بغداد التجاري الدولي"، ٢٠١١/١١/٠١، الوصول إليه في ١٢ / ٢٠١١/١٤، خدمات الولايات المتحدة التجارية، دليل جناح الولايات المتحدة الأمريكية، معرض بغداد التجاري الدولي رقم ٣٨، ١٠-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، export.gov/iraq/futureeventsandmeetings/ eg_iq_٠٣٩٢٩٣.asp، الوصول إليه في ١٥/١٢/٢٠١١.
٣٣. IMF، التقرير القطري رقم ١١/٧٥، "العراق: المراجعة الثانية بموجب الترتيبات الاحتياطية، طلبات الإعفاء من عدم الامتثال، تمديد الترتيبات، وإعادة صياغة مرحلة الدخول" ٢٠١١/٣، ص ٢٢.
٣٤. NEA-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٦٠١/٢٠١٢.
٣٥. تقرير نفط العراق ، "التحليل: ما الذي تفكر فيه شركة إكسون؟ " MEES/٥/١٢، ٢٠١١، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٤ رقم ٤٧ ، ٢١/١١/٢٠١١، ص ١-٤.
٣٦. الحكومة العراقية، مجلس الوزراء العراقي، "وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ للحكومة العراقية للسنة المالية"، ٩/١/٢٠١٢.
٣٧. الحكومة العراقية، مجلس الوزراء العراقي، "وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ للحكومة العراقية للسنة المالية"، ٩/١/٢٠١٢.
٣٨. EITI، "العراق ينشر المدفوعات التي يحصل عليها من صادراتها النفطية." ٢٠١٢/٠٩/٠١، eiti.org/news-events/iraq-publishes-payments-its-oil-exports الوصول إليه في ١٢/١/٢٠١٢.
٣٩. البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، "ممارسة أنشطة الأعمال في العام ٢٠١٢، الملف الاقتصادي: العراق "، doingbusiness.org/~/media/ ٢٠business/documents/profiles/country/IRQ.%fpdkm/doing pdf الوصول إليه في ٢٠١٢/٠١/٠٤، ص. ٧، و "ممارسة أنشطة الأعمال، ترتيب الاقتصاد" doingbusiness.org/rankings الوصول إليه في ٢٠١١/٠١/٠٤.
٤٠. GOI، HJC، رئيس المحكمة العليا، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦/١١/٢٠١١
٤١. الحكومة العراقية، رئيس المحكمة العليا، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦/١١/٢٠١١ ونائب الوزير الأول، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ، ٨/٣/٢٠١١.
٤٢. الحكومة العراقية، هيئة النزاهة، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/١/٢٠١٢.
٤٣. GOI، مفوض لجنة النزاهة بالنيابة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١/١١/٢٠١١.
٤٤. الحكومة العراقية، هيئة النزاهة، مجلس الوزراء العراقي، المعلومات المقدمة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/١.
٤٥. P.L. ١١٢-٧٤، قانون المخصصات الموحد، ٢٠١٢
٤٦. الحكومة العراقية، اللجنة العليا لاستعادة الأموال العراقية، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/١١/٢٠١١.
٤٧. الحكومة العراقية، اللجنة العليا لاستعادة الأموال العراقية، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/١١/٢٠١١
٤٨. الحكومة العراقية، اللجنة العليا لاستعادة الأموال العراقية، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/١١/٢٠١١
٤٩. P.L. ١٠٨-٧؛ P.L. ١٠٨-١١؛ P.L. ١٠٨-١٠٦؛ P.L. ١٠٨-٢٨٧؛ P.L. ١٠٩-١٣؛ P.L. ١٠٩-٢٠١٠٢؛ P.L. ١٠٩-١٤٨؛ P.L. ١٠٩-٣٤؛ P.L. ١٠٩-٣٨٩؛ P.L. ١١٠-٢٨؛ P.L. ١١٠-٩٢؛ P.L. ١١٠-١١٦؛ P.L. ١١٠-١٣٧؛ P.L. ١١٠-١٤٩؛ P.L. ١١٠-١٦١؛ P.L. ١١٠-٢٥٢؛ P.L. ١١١-٣٧؛ P.L. ١١١-١١٧؛ P.L. ١١١-١١٨؛ P.L. ١١١-٢١٢؛ P.L. ١١٢-١٠، ABO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١٨/١٠؛ INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٢٠١١/١٤/١٠؛ USAID رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٩/١٢/١، ٢٠٠٩/٨/٤، ٢٠١١/١١/١٠، و ٢٠١١/١٢/١٠؛و"منح وقروض الولايات المتحدة الخارجية [اكتاب الأخضر]،" ٢٠٠٨، gbk.eads.usaidallnet.gov/query/do?_program=/eads/gbk/countryReport&unit=N، الرجوع إليه في ٢٠١٠/١٥/٤؛USAC، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٨/٦/١٠ و OUSD(C ؛ ٢٠١١/٤/١٠) رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/١٤/١٠ و ٢٠١١/٤/١٠؛
٥٠. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق برقم ١١-٠٠٧، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير عن المخصصات والنفقات والأموال المغاثة." ٢٠١٠/١٢/٢٨؛ DRL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ، ٢٠١٢/٤/١٣ ؛ TFBSO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١ ؛ OMB ، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق،٢٠١٠/٢١/٦ ؛ I - NEA ، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/١٠/٠٤ ، ٢٠١١/٠٤/١٥ ، ٢٠١١/٠٩/٢٨ ، و٢٠١١/٠٩/٣٠ ؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/٤/١٤ ؛ وزارة الخزانة الأمريكية، OTA، "نظرة عامة مكتب المساعدة التقنية" ، ٢٠٠٥/١٢/٣٠ ، ustreas.gov/offices/ international-affairs/ assistance/، الرجوع إليه فيه ٢٠٠٩/١٠/١٦ ؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٩/١٠/٠٣ ؛ وزارة العدل ، شعبة إدارة العدل، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١٠/٠٤ ؛PM، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٦/٧/٢٠١١ ؛ BBG ، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٧/٣/٢٠١١ ؛ تربر الكونغرس للميزانية وجداول موجز المساعدات الخارجية، السنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١١ ؛ DCAA ، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١٠/٠٤.
P.L. ١٠٨-٧؛ P.L. ١٠٨-١١؛ P.L. ١٠٨-١٠٦؛ P.L. ١٠٨-٢٨٧؛ P.L. ١٠٩-

الهوامش

١٣؛ P.I. ١٠٢-١٠٩؛ P.I. ١٤٨-١٠٩؛ P.I. ٣٤-١٠٩؛ P.I. ٢٨٩-١٠٩؛ P.I. ٢٨-١١٠؛ P.I. ٩٢-١١٠؛ P.I. ١١٦-١١٠؛ P.I. ١٣٧-١١٠؛ P.I. ١٤٩-١١٠؛ P.I. ١٦١-١١٠؛ P.I. ٢٥٢-١١٠؛ P.I. ٣٢-١١١؛ P.I. ١١٧-١١١؛ P.I. ١١٨-١١١؛ P.I. ٢١٢-١١١؛ P.I. ١٠-١١٢؛ مكتب ميزانية الجيش، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١٨/١٠/٢٠١١.

٥١. P.I. ٧-١٠٨؛ P.I. ١٠٨-١١؛ P.I. ١٠٦-١٠٨؛ P.I. ٢٨٧-١٠٨؛ P.I. ١٣-١٠٩؛ P.I. ١٠٢-١٠٩؛ P.I. ١٤٨-١٠٩؛ P.I. ٣٤-١٠٩؛ P.I. ٢٨٩-١٠٩؛ P.I. ٢٨-١١٠؛ P.I. ٩٢-١١٠؛ P.I. ١١٦-١١٠؛ P.I. ١٣٧-١١٠؛ P.I. ١٤٩-١١٠؛ P.I. ١٦١-١١٠؛ P.I. ٢٥٢-١١٠؛ P.I. ٣٢-١١١؛ P.I. ١١٧-١١١؛ P.I. ١١٨-١١١؛ P.I. ٢١٢-١١١؛ P.I. ١٠-١١٢؛ ABO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/١٨/١؛ OUSD(C)، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/١٨/١؛ NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١١/٢٨/٩، ٢٠١١/٢٩/١٢، ٢٠١١/٣٠/١٢، و٢٠١٢/٣/١٩؛ USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١١/٢٩/١٢ و٢٠١٢/١٦/١؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٣/١؛ INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/١٠/١.

٥٢. P.I. ٧-١٠٨؛ P.I. ١١-١٠٨؛ P.I. ١٠٦-١٠٨؛ P.I. ٢٨٧-١٠٨؛ P.I. ١٣-١٠٩؛ P.I. ١٠٢-١٠٩؛ P.I. ١٤٨-١٠٩؛ P.I. ٣٤-١٠٩؛ P.I. ٢٨٩-١٠٩؛ P.I. ٢٨-١١٠؛ P.I. ٩٢-١١٠؛ P.I. ١١٦-١١٠؛ P.I. ١٣٧-١١٠؛ P.I. ١٤٩-١١٠؛ P.I. ١٦١-١١٠؛ P.I. ٢٥٢-١١٠؛ P.I. ٣٢-١١١؛ P.I. ١١٧-١١١؛ P.I. ١١٨-١١١؛ P.I. ٢١٢-١١٢؛ P.I. ١٠-١١٢؛ ABO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/١٨/١؛ NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١١/٢٨/٩؛ عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠٠٧، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير عن مخصصات وإنفاقات وإلغاءات الصناديق"، ٢٨/١٢/٢٠١٠.

٥٣. USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٨/٦/١٠؛ USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠٠٩/١٢/١؛ ٢٠٠٩/١٢/١ و٢٠٠٩/٨/٤، و "القروض والمنح الأمريكية الخارجية [الكتاب الأخضر]"، ٢٠٠٨، gbk.eads.usaidallnet.gov/query/, Retrieved from gbk.eads.usaidallnet.gov/query/do?_program=/eads/gbk/countryReport&unit=N.

٥٤. DRL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١١/١٢/٤؛ TFBSO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ؛ OMB ، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق،٦/٢١/٢٠١٠ ؛ NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٤/١٠/٢٠١٠ ، ٠٦/١٠/٢٠١٠ ، ١٥/٠٤/٢٠١١ ، و٣٠/٠٩/٢٠١١ ؛ ECA، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/٤/٢٠١٠ ؛ OUSD(C)، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/١٠/٢٠١٠ ؛ PM، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٦/٧/٢٠١١ ؛ BBG ، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٧/٣/٢٠١١ ؛ USAID، "تبرير الكونغرس للميزانية: ملخص جداول المساعدة الخارجية، خلال العام المالي ٢٠٠٩-٢٠١١ "؛ DCAA، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٤/١٠/٢٠١١.

٥٥. P.I. ١١٢-٧٤، قانون المخصصات الموحد، ٢٠١٢

٥٦. تم التوقيع على قانون ترخيص الدفاع القومي للسنة المالية ٢٠١٢ بعد قانون المخصصات الموحد، ٢٠١٢.

٥٧. "اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق،" ١٧/١١/٢٠٠٨.

٥٨. "اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق،" ١٧/١١/٢٠٠٨، السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٣/١/٢٠١٢.

٥٩. البيت الابيض: "البيان المشترك من قبل اللجنة العليا للتنسيق بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق" ٣٠/١١/٢٠١١، iipdigital.usembassy.gov/st/english/texttrans/2011/11/20111118su0.5385205.html#axzz1fCyV3rho الوصول إليها ١٥/١٢/٢٠١١.

٦٠. البيت الابيض: "البيان المشترك من قبل اللجنة العليا للتنسيق بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق" ٣٠/١١/٢٠١١، ٢٠١١/١١/٢٠١١/iipdigital.usembassy.gov/st/english/texttrans html#axzz١fCyV٣rho.١١٣٠١١١١١٨su٠,٥٣٨٥٢٠٥ الوصول إليها ١٥/١٢/٢٠١١.

٦١. وزيرة الخارجية الأمريكية كلينتون وزيباري وزير الخارجية العراقي، "ملاحظات على تدشين لجنة التنسيق المشتركة"، ١٢/١٢/٢٠١١، www.state.gov/secretary/rm/2011/12/178642.htm الرجوع إليه في ١٢ / ٢٠١١/١٥.

٦٢. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٠/٤/٢٠١٠، ٥/١٠/٢٠١١ و٢٠١٢/٤/١، INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤/١/٢٠١٢.

٦٣. INL، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٩/١/٢٠١٢.

٦٤. INL، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٠/١/٢٠١٢.

٦٥. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٢-٠٠٦، "برنامج تطوير الشرطة العراقية: الفرص المتاحة لتحسين المساءلة عن البرامج وشفافية الميزانية"، ٢٠١١/١٠.

٦٦. INL، في الردود على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١٢، و ١٣/١/٢٠١٢.

٦٧. INL، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٤/١/٢٠١٢.

٦٨. INL، في الردود على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١٢، و ١٣/١/٢٠١٢.

٦٩. INL، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٤/١/٢٠١٢.

٧٠. INL، في الردود على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١٢، و ١٣/١/٢٠١٢.

٧١. INL، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٤/١/٢٠١٢.

٧٢. INL، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤.

٧٣. INL، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٤/١/٢٠١٢.

٧٤. INL، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٤/١/٢٠١٢.

٧٥. INL، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٤/١/٢٠١٢.

٧٦. INL، في الردود على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١٢، و ١٣/١/٢٠١٢.

٧٧. الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، نائب الوزير الأول، في الاجتماعات مع المفتش العام، ٥/١٠/٢٠١١؛ و٢٠١١/١٦/١١، INL، استجابة لطلب البيانات من المفتش العام، ١٣/١/٢٠١٢.

٧٨. INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤/٠١/٢٠١٢، عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٢-٠٠٦، "برنامج تطوير الشرطة العراقية: الفرص المتاحة لتحسين المساءلة عن البرامج وشفافية الميزانية"، ٢٠١١/١٠.

٧٩. الحكومة العراقية، وزارة الداخلية العراقية، المعلومات المقدمة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١٢؛ P.I. ١١١-١٣٢؛ INL، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١٣/١/٢٠١٢.

٨٠. INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، و٥/١/٢٠١٢ ١٣/١/٢٠١٢، في المعلومات المقدمة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٩.

٨١. INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٥/٠١/٢٠١٢، في المعلومات التي قدمت للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٩.

٨٢. INL، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٤/١/٢٠١٢.

٨٣. INL، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٤/١/٢٠١٢.

٨٤. INL، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٤/١/٢٠١٢.

٨٥. INL، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٣/١/٢٠١٢.

٨٦. INL، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٤/١/٢٠١٢. في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ساهم مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أيضا بمبلغ ٢,٣ مليون دولار في التمويل التكميلي لليونيسيف لدعم العدالة الجارية لمشروع الأطفال.

٨٧. INL، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٣/١/٢٠١٢.

٨٨. INL، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٣/١/٢٠١٢.

٨٩. INL، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٣/١/٢٠١٢.

٩٠. INL، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٤/١/٢٠١٢.

٩١. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٦ و ٢٠١٢/٠١/٠٤.

٩٢. السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١١/٠٧/٠٥.

٩٣. السفارة الأمريكية في بغداد، "من نحن: قسم الشؤون السياسية، الوصول إليه في iraq.usembassy.gov/political-affairs2.html ٠٧/٠١/٢٠١٢ .

٩٤. الأمر التنفيذي الصادر من البيت الأبيض، "المنظمة المؤقتة لتسهيل الشراكة الاستراتيجية مع جمهورية العراق"، ١٠/٥/٢٠١٠. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١/٤/٢٠١١.

٩٥. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤ و ٢٠١١/٠٤/٠١.

٩٦. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤/١/٢٠١٢، ١٢/١/٢٠١٢؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤/١٠/٢٠١١.

٩٧. السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش

العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠١/١٣.

٩٨. السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠١/٠٤.

٩٩. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٢-٠٠٩، "إجراءات وزارة الخارجية لتقديم معلومات حول مشاريع إعادة الإعمار للحكومة العراقية." ١٢٠١٢/١.

١٠٠. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤ و ٢٠١١/١٠/٠٥.

١٠١. USACE، ، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٢/١/٢٠١٢.

١٠٢. المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق PA-٠٨-١٦٥ و PA-٠٨-١٦٧، "مستشفى ميسان الجراحي في إطار صندوق دعم الاقتصاد، العمارة، العراق"، ١٦/٧/٢٠٠٩.

١٠٣. السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠١/٠٤.

١٠٤. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤/١/٢٠١٢؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٢/١/٢٠١٢.

١٠٥. DoS، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٣/١/٢٠١٢.

١٠٦. DoS, PRM، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١٣/١/٢٠١٢.

١٠٧. DRL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٧.

١٠٨. DRL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٧.

١٠٩. DRL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٧.

١١٠. وحدة العدل، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤.

١١١. وحدة العدل، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤.

١١٢. وحدة العدل، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤.

١١٣. وحدة العدل، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤.

١١٤. وحدة العدل، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤.

١١٥. وحدة العدل، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤.

١١٦. وحدة العدل، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤.

١١٧. وحدة العدل، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤.

١١٨. وحدة العدل، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤.

١١٩. INL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٢/٤/١؛ وحدة العدل، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٢/٤/١.

١٢٠. وحدة العدل، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤.

١٢١. DHS، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤.

١٢٢. DHS، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤/١/٢٠١٢؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٣/١/٢٠١١ و "الشراكة العراقية الأمريكية: أمثلة بيانية،" حديث، photos.state.gov/libraries/iraq/216651/US-IRAQ/NSC-U-S--Iraqi-Partnership-Examples-August-31.pdf، الرجوع إليه في١٩/١٢/٢٠١١.

١٢٣. الخزانة الأمريكية، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣/١/٢٠١٢.

١٢٤. الخزانة الأمريكية، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣/١/٢٠١٢.

١٢٥. الخزانة الأمريكية، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣/١/٢٠١٢.

١٢٦. الخزانة الأمريكية، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣/١/٢٠١٢.

١٢٧. الخزانة الأمريكية، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣/١/٢٠١٢.

١٢٨. الخزانة الأمريكية، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣/١/٢٠١٢.

١٢٩. الخزانة الأمريكية، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣/١/٢٠١٢.

١٣٠. الخزانة الأمريكية، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣/١/٢٠١٢.

١٣١. الخزانة الأمريكية، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣/١/٢٠١٢.

١٣٢. DoT، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/١/٠٤.

١٣٣. DoT، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤.

١٣٤. الغرفة التجارية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤.

١٣٥. الغرفة التجارية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤.

١٣٦. الغرفة التجارية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤.

١٣٧. USDA، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/١١.

١٣٨. USDA، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/١١.

١٣٩. بنك التصدير والاستيراد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠١/٠١/٢٠١٢ و٠٦/٠١/٢٠١٢، بنك التصدير والاستيراد، التقرير السنوي لعام ٢٠١١، "السنة المالية ٢٠١١ تصاريح للسوق،" www.exim.gov/about/reports/ar/2011/Authorizations%20by%20Market.pdf، الوصول إليه في ١٠/٠١/٢٠١٢، بنك التصدير والاستيراد، نائب الرئيس، المعلومات المقدمة إلى مكتب المفتش العام، ٠٥/٠١/٢٠١٢، غرفة التجارة الامريكية، نائب الرئيس، شئون الشرق الأوسط، المعلومات المقدمة لمكتب المفتش العام، ١٤/١٢/٢٠١١.

١٤٠. بنك التصدير والاستيراد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠١/٠١/٢٠١٢ و٠٦/٠١/٢٠١٢، بنك التصدير والاستيراد، التقرير السنوي لعام ٢٠١١، "السنة المالية ٢٠١١ تصاريح للسوق،" www.exim.gov/about/reports/ar/2011/Authorizations%20by%20Market.pdf، الوصول إليه في ١٠/٠١/٢٠١٢، بنك التصدير والاستيراد، نائب الرئيس، المعلومات المقدمة إلى مكتب المفتش العام، ٠٥/٠١/٢٠١٢، غرفة التجارة الامريكية، نائب الرئيس، شئون الشرق الأوسط، المعلومات المقدمة لمكتب المفتش العام، ١٤/١٢/٢٠١١.

١٤١. OPIC، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٣/١/٢٠١٢.

١٤٢. وزارة الدفاع، "قانون الحوادث الأمريكي: عمليات حرية العراق، الحرية الدائمة، والفجر الجديد"، ٠٩/٠١/٢٠١٢، /www.defense.gov/news/casualty.pdf، الرجوع إليه في ٠٩/٠١/٢٠١٢.

١٤٣. مكتب التعاون الأمني العراقي، " صندوق قوات الأمن العراقية السابع الالتزامات والإنفاق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،" ٠٨/٠١/٢٠١٢؛ OUSD (C)، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٨/١/٢٠١٢.

١٤٤. مكتب التعاون الأمني العراقي، J٨ و J٥، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٥/١١/٢٠١١؛ مكتب التعاون الإئمائي العراقي، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١٨/١/٢٠١٢.

١٤٥. مكتب التعاون الأمني العراقي، J٨ و J٥، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٥/١١/٢٠١١.

١٤٦. القوات الأمريكية في العراق، بيان صحفي، "الجنرال كاسلين يتولى قيادة NTM-I، ويقود مكتب التعاون الأمني العراقي لتعزيز قوات الأمن العراقية، " ٠٤/٠١/٢٠١٢.

١٤٧. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/١٠/٠٥.

١٤٨. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٣.

١٤٩. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٢/٣/١؛ OSC-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٢/١٤/١.

١٥٠. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/١٠/٠٥.

١٥١. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/١٠/٠٥.

١٥٢. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٣.

١٥٣. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/١١/٢٠١١.

١٥٤. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/١١/٢٠١١.

١٥٥. مكتب التعاون الأمني العراقي، نائب المدير للدعم، في الاجتماع مع المفتش العام، ١/١١/٢٠١١.

١٥٦. مكتب التعاون الأمني العراقي، نائب المدير للدعم، في الاجتماع مع المفتش العام، ١/١١/٢٠١١.

١٥٧. OSC-I Chief، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١٤/١١، مدير برنامج المبيعات العسكرية الخارجية، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١/١١، وردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/١٤/١.

١٥٨. OSC-I Chief، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١٤/١١، مدير برنامج المبيعات العسكرية الخارجية، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١/١١، وردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/١٤/١.

١٥٩. مكتب التعاون الأمني العراقي، مدير برنامج المبيعات العسكرية الخارجية، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١/١١/٢٠١١.

١٦٠. متعاقدي شركة جنرال ديناميكس، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٧/١١.

١٦١. متعاقدي شركة جنرال ديناميكس، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٧/١١.

١٦٢. متعاقدي شركة جنرال ديناميكس، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٧/١١.

١٦٣. متعاقدي شركة جنرال ديناميكس، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٧/١١.

١٦٤. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤.

١٦٥. DSCA، بيان صحفي، ان "الطائرة F-١٦ العراقية،" إحالة ١١-٤٦، www.dsca.mil/PressReleases/36-b/2011/Iraq_11-46.pdf، الرجوع إليه في ٠٣/٠١/٢٠١٣ . ١٢/١٢/٢٠١١،

١٦٦. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٥.

١٦٧. منظمة حلف شمال الأطلسي، بيان صحفي، "الأمين العام للناتو يعلن انتهاء بعثة الناتو للتدريب في العراق (NTM-I)." ٢٠١١/١٢/١٢، www.nato.int/cps/en/natolive/news_82150.htm، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٨/١.

١٦٨. منظمة حلف شمال الأطلسي، بيان صحفي، "الأمين العام للناتو يعلن انتهاء بعثة الناتو للتدريب في العراق (NTM-I)." ٢٠١١/١٢/١٢، www.nato.int/cps/en/natolive/news_82150.htm، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٨/١.

١٦٩. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/١١/٢٠١١.

١٧٠. USACE، بيان صحفي، "قطاع فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي في منطقة الخليج ينقل قيادة مسؤوليات عمليات إعادة الإعمار في العراق"، ٨/٦/٢٠١١.

١٧١. USACE، ، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٢/١/٢٠١٢.

١٧٢. USACE، ، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٢/١/٢٠١٢.

١٧٣. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٢-٠١١، "قليل من العقود التي ألغاها فيلق مهندسي الجيش الأمريكي تسبب في إهدار أموال في العراق،" ٢٠١٢/١.

١٧٤. USACE، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١١/١١/٦ و٢٠١١/١٢/١.

١٧٥. USACE، ، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٢/١/٢٠١٢.

١٧٦. USACE، ، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٣/١/٢٠١٢.

١٧٧. USACE، MED، بيان صحفي، "عقد الخدمات المحلية والوطنية الشخصية منح لفيلق المهندسين ضمن مشاريع إعادة الأعمار في العراق"، www.tam.usace.army.mil/MED11-12-06.ASP، ٠٦/١٢/٢٠١١، الرجوع إليه في ١٢ / ٢٠١١/٧؛ USACE، MED، الخدمات الشخصية الوطنية المحلية والعراق، العطاء رقم W٩١٢ER-١١-R-٠٠٦٣، بيان أداء العمل.

١٧٨. USACE، ، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٢/١/٢٠١٢.

١٧٩. USAID، "مرحبا بكم في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالعراق،" iraq.usaid.gov، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٥/١.

١٨٠. USAID، "أين تذهب أموال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؟" www.usaid.gov/policy/budget/money/، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٧/١.

١٨١. USAID، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الهوامش

للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/١/٣، و"خريطة النشاطات،" iraq.usaid.gov/activities-map,الرجوع إليه في ٢٠١١/٢٩/١١.

١٨٢. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق، نائب مدير المهمة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١١/١/٢٠١٢.

١٨٣. NEA-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١١/٢٨/٩، ٢٠١١/٢٩/١٢، ٢٠١١/٣٠/١٢، ٢٠١٢/٣/١؛ USAID ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٩٢٠١١/١٢؛ USACE، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٢/٣/١.

١٨٤. NEA-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٣/١/٢٠١٢.

١٨٥. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٣.

١٨٦. مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمفتش العام، التقرير رقم E-٢٦٧-١٢-٠٠١-S، "دراسة منح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للعراق والمنح الفرعية،" ٣٠/١١/٢٠١١.

١٨٧. USAID، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١١/٢٩/١٢، و"خريطة النشاطات،" iraq.usaid.gov/activities-map,الرجوع إليه في ٢٠١١/٢٩/١١.

١٨٨. USAID، "مشروع الإصلاح الإداري الوطني وفي المحافظات" "مشروع تعزيز النظام الإداري،" iraq.usaid.gov/node/٣٦، الرجوع إليه في ٢٠١١/٢٩/١١، "برنامج الرعاية الصحية الأولية، " iraq.usaid.gov/node/38، الرجوع إليه في ٢٠١١/٢٩/١١، "برنامج دعم الانتخابات،" iraq.usaid.gov/node/121، الرجوع إليه في ٢٠١١/٢٩/١١، ورقة الحقائق، "استبيان حول التعليم العراقي وتقييم برنامج مهارات،" ورداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١١/٢٦/١٢.

١٨٩. NEA-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١١.

١٩٠. USAID، "مشروع الإصلاح الإداري الوطني وفي المحافظات" "مشروع تعزيز النظام الإداري—ترابط،" iraq.usaid.gov/node/36، الرجوع إليه في ٢٠١١/٢٩/١١، و رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٣/١.

١٩١. NEA-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١١.

١٩٢. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٣.

١٩٣. USAID، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٩/١٢/٢٠١١؛ و"مشروع تعزيز النظام الإداري" iraq.usaid.gov/node/36، الرجوع إليه في ٢٩/١٢/٢٠١١، NEA-I، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٩/١٢/٢٠١١.

١٩٤. USAID، "برنامج الرعاية الصحية الأولي،" iraq.usaid.gov/node/38، الرجوع إليه في ٢٠١١/٢٩/١١، و رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١١/٢٩/١١، و ٢٠١٢/٣/١، و٢٠١٢/١٢/١.

١٩٥. USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٩/١٢/٢٠١١؛ و"مشروع دعم الانتخابات" iraq.usaid.gov/node/121، الرجوع إليه في ٢٩/١١/٢٠١١، NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٩/١٢/٢٠١١.

١٩٦. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/٠١/١٢.

١٩٧. USAID، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/١/٣، و، "برنامج التنمية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية في المحافظات،" iraq.usaid.gov/node/34، الوصول إليه في ٢٠١١/٢٩/١١.

١٩٨. USAID، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/١/٣، و، "التنمية الاقتصادية، مشروع تنمية القطاع المالي،" iraq.usaid.gov/node/34، الوصول إليه في ٢٠١٢/١٢/١.

١٩٩. USAID، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٢/١/٣، وورقة الحقائق، "برنامج العدل العراقي،" iraq.usaid.gov/node/121، الرجوع إليه في ٢٠١٢/١٢/١.

٢٠٠. USAID، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١١/١٢/٢٩، وورقة الحقائق، برنامج العمل المجتمعي (iraq.usaid.gov/node/121)،"(CAP، الرجوع إليه في ٢٠١١/٢٩/١٢.

٢٠١. مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمفتش العام، تقرير التدقيق رقم P-٢٦٧-١٢-٠٠١-E، "مراجعة حسابات برنامج أنشطة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولي في العراق المجتمعية، التي تنفذها الإغاثة والتنمية الدولية"، ١٥/١١/٢٠١١، ١-٤ ص، ١٨-١٩.

٢٠٢. USAID، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٢/١/٣، وورقة الحقائق، "برنامج الأعمال الزراعية،" iraq.usaid.gov/node/96، ٢٠١١/٢٩/١١.

٢٠٣. USAID، الديمقراطية والنظام الإداري، "مشروع تعزيز التشريع،" iraq.usaid.gov/node/121، الرجوع إليه في ٢٠١١/٢٩/١١، NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١١/٢٩/١٢.

٢٠٤. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، OFDA، التقارير السنوية للسنوات المالية ٢٠٠٣-٢٠١٠؛ NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣٠/١٢/٢٠١١.

٢٠٥. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، *OFDA*، التقارير السنوية للسنوات المالية ٢٠٠٣-٢٠١٠؛ رد *NEA-I* على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣٠/١٢/٢٠١١.

٢٠٦. CEFMS، *ESF*، *IRRF*: إعادة الإعمار، صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق: غير عمليات إعادة الإعمار، ISFF، ٢٠١١/١/٤، ٢٠١١/٩/٧، ٢٠١١/٦/١٠، و٢٠١١/٣٠/١٢؛ USAID، رداً على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٠/٢٢/١، ٢٠١١/٢٩/١٢، ٢٠١٢/٣/١، و٢٠١٢/١٦/١؛ ABO، رداً على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١١/٥/٧، ٢٠١١/١٤/٧، ٢٠١١/١٨/١٠، و ٢٠١٢/١٨/١؛ USF-I، رداً على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٣/١؛ عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٠٠٧-١١، " صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير حول المخصصات، والنفقات والأموال المغاثة، ٢٨/١٢/٢٠١٠؛ NEA-I، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١١/٢٨/٩، ٢٠١١/٢٩/١٢، و٢٠١١/٣٠/١٢ و٢٠١٢/٣/١؛ OUSD(C)، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٢/١٨/١؛ USACE، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٢/٣/١.

٢٠٧. OUSD(AT&L)، دعم برنامج التعقب المتزامن لمرحلة قبل الانتشار والعمليات، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٤ و ٢٠١١/١٠/٠٧.

٢٠٨. السفارة الامريكية في بغداد، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠١/٠٤.

٢٠٩. تقرير مكتب المساءلة الحكومية ١١-٨٨٦، "العراق وأفغانستان: تعجز كلاً من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن بيان توضيح كامل للعقود والأدوات المساعدة والأفراد العاملين فيها،" ٩/٢٠١١، ص ٦-٧، ١٧-١٨.

٢١٠. ستافورد نيكولز، غالوب، ""المعاناة "في العراق في أعلى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٨،" ٩/١/٢٠١٢، www.gallup.com/poll/١٥١٩٤٠/Suffering-Iraq-Highest-٢٠٠٨.aspx، الرجوع إليه في ١٢/١/٢٠١١.

٢١١. الأمم المتحدة، وحدة المعلومات الداخلية والتحليلات في الأمم المتحدة، الحكومة العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء والمعارف في العراق "شبكة استبيان المعلومات العراقية: ورقة حقائق الخدمات الأساسية، "٢٠١١/١٢،"شبكة استبيان المعرفة العراقية: ورقة حقائق قوة العمالة، ٢٠١١/١٢، www.iauiraq.org/documents/١٥٨٣/ ServicesFactsheet-English.pdf، الرجوع إليه في ٠٤/٠١/٢٠١٢، و "شبكة استبيان المعرفة العراقية: ورقة حقائق النظام الإداري، "١٣/٢٠١١، www.iauiraq.org/documents/١٥٨١/GovernanceFactSheet-English.pdf الرجوع إليه في ٠٤/٠١/٢٠١٣ .

٢١٢. ميرسر، بيان صحفي، "٢٠١١ مستوى المعيشة على مستوى العالم تصنيفات المدن—استطلاع ميرسر،" ٢٠١١/٢٩/١١، www.mercer.com/press-releases/quality-of-living-report-2011، الرجوع إليه في ٢٠١٢/٤/١، وميرسر، "ميرسر ٢٠١١ بيانات استطلاع مستوى المعيشة—التعريف 'مستوى المعيشة'"، www.mercer.com/asrticles/quality-of-living-definition-١٤٣٦٤٠٥ الرجوع إليه في ٢٠١١/١/١٢.

٢١٣. البيت الأبيض: "الرئيس أوباما يرحب برئيس الوزراء العراقي نوري المالكي،" مدونة البيت الابيض المدونة، www.whitehouse.gov/blog/2011/12/12/president-obama-welcomes-iraqi-prime-minister-nouri-al-maliki الوصول إليها في ١٦/٠١/٢٠١٢.

٢١٤. OSD، "بيان عن توجيه وزير الدفاع الاستراتيجي"، على النحو التي ألقاها وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا في نهاية حفل بعثة القوات الأمريكية في العراق، ١٥/١٢/٢٠١١، www.defense.gov/speeches/speech.aspx?speechid=1643 الوصول إليها في ١٥/١/٢٠١٢.

٢١٥. وزارة الدفاع، "أوضاع حوادث الولايات المتحدة، عمليات حرية العراق، الحرية الدائمة، والفجر الجديد"، ١٢/١/٢٠١٢، www.defense.gov/news/casualty.pdf الرجوع إليه في ١٦/١/٢٠١٢؛ DOL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٥/١١/٢٠٠٩، ٠٥/٠١/٢٠١٠، ١٢/٠٤/٢٠١٠، ٠٧/١٠/٢٠١٠، ١٤/٠١/٢٠١١، ٠٨/٠٤/٢٠١١، ٠٧/٠٧/٢٠١٠، و٠٧/١٠/٢٠١١.

٢١٦. الحكومة العراقية، MOH، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/١/٢٠١٢.

٢١٧. الحكومة العراقية، MOH، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧/١/٢٠١٢.

٢١٨. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١١/٩-٢٠١٢/١-٢٠١٢.

٢١٩. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١١/٩-٢٠١٢/١-٢٠١٢.

٢٢٠. تقرير نفط العراق، "تفجيرات خط الأنابيب توقف تدفق النفط من حقل الرميلة، ويهدد الصادرات،" ١٢/١٤/٢٠١١.

٢٢١. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١١/١٠-٢٠١١/١٢-٢٠١٢.

٢٢٢. الحكومة العراقية، وزارة الداخلية العراقية، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٢/١/٢٠١٢.

٢٢٣. الحكومة العراقية، المفتش العام التابع لوزارة الداخلية، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٢/١/٢٠١٢.

٢٢٤. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/١١/٢٠١١.

٢٢٥. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/١١/٢٠١١.

٢٢٦. GOI، وزارة الداخلية العراقية، نائب الوزير الأول، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦/١١/٢٠١١.

٢٢٧. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١١/١٢-٢٠١٢/١-٢٠١٢.

٢٢٨. مسؤولو الحكومة العراقية، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١١؛ تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، ٢٠١١/١١-٢٠١١/١٢.

٢٢٩. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١١/١٢-٢٠١٢/١-٢٠١٢.

٢٣٠. رئيس مكتب التعاون الأمني العراقي، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٥/١١/٢٠١١.

٢٣١. الحكومة العراقية، مجلس الوزراء العراقي، "وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ للحكومة العراقية للسنة المالية"، ٩/١/٢٠١٢، الجدول C; GOI, MOF، "٢٠١١ جداول ميزانية العراق،" ٢٠١١/١٦/٥.

٢٣٢. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق مفتوحة المصدر باللغتين العربية والانجليزية، ٢٠١١.

٢٣٣. بعثة الأمم المتحدة، "بيان الممثل الخاص للأمين مارتن كوبلر الى مجلس الأمن"www.uniraq.org/FileLib/misc/SRSG%٢٠Martin%٢٠Kobler's%٢٠statement%٢٠to%٢٠the%٢٠Security%٢٠Council,%٢٠٦%٢٠December%٢٠٢٠١١.pdf الوصول إليها في ١٩/١٢/٢٠١١.

٢٣٤. PRM، في الردود على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٣/١/٢٠١٢، و ١٣/١/٢٠١٢.

٢٣٥. مفوضية شؤون اللاجئين، "تحديث الإحصائية الشهرية في تشرين الثاني/ نوفمبر حول العودة للعام ٢٠١١" ٢٩/١٢/٢٠١١، reliefweb.int/node/٤٦٧٦٨٠، بالرجوع إليه في ٠٤/٠١/٢٠١٢.

٢٣٦. PRM، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٣/١/٢٠١٢، والمستشار الخاص لمعسكر أشرف، "إحاطة عن الحالة في معسكر أشرف،" ٢٩/١٢/٢٠١١، www.state.gov/r/pa/prs/ps/٢٠١١/١٢/١٧٩٧٩٢.htm، الوصول إليه في ٠٣/٠١/٢٠١٢.

٢٣٧. مكتب المفتش العام على أساس ITAO/ESD، وتقارير الأداء الكهربائية يوميا، ٢٠١١/٣٠/٦-٢٠٠٦/١/٦؛ NEA I-، تقارير حالة العراق، ٢٥/١٠/٢٠٠٦، الشريحة ١١ و ٩/٥/٢٠٠٧، ص . ١١؛ السفارة الأمريكية في بغداد، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٢/١/٢٠١٢. أغلق قسم الطاقة والخدمات التابع للقوات الأمريكية في العراق في نهاية تموز/يوليو ٢٠١١، وتوقف إصدار تقارير أداء الكهرباء اليومية المفصلة والتي كان يعتمد مكتب المفتش العام وآخرون عليها في الحصول على وتحليل البيانات عن وضع الكهرباء في العراق. بناء على طلب مكتب المفتش العام، قدمت السفارة الإنتاج اليومي، وبيانات الاستيراد والطلب المقدر للأشهر الستة الأخيرة من عام ٢٠١١.

٢٣٨. الحكومة العراقية، وزارة الكهرباء، بيان صحفي ، "وزارة الكهرباء: اكتمل توصيل الخط الكهربائي جديد للاستيراد من إيران (الكرخة عمارة) "، ٠٥/١٢/٢٠١١، www.moelc.gov.iq/detailsnews_ar.aspx?id=٨٩٣، الرجوع إليه في ٠٦/١٢/٢٠١١.

٢٣٩. تقدير مكتب المفتش العام على أساس ITAO/ESD، وتقارير الأداء الكهربائية يوميا، ٢٠١١/٣٠/٦-٢٠١١/١/١، السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار

العراق بتاريخ، ٢٢/١/٢٠١٢. الشبكة في إقليم كردستان منفصلة عن شبكة وزارة الكهرباء. خلال النصف الثاني من عام ٢٠١١، بلغ متوسط العرض على شبكة وزارة الكهرباء ٥٧٦٦ ميغاواط.

٢٤٠. الحكومة العراقية، وزارة الكهرباء، بيان صحفي ، "وزارة الكهرباء: أدى ضعف خط استيراد الطاقة كرمنشاه بديالى من عمل تخريبي لفقدان أربعة أبراج وفقدان ٤٠٠ ميغاواط، "٠٧/١٢/٢٠١١، www.moelc.gov. iq/detailsnews_ar.aspx?id=895 الرجوع إليه في ٠٧/١٢/٢٠١١.

٢٤١. الحكومة العراقية، وزارة الكهرباء، "واردات الطاقة في خط كهرباء كرمنشاه، ديالى استعيدت إلى الخدمة في زمن قياسي،" ١١/١٢/٢٠١١، www.moelc.gov.iq/detailsnews_ar.aspx?id=٨٩٦ بالرجوع ١٢/١٢/٢٠١١.

٢٤٢. ITAO/ESD، تقارير أداء الكهرباء اليومي، ٢٠١١/١/١-٢٠١١/٢٧/٧.

٢٤٣. الأمم المتحدة، وحدة المعلومات الداخلية والتحليلات في الأمم المتحدة، الحكومة العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء والمعارف في العراق "شبكة استبيان المعلومات العراقية: ورقة حقائق الخدمات الأساسية، "٢٠١١/١٢، www.iauiraq.org/documents/١٥٨١/GovernanceFactsheet-English.pdf، الرجوع إليه في ٠٤/٠١/٢٠١٢ .

٢٤٤. الأمم المتحدة، وحدة المعلومات الداخلية والتحليلات في الأمم المتحدة، الحكومة العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء والمعارف في العراق "شبكة استبيان المعلومات العراقية: ورقة حقائق الخدمات الأساسية، "٢٠١١/١٢، www.iauiraq.org/documents/1583/ServicesFact-sheet-English.pdf، الرجوع إليه في ٠٤/٠١/٢٠١٢ .

٢٤٥. الأمم المتحدة، وحدة المعلومات الداخلية والتحليلات في الأمم المتحدة، الحكومة العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء والمعارف في العراق "شبكة استبيان المعلومات العراقية: ورقة حقائق الخدمات الأساسية، "٢٠١١/١٣، www.iauiraq.org/documents/1583/ServicesFact-sheet-English.pdf، الرجوع إليه في ٠٤/٠١/٢٠١٢ .

٢٤٦. الحكومة العراقية، مجلس الوزراء العراقي، "وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ للحكومة العراقية للسنة المالية"، ٩/١/٢٠١٢، الجدول C; GOI, MOF, "٢٠١١ جداول ميزانية العراق،" ٢٠١١/١٦/٥.

٢٤٧. وزارة الكهرباء، بيان صحفي صادر عن "وزارة الكهرباء تضمن عقدين اثنين لتوفير ١٧٥٠ ميغاواط إلى المنظومة الكهربائية الوطنية"، ٢٣/١١/٢٠١١، www.moelc.gov.iq/detailsnews_ar.aspx?id=٨٧٧، الرجوع إليه في ١١ / ٣٠/٢٠١١. وفقا للسفارة الأمريكية في بغداد، تشتخدم شركة مصنع الرميلة ٥توربينات بسعة ٢٦٠ ميغاواط ، لتبلغ سعتها الإجمالية ١٣٠٠ ميجاوات.

٢٤٨. الحكومة العراقية، المركز الوطني للاعلام، بيان صحفي، "وقعت وزارة الكهرباء عقود مع الاتحاد الإيراني من فاراب وأميران لتثبيت اثنين من الوحدات الإضافية في محطة كهرباء مدينة الصدر الغازية"، ١٨/١٢/٢٠١١، www.nmc.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=٢٩٩٦ الوصول إلى ٣٠/١٢/٢٠١١.

٢٤٩. الحكومة العراقية، المركز الوطني للاعلام، بيان صحفي، "وقعت وزارة الكهرباء عقدا مع أسانير الإيرانية لإنشاء وحدتين في محطة غاز دبس بكلفة ٧٢ مليون دولار"، www.nmc.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=٣٠٠٧، الوصول إليه في ٣٠/١٢/٢٠١١.

٢٥٠. الحكومة العراقية، المركز الوطني للاعلام، بيان صحفي، "شركة الكهرباء اليونانية Mitka توقع عقد لإضافة ١٢٥٠ ميجاوات إلى النظام الوطني للكهرباء"، www.nmc.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=٢٧٩٠، الوصول إليه في ٣٠/١١/٢٠١١.

٢٥١. ألستوم، بيان صحفي، "ألستوم تعمل على تقوية شبكة الكهرباء العراقية بمحطات غازية تولد ٧٢٨ ميغاوات من الكهرباء،" www.alstom.com/power/news-and-events/press-releases/alstom-strengthen-iraq-electricity-network-with-728-mw-gas-fired-power-plant/ الرجوع إليه في ١٢/١٢/٢٠١١، الحكومة العراقية ، المركز الوطني للاعلام، بيان صحفي، "شركة الكهرباء، الفرنسية توافق على بناء محطة المنصورية الغازية"، www.nmc.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=٢٩٥١، الرجوع إليه في ١٢ / ٢٠١١/١٢.

٢٥٢. الحكومة العراقية، المركز الوطني للاعلام، بيان صحفي، "وزارة الكهرباء تتعاقد مع شركة صينية لإنشاء محطة توليد الكهرباء في صلاح الدين بخاري،" , www.nmc.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=2995، الوصول إليه في ٣٠/١٢/٢٠١١.

٢٥٣. الأمم المتحدة، وحدة المعلومات الداخلية والتحليلات في الأمم المتحدة، الحكومة العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء والمعارف في العراق "شبكة استبيان المعلومات العراقية: ورقة حقائق الخدمات الأساسية، "٢٠١١/١٢، www.iauiraq.org/documents/1583/ServicesFact-sheet-English.pdf، الرجوع إليه في ٠٤/٠١/٢٠١٢ .

٢٥٤. الملحق التشغيلي للعراق، الاتحاد الأوروبي، عمان، مقابلة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٣/١١/٢٠١١، اليونسكو، ورئيس وزراء المجلس الاستشاري، "الندوة وطنية للتصديق على إطلاق لإطلاق geoFIA: شبكة تقييم الموارد الهيدروجيولوجية وقاعدة بيانات العراق، "مشروع التقرير، ٣/٧/٢٠١١، ص ١٠.

٢٥٥. الاتحاد الأوروبي، الملحق التشغيلي في العراق، عمان، مقابلة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٣/١١/٢٠١١، "التعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق: ورقة العمل المشتركة الاستراتيجية ٢٠١١-٢٠١٣ "، ٢٠١٠/١٢، ص ٤٤-٤٥، www.eeas.europa.eu/iraq/docs/2011_2013_jsp_nip_en.pdf، الرجوع إليه في ٠٥/١٢/٢٠١١، اليونسكو، ورئيس وزراء المجلس الاستشاري،"الندوة الوطنية للتصديق على إطلاق geoFIA: شبكة تقييم الموارد الهيدروجيولوجية وقاعدة بيانات العراق، "مشروع التقرير، ٣/٧/٢٠١١، ص ٦-٧، ٩-١٠، السفارة الأمريكية في بغداد، المعلومات التي قدمت الى مكتب المفتش العام، NEA-I :٢٠١١/٢/٢، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣/١/٢٠١٢.

٢٥٦. مجموعة باور، بيان صحفي، "مجموعة باور توقع على عقد كبير لإصلاح سد الموصل في العراق"، ٠٣/١١/٢٠١١، www.bauer.de/eninvestor_relations/releases/adhoc2011_11_03_adhoc.html الرجوع إليه في 2011/11/09، الرئيس التنفيذي لشركة بيتر شتاين، شتاين برازورز AB، "إعادة إعمار سد الموصل"، عرض في اجتماع الفريق العامل المعني بتمويل البنية التحتية في العراق، الذي نظمه برنامج الاستثمار في الشرق الأوسط في المنظمة بالتعاون مع اللجنة التنفيذية للخصخصة في الأردن، التي عقدت في عمان الأردن ، ٢٢/٢/٢٠١٠، www.oecd.org/dataoecd/32/57/44667762.pdf، الرجوع إليه في ١٩/١٢/٢٠١١، SIGIR PA-٠٧-١٠٥، "الأعمال الممولة من صندوق الإغاثة وإعادة إعمار العراق في سد الموصل، بالموصل، العراق "٢٩/١٠/٢٠٠٧.

٢٥٧. SIGIR PA-٠٧-١٠٥، "الأعمال الممولة من صندوق الإغاثة وإعادة إعمار العراق الممولة في سد الموصل، بالموصل، العراق،" ٢٩/١٠/٢٠٠٧.

٢٥٨. الأمم المتحدة، وحدة المعلومات الداخلية والتحليلات في الأمم المتحدة، الحكومة العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء والمعارف في العراق "شبكة استبيان المعلومات العراقية: ورقة حقائق الصحة، "12/2011، www.iauiraq.org/documents/1583/ServicesFactsheet-English.pdf، الرجوع إليه في ٠٤/٠١/٢٠١٢ .

٢٥٩. منظمة الصحة العالمية والصحة العالمية مستودع بيانات المرصد، إحصائيات الدولة: العراق،" apps.who.int/ghodata/?vid=107,00&theme=country، الرجوع إليه في ٢٠١٢/١٣/١ و إحصاءات الصحة العالمية ٢٠١١، ص ٢٤، www.who.int/gho/publications/world_health_statistics/٢٠١١/EN_WHS٢٠١١_Full.pdf, الرجوع إليه في ٢٠١١/١٢/١٢.

٢٦٠. جامعة ولاية أوريغون كلية الهندسة، مدير برامج الاستدامة، في مقابلة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١٢؛ شركة Otak، المؤتمر الوطني العراقي، بيان صحفي، "من الممكن أن تضع الشراكة بين العراق وجامعة ولاية أوريغون نحو ١٠٠ مليون دولار في البناء، والتربية والتعليم في العراق"www.otak.com/news/media/httpdjcoregoncomnews20111207iraqiosupartnershipwould-put100mtowardbuildingeducationiniraq الوصول إليه في ٠٤/٠١/٢٠١٢.

٢٦١. حكومة محافظة بغداد، بيان صحفي، "منحت محافظة بغداد الموافقة على إنشاء ثلاث جامعات خارجية في بغداد" www.baghdad.gov.iq/en1/index.php?option=com_content&view=article&id=133:baghdad-governorate-granted-approval-for-the-establishment-of-three-foreign-universities-in-baghdad-&catid=36:football&Itemid=61الوصول إليه في ٠٥/٠١/٢٠١٢.

٢٦٢. السفارة الأمريكية في بغداد، بيان صحفي، "عدد من الطلبة العراقيين في جامعات الولايات المتحدة يزداد بنسبة تزيد على ٤٥ في المئة،" iraq. usembassy.gov / iqstudents_usunivs.html، الرجوع إليه في ١٤/١٢/٢٠١١.

٢٦٣. HJC، GOI، رئيس المحكمة العليا مدحت المحمود، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦/١١/٢٠١١.

٢٦٤. HJC، GOI، رئيس المحكمة العليا مدحت المحمود، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦/١١/٢٠١١.

٢٦٥. HJC، المعلومات المقدمة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١٢.

٢٦٦. HJC، GOI، رئيس العدل مدحت المحمود، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦/١١/٢٠١١ ؛ تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوثائق المفتوحة المصدر باللغة الإنجليزية، ٢٠١١/١٢.

٢٦٧. HJC، GOI، رئيس المحكمة العليا مدحت المحمود، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦/١١/٢٠١١ ونائب الوزير الأول لوزير الداخلية الأسدي، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ، ١٦/١١/٢٠١١.

٢٦٨. HJC، GOI، رئيس المحكمة العليا مدحت المحمود، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦/١١/٢٠١١.

٢٦٩. HJC، GOI، رئيس المحكمة العليا مدحت المحمود، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦/١١/٢٠١١.

٢٧٠. HJC، GOI، رئيس المحكمة العليا مدحت المحمود، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦/١١/٢٠١١.

٢٧١. GOI، مفوض لجنة النزاهة بالنيابة علاء جواد حامد، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١/١١/٢٠١١.

٢٧٢. GOI، مفوض لجنة النزاهة بالنيابة علاء جواد حامد، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١/١١/٢٠١١.

٢٧٣. غرفة التجارة الامريكية، زعيم مبادرة العراق للأعمال، في مقابلة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٥/١٢/٢٠١١، مستشارو شركة دنيا فرونتيرز، مدير التحليلات، في المعلومات التي قدمت إلى المفتش العام، ١٧/١/٢٠١٢.

٢٧٤. تقرير نفط العراق ، "التحليل: ما الذي تفكر فيه شركة إكسون؟ " MEES/٥/١٢، ٢٠١١، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٤ رقم ٤٩ ، ٥/١٢/٢٠١١ ، ص ٢٢.

٢٧٥. IMF، التقرير القطري رقم ٧٥/١١، "العراق: المراجعة الثانية بموجب الترتيبات الاحتياطية، طلبات الإعفاء من عدم الامتثال، تمديد الترتيبات، وإعادة صياغة مرحلة الدخول" ٢٠١١/٣، ص ٢٢.

٢٧٦. الخزانة الأمريكية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٠/١/٢٠١٢.

٢٧٧. الحكومة العراقية، البنك المركزي العراقي، الصفحة الرئيسية، "المؤشرات الاقتصادية،" www.cbi.iq، الرجوع إليه في ٠٧/٠١/٢٠١١، ٠٦/١٢/٢٠١١ و٠٧/٠١/٢٠١٢.

٢٧٨. بلاتس السلع نيوز "صادرات العراق النفطية في تشرين الثاني/نوفمبر ترتفع ٤٥٠٠٠ برميل في اليوم في شهر لتصل إلى ٢,١٣٥ مليون برميل يوميا؛ سومو "، ٠٢/١٢/٢٠١١.

٢٧٩. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، و ٢٠١١/١٠، ص. ٣١؛ "تقرير البنية التحتية في العراق Q٤ ٢٠١١" بيزنس مونيتور الدولية، الملخص، www.companiesand-markets.com/Market-Report/iraq-infrastructure-report-q4-2011-727377.asp الرجوع إليه في ١٣/١/٢٠١٢.

٢٨٠. الحكومة العراقية، البنك المركزي العراقي، الصفحة الرئيسية، "المؤشرات الاقتصادية،" www.cbi.iq، الرجوع إليه في ٢٠١١/٥/١٢ و٢٠١١/٦/١٢؛ EIU، تقرير القطر: العراق، ٢٠١١/١٢، ص. ٨؛ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ٢٠١١/١٠، ص ٥، ٣١.

٢٨١. الحكومة العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء، "معدل البطالة بين السكان الذين تتراوح أعمارهم ١٥ سنة فأكثر، حسب المحافظات والمناطق الريفية والحضرية والنوع الاجتماعي لعام ٢٠٠٨،" cosit.gov.iq/eng-lish/AAS2010/section_2/2-12A.htm الرجوع إليه في ١٢ / ٢٠١١/٧؛ MEES، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٤ رقم ٢٩، ١٨/٧/٢٠١١، ص. (٢)؛ الحكومة العراقية، البيان الرئيسي لوزير الاتصالات، مؤتمر عالم الاتصالات في العراق عام ٢٠١١، ٢٦/١٠/٢٠١١، الأمم المتحدة، وحدة المعلومات الداخلية والتحليلات في الأمم المتحدة، الحكومة العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء والمعارف العراق "مسح شبكة المعرفة العراقية: ورقة حقائق العمالة "٢٠١١/١٣، www.iauiraq.org/documents/1582/LB%20Factsheet-English.pdf، الرجوع إليه في ٠٤/٠١/٢٠١٢ .

٢٨٢. مؤشرات ستاندرد اند بورز "S & P للدول العربية،" ٢٠١٠/١٢، www.standardandpoors.com، الرجوع إليه في ٠٤/١٠/٢٠١١، مؤشرات خدمات العملاء ، في المعلومات المقدمة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٧/٠٤/٢٠١١، ١٨/٠٧/٢٠١١، ٠٣/١٠/٢٠١١، و٠٣/٠١/٢٠١١ ؛ العراق للأوراق المالية، "المؤشرات" www.isx-iq.net/portal/portal/sectorProfileContainer.html?sectorId=١ الوصول إليه في ٢٠١٢/٤/١؛ بورصة نيويورك للأوراق المالية، www.nyse.com/finan-cials/1108407157455.html الرجوع إليه في ٥/١/٢٠١٢؛ أوراق الربيع المالية، التحديثات الشهرية "البنوك/العراق"، ١٦/١٢ / ٢٠١١، و "النشرة الأسبوعية"، ٢٥/١٢/٢٠١١، www.rabeesecurities.com/uploads/research_reports/RS_Weekly.pdf_٢٠١١١٢٢٥، بالرجوع إليه في ٣٠/١٢/٢٠١١.

٢٨٣. MEES، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٤ رقم ٥٠، ١٢/١٢/٢٠١١، ص. ١٦؛ الحكومة العراقية، البنك المركزي العراقي "الديون الحكومية،" الرجوع إليه في ٠٩/١٢/٢٠١١.

٢٨٤. لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة، "حالة تجهيز ودفع المطالبات"www.uncc.ch/status.htmالرجوع إليه في ٠٦/١٢/٢٠١١.

٢٨٥. الحكومة العراقية، مجلس الوزراء العراقي، "وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ للحكومة العراقية للسنة المالية"، ٩/١/٢٠١٢، الجدول C; GOI, MOF, "٢٠١١ جداول ميزانية العراق،" ٢٠١١/١٦/٥.

٢٨٦. الحكومة العراقية، مجلس الوزراء العراقي، "وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ للحكومة العراقية للسنة المالية"، ٩/١/٢٠١٢.

٢٨٧. تقرير نفط العراق ، "التحليل: ما الذي تفكر فيه شركة إكسون؟ " MEES/٥/١٢، ٢٠١١، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٤ رقم ٤٧ ، ٢١/١١/٢٠١١ ، ص ١-٤.

٢٨٨. تقرير نفط العراق ، "التحليل: ما الذي تفكر فيه شركة إكسون؟ " MEES/٥/١٢، ٢٠١١، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٤ رقم ٤٧ ، ٢١/١١/٢٠١١ ، ص ١-٤.

٢٨٩. NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٦/١؛ أخبار بلاتس المجتمعية ، "صادرات العراق النفطية في تشرين الثاني/نوفمبر ترتفع ٤٥٠٠٠ برميل في اليوم في شهر لتصل إلى ٢,١٣٥ مليون برميل يوميا: SOMO"؛ ٣/١٢/٢٠١١؛ تقرير نفط العراق، "تفجيرات خط الأنابيب توقف تدفق النفط من حقل الرميلة، ويهدد الصادرات،" ١٤/١٢/٢٠١١.

٢٩٠. أخبار بلاتس المجتمعية "صادرات العراق النفطية في تشرين الثاني/ نوفمبر ترتفع ٤٥٠٠٠ برميل في اليوم في شهر لتصل إلى ٢,١٣٥ مليون برميل يوميا: سومو "، ٣/١٢/٢٠١١.

٢٩١. MEES، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٤ رقم ٥٠ ، ١٢/١٢/٢٠١١ ، ص ٨.

٢٩٢. NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٦/١/٢٠١٢، الحكومة العراقية، وزارة النفط "الخام صادرات العراق النفطية"، www.oil.gov.iq/moo/page.php?lang=en&page_name=export. الرجوع إليه في ٢٣/١/٢٠١٢.

٢٩٣. أخبار بلاتس المجتمعية "صادرات العراق النفطية في تشرين الثاني/ نوفمبر ترتفع ٤٥٠٠٠ برميل في اليوم في شهر لتصل إلى ٢,١٣٥ مليون برميل يوميا: سومو "، ٣/١٢/٢٠١١؛ بي إف سي للطاقة " الانتاج العراقي في خناقة "٢٠١١/١٠/٢١، ص ١، ٢، ٤، MEES، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٤ رقم ٥٠، ١٢/١٢/٢٠١١، ص. ٨.

٢٩٤. أوبك، بيان صحفي، "استنتاجات الاجتماع الـ١٦٠ لأوبك،" ١٤/١٢/٢٠١١، www.opec.org/opec_web/e/press_room/2189.htm. الرجوع إليه في ٧/٠١/٢٠١٢، و "التاريخ المختصر"، www.opec .org/opec/en/about/_us/24.htm. الرجوع إليه في ١٤/١/٢٠١٢.

٢٩٥. أوبك، "التاريخ الموجز"، www.opec.org/opec/en/about/_us/24.htm. الرجوع إليه في ١٤/١/٢٠١٢؛ WTRG "الاقتصاد"، www.wtrg.gif.com//opc/OPEC\، الوصول إليه في ١٦/١/٢٠١٢، MEES ، ومقتطفات من أخبار MEES ، " انفجار السلام في فيينا،" ١٥/١٢/٢٠١١، ص. ١؛ كاظم أجراش وأنتوني ديبلاولا، "العراق تهدف إلى ضم نظام الحصص لأوبك في عام ٢٠١٤، سب ما ذكره المسؤولين،" أسبوع الأعمال ، ٢٦/١٠/٢٠١١، www.businessweek.com. الرجوع إليه في ١٥/١٢/٢٠١١.

٢٩٦. وكالة أنباء داو جونز"انخفاض صادرات العراق من النفط في تشرين الأول/أكتوبر بنسبة ٠,٦٪ في الشهر عند ٢,٠٨٨ مليون برميل يوميا حسب بيانات سومو"، ١٧/١١/٢٠١١؛ آكانيوز "صادرات العراق في تشرين الأول/أكتوبر تزيد بنسبة ٦٨٧٪ "، ١٧/١١/٢٠١١، MEES ، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٤ رقم ٤٥، ٧/١١/٢٠١١، ص ٤ و ٧.

٢٩٧. من بين هذه المصادر هي وزارة النفط العراقية و سومو، ووزارة الطاقة الامريكية لإدارة معلومات الطاقة (EIA)، مكتب شئون الشرق الأدنى العراق (NEA-I)، وزارة الخزانة الأمريكية، وكالة الطاقة الدولية (IEA)، منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، ومبادرة بيانات المنظمات المشتركة (JODI).

٢٩٨. تقييم الأثر البيئي، تحليل السوق العالمي لتوزيع النفط، وتحليل المتخصصين في تحليل الطوارئ، في مقابلة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧/١١/٢٠١١، أوبك، مدير الإحصاءات، في مقابلة مع المفتش العام، ١٧/١١/٢٠١١

٢٩٩. تقييم الأثر البيئي، تحليل السوق العالمي لتوزيع النفط، وتحليل المتخصصين في تحليل الطوارئ، في مقابلة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧/١١/٢٠١١

٣٠٠. تقييم الأثر البيئي، تحليل السوق العالمي لتوزيع النفط، وتحليل المتخصصين في تحليل الطوارئ، في مقابلة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧/١١/٢٠١١، أوبك، مدير الإحصاءات، في مقابلة مع المفتش العام، ١٥/١١/٢٠١١، تحليل المفتش العام للمصادر مفتوحة المصدر حول احصاءات النفط الخام.

٣٠١. EIA، توقعات الطاقة الدولية لعام ٢٠١١، www.eia.gov/forecasts/ieo/pdf/0484%282011%29.pdf)الرجوع إليه في ١٤/١/٢٠١٢، ص. ٣٨، (إعادة طبع جريدة النفط والغاز)؛ أوبك، النشرة الاحصائية السنوية (٢٠١٠/٢٠١١ الطبعة)، www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2010_2011.pdf الرجوع إليه في ١٤/١/٢٠١٢، ص. ٣٢؛ BP، "المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية" www.bp.com/assets/bp_internet/globalbp/globalbp_uk_english/reports_and_publications/statistical_energy_review_2011/STAGING/local_assets/pdf/statistical_review_of_world_energy_full_report_2011.pdf الوصول إليه في ١٤/١/٢٠١٢، ص. ٦.

٣٠٢. "الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي، أحدث التقديرات" EIA، ٣/٠٣/٢٠٠٩، www.eia.gov/emeu/international/reserves.html الرجوع إليه في ١٥/١١/٢٠١١.

٣٠٣. EITI، بيان صحفي، "العراق ينشر المدفوعات التي يحصل عليها من صادراتها النفطية،" ٠٩/٠١/٢٠١٢، eiti.org/news-events/iraq-publishes-payments-its-oil-exports الوصول إليه في ١٢/١/٢٠١٢.

٣٠٤. NEA-I، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١١/١/٢٠١١، ٦/١/٢٠١٢.

٣٠٥. مجموعة شو، المؤتمر الوطني العراقي، بيان صحفي، "شركة شو تجري دراسة جدوى لإعادة تأهيل مصفاة في العراق"،ir.shawgrp.com/phoenix.zhtml?c=61066&p=irol-newsArticle&ID=1639109&highlight الرجوع إليه في ١٥/١٢/٢٠١١ ؛ الولايات المتحدة ووكالة التجارة والتنمية، بيان صحفي، "منح الوكالة الأمريكية USTDA أول عقد في العراق لدعم إعادة تأهيل مصفاة"، ٢١/٧/٢٠١١، www.ustda.gov/news/pressreleases/2011/MENAEurope/Iraq/IraqBasraGrantSigning_072111.asp الرجوع إليه في ١٥/١٢/٢٠١١.

٣٠٦. الحكومة العراقية، وزارة النفط، "الاستهلاك المحلي"، www.oil.gov.iq/DOMESTICCONSUMPTION.php?iq/٢٠. الوصول إليه في ٤/١/٢٠١٢.

٣٠٧. الحكومة العراقية، المركز الوطني للاعلام، "قرارات مجلس الوزراء في الجلسة رقم (٥٣) في ٢٠١١/١١/١٥."، nmc.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=2700 شركة شل الملكية الهولندية، بيان صحفي، "مشروع مشترك للغاز الطبيعي يحصل على الموافقة النهائية" الوصول إليه في ٩/١٢/٢٠١١، MEES، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٤ رقم ٤٧، ٢١/١١/٢٠١١، ص. ٤.

٣٠٨. MEES، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٤ رقم ٤٨ ، ٢٨/١١/٢٠١١ ، ص ١٧.

٣٠٩. الحكومة العراقية، وزير الاتصالات، الكلمة الرئيسية، عالم الاتصالات: العراق، ٢٦/١٠/٢٠١١.

٣١٠. الحكومة العراقية، وزير الاتصالات، الكلمة الرئيسية، عالم الاتصالات: العراق، ٢٦/١٠/٢٠١١؛ بيزنس مونيتور الدولية، "تقرير الاتصالات العراقية Q٤ ٢٠١١"www.companiesandmarkets.com/Market-Report/iraq-telecommunications-report-q4-2011-721583.asp?prk=f991dfac01e11a8205c15e8c407d7141 الوصول إليه في ١٦/١٢/٢٠١١.

٣١١. الحكومة العراقية، MOT، القائم بأعمال المدير العام لشركة الموانئ العراقية، في مقابلة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/١٢/٢٠١١، السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٣/١/٢٠١٢.

٣١٢. السفارة الامريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠١٢/٠١/٠٤.

٣١٣. الحكومة العراقية، MOT، القائم بأعمال المدير العام لشركة الخطوط الجوية العراقية للدولة، في مقابلة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/١٢/٢٠١١.

٣١٤. بومباردير للطائرات التجارية، في المعلومات التي قدمت إلى المفتش العام، ١٩/٠١/٢٠١٢، شركة بوينج، مدير المبيعات في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، في مقابلة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/١٢/٢٠١١.

٣١٥. الحكومة العراقية، MOT، القائم بأعمال IRR ، في المقابلة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١/١٤/١٢؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٣/١/٢٠١٢.

٣١٦. شركة دنيا فرنتير للاستشارات، مدير الأسواق الناشئة، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/١/١٧.

٣١٧. البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، "ممارسة أنشطة الأعمال في العام ٢٠١٢، الملف الاقتصادي: العراق "، doingbusiness.org/~/media/doingbusiness/documents/profiles/country/IRQ.%fpdkm/doing٢٠pdf الوصول إليه في ٤/٠١/٢٠١٢، ص. ٧، البنك الدولي، التعاون المالي الدولي، "القيام بأعمال وتصنيفات الاقتصاد." doingbusiness.org/rankings الوصول إليه في ٤/٠١/٢٠١١.

٣١٨. البنك الدولي، "العراق: موجز البلد"web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/IRAQEXTN/0,,menuPK:313111~pagePK:141159~piPK:141110~theSitePK:313105,00.html الرجوع إليه في ٥/١/٢٠١٢، مؤسسة التمويل الدولية، ومكتب نائب الرئيس ديك تشيني، المعلومات المقدمة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق،، ١٨/١/٢٠١٢، كبير أخصائي تنمية القطاع الخاص، في بغداد، في المعلومات التي قدمت الى المفتش العام، ١٨/٩/٢٠١١

٣١٩. صندوق النقد الدولي، بيان صحفي، "بيان صادر عن المدير العام لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد العضو المنتدب في العراق"، ١٣/١٢/٢٠١١، www.imf.org/expernal/np/sec/pr٢٠١١/pr١١٤٦٥.htm الرجوع إليه في ٥/٠١/٢٠١٢، و "برنامج متابعة العراق "، ٣١/٣/٢٠١١، www.imf.org/external/np/country/notes/iraq.htm الرجوع إليه في ٢١/١٢/٢٠١١.

٣٢٠. الاتحاد الأوروبي، "التعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق، ورقة الاستراتيجية المشتركة، ٢٠١١-٢٠١٣،" www.eeas.europa.eu/Iraq/index_en.htm ص ٥، ٤٤-٤٥، الرجوع إليه في ٥/١٢/٢٠١١، المفوضية الأوروبية وجمهورية برنامج العراق، "أوضاع التشغيل، حزيران/يونيو الوصول إليه في ٢٠/١٢/٢٠١١، ص ١، ٣، ٥.

٣٢١. غرفة التجارة الامريكية، نائب الرئيس لشئون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في المقابلة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/١٢/٢٠١١، شركة دنيا فرونتيرز للاستشارات، "الأنشطة التجارية الخارجية في العراق: عام ٢٠١٠ للمراجعة، ٢٠١١/٢"، ص. ٩؛ مجموعة شو، المؤتمر الوطني العراقي، بيان صحفي، "شركة شو تجري دراسة جدوى لإعادة تأهيل مصفاة في العراق"،ir.shawgrp.com/phoenix.zhtml?c=61066&p=irol-newsArticle&ID=1639109&highlight، الرجوع إليه في ١٥/١٢ / ٢٠١١.

٣٢٢. تقارير شركة جنرال الكتريك، بيان صحفي، "جنرال إلكتريك تفتتح ثلاثة مكاتب جديدة في العراق"، ٢١/١١/٢٠١١، www.gereports.com/ge-opens-three-new-offices-in-iraq/. الرجوع إليه في ٢٢/١١/٢٠١١. هانيويل، بيان صحفي، "هانيويل تعلن عن التوسع في العراق مع افتتاح مكتب البصرة" الوصول إليه في ١٥/١٢/٢٠١١؛ وزارة الخارجية بيان صحفي، "الولايات المتحدة تستضيف جناح في معرض بغداد التجاري الدولي"، ٠١/١١/٢٠١١، www.state.gov/r/pa/prs/ps/2011/11/176501.htm, الرجوع إليه في ١٤/١٢/٢٠١١، خدمات الولايات المتحدة التجارية، دليل جناح الولايات المتحدة الأمريكية، المعرض ٣٨ ببغداد التجاري الدولي، ١٠-٠٠١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، asp.٠٣٩٢٩٣_export.gov/iraq/futureeventsandmeetings/eg_iq الرجوع إليه في ، ١٥/١٢/٢٠١١.

٣٢٣. الحكومة العراقية، المركز الوطني للاعلام، بيان صحفي، "البصرة تعرض تأشيرة دخول للمستثمرين الأجانب في غضون 48 ساعة" nmc.gov.iq/ArticleShow.aspx ID = 2714 / iq؟ الحكومة العراقية، رئيس الوزراء، في كلمة ألقاها كما في الولايات المتحدة من غرفة التجارة للغذاء، www.c-spanvideo.org/program/303166-1 2011/12/13، إليه في 2012/1/14.

٣٢٤. أوراق الربيع المالية، التحديثات الشهرية ، "البنوك / العراق"، ١٦/١٢/٢٠١١، بنك سيتي ، الممثل الإقليمي، في مقابلة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢١/١٢/٢٠١١.

٣٢٥. أوراق الربيع المالية ، التحديثات الشهرية ، "البنوك / العراق"، ١٦/١٢/٢٠١١.

٣٢٦. الحكومة العراقية، وزارة الصناعة والمعادن ، في المقابلة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، المعلومات التي قدمت الى مكتب المفتش العام، ٢٢/١١/٢٠١١.

٣٢٧. الحكومة العراقية، هيئة النزاهة، بيان صحفي، "المالكي في أول زيارة له إلى لجنة النزاهة: "مكافحة الفساد لا تقل أهمية عن مكافحة الإرهاب،" ٣٠/١٠/٢٠١١، www.nazaha.iq/en_default.asp الرجوع إليه في ١٠/١٢/٢٠١١.

٣٢٨. المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التقرير ربع السنوي ونصف السنوي لكونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٦/٤.

٣٢٩. الحكومة العراقية، القائم بأعمال هيئة النزاهة، المفوض حميد، في كلمة ألقاها في المؤتمر العلمي الثاني للمفتش العام للجنة منازعات الملكية، ٢٩/٩/٢٠١١.

٣٣٠. الحكومة العراقية، هيئة النزاهة، "التقرير السنوي لعام ٢٠١٠" ، ص ١.

٣٣١. الحكومة العراقية، هيئة النزاهة، "التقرير السنوي لعام ٢٠١٠" ، ص ١.

٣٣٢. الحكومة العراقية، هيئة النزاهة، "التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨-٢٠١٠".

٣٣٣. المفوض السابق الراضي للجنة النزاهة، في مقابلة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٩/١/٢٠١٢.

٣٣٤. الحكومة العراقية، هيئة النزاهة، "التقرير السنوي لعام ٢٠١٠" ، ص ١.

٣٣٥. الحكومة العراقية، وزارة المالية للتدقيق، "انتهاكات حالة التحقيق المالي في بنك الزرعاة" ٧/٢/٢٠١٠ ": اعتقال مدراء البنك العراقي الحكومي، فقد ٣٦٠ مليون دولار "، رويترز، ٣٠/٥/٢٠١٠، in.reuters.com/assets، الوصول إليه في ٠٨/٠١/٢٠١٢.

٣٣٦. الحكومة العراقية، وزارة المالية ، التقرير رقم ١٩٦١/١/٤/٤، ١٦/٢/٢٠١٠، التقرير رقم ٣٦٣٧/١/٤/٤، ٢٥/٣/٢٠١٠، التقرير رقم ١٧٢، ٢٤/٠٣/٢٠١٠، المديرية العامة للمحاسبة، التقرير رقم ٩٢٢/١/١١، ٨/٥/٢٠٠٨.

٣٣٧. الحكومة العراقية، هيئة النزاهة، "التقرير السنوي لعام ٢٠١٠" ، ص ١.

٣٣٨. البنك الدولي، "مؤشرات الحكم"info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp الرجوع إليه في ١٤/١٢/٢٠١١.

٣٣٩. منظمة الشفافية الدولية، "مؤشر مدركات الفساد"، ٠١/١٢/٢٠١١، www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/about الوصول إليه في ١٤/١٢/٢٠١١.

٣٤٠. المكتب، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ١٤/١٢/٢٠٠٥، www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50026_E.pdf الرجوع إليه في ١٤/١٢/٢٠١١.

٣٤١. الحكومة العراقية، هيئة النزاهة، "التقرير السنوي لعام ٢٠١٠" ، ص ١.

٣٤٢. المكتب، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ١٤/١٢/٢٠٠٥، www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50026_E.pdf الرجوع إليه في ١٤/١٢/٢٠١١.

الهوامش

٣٤٣. الحكومة العراقية، استراتيجية مكافحة الفساد الوطنية العراقية للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤، ٢٠١٠/١.

٣٤٤. المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التقرير ربع السنوي ونصف السنوي لكونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٧/٤.

٣٤٥. GOI، مفوض لجنة النزاهة العجيلي، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧/٣/٢٠٠٩.

٣٤٦. المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التقرير ربع السنوي ونصف السنوي لكونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٥/٤.

٣٤٧. GOI, BSA، التقرير السنوي لعام ٢٠١٠.

٣٤٨. الأمر التنفيذي من سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٥٧:

٣٤٩. GOI، MIM IG، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٤/١٠/٢٠١١.

٣٥٠. GOI، MIM IG، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٤/١٠/٢٠١١.

٣٥١. GOI، MIM IG، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٤/١٠/٢٠١١.

٣٥٢. المفوض السابق الراضي للجنة النزاهة، في مقابلة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٩/١/٢٠١٢.

٣٥٣. ICITAP، مستشار هيئة النزاهة، المعلومات المقدمة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣/١٢/٢٠١١.

٣٥٤. الحكومة العراقية، هيئة النزاهة، "التقرير السنوي لعام ٢٠١٠" ، ص ٢.

٣٥٥. الحكومة العراقية، مكتب رئيس الوزراء، "شخصي وسري، وعاجل جدا للهيئة العامة للنزاهة"، ٤/٠١/٢٠٠٧، oversight-archive.waxman.house.gov/documents/20071004183105.pdf. الرجوع إليه في ١ / ٢٠١٢/٢٠.

٣٥٦. المفوض السابق الراضي للجنة النزاهة، في مقابلة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٩/١/٢٠١٢.

٣٥٧. الحكومة العراقية، هيئة النزاهة، "التقرير السنوي لعام ٢٠١٠"، ص ١١٧-١٥١.

٣٥٨. الحكومة العراقية، هيئة النزاهة، "التقرير السنوي لعام ٢٠١٠"، ص ١١٧-١٥١.

٣٥٩. الحكومة العراقية، هيئة النزاهة، "التقرير السنوي لعام ٢٠١٠" ، ص ١٦.

٣٦٠. الحكومة العراقية، هيئة النزاهة، "التقرير السنوي لعام ٢٠١٠" ، ص ١.

٣٦١. الحكومة العراقية، هيئة النزاهة، "التقرير السنوي لعام ٢٠١٠" ، ص ٢.

٣٦٢. GOI, الجريدة العراقية، ٢٠١١/٢١/٦.

٣٦٣. مسئولو هيئة النزاهة و المجلس الأعلى للتدقيق، في المعلومات المقدمة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/١.

٣٦٤. المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التقرير ربع السنوي ونصف السنوي لكونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٦/١.

٣٦٥. مسئولو الحكومة العراقية ولجنة النزاهة و المجلس الأعلى للتدقيق، في الاجتماعات مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

٣٦٦. عمليات تدقيق المفتش العام ٠٦-٠٢١، "مسح مشترك لبرنامج مكافحة الفساد في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، في العراق،" ٢٨/٠٧/٢٠٠٦، التقرير ربع السنوي إلى كونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٦/٤، المسؤولين السابقين في الدائرة، في الاجتماعات مع مكتب المفتش العام، ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

٣٦٧. المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التقرير ربع السنوي ونصف السنوي لكونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٦/٤.

٣٦٨. كان الاستثناء الوحيد هو العملية العسكرية في مصفاة نفط بيجي، التي تتبع مستوى الوقود المنتج وتسليمها بعد ذلك. كانت النتيجة إحراز تقدم كبير في الحد من الفساد في هذه العملية.

٣٦٩. عمليات تدقيق المفتش العام ٠٦-٠٢١، "مسح مشترك لبرنامج مكافحة الفساد في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، في العراق،" ٢٨/٠٧/٢٠٠٦، التقرير ربع السنوي إلى كونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٧/٤.

٣٧٠. المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التقرير ربع السنوي ونصف السنوي لكونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٨/٤.

٣٧١. حالة جهود مكافحة حكومة الولايات المتحدة للفساد في العراق، ٢٠٠٧/٢٤/٧.

٣٧٢. مقابلات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مع مسؤولين سابقين في وزارة الخارجية، ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٣٧٣. ورقة حقائق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٠٧-٠٠٥، "ورقة الحقائق حول مصادر واستخدامات التمويل المقدم للولايات المتحدة في السنة المالية ٢٠٠٦ لإغاثة وإعادة إعمار العراق"، ٢٠٠٧/٧، ص. ١٢.

٣٧٤. المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التقرير ربع السنوي ونصف السنوي لكونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٧/٤.

٣٧٥. P.L. ١١٢-٧٤، قانون المخصصات الموحد، ٢٠١٢

٣٧٦. تقرير مجلس الشيوخ، ١١٢-٨٥، ليتوافق مع S. ١٦٠١.

٣٧٧. تقرير المؤتمر ١١٢-١١٠، ٢٠١١/١٥/٦، ليتوافق مع H.R. ٢٢١٩.

٣٧٨. تقرير للبيت ١١٢-١١٠، ١٥/٦/٢٠١١، وتقرير مجلس الشيوخ ١١٢-٧٧، ١٥/٩/٢٠١١، كل لمرافقة H.R. ٢٢١٩.

٣٧٩. P.L. ١١٢-١٨١، قانون ايك سكيليتون لتفويض الدفاع القومي (الأمريكي للسنة المالية ٢٠١١

٣٨٠. H.R. ١٥٤٠، كما أقره مجلس النواب، القسم ٨٢٥.

٣٨١. H.R. ١٥٤٠، كما أقره مجلس النواب، القسم ٩٦٧.

مصادر الحقائق السريعة

التمويل الإجمالي: P.L. ١٠٨-٧؛ P.L. ١٠٨-١١؛ P.L. ١٠٨-١٠٦؛ P.L. ١٠٨-٢٨٧؛ P.L. ١٠٩-١٣؛ P.L. ١٠٩-١٠٢؛ P.L. ١٠٩-١٤٨؛ P.L. ١٠٩-٣٤؛ P.L. ١٠٩-٢٨٩؛ P.L. ١١٠-٢٨؛ P.L. ١١٠-٩٢؛ P.L. ١١٠-١١٦؛ P.L. ١١٠-١٣٧؛ P.L. ١١٠-١٤٩؛ P.L. ١١٠-١٦١؛ P.L. ١١٠-٢٥٢؛ P.L. ١١١-٣٢؛ P.L. ١١١-١١٧؛ P.L. ١١١-١١٨؛ P.L. ١١١-٢١٢؛ P.L. ١١٢-١٠؛ ABO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١٤/٧ و٢٠١١/١٥/٧؛ DoS، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٧/٥/٤؛ INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١٥/٧؛ DoS, NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١٢/٤، ٢٠١١/١٥/٤، ٢٠١١/٢٠/٦، ٢٠١١/٢٤/٦، و ٢٠١١/٢٧/٦؛ OUSD(C)، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٩/١٠/٤ و٢٠١١/١٥/٧؛ عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠٠٧، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير حول المخصصات والنفقات والأموال الملغاة، ٢٠١٠/١٢/٢٨، الخزانة الأمريكية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٢٠٠٩/٢/٤، USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٥/٤؛ USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/٨/٧ and ٢٠١١/٧/٧؛ USTDA، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٩/٢/٤؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٨/٦/١٠، DoS, DRL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٢/٤/٢٠١١؛ TFBSO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١؛ USAID، "منح الولايات المتحدة الخارجية والقروض [الكتاب الأخضر]." ٢٠٠٨. gbk.eads. usaidallnet.gov/query/do?_program=/eads/gbk/countryReport&unit=N، الوصول إليه في ١٥/٤/٢٠١٠؛ DoJ، شعبة إدارة العدل، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، و٥/٤/٢٠١١ ١١/٤/٢٠١١؛ NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٤/١٠/٢٠١٠، ٠٦/١٠/٢٠١٠، ٠٥/٠٤/٢٠١١، ٠٧/٠٤/٢٠١١، ١٥/٠٤/٢٠١١، ٠٧/٠٧/٢٠١١، و١٢/٧/٢٠١١؛ DoS, ECA، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/٤/٢٠١٠؛ OUSD(C)، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/١٠/٢٠١٠؛ خزانة الولايات المتحدة، OTA، "نظرة عامة على مكتب المساعدة التقنية،" ٣٠/١٢/٢٠٠٥، ustreas.gov/offices/international-affairs/assistance/، الرجوع إليه في ١١/١٠/٢٠٠٩، DoS, PM، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٨/٣/٢٠١١؛ BBG، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٧/٣/٢٠١١؛ تبريرات ميزانية الكونغرس، جداول ملخص المساعدة الخارجية للسنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١١؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، و١٢/١/٢٠٠٩ ٨/٤/٢٠٠٩؛ مكتب الإدارة والميزانية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢١/٢٠١٠/٦؛ السفارة الأميركية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٣/١٠/٢٠٠٩. الحكومة العراقية، مجلس النواب. "قانون الموازنة العامة الفيدرالي للسنة المالية ٢٠١١." ٢٣/٠٢/٢٠١١. المادة ٢. الحكومة العراقية، المجلس الرئاسي. "قانون الموازنة العامة الفيدرالي للسنة المالية ٢٠١٠." ٢٧/٦/٢٠١١؛ الخزانة الأمريكية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، و٠٤/٠١/٢٠٠٨ و ٠٩/٠٤/٢٠٠٩؛ "ميزانية الحكومة العراقية" (كما وافقت عليها TNA وسنت كقانون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)؛ الحكومة العراقية، رئاسة الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة، "الميزانية العامة للدولة للعام ٢٠٠٥"، ٢٠٠٥؛ الحكومة العراقية، "إيرادات الموازنة والنفقات ٢٠٠٣ . تموز/يوليو - كانون الأول/ديسمبر"، ٢٠٠٣؛ NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٥/٤، ٢٠١١/٧/٤، و٢٠١١/١٢/٧.

صناديق التمويل الرئيسية الأمريكية P.L. ١٠٨-٧؛ P.L. ١٠٨-١١؛ P.L. ١٠٨-١٠٦؛ P.L. ١٠٨-٢٨٧؛ P.L. ١٠٩-١٣؛ P.L. ١٠٩-١٠٢؛ P.L. ١٠٩-١٤٨؛ P.L. ١٠٩-٣٤؛ P.L. ١٠٩-٢٨٩؛ P.L. ١١٠-٢٨؛ P.L. ١١٠-٩٢؛ P.L. ١١٠-١١٦؛ P.L. ١١٠-١٣٧؛ P.L. ١١٠-١٤٩؛ P.L. ١١٠-١٦١؛ P.L. ١١٠-٢٥٢؛ P.L. ١١١-٣٢؛ P.L. ١١١-١١٧؛ P.L. ١١١-١١٨؛ P.L. ١١١-٢١٢؛ P.L. ١١٢-١٠؛ ABO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/١٨/١؛ DoS، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٧/٥/٤؛ INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/١٠/١؛ NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٢٨/٩، ٢٠١١/٢٩/١٢، ٢٠١١/٣٠/١٢، و٢٠١٢/٣/١؛ OUSD(C)، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٩/١٠/٤ و٢٠١٢/١٨/١؛ عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠٠٧، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير حول المخصصات والنفقات والأموال الملغاة، ٢٠١٠/١٢/٢٨؛ الخزانة الأمريكية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٩/٢/٤؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/٣/١؛ USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٢/٢٩/١٢ و٢٠١٢/١٦/١؛ USTDA، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٩/٢/٤.

مجموع عائدات النفط، حسب الربع (٢٠١٠/١٠-٢٠١١/١٢): وزارة الخزانة الأمريكية، رداً على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠١٢/٠١/١٠ و ٢٠١١/٠٤/١٢.

انتاج النفط الخام والصادرات، حسب الشهر (٢٠١٠/١٠-٢٠١١/١٢): NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١١/١، ٢٠١١/٥/٤، ٢٠١١/٧/٧، ٢٠١١/١٧/١٠، و٢٠١٢/٦/١.

متوسط الحوادث الأمنية اليومية، حسب الأسبوع (٢٠١٠/١٠-٢٠١١/١٢): USF-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/٤/١، ٢٠١١/٨/٤، ٢٠١١/١/٧، ٢٠١١/٥/١٠، ٢٠١١/٧/١٠، و٢٠١١/٢١/١٢.

إمداد الكهرباء، حسب الربع (٢٠١٠/١٠-٢٠١١/١٢): ITAO/ESD، تقارير الأداء الكهربائية اليومية، ٢٠١٠/١٠/٠١–٢٠١١/٣٠/٦، السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٢.

الأشخاص الذين قتلوا (٢٠٠٣-٢٠١١): وزارة الدفاع، "قانون الحوادث الأمريكي: حرية العراق، الحرية والفجر الجديد،" ٢٠١٢/١٢/١، www.defense.gov/news.casualty.pdf، الرجوع إليه في ٢٠١٢/١٦/١؛ DoL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٩/٢٩/١١، ٢٠١٠/٩/١، ٢٠١٠/١٢/٤، ٢٠١٠/٧/٧، ٢٠١٠/٧/١٠، ٢٠١١/١٤/١، ٢٠١١/٨/٤، ٢٠١١/٨/٧، ٢٠١١/٧/١٠، و٢٠١٢/١٧/١.

مصادر وملاحظات للإدراج

اوامر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٥٥، ٥٧، ٧٧، ٩٣؛ المكتب، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ١٤/١٢/٢٠٠٥، www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50026_E.pdf الرجوع إليه في ١٤/١٢/ ٢٠١١، الحكومة العراقية، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٠-٢٠١٤، ٢٠١٠/١؛ مكتب المفتش العام، تقارير فصلية ونصف سنوية إلى الكونغرس في الولايات المتحدة، ٢٠٠٥/٤، ٢٠٠٦/١، ٢٠٠٦/٤، ٢٠٠٧/٤، ٢٠٠٨/٤، ٢٠١٠/٤، ٢٠١١/٧. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمصادر المفتوحة المصدر باللغة العربية والإنجليزية، ٢٠١١؛ الحكومة العراقية، مجلس الوزراء العراقي، "وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ للحكومة العراقية للسنة المالية ٢٠١٢،" ٠٩/٠١/٢٠١٢؛ EITI، بيان صحفي، "العراق ينشر مدفوعات صادراته النفطية." ٠٩/٠١/٢٠١٢. eiti.org/news-events/Iraq-publishes-payments-its-oil-exports الرجوع إليه في ٢١/١/٢٠١٢؛ المفوض الراضي السابق للجنة النزاهة، في مقابلة مع المفتش العام، ٠٩/٠١/٢٠١٢، الحكومة العراقية، مكتب رئيس الوزراء، "شخصي وسري، وعاجل جدا للهيئة العامة للنزاهة". ٠٤/٠١/٢٠٠٧، oversight-archive.waxman.house.gov/documents/20071004183105.pdf،بالرجوع إليه في ٢٠/١/٢٠١٢.

المختصرات والتعريفات

يحتوي هذا القسم على كل من الاختصارات والمختصرات التي وردت في هذا التقرير.

المختصر	التعريف
AAFES	خدمة تبادل الجيش الأمريكي والقوات الجوية
ABO	مكتب ميزانية الجيش الأمريكي
ABOT	محطة نفط البصرة
ACCO	مكتب تنسيق مكافحة الفساد (السفارة الأميركية في بغداد)
ACDI/VOCA	التنمية الزراعية التعاونية الدولية/ متطوعين للمساعدة التعاونية الخارجية (CAPIII)
ACWG	مجموعة العمل لمكافحة الفساد
AFCEE	مركز سلاح الجو الأمريكي للهندسة والبيئة
AMC	قيادة عتاد الجيش الأمريكي
BBG	مجلس محافظي وسائل الإعلام
bbl	برميل
BGC	شركة غاز البصرة
BP	البريطانية للبترول
BPA	اتفاق شراء شامل
BPD	برميل يومياً
BSA	مجلس التدقيق الأعلى
C٣	القيادة الأمريكية المركزية للتعاقد
CAP	برنامج العمل المجتمعي (صندوق دعم الاقتصاد)
CBG	حرس الحدود الساحلية (الحكومة العراقية)
CBI	البنك المركزي العراقي
CBP	الجمارك وحرس الحدود
CCC-I	المحكمة الجنائية المركزية في العراق
CD	تطوير القدرة
CEFMS	نظام الإدارة المالية لسلاح المهندسين
CENTCOM	قائد القيادة المركزية الأمريكية
CEO	الرئيس التنفيذي
CERP	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد
CID-MPFU	وحدة الاحتيال في المشتريات بقيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي
CIDNE	شبكة تبادل بيانات المعلومات المجمعة
CIO	المساهمات في المنظمات الدولية (الولايات المتحدة)
CMEC	الشركة الصينية للآلات الهندسية

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
COI	لجنة النزاهة (المعروفة سابقا باسم لجنة النزاهة العامة)
COM	رئيس البعثة
CoM	مجلس الوزراء
Commerce	وزارة التجارة الأمريكية
CoR	مجلس النواب (الحكومة العراقية)
COSIT	الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (الحكومة العراقية)
CPA	سلطة الائتلاف المؤقتة
CPI	مؤشر توقع الفساد
CSH	صندوق برامج إنقاذ حياة الأطفال وصحتهم
CSO	مكتب وزارة الخارجية لعمليات النزاعات وتحقيق الاستقرار
CSSP	مشروع التمويل المشترك بماء البحر
CTOC	المديرية العامة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة
CTS	جهاز مكافحة الإرهاب
D&CP	البرامج الاستشارية والدبلوماسية
DARPA	وكالة مشاريع البحوث الدفاعية المتقدمة
DCA	وكالة التعاقد الدفاعية الأمريكية
DCAA	وكالة التدقيق في التعاقدات الدفاعية الأمريكية
DCIS	دائرة التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الدفاع
DCMA	وكالة إدارة العقود الدفاعية
DFI	صندوق تنمية العراق
DHS	وزارة الأمن الداخلي
DISA	وكالة نظم المعلومات الدفاعية
DoD	وزارة الدفاع
DoD OIG	مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع
DoE	وزارة الطاقة
DoJ	وزارة العدل
DoL	وزارة العمل
DoS	وزارة الخارجية
مكتب وزارة الخارجية للمفتش العام	مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية
DoT	وزارة النقل
DPA	اتفاق تأجيل القضية
DRL	مكتب الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعمل (وزارة الخارجية)
DSCA	وكالة التعاون الأمني الدفاعية
ECA	برامج التبادل الثقافي والتعليمي
EIA	إدارة معلومات الطاقة (وزارة الطاقة)

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
EITI	مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية
EIU	وحدة الاستخبارات الاقتصادية
ESD	شعبة الطاقة والخدمات (القوات الأمريكية في العراق)
ESF	صندوق دعم الاقتصاد
EU	الاتحاد الأوروبي
FBI	مكتب التحقيقات الفدرالي
FERRET	التقييم الجنائي والبحوث والاسترداد وفريق الإنفاذ
FIIA	وكالة المعلومات والتحقيقات الفيدرالية
FMF	تمويل الجيش الأجنبي
FMS	المشتريات العسكرية الأجنبية
FRBNY	بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك
GAO	مكتب المساءلة الحكومية
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GE	جنرال الكتريك
GINL	شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية العالمية
GSCF	الصندوق العالمي للطوارئ الأمنية
GSP	مشروع تعزيز الإدارة (صندوق دعم الاقتصاد)
GTM	المراقبة الفنية الحكومية
HCC	لجنة التنسيق العليا
HJC	مجلس القضاء الأعلى
HQDA	المقر الرئيسي لوزارة الجيش الأمريكي
H.R.	قرار مجلس النواب
IA	الجيش العراقي
IAO	مكتب منطقة العراق (فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي MED)
IAU	وحدة المعلومات والتحليل المشتركة بين الوكالات (الأمم المتحدة)
ICAA	هيئة الطيران المدني العراقية
ICCTF	قوات مهام الفساد في العقود الدولية
ICE	هيئة الهجرة والجمارك الأمريكية
I-CERP	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد العراقي
ICITAP	برنامج المساعدة على التدريب على التحقيقات الجنائية الدولية (وزارة العدل)
ICS	دائرة الاصلاح العراقية
IDP	الأفراد المشردين داخلياً
IED	عبوة ناسفة
IFMIS	نظام إدارة المعلومات المالية العراقية

تابع في العمود التالي

المختصرات والتعريفات

المختصر	التعريف
IG	المفتش العام
IHEC	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
IIGC	مجلس مفتشي العموم العراقي
IJ	قاضي التحقيق
IKN	شبكة المعرفة العراقية
IMCEN	مركز إدارة المعلومات (الجيش الأمريكي)
IMET	برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي
IMF	صندوق النقد الدولي
IN	البحرية العراقية
INA	الائتلاف الوطني العراقي
INCLE	حساب الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون
INL	مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية (وزارة الخارجية)
Inma	"النمو" باللغة العربية—برنامج أعمال زراعي (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
IP	الشرطة العراقية
IRD	المنظمة الدولية للإغاثة والتنمية
IRFFI	مرفق تمويل إعادة إعمار العراق الدولي
IRMO	مكتب إدارة إعادة إعمار العراق
IRMS	نظام إدارة إعادة إعمار العراق
IRR	شركة السكك الحديدية بالجمهورية العراقية
IRRF	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
IRS-CI	التحقيق الداخلي للإيرادات والتحقيقات الجنائية
ISAM	مهمة فرق المساعدة الأمنية
ISCI	المجلس الأعلى الإسلامي في العراق
ISF	قوات الأمن العراقية
ISFF	صندوق قوات الأمن العراقية
ISOC	وضع عمليات إعمار العراق
ISPO	مكتب الشراكة الاستراتيجية العراقي (يحل محل مكتب المساعدة الانتقالية للعراق)
ISX	البورصة العراقية للأوراق المالية
ITAM	البعثة التدريبية والاستشارية للعراق
ITAO	مكتب المساعدة الانتقالية للعراق
IZ	المنطقة الدولية
Izdihar	برنامج تنمية القطاع الخاص (معناها في العربية "الازدهار") (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
JACC	مجلس مكافحة الفساد المشترك

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
JCC	لجنة التنسيق المشتركة (الحكومة العراقية)
JDI	معهد التنمية القضائية
JODI	مبادرة بيانات النفط المشتركة
KAAOT	محطة نفط خور العمايه
KRG	حكومة إقليم كردستان
KRG CPI	لجنة النزاهة العامة في حكومة إقليم كردستان
KRG-MOE	وزارة الكهرباء بحكومة إقليم كردستان
kV	كيلوفولت
LBG	شركة مجموعة لويس بيرغر
LGP	برنامج الحكم المحلي (USAID)
LOGCAP	برنامج التعزيز المدني اللوجستي
LTU	وحدة كبار دافعي الضرائب
M1A1	١٤٠ دبابة من دبابات M١ ابرامز القتالية الرئيسية
M&E	الرصد والتقييم
MAAWS	المال كنظام تسليح (وزارة الدفاع)
Maharat	استبيان تعليمي (معناها في العربية "مهارات") (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
MBPD	مليون برميل يومياً
MCD	برنامج تنمية القدرات الوزارية (وزارة الخارجية أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
MCF	مليون قدم مكعب
MCFD	مليون قدم مكعب يومياً
MCTF	قوات مهام الجرائم الرئيسية
MED	منطقة الشرق الأوسط (فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي)
MEES	المسح الاقتصادي للشرق الأوسط
MEK	مجاهدين الخلق
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MENAP	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان
MIM	وزارة الصناعة والتعدين
MLRO	مكتب الإبلاغ عن غسيل الأموال
MNF-I	القوات متعددة الجنسيات في العراق
MOD	وزارة الدفاع العراقية
MoDM	وزارة الهجرة والمهجرين
MOE	وزارة الكهرباء
MOE IG	المفتش العام لوزارة الكهرباء
MOF	وزارة المالية
MOH	وزارة الصحة
MoHR	وزارة حقوق الإنسان

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
MOI	وزارة الداخلية
MOI IG	المفتش العام لوزارة الداخلية
MOJ	وزارة العدل
MoPDC	وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
MoPIC	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
MOT	وزارة النقل
MOU	مذكرة تفاهم
MRAP	مركبة مصفحة ضد الألغام (المركبات المصفحة)
MW	ميغاواط
MWh	ميغاواط ساعة
NACS	استراتيجية مكافحة الفساد الوطنية العراقية للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤
NADR	برامج عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومة الإرهاب ونزع الألغام والبرامج التابعة لها
NATO	منظمة معاهدة شمال الأطلنطي
NCHP	المجلس الوطني للسياسات العليا (الحكومة العراقية)
NDAA	قانون تفويض الدفاع الوطني
NDP	خطة التنمية الوطنية العراقية (٢٠١٠-٢٠١٤)
NEA-I	مكتب شئون الشرق الأدنى العراقي (وزارة الخارجية)
NGA	وكالة الاستخبارات الجغرافية الوطنية
NGO	منظمة غير حكومية
NIC	اللجنة الوطنية للاستثمار (الحكومة العراقية)
NMC	المركز الوطني للاعلام (الحكومة العراقية)
NOAA	الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي
NRRRF	صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية
NTM-I	بعثة الناتو للتدريب في العراق
OAA	مكتب الشئون الزراعية
OAT	مكتب المسائلة والشفافية
OMA	العمليات والصيانة التابعة للجيش (أموال الصناديق)
O&M	عمليات التشغيل والصيانة
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OFDA	مكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
OHDACA	المساعدات الإنسانية والكارثية والمدنية الخارجية
OIG	مكتب المفتش العام

تابع في العمود التالي

المختصرات والتعريفات

المختصر	التعريف
OIF	عملية حرية العراق
OMA	العمليات والصيانة التابعة للجيش
OMB	مكتب الإدارة والموازنة
OMS	برنامج العمليات والصيانة والاكتفاء (فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي)
OPA	مكتب شؤون المحافظات (السفارة الأميركية في بغداد)
OPDAT	تطوير مكتب الادعاء العام الخارجي والمساعدة على التنمية (وزارة الخارجية)
OPEC	منظمة الدول المصدرة للبترول
OPIC	هيئة الاستثمارات الخاصة في الخارج
OSC-I	مكتب التعاون الأمني العراقي
OSD	مكتب وزير الدفاع
OTA	مكتب المساعدة التقنية (وزارة الخزانة الأمريكية)
OUSD(C)	مكتب وكيل وزير الدفاع (مراقب الحسابات)
OUSD(AT&L)	مكتب وكيل وزير الدفاع (للمشتريات والتكنولوجيا والنقل والإمداد)
PDP	برنامج تطوير الشرطة (مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بوزارة الخارجية)
PDS	نظام التوزيع العام
PFB	فرع الاحتيال في المشتريات (وكالة الخدمات القانونية في الجيش)
PII	معلومات تحقيق الشخصية
P.L.	القانون العام
PRDC	مجلس تنمية إعادة إعمار المحافظة
PRM	مكتب السكان واللاجئين والمهجرين التابع لوزارة الخارجية (وزارة الخارجية)
PRT	فريق إعادة إعمار المحافظات
PRT/PRDC	فريق إعادة إعمار المحافظات/مجلس إعادة إعمار المحافظات
PSD	فصل الأمن الوقائي
PTD	تحويل لما قبل المحاكمة
QA	ضمان الجودة
QC	ضبط الجودة
QRF	صندوق الاستجابة السريعة
RCC	مجلس قيادة الثورة
RIPC	لجنة السياسة الدولية لسيادة القانون
RLA	مستشار قانوني مقيم
RoLC	منسق سيادة القانون (السفارة الأمريكية في بغداد)
RSO	مكتب الأمن الإقليمي

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
S&P	مؤشر ستاندرد آند بورز
SA	الاتفاقية الأمنية (الولايات المتحدة والعراق)
Sahwa	"الصحوة"
SAT	فريق المساعدة الأمنية
SBA	الترتيبات الاحتياطية (صندوق النقد الدولي)
S/CRS	مكتب منسق عمليات إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار
SFA	اتفاقية الإطار الاستراتيجي
SIGAR	المفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق	المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
SIGOCO	المفتش العام الخاص عمليات الطوارئ الخارجية
SIGPRO	مبادرة الادعاء للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
SIV	تأشيرة الهجرة الخاصة
SOE	الشركة المملوكة للدولة
SOI	برنامج أبناء العراق
SoL	ائتلاف دولة القانون (برئاسة نوري المالكي)
SOMO	منظمة الدولة لتسويق النفط
SPA	مستشار كبير في الشرطة (مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية. مستشار برنامج تطوير الشرطة)
SPM	منصة نقطة واحدة
SPOT	متزامنة قبل النشر ومتتبع التنفيذ
SPS	خبير في الأمن الوقائي (مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية. الأمن)
SRSG	الممثل الخاص للأمين العام (الأمم المتحدة)
SWIFT	مجتمع الاتصالات السلكية واللاسلكية المالية بين البنوك في العالم
Tarabot	مشروع الإصلاح الوطني العراقي وفي المحافظات ("الروابط") (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
Tatweer	برنامج تطوير القدرة الوطنية (معناها في العربية "تطوير") (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
TBD	يحدد لاحقاً
TCWG	مجموعة عمل تنسيق التهديد
TFBSO	قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار (وزارة الدفاع)

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
التجارة	برنامج تطوير الاقتصاد في المحافظات (معناها في العربية "تجارة") (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
TNA	الجمعية الوطنية الانتقالية
Treasury	وزارة الخزانة الأمريكية
الإمارات	الإمارات العربية المتحدة
UN	الأمم المتحدة
UNAMI	بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق
UNCAC	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين
UNODC	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
USAAA	وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي
USACE	سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USAID OE	نفقات تشغيل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USAID OIG	مكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للمفتش العام
USCG	حرس السواحل الأمريكية
USD	وكيل وزير الدفاع
USDA	وزارة الزراعة الأمريكية
USETTI	برنامج نقل المعدات الأمريكية للعراق
USF-I	القوات الأمريكية في العراق
USMC	مشاة البحرية الأمريكية
USMS	خدمات الضباط الأمريكيين (وزارة العدل)
USOCO	مكتب الولايات المتحدة المعني بعمليات الطوارئ
USTDA	الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية
USTRANSCOM	قيادة النقل الأمريكية (وزارة الدفاع)
VBIED	سيارة مفخخة بعبوة ناسفة
WFP	برنامج الأغذية العالمي (الأمم المتحدة)
WHS	دائرة المقر الرئيسي بواشنطن (وزارة الدفاع)
WTO	منظمة الصحة العالمية